سلسلة المؤتمرات

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

تحقيق المخطوطات الأدبيّة واللُّغويّة

سلسلة المؤتمرات

تحقيق المخطوطات الأدبيّة واللّغويّة

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م
ردمك: ISBN: 1-905122-70-5

Printed by Al-Madani Printers, Cairo, Egypt, almadanipress@hotmail.com رقم الإيداع: ٤٩٥٦ / ٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
تقديم معالي الشيخ أحمد زكي يماني	٧ - ٨
أنظارٌ في مناهج تحقيقِ نصوص الشِّعر	
بشار عواد معروف	٩ - ٣٨
تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسي	
صلاح محمد جرار	٣٩ - ٦٤
مشكلات تحقيق المخطوطات اللغوية	
علي حسين البواب	٦٥ - ٩٧
تحقيق مخطوطات اللغة العربية: شرح ابن دهان لكتاب اللمع في العربية لابن جني أنموذجا	
قاسم السامرائي	٩٩ - ١٢٦
مناهج تأليف مخطوطات اللغة وتحقيقها: كتب الخيل أنموذجا	
حسن أحمد العثمان	١٢٧ - ١٥٥

من تحقيقات المغاربة لمخطوطات البلاغة والنقد: «المنزع البديع أنموذجا»
رضوان ابن شقرون .... ١٥٧ - ١٩٤

أثر الرعاية في منهجية تحقيق النصوص المترجمة في العصر العباسي
سمير الدروبي .... ١٩٥ - ٢٣٠

مطبوعات بولاق اللغوية والأدبية: مقاربة في التحقيق
أحمد شوقي بنبين .... ٢٣١ - ٢٥٣

تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية: اتجاهات علمية ورؤية مستقبلية
محمود فهمي حجازي .... ٢٥٥ - ٢٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله ربّ العالمين، وتحياته الطيبات المباركات على رسوله وخليله محمد الأمين، خاتم النبيّين وسيّد المرسلين صلوات الله عليه. وسلامه، والتحيّة والإكرام لأهل بيته الطّاهرين الطيبين الكرام، ورضي الله عن صحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد،

فيسرّني اليوم أن أقدّم للباحثين المهتمين بالتراث الإسلامي المخطوط فعاليات المؤتمر السابع في تحقيق المخطوطات الإسلامية تحت عنوان: «**تحقيق المخطوطات الأدبيّة واللغويّة**»، الذي نظّمه مركز دراسات المخطوطات الإسلامية التابع لمؤسسة الفرقان، وذلك يومي الأربعاء ٢٥ والخميس ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥، بمقرّ المؤسسة بلندن.

فبعد أن تناولت مؤتمرات مؤسّسة الفرقان السابقة المخطوط من حيث أهميّته، ومن حيث هو صناعة، وبحثت في كيفية صيانته، انتقلت إلى أعمال التحقيق في مجالات العلوم وعلوم الأرض، ثم مجال العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة، اتّجهت إلى مجال مخطوطات الأدب واللّغة العربية، باعتبار أنّها لغةُ القرآن الكريم، وحامل التّراث المخطوط بموادّه.

تناولت المحاضرات الهامّة ومناقشاتُها العميقة مختلفَ جوانب المؤتمر، وقد تمحورت حول:

- أنظارٌ في مناهج تحقيقِ نصوص الشّعر
- تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسي
- مشكلات تحقيق المخطوطات اللغوية
- تحقيق مخطوطات اللغة العربية: شرح ابن دهان لكتاب اللمع في العربية لابن جني أنموذجا

- مناهج تأليف مخطوطات اللغة وتحقيقها: كتب الخيل أنموذجا
- من تحقيقات المغاربة لمخطوطات البلاغة والنقد: «المنزع البديع أنموذجا»
- أثر الرعاية في منهجية تحقيق النصوص المترجمة في العصر العباسي
- مطبوعات بولاق اللغوية والأدبية: مقاربة في التحقيق

لقد تميّز المؤتمر بكثافة مواد البرنامج وحسن اختيار المحاضرين والباحثين، وخاصة أنّ المؤتمر أتى ثمارها المرجوّة، وحقّق أهدافه المطلوبة، كما نُظِم بدقّة متناهية وانضباط كبير؛ فكان عملاً ناجحًا ونموذجيًا بكل المقاييس العلميّة والإجرائيّة: ترتيبًا، وتنظيمًا، وأداءً، وختامًا.

وقدرٌ كبيرٌ من الفضل في هذا النجاح يعود إلى الأساتذة الذين شاركوا في هذا المؤتمر، ولم يدّخروا جهدًا في إثراء حصيلته بأبحاثهم القيّمة وتعقيباتهم المفيدة، بغية تحقيق أوسع استفادة ممكنة منه.

والشكر موصول لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

وختامًا، نسأل الله تبارك وتعالى أن يكون هذا العمل، وهو جهد المقلّ، عونًا للباحثين وخالصًا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد زكي يماني

رئيس

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

أنظارٌ في مناهج تحقيق نصوص الشِّعر

بشار عواد معروف[1]

من المعلوم في بَدائه علم تحقيق النصوص ضرورةُ توفُّر متطلَّباتٍ عامة عند تحقيق النصِّ التّراثيِّ في جميع المجالات: التاريخيّة، والأدبيّة، والحديثيّة، والفقهيّة، والعلميّة، تمثّلُ في ضرورة جَمْع النُّسخ ودراستِها واختيار المناسب منها لاعتمادِه في التحقيق، والمقابلة بينَها، وترجيح الصّواب الذي كتَبَه المؤلِّفُ بعدَ تعليل هذا الترجيح، ثم توحيدِ الانتساخ وتنظيم مادّة النصِّ بما يُظهِرُ معانيَه ودِلالاتِه، والإشارةِ إلى مَناجمه الظاهرة والخَفيّة والمُقْتَبَسِ منه، وضبطِه بالحركاتِ الضَّرورية المؤدِّية إلى قراءةٍ سليمة، وتلبيةِ رغَباتِ المؤلِّف في التقديم والتأخير والحَذْف والإضافة والتغيير بناءً على إشاراته.

على أنَّ كلَّ علم من العلوم أو نصٍّ من النُّصوص يتعين أن توضعَ له خُطّةٌ في التحقيق والتعليق تناسبُ موضوعَ النصِّ ونوعيّةَ المستفيدينَ منه، ومن ذلك: النصوصُ الشِّعرية.

وأوّلُ الأشياء التي يتعيَّنُ مراعاتُها في تحقيق نصوص الشِّعر أن يكونَ المحقِّق مختصًّا به، عارفًا بأوزانه، مُدرِكًا لمعانيه وإشاراتِه وإثاراتِه، قادرًا على تمييز مآخذِه، وأصالة معانيه وتمييزها عن المُنتَحَل المصنوع في المباني والمعاني على حدٍّ سواء، مما يُمَكِّنُه من حلِّ كلِّ ما يعترضُه من صعوباتٍ في قراءة النصِّ وضبطِه وإدراكِ مَراميه وعلاقتِه بما

---

(١) العالم الخبير في علم المخطوطات ومستشار سمو الأمير علي بن نايف، والمسؤول بمركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي.

سَبقَه، فضلًا عن تمكُّنه منَ العربيّة لغةً ونحوًا وصرفًا ومعانيَ ودلالاتٍ تُعينُه على فَهْم النّصِ وقراءتِه قراءةً سليمةً.

تحقيق النسبة

وأُولى القضايا التي ينبغي للمحقّق التنبُّهُ إليها وأنْ لا يهجَعَ عنها هو صحّةُ نسبة النّصوص إلى مؤلّفيها، إذْ هي منَ الأمورِ الخطيرة التي لا بدَّ من تجريدِ العناية بها، وإظهار الكِفاية فيها، لِمآلاتِها الخطيرة التي قد تَخْفَى على غير المختصِّ، فكثيرٌ من المخطوطات تُنسَبُ إلى غير مؤلّفيها، وقد جَرَّبْنا ذلك في العديد منها، ومنها المتّصلةُ بالشِّعر والشُّعراء.

ومن أمثلةِ ذلك ما أنْبَهَني إليه صديقي الصَّدوقُ معالي الأستاذ الدكتور صَلاح جَرّار إلى وجودِ مخطوطة في المكتبة الوطنيّة بتونُسَ تُعنَى بالشُّعراء الأندَلُسيّين، عنوانُها «**إهداءُ الأُمراء في تواريخ الشُّعراء**» لمؤلّفٍ اسمُه: يوسُفُ بنُ إبراهيمَ القُرْطُبيُّ، وحثّني على تصويرِها لنقومَ سَوِيّةً بتحقيقِها ونَشْرِها ضمن «**سلسلة التراجم الأندَلُسيّةِ**» التي نَشَرَتْها دارُ الغَرْب الإسلاميّ.

وحينَ وجدتُ الفكرةَ حقيقةً بالمتابعة، سألتُ عن هذه النُّسخة صديقي الصَّدوقَ الكُتُبيَّ العالِمَ الفاضلَ الحاجَّ حبيباً اللّمسيَّ الذي لم يؤخِّرْ لي أمرًا ولم يَدّخرْ عنّي بِرًّا، فجرَّد في هذا الأمر عنايتَه، وأظهرَ فيه كفايتَه، إذ سُرْعانَ ما وَصَلت إليَّ النسخةُ المذكورة؛ فلمّا بدأتُ في قراءتها وجدتُ التراجمَ بعيدةَ البُعد كلّه عن الأندَلُس والأندلسيّين، فاشتدّ حِرصي على معرفة حقيقة هذه النسخة، وجعلتُ هذا الأمرَ دَيْدني وهِجِّيراي وإرْبي الذي لا يُعطِّلُه تزاحمُ الأمور وتراكُمُ الأشغال، فلم يمضِ كَبيرُ وقتٍ حتى تيقّنتُ أنّ هذه النسخةَ هي مجلد، لعلّه المجلدُ الخامس والأخيرُ من «**تاريخ إرْبِل**» المسمّى «**نَباهةَ البلدِ الخامل بمَن وَرَده منَ الأماثل**»، وهو المجلّدُ الخاصُّ بالشُّعراء منه[1]. تقعُ المخطوطةُ

(١) كان الصديق الدكتور سامي الصقار قد حقق المجلد الثاني الخاص بالأخيار والصلحاء والمحدثين من هذا =

في مئتَيْ ورقة وورقتَيْن، كلُّ ورقة ذاتُ وجهَيْن، والورقةُ الأولى، وهي طُرّة النُّسخة وما خَلْفَها - فيما أرى - مُلصَقةٌ بالكتّاب الذي من المحتمَل أن تكونَ الورقةَ الأُولى الأصْليّة قد انتُزِعت منه وأُبدِلت بهذه لسَرِقة الكتّاب أو لأمرٍ آخَرَ نجهَلُه قد يكونُ من فعلِ بعض الجَهَلة وإن كنتُ أميلُ إلى الأوّل، كما سيأتي بيانُه، وقد جاء في طُرّة النُّسخة: «كتّابُ إهداءِ الأُمراء في تواريخ الشُّعراء، تأليفَ العبدِ الفقير [المحتاج] إلى عَفْو ربِّه القدير يوسُفَ بن إبراهيمَ القُرطُبيّ أسألُه أن يَرحَمني ويرحمَ مَن طالَعَ في كتّابي هذا، آمين». وعلى طُرّة العُنوان هذه تملُّكاتٌ متعدِّدة.

وجاء في ظَهْر الورقة الأُولى (١ب): «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمدُ لله ربِّ العالمين والعاقبةُ للمتّقين، والصّلاةُ والسلام على أشرفِ المخلوقات وأفضل الموجودات سيّدِنا وسنَدِنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وأهل بيته خير البَرِيّات عدَدَ القائمينَ والقاعدين، وبعدُ: فهذا مجموعٌ ظريف قد حَوى كلَّ فنٍّ نظيف، خصوصًا فنَّ التاريخ، سألَني بعضُ الظُّرفاء أن أجمعَ له تاريخًا جامعًا لتواريخ الشّعراء وسمَّيتُه **إهداءَ الأمراء في تواريخ الشّعراء**، مستعينًا بالله وطالبَ العون.

هشام بن زُهْر رئيسُ الشعراء. ظَهَر في زمانِ مروانَ سنة خمسٍ مئةٍ وخمسينَ وكان فيها».

وإلى هنا تنتهي الورقةُ الأُولى التي أرى أنّها أُلصِقت بالكتّاب لتبدأَ الورقةُ الثانيةُ بما يأتي:

قال رحمه الله:

عَرَصاتِ دارِهمُ عليكِ سلامُ هل فيكِ بعدَ الظاعنينَ مقامُ

التاريخ ونال به رتبة الدكتوراه من جامعة كيمبردج، ونشرته وزارة الثقافة العراقية.

وهذه القصيدةُ في حقيقة الأمر لأبي الحَسَن عليّ بن أحمدَ بن عثمانَ بن وَهْب ابن عُمر المعروفِ بابن الجَّمَاس المتوفَّى بحَرّان في رمضانَ سنة تسع وست مئة هجرية، وهو مترجَمٌ في **قلائدِ الجُمان** لابن الشعّار[١] **وتكملة** المنذري[٢] **وتاريخ** ابن الفرات[٣] وقد ذُكِرت له المخطوطةُ قصيدتَه التي مطلَعُها (وقال المؤلّف: أنشَدَني لنفسه):

صَبٌّ عَراهُ من الصَّبابةِ ما عَرَى وسَرَى الخيالُ بقَلْبِه لمّا سَرَى[٤]

وقد أورَدَ ابنُ الشعّار القصيدةَ نفسَها وصَدَّرها بقوله: «أنشَدني الوزيرُ الصاحبُ أبو البَرَكات المستوفي، رَحِمَهُ الله تعالى، قال: أنشَدَني ابنُ الجَمَّاس لنفسه من قصيدة أولها:

صَبٌّ عَراهُ من الصَّبابةِ ما عَرَى وسَرَى الخيالُ بقَلْبِه لمّا سَرَى

وذَكَر المؤلّفُ في آخر الترجمة ما يشيرُ إلى أنّ الترجمةَ لابن الجَمّاس المذكور فقال: «وكان ابنُ الجَمّاس رجلاً من إرْبلَ طالبًا للمعاش قاصدًا بلادَ الشام مادحًا مُسْتَجْدِيًا للرِّفْد، ولم يكنْ خَرَج لذلك غيرَ هذه المرّة، وذلك في شهور سنة تسع وستِّ مئة... وبلغَتْني وفاتُه في شهرِ رمضانَ من سنة تسعٍ وستِّ مئة، ودُفن بحَرّان»[٥].

وقد حَوَت المخطوطةُ (٣٣٤) ترجمةً كلُّها لشُعراءَ من أهل إربلَ أو منَ الواردينَ إليها[٦]، مما يعزِّز كونَ النسخة أحدَ مجلّدات «**تاريخ إربل**» لابن المستوفي، فإضافةً إلى الأرابلة المترجَمين فيه حَرِص المؤلّفُ على استعمال عباراتِ ذاتِ دلالة على اتّصال المترجَم بإربلَ، من نحو قوله: «وَرَد إربلَ في شهر ربيعٍ الأول من سنة اثنتَيْ

(١) ابن الشعار: **قلائد الجمان**، تحقيق كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٥م، ٣/٢٤٨.

(٢) المنذري: **التكملة لوفيات النقلة**، بتحقيقنا، مؤسسة الرسالة، ط ٤، بيروت ١٩٨٨م، ٢/الترجمة ١٢٦٥.

(٣) ابن الفرات: **التاريخ** ٩/الورقة ٥٢–٥٣ (نسخة التيمورية رقم ٢١١٠ تاريخ).

(٤) الورقة ٢ب.

(٥) الورقة ٣أ.

(٦) وأكثر الشعراء ممن ورد إليها، لذلك سماه مؤلفه «**نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل**».

عشْرةَ وستِّ مئة»[١]، و«ورد إربلَ المرةَ الأخيرةَ في سنة إحدى عشْرةَ وستِّ مئة»[٢]، و«وَرَد إربلَ وأقام بها مرةً بدار حديثها ومرةً بمدارسِها يتفقّهُ على مذهب الإمام أبي حنيفةَ ﵁»[٣]، و«يَرِدُ إربلَ في كلِّ سنة طالبًا لصَدَقةِ مالكِها»[٤]، وقولِه: «ثم اجتمعتُ به في ثامنِ عِشْري جُمادى الأولى من سنة أربعَ عشْرةَ وستِّ مئة بظاهرِ إربلَ بزاويةٍ تُعرَفُ بزاوية أحمدَ بن المظفَّر الخرّاط، وكان وَرَد إربلَ عَقِيبَ اعتقاله بمدة بالموصل»[٥]، وقولِه: «وَرَد إربلَ ومعه كتبٌ للتجارة»[٦]، و«وَرَد إربلَ وأقام بدار الحديث بها مدةً»[٧]، و«يتردَّد إلى إربلَ مُستعطِيًا نَزْرَ العطاء»[٨]، و«وَرَد إربلَ ببضاعةٍ مزجاة»[٩]، ونحوِ ذلك[١٠].

والنسخةُ فيما أرى كُتِبت في حياة المؤلّف أو بُعيدَ وفاته بسُنّيات قليلة، يدُلُّ على ذلك وجودُ خطِّ كمال الدين ابن الشعّار المَوْصِلي صاحب «**قلائدِ الجُمان**» والمتوفَّى سنة ٦٥٤هـ عليها، فقد جاء بهامش الورقة (١٠٨ب) عند ترجمة هارونَ ابن الزَّوَال تعليقٌ لابن الشعّار يقولُ فيه: «قال الفقيرُ إلى الله تعالى المبارَكُ بنُ أبي بكر المَوْصِلي: هو هارونُ بن العباس بن محمدِ بن أحمدَ بن محمدِ بن عليِّ بن يعقوبَ بن الحُسين ابن أميرِ

(١) الترجمة ٢٩.

(٢) الترجمة ٣٣.

(٣) الترجمة ٣٦.

(٤) الترجمة ٣٨.

(٥) الترجمة ٤٠.

(٦) الترجمة ٤٣.

(٧) الترجمة ٤٧.

(٨) الترجمة ٥١.

(٩) الترجمة ٥٢.

(١٠) تنظر مثلًا التراجم ٤٨، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٨٦، ٨٨، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١١٢... إلخ.

المؤمنين المأمونِ ابن الرشيد ابن المَهْدي ابن المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطَّلب، أبو محمد بنُ أبي شُجاع البغدادي المعروفُ بابن الزَّوَال، توفي في سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ وخمسٍ مئة ودُفن بالمختارة، محلّةٌ بشَرْقِيّ بغداد. وكان فيه فضلٌ وله معرفةٌ بالأدب، سمع قاضيَ المارستانِ وغيرَه وحَدّث. وصار إليَّ من تآليفه كتابٌ سماه «منهاجَ الطالبين في ذكرِ السالفين» يشتملُ على خمسة أجلادٍ في التاريخ والحوادث، ذَكَر فيه إلى أيامِه».

وخَطُّ ابن الشعار معروفٌ عندي، وله تعليقاتٌ بخطِّه على النسخة الخطية من المجلّد الثاني من «تاريخ إربلَ» المحفوظة في جِستربتي[1]، ومعلومٌ أنّ هذا المجلدَ كُتِب سنةَ ٦٤١هـ كما نصَّ عليه الناسخُ في آخره. على أنّ المقابلةَ بينَ النسختينِ تشيرُ إلى اختلافٍ في الخطِ وتنظيمِ التراجم وتخطيط الأوراق مما يقطعُ أنّ المجلد الذي بين أيدينا ليس جزءًا من النسخة التي وَصَل إلينا المجلدُ الثاني منها، لكن من المتيقَّن أنها قديمةٌ لوجود خطِ ابن الشعارِ عليها.

ومن الطريفِ أنّ مَن ألصقَ الورقةَ الأولى بهذه النسخة ـ وهي طُرّةُ كتاب «إهداءِ الأمراء» ـ قد كَتَب في أسفل الورقة «التِّباعة» للدلالة على صحةِ الورقة الثانية بعدَها، وهي عبارةُ «قال رحمه الله»، وهذه «التِّباعة» لم تُستعمَلْ في بقيّةِ أوراق المخطوطة. كما أنه كُتب في الورقةِ الأخيرة منَ المخطوط بخطٍّ مخالف: «تَمّ ما أَرَدْنا جمعَه من كتابِ إهداءِ الأُمراء في تواريخ الشعراء على يدِ مؤلّفه الفقيرِ يوسفَ بن إبراهيمَ القرطبيِّ سنةَ ثمانِ مئة»، علمًا بأنّ آخرَ تاريخٍ مذكور في هذه النسخةِ الخطية هو سنةُ ٦٣٢هـ[2]، وهذا كلُّه يدُلُّ على محاولة انتحالِ هذا الكتاب.

---

(١) تنظر الأوراق ٣٤ب، ٣٥ب، ٦٧ب، ١١٧أ، ١٨١ب، ٢٠٣أ، ٢١٠أ، ٢١٢أ...إلخ.

(٢) الترجمة ٨٢، وفيها: «قتل يوم الخميس... من سنة اثنتين وثلاثين وست مئة»، كما ذكرت وفاة بعضهم سنة ٦٣١هـ (الترجمة ١٦٩ و١٧٩ و١٨٨)، وآخر في شوال سنة ثلاثين وست مئة (الترجمة ١٤٩). وقد لاحظ =

وممّا يؤكّد كونَ هذه النسخةِ مجلدًا من «تاريخ إربلَ» لابن المستوفي ظهورُ ذاتيّة المؤلِّف في كثير من تراجم الكتّاب، ومنها:

أولًا: العنايةُ بذكرِ شيوخِه

فقد قال في ترجمة أبي الرأيِ هارونَ المتوفَّى في رمضانَ سنة ٦٠٨هـ: «سمع الحديثَ معي على أبي المظفَّر المبارَك بن طاهر الخُزاعي، وأبي المظفّر نصرِ الله بن سلامةَ الهيتي، وأبي المعالي صاعدِ بن عليٍّ الواسطي»[١]، وقال في ترجمة صَدَقةَ الموصلي: «كان يتردَّدُ إلى حلقةِ شيخِنا أبي الحَرَم مكيِّ بن ريّانَ رحمه الله»[٢]، وقال في ترجمة أبي عبد الله الحُسين بن الحَسن بن عبد الله الإربِلي: «كان يُعلِّم الصبيانَ بقلعةِ إربلَ في مسجدٍ تُجاهَ المدرسة... أوّلُ من أُسلِمتُ عندَه لتعلُّم الخط، كان رقيعًا من المعلمين»[٣]، وقال في ترجمة ابن كودلا الطّحان: «كان بإربلَ في جمادى الآخرةِ سنةَ تسع وسبعينَ وخمسٍ مئة، رأيتُه وأنا صبيٌّ وهو يَنسَخُ كتابَ **التذكِرة** لابن حمدون»[٤]، ومعلومٌ أنّ ابنَ المستوفي وُلد سنةَ ٥٦٤هـ [٥].

وسيرةُ ابن المستوفي تتفقُ معَ ما قدَّمنا من ذكْرِ الشيوخ، قال الذهبيُّ في **تاريخ الإسلام**: «وُلد بإربلَ في سنة أربع وستينَ وخمس مئة. قرأ القرآنَ والأدبَ على أبي عبد الله محمد بن يوسفَ البَحْراني، وأبي الحَرَم مكيّ بن ريّانَ الماكْسيني. وسمع من عبد

الدكتور الصقار في القسم الذي حققه أن آخر تاريخ مذكور فيه هو سنة ٦٣١هـ (تنظر المقدمة ٢٣/١)، وهذا كله يدل على أن المؤلف ظل يتعاهد كتابه إلى سنة ٦٣٢هـ ثم توقف عن ذلك.

(١) الورقة ٥ب، الترجمة ٢، وتنظر الترجمة ٣، ١٣، ٢٢.

(٢) الورقة ٩٨ب، الترجمة ١٤٢، وتنظر الترجمة ٤٢.

(٣) الورقة ٢٠ب (الترجمة ٢٤).

(٤) الورقة ٨١أ (الترجمة ١٠٩).

(٥) ابن خلكان: **وفيان الأعيان** ١٥١/٤.

الوهاب بن أبي حَبّة، والمبارك بن طاهر الخُزاعي، وحَنْبل بن عبد الله، وعمر بن طَبَرْزَد، وعبد اللّطيف بن أبي النَّجيب السُّهْرَوَردي، وأبي المعالي نصر الله بن سلامةَ الهِيتي، وخَلْقٍ كثير من القادمينَ إلى إربل»[١].

ثانيًا: ذكْرُ أقربائه

قال في ترجمة أبي بكرٍ محمد بن هبة الله بن إبراهيمَ بن شَمّاس الإربليِّ المعروفِ بسعدِ الدين المَرَنْدي: «وله القصيدةُ المشهورة في تعليم الرياضة سمعتُه وهو يُمليها على أخي أبي العزِّ المظفَّر بن أحمدَ بن المبارك بن موهوبٍ في منزلِ والدي زمنَ حياته، وهي طويلةٌ أولُها... إلخ»[٢].

وقال في ترجمة أبي عبد الله حُسين بن الحَسَن الإربليِّ المعروفِ بالأديب حُسينا: «ونقلتُ من خطِّه يقول لعمّي أبي الحَسَن عليّ بن المبارك رحمه الله»[٣].

وأبوه وعمُّه معروفان، قال الزكيُّ المنذريُّ في ترجمته: «وهُو من بيتِ فضيلةٍ وتقدُّم؛ والدُه أبو الفتح أحمدُ وَلِي الاستيفاءَ بإربلَ بعدَ والدِه إلى أن مات، وأخوه أبو الحَسَن عليُّ بن المبارك تأدّبَ وسمع الحديثَ، وكان فاضلًا يكتُبُ العربيةَ والعَجَمية، وله نَظْمٌ ونثر، وكَتَب لصاحب إربلَ مدةً. ووالدُهما أبو البركات المباركُ بن موهوب تولّى الاستيفاءَ بإربلَ مدةً وله شعرٌ»[٤].

ثالثًا: مدحُ الشُّعراءِ له

يلاحِظُ القارئُ أنّ كثيرًا من المقطَّعاتِ والقصائدِ الشّعريّة موجَّهةً إليه إمّا مدحًا له أو استعطافًا، أو أملًا في عطية، أو توسطًا لدفع مَظْلِمة أو حَلّ مشكلة، لِما كان

---

(١) تاريخ الإسلام ٢٥٦/١٤ بتحقيقنا.

(٢) الورقة ١٧ب (الترجمة ٢١).

(٣) الورقة ٢١أ (الترجمة ٢٤).

(٤) التكملة، ٣/الترجمة ٢٩٠٨.

يتمتَّعُ به من المنزلةِ الرفيعةِ في هذه المدينة بحُكم منزلتِه الوظيفيّة وعَراقةِ بيتِه ويسارِه.

ومن هذا الشِّعر ما صَرّح بشيءٍ منَ اسمه من نحوِ قولِه في ترجمة ابن شيبوص: «وكَتَب إليَّ...».

قصدتُكَ يا ابنَ موهوبَ المُرَجَّى وفيكَ منَ المديحِ نظمتُ شِعرا(١)

ومن ذلك ما جاء في ترجمة عبد الرحمن بن أبي بكر بن زكريا الشيباني:

يا آلَ موهوبٍ وأنتمْ جُنَّتي مِن سائرِ الأعداءِ والأشرارِ
وذَخيرتي لصُروفِ دَهْرٍ جائرٍ قد ناشَني بالنّابِ والأظفارِ(٢)

رابعًا: تصريحُ الناقلينَ منه

كما أنّ النقلَ الحرّفيَّ من «تاريخ إربلَ» يؤكّدُ صحةَ هذه النسخة ونسبتَها. وقد أكثرَ المؤلّفونَ الذين جاءوا بعدَ ابن المستوفي من النقل من كتابه، مثلَ: ابن الشعار (ت٦٥٤هـ) في **قلائد الجمان**، وابن العديم (ت٦٦٠هـ) في **بغية الطلب**، وابن خلكان (ت٦٨١هـ) في **وفيات الأعيان**، والذهبي (ت٧٤٨هـ) في **تاريخ الإسلام** و**سير أعلام النبلاء** وغيرِهما، وصلاح الدِّين الصفدي (ت٧٦٤هـ) في **الوافي بالوَفَيات**، وابن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ) في **فوات الوفيات**، والسيوطي (ت٩١١هـ) في **بغية الوعاة** وغيرهم، وهي منَ الكثرة بما لا يتّسعُ المجالُ لذكْرِها هنا.

على أنني أرى منَ المفيد الإشارةَ إلى النقل الحرّفيِّ الذي صَرّح به ابنُ الشعّار في النقل من هذا المجلّدِ خاصةً في كتابِه «**قلائد الجمان في شعراءِ هذا الزمان**»، نظراً لكونِ هذا الكتابِ من المصادر الأساسية لابن الشعار، ولعلّ فيما أذكُرُه من أمثلةٍ قليلةٍ،

---

(١) الورقة ٨٥ب (الترجمة ١١٧).

(٢) الورقة ٩٤أ (الترجمة ١٣٤).

يكفي للتدليل على صحّة ما ذهَبْتُ إليه من الجَزْم بأنّ هذا المخطوط هو مجلدٌ من «تاريخ إربل» لابن المستوفي.

١ ـ قال في ترجمة هارونَ بن الحُسين بن كُرْجي بن هارون:

«ذَكَره الصاحبُ الوزيرُ شرفُ الدين أبو البركات المستوفي ﵁ في تاريخه وقال: إربليٌّ المولدِ والمنشأ، خَدِينٌ لا يَطمَعُ الغدرُ في وفائه، وقرينٌ لا يَحُلُّ الدهرُ عَقْدَ إخائه، ومُصاحبٌ استوى في الصحبة مغيبُه ومشهدُه، ومُخالطٌ، اعتدَلَ في الخُلطة مصدَرُه وموردُه؛ فهو مؤمونةٌ مكائدُه وغوائلُه، محمودة أواخرُهُ وأوائلُه، عَذُبت أخلاقُه رِقةً وصفاءً، ومُلِئ وجهُهُ بِشراً وحياءً، له أدبُ نَفْس كالزَّهْر النَّضير، ووثيقةُ رأي مُحكَمةُ التَّدْبير، وإشفاقٌ على مُعاشرِه وصديقِه يجاوزُ إشفاقَ الأخ على شقيقِه، ونصيحةٌ للمستشير بآرائه يُستَشفُّ المَغيبُ من ورائه... إلخ»[(١)].

وهذا النصُّ موجودٌ بحروفِه في ترجمة أبي الرأي هارونَ منَ النسخةِ الخطية (الورقة ٣أ–٣ب)، ثم ساق كثيرًا من شعرِه الذي ذَكَره ابنُ المستوفي في هذا المجلّد من تاريخه.

٢ ـ وقال في ترجمة أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن عليِّ بن محمود بن هبةِ الله الكَفْرَعزِّي:

«حدّثني الصاحبُ أبو البركاتِ في تاريخِه، قال: توفِّي أبو إسحاق بإربلَ ليلةَ الجُمُعة تاسعَ شهر رمضان سنةَ عشرينَ وستِّ مئة، ووصَّى أن يُحمَلَ إلى كَفْرَعزَةَ ويُدفَنَ فيها، فحُمِل ودُفن بها. ثم قال: وذَكَر لي القاضي أبو عبد الله محمدُ بن عليِّ بن محمد الكَفْرَعزِّي: أنّ عُمَرَه خمسٌ وثمانونَ سنة.

وأنشَدني الصاحبُ أبو البركات، قال: أنشَدني أبو إسحاقَ لنفسه:

---

(١) قلائد الجمان ١٨١/٧.

لَعَمْرُكَ ما فَعَلَ الأُسودُ إذا اعتَدَت ... ولا السَّمْهَرِيّاتُ العوالي ولا الظُّبَى
كما تفعلُ الأشواقُ في قلبِ وامِقٍ ... إذا حَنَّ يومًا للمعالي أو صَبَا»(١)

وهذه النصوصُ جميعُها في النسخة الخطية (الورقة ٨ب و٩أ).

٣ ـ وقال في ترجمة أبي محمدٍ عبد السلام بن عبد الرحمن بن يوسفَ البوباني(٢) المَغْرِبي:

«حدّثني الصاحبُ أبو البركات المستوفي رضي الله عنه بإربلَ قال: كان أبو محمد ينسخُ ويكتُب واضحًا، قَدِم إربلَ غيرَ مرةٍ، وتوفّي بها سنة أربع وستِّ مئة، وأخَذ عاملُ التركات تركتَه. وكان قد قَصَد بشعرِه الملوكَ، أنشَدني رحمه الله لنفسه في شهرِ رجبَ من سنةِ ثمانٍ وتسعينَ وخمس مئة بإربل، وهي أولُ قَدْماتِه:

رُوَيْدَكَ أيها الرشأُ الغَرِيرُ ... فكم أغرى بغُرّتكِ الغُرورُ»(٣)

ثم أكملَ القصيدةَ وهي في اثْنَيْ عشَرَ بيتًا، والترجمةُ معَ القصيدة بتمامها في النسخةِ الخطيّة (الورقة ١٥أ).

٤ ـ وقال في ترجمة أبي يوسفَ يعقوبَ بن سُنقُرَ بن عبد الله التُّرْكيّ الإربلي:

«ذَكَره الصاحبُ الوزيرُ العالِمُ أبو البركات المستوفي رحمه الله تعالى في كتابِه وقال: من أولاد مماليكِ الفقيرِ إلى الله تعالى أبي سعيدٍ كُوكُبُوري بن عليِّ بن بُكْتكين رضي الله عنه(٤) كان أبوه سُنقُرُ يُلقَّبُ بالمعتمِد. ويعقوبُ ولدُه هذا(٥): صبيٌّ ذَكِيٌّ له طبعٌ صحيحٌ في

(١) قلائد الجمان ١/٩٨.

(٢) في النسخة: البوني.

(٣) قلائد الجمان ٢/٣٦٤.

(٤) قوله: «بن بكتكين، رضي الله عنه» ليست في النسخة الخطية.

(٥) قوله: «ويعقوب ولده هذا» من زيادات ابن الشعار.

الشعر[١]، غيرَ أنه في أكثرِ شعره، لا بل في أقلّه، لا يكادُ يقيمُ الإعرابَ والوزن. له أشعارٌ كثيرة. وكان له معَ صِغَرِه منزلةٌ من الفقيرِ إلى الله تعالى أبي سعيدٍ كُوكُبُوري بن عليّ لم يَعرِفْ قَدْرَها فيشكرَها، وكان لا يواظبُ على خدمةِ بابِه، فحَبَسَه مرارًا فلم يَستقمْ فأخرَجَه، وسافرَ إلى الموصِل مرارًا فأقام فيها في دَرْبِ المطربينَ بين لهوٍ وقَصْفٍ وشُربٍ وعَزْفٍ[٢]، يَخرُجُ من دارٍ هذه إلى دار أختِها. ثم خَرج عنِ الموصل، فهُو الآنَ بخلاط[٣] على ما كان عليه بالموصل، وقال الشِعرَ صغيرًا وكثّر منه.

ثم قال: وأنشَدني لنفسه بالموصل في سنةِ ستٍّ وتسعينَ وخمسٍ مئة وحَلّفتُه بالله أنّها له فحَلَف على ذلك (ثم ذَكَر ثلاثةَ أبيات)[٤]»، وهذه الترجمةُ بتمامها معَ الأبيات الثلاثة كلُّها في النسخة الخطية (الورقة ١٦ب–١٧أ).

٥ ـ وفي ترجمة أبي العبّاس أحمدَ بن الخَضِر بن أبي بكرٍ بن حَسْكُويه نَقَل ابنُ الشعّار عن أبي البركات ابن المستوفي في تاريخه أنه قال فيه: «إربليُّ المولدِ والمنشأ، ويُعرَفُ بحُمَيْدان. أولَ ما اشتَغل بالفقه على مذهبِ الإمام الشافعيِّ رضي الله عنه[٥] بالمدرسة المُجَدَّدة بدَرْب السَّهرية، وكان ذكيًا وَحِقًا، وأخَذ شيئًا من الخلاف، وسَمِع معنا الحديثَ على الشيخ أبي المظفّر المبارك بن طاهرِ بن المبارك البغداديِّ الخُزاعيِّ المقرئ[٦]، وخَتَم عليه الكتّابَ العزيز...

أنشَدني لنفسِه ونَقَلتُه من خطّه وكَتَبها إلى أبي الثناء محمود بن محمد بن الأنجَب:

---

(١) قوله: «في الشعر» ليس في المخطوط.

(٢) في المطبوع من القلائد: «وغرف»، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع من القلائد: «بخلاف»، وهو تحريف.

(٤) قلائد الجمان ٨٩/٨.

(٥) قوله: «على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه» ليس في النسخة الخطية.

(٦) قوله: «بن المبارك البغدادي الخزاعي المقرئ» ليس في النسخة الخطية، فكأن العبارة من زيادة ابن الشعار للتعريف بالشيخ.

قُل للذي فـاقَ الوَرَى   بالفَضْل   والتـفضّـلِ»

(فذَكَر سبعةَ أبيات، ثم سبعةَ أبياتٍ كَتَب بها إليه جوابًا أبو الثناء محمودُ بن أحمد)، وكان ذَكَر وفاتَه يومَ الأربعاء ثانيَ عَشَرَ شهرِ رجبٍ سنةَ ٦١٣هـ[١]، وهذه الترجمةُ بتمامها في المخطوط كما نَقَل ابنُ الشعّار (١٨ب-١٩أ).

٦ ـ أنّ جميعَ الأشعار المذكورةِ في **قلائد الجمان** لأبي عبد الله محمد بن أبي الحَسَن بن حَمّاد الإربليّ المولد والمنشأ[٢] مأخوذةٌ من **تاريخ إربلَ** لابن المستوفي (المخطوط، الورقة ٢٥ب-٢٦أ).

٧ ـ ونَقَل جميعَ ترجمة أبي القاسم محمدِ بن محمد بن محمد بن أبي حنيفةَ الفَرَضيّ عنِ ابنِ المستوفي تصريحًا[٣]، كما جاءت في النسخة الخطية (الورقة ٢٦أ).

٨ ـ وقال في ترجمة أبي البركاتِ هبة الله بن أبي الحَسَن بن بَيّكَ النَّصرانيّ المِصري:

«وقد ذَكَره الوزيرُ الصاحبُ العالِمُ أبو البركات المستوفي ﷺ في **تاريخه** الذي ألّفه لإربل، وقال: سألتُ أبا البركات بنَ بَيّكَ عن مولدِه، فقال: وُلدت في دَمَنْهورِ الوَحْش سنة ثلاثٍ وستينَ وخمسِ مئة».

وقال: «وَرَد إربلَ بعدَ أنِ اعتُقل مدةً طويلة، وكان يلي بعضَ أعمال المَلِك الأشرف موسى بن أبي بكر بن أيوبَ، فنَقِم عليه وأخَذ مالَه، فوَرَد إربلَ والتحق بالمَلِك المعظَّم أبي سَعيد كُوكُبوري بن عليّ لمّا كان في بلادِ العَجَم سنةَ إحدى عشْرةَ وستّ مئة، ووَصَل إلى إربلَ، فتوصَّل إلى أنْ صار له إشرافُ الديوانِ بالقلعة. يكتُب حَسَنًا. وزَعَم بعض المصريّين أنّ بيكَ: امرأةٌ نُسبوا إليها[٤].

---

(١) قلائد الجمان ٢١٩/١-٢٢٠.

(٢) قلائد الجمان ٢٥٠/٥-٢٥١.

(٣) قلائد الجمان ٣٠٩/٦-٣١٠.

(٤) حققنا الكتاب بمشاركة صديقنا العلّامة الدكتور صلاح جرار، ونشرته دار الغرب الإسلامي سنة ٢٠١٣م.

وقد يكون المخطوطُ عَرِيًّا عن النِّسبة، فالواجبُ على المحقِّق بدراسة النصِّ وتميُّزه للمخطوط ونوعيّةِ الورق والأحبار المستعمَلة: أنْ يسعى للوقوفِ على مؤلِّف النصِّ ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

ومن ذلك أنْ أهدَى إليَّ الصديقُ الأستاذ أبو بكر بلّقاسم ضَيْف، عندَ رحلتي إلى «الجلّفة» منَ الجزائر ربيعَ سنةِ ٢٠١٣م، مجموعةً من صُورِ مخطوطاتٍ نفيسة، كان من بينها قطعةٌ من مخطوطٍ مكوَّن من (٧٤) لوحةً يتناولُ شعراءَ أندلسّيينَ ونماذجَ من شعرهم.

وحين قرأْنا المخطوطَ، وتأمّلنا خطَّه تبيَّن لنا ما يأتي:

أولًا: أنَّ هذه القطعة جزءٌ من كتاب لعليِّ بن موسى بن سَعيد (٦١٠-٦٨٥هـ) أكمَلَ فيه كتابَ «عرائسِ الأدب» الذي لم نقفْ على مَن وَضَع تصميمَه الأوّل على الرُّغم من طُول البحث والفحص.

ثانيًا: أنَّ القطعةَ المذكورةَ بخطِّ ابن سَعيدٍ نفسِه، عرَفْنا ذلك بمقابلةِ خطِّه هنا بما وَصَل إلينا من كتاب «المُغرِب» بخطِّه، مما لا مجالَ للشكِّ فيه.

ثالثًا: أنَّ ابنَ سعيد كتَبَ النصَّ سنة ٦٦٢هـ أو بعدَها، وهي السنةُ التي تولَّى فيها مُحيي الدِّين ابنُ سُراقَة مشيخةَ دار الحديثِ الكاملية في القاهرة وتوفِّي فيها[1]، حيث ذُكِر في ترجمته أنه كان شيخًا لدارِ الحديث الكاملية.

---

(١) أما ما ذكره المقري في نفح الطيب ٦٤/٢ ونقله عنه الدكتور شوقي ضيف في تعليقه على المغرب ٣٨٨/٢، من أنه تولى مشيخة دار الحديث الكاملية سنة ٦٤٢هـ، فغلطٌ محض، حيث كان عبد العظيم المنذري شيخها إلى حين وفاته سنة ٦٥٦هـ، ثم تولاها بعده الرشيد العطار إلى حين وفاته في ثاني جمادى الأولى سنة ٦٦٢هـ (تاريخ الإسلام ٦٦/١٥)، والظاهر أن ابن سراقة تولاها بعده وإلى حين وفاته في العشرين من شعبان من السنة نفسها، أعني سنة ٦٦٢هـ (تاريخ الإسلام ٦١/١٥)، فولايته لها لأشهر معدودات.

رابعًا: أنّ ابنَ سعيد كَتَب لنفسِه ترجمةً رائقةً ساقَ فيها جُملةً وافرة من جيّد شعرِه مما لا يوجَدُ في كتابٍ آخر، وهي أوسعُ ترجمةٍ وقفْنا عليها إذا استثْنَيْنا ما نَقَله المَقريُّ في «نَفح الطيب»[(١)]، قال فيها:

«عليُّ بن موسى بن سعيد مُكمِّلُ تصنيفِ «عرائسِ الأدب» وأحدُ كُتّاب سلطانِ إفريقيّةَ يحيى بن عبد الواحد.

كنتُ أوّلَ ما نَظَمْتُ الشِّعرَ جامحًا في ما عليه أكثرُ الشُّعراءِ من إقامةِ الوَزْن والقافية، وكنتُ أعرِضُ ما أنظُمُه على والدي فيقول: إلى الآنَ ما شَعَرتَ، ولكنْ لا تكسّلْ ولا تيْأسْ، فسيكونُ منك شاعرٌ... إلخ.

وبذلك تحقّق عنوانُ الكتاب وتحقّقت نسبتُهُ إلى مؤلِّفه نتيجةً لدراسةِ نصوصِه ومعرفةِ خطِّ مؤلّفه[(٢)].

تحقيقُ النُّسخ الفريدة

ومن المشاكل التي تواجهُ محقّقي النصوص الشّعرية سواءٌ أكانت مجاميعَ أم دواوينَ: عدمُ توفُّر أكثرَ مِن نسخةٍ خطيّةٍ واحدة للنصِّ في بعض الأحيان، ممّا يزيدُ من صعوبةِ ضبطِ النّصِ ويؤدّي إلى مشاكلَ غيرِ قليلة، حيث يصعبُ في بعض

---

(١) كتب ابن سعيد ترجمة لنفسه في المغرب استغرقت سبع صفحات ونصفًا ١٧٢/٢ - ١٧٩. وله ترجمة في اختصار القدح المعلى ص١، ورايات المبرزين ص٦٥، والذيل والتكملة لابن عبد الملك ٣٤٧/٣. وترجمه الصفدي في الوافي ٢٥٣/٢٢، وابن شاكر في فوات الوفيات ١٠٣/٣، وابن فضل الله العمري في مسالك الأبصار ٣٨٢/٨، والزركشي في عقد الجمان ص ٢٢٨، والأدفوي في البدر المسافر ص ٣٥، وابن رافع السلامي، كما في منتخب المختار ص١٤٥، وابن الخطيب في الإحاطة ١٥٢/٤، وابن فرحون في الديباج المذهب ص٢٠٨، والسيوطي في بغية الوعاة ص٣٥٧ وحسن المحاضرة ٥٥٥/١، والمقري في نفح الطيب ٢٦٢/٢ وما بعدها، وسواها.

(٢) يظهر قريبًا بتحقيق بشار عواد معروف وصلاح جرار.

الأحيان ترميمُ النقْص الحاصل في النّص، أو إقامةُ تحريفٍ أو تصحيف يقعُ فيه، ونحوُ ذلك من المشاكل، ذلك أنّ توفُّرَ أكثرَ مِن نسخةٍ يوفّرُ للمحقِّق خِياراتٍ في الترجيح للوصول إلى الصواب، وهو أمرٌ يكادُ أن يكونَ معدومًا في حالة النُّسخة الخطيةِ الفريدة.

ومن هنا، فإنّ تحقيقَ النصِّ على نُسخة فريدة أكثرُ صعوبةً من تحقيق النصِّ على نسختَيْنِ أو أكثرَ، إذْ كلّما تعدَّدتِ النُّسخُ توفَّرت خِياراتٌ أكثرُ للمحقِّق في الترجِيح والتعليل.

على أنّ تحقيقَ النصوصِ الشِعريّة على نسخة فريدة، هو مِثلُ غيرِه مِنَ المجالاتِ الأدبيّةِ والإنسانيّة، يَحتاجُ إلى منهج خاصٍ يعتمدُ الخُطُواتِ الآتيةَ إنْ لم يكنْ بخطِ مؤلّفِه:

١ ـ العنايةُ التامّةُ بمواردِ النصِّ ومقابلتُها بالنصِّ المحقَّق.

٢ ـ تتبُّعُ كلِّ اقتباسٍ من النصِّ ومقابلتُه به، ففيه إصلاحُ خطأٍ قد يقعُ في النصِّ الفريد. من ذلك مثلًا: ما جاء في بيتين لأبي البركات هبةِ الله بن أبي الحَسَن بن بيّك النّصرانيِّ: وَرَدا في مخطوطة المجلّد الخامس من **تاريخ إربل** لابن المستوفي[(١)]، كما يأتي:

دَعْني والسُّرى ومُحالَ عيسى ... لعلّي مُدرِكًا ما في النُّفوسِ

فلم يكنْ بالغًا أمرًا نفيسًا ... فتًى ما لم يُغَرِّرْ بالنَّفيسِ

فأصلحنا قولَه: «دَعْني» إلى: «دَعِيني»، و«يكنْ» إلى: «يَكُ» من **قلائدِ الجمان** لابن الشعّار، حيث وَرَدا فيه نقلًا من هذا الكتاب[(٢)].

وممّا ورد فيها أيضًا لميّاسٍ الموصلي، قولُه[(٣)] من ضمن قصيدةٍ له:

---

(١) **تاريخ إربل** (قسم الشعراء)، ص١٢١.

(٢) **قلائد الجمان** ١٤٢/٧.

(٣) **تاريخ إربل**، ص٣٣١.

عندي عَقْدُ ودٍّ لا انفصامَ لهُ   وعندَهُ الأقْبحانِ: الغَدْرُ والمَلَلُ

والصدر من هذا البيت مختلّ أُصلح ممّا وَرَد في **قلائد الجمان** لابن الشعّار[1]:

عندي [لهُ] عَقْدُ ودٍّ لا انفصامَ لهُ   وعندَه الأقبحانِ: الغَدْرُ والمَلَلُ

٣ ـ الاطّلاعُ التامُّ على مؤلَّفاتِ صاحبِ النصّ الأخرى والإفادةُ منها، لمعرفةِ أسلوبِه، وإمكاناتِه اللُّغويّة والأدبيّة، ممّا قد يساعدُ المحقِّقَ على إصلاح ما يعتقدُ أنه من غلطِ النّسّاخ، وليس من غلطِ المؤلّف.

٤ ـ عَرْضُ النصِّ على كُتب اللّغةِ والنحو، ومراجعةُ كلِّ معلومةٍ إلى الكتُب الخاصّة بها، فتُضبَطُ الأسماءُ على كُتب الرجالِ والتراجم، ولا سيّما كتُبُ المشتبه، لأنّها شيءٌ لا يَدخُلُه القياس، ليس هناك شيءٌ قبلَها يدُلُّ عليها، ولا بعدَها يدُلُّ عليها، وتُضبَطُ البُلدانُ على المعجماتِ الخاصة بها، ومثلُها اللغة ونحوها.

٥ ـ الإشارةُ بصريح العبارة إلى المواضع التي لم يستطع المحقِّقُ حلَّها، من نحوِ عَدَم الوقوفِ على ترجمةِ شاعرٍ في غير النصِّ الذي يحقِّقُه، فيَذكُرُ: «لم أقفْ على ترجمةٍ له في غير هذا الكتاب» أو ما هذا معناه، أو شكِّهِ في عبارةٍ أو لفظة، فهذا من صميم عملِ المحقِّق ليُنبِّهَ مَن يأتي بعدَه إلى أهميةِ حلِّ مثلِ هذه الإشكالات.

التحرُّز من إصلاح خطأِ الشاعر أو المؤلف

على أنّ هذا لا يعني إصلاحَ النصِّ على وَفقِ قواعدِ اللُّغةِ والنحو والوَزْن، فقد يكونُ هذا من صنيع المؤلّف، أو الناظم، إذِ الإبقاءُ على الخطأ، إنْ تَرَجَّحَ عندَ المحقِّق أنه من قولِ المؤلِّفِ أو الشاعر، هو الصّواب، فالشاعرُ قد يخطئُ في اللّغةِ أو النحو أو الوَزْن، ومثلُه مؤلِّفُ أيِّ كتابٍ شعريّ، فإصلاحُ مثل هذه الأخطاء مِنَ الأمور

(١) قلائد الجمان ٦/١٢٣.

المستقبَحة(١)، والأصلُ الإبقاءُ عليها، وهكذا كان السلفُ منَ العلماء يفعلون، فقد ذَكَر ابنُ المستوفي (ت٦٣٧هـ) في ترجمة أبي الحسنَ عليّ بن عثمانَ بن المُجَلّي الواعظِ الجَزَري من تاريخ إربلَ أبياتًا من شعره منها البيتُ الآتي:

ما يريدُ الغرامُ من قلبِ صَبٍّ ضَلَّ يَنهَلُّ دمعُه المسكوبُ

وعَلّق عليه بقوله: «كذا بخطِّه: ضَلّ، بالضاد»، ثم قال بعدَ أن ذَكَر منها سبعةَ أبيات: «وهي طويلة، وإذا كتبتُ عن أحدٍ من أمثالِه شيئًا ولم يكنْ من أهلِه ولا أثقُ به، فإنّما أحكيه على ما سمعتُه أو آتي به على ما وجَدتُه، والعُهدةُ فيه عليه»(٢)، وقال في ترجمة حُسَينٍ المعلِّم: «وأشعارُه ملحونةٌ رَدِيئةٌ ساقطة»(٣)، وقال في ترجمة يوسفَ الخرّاط الإرْبِليّ: «وأكثرُ شعرِه رديءٌ لا معنى له»(٤)، وقال في بعض شِعر الواعظ الجَزَرِيّ: «وهذا شعرٌ تَرْكُ تدوينِه أَوْلى لولا عُذْري في ذلك»(٥)، ومثلُ هذا كثير.

وإذا استثنَيْنا التعليقَ على النصِّ بما يُفيدُ ضبطَه والوصولَ إلى معانيه التي أرادها صاحبُه، من مؤلِّفٍ أو ناظم، فإنّ تعليقَ العالِمِ بالشعرِ عليه بما ينفعُ المستفيدَ منه هو الذي يميزُ المحقّقَ الجيِّدَ عن غيرِه، وينبئُ من غيرِ شكٍّ عن قُدُراتِه ومَلَكتِه ومعرفتِه بهذا العِلمِ وما يتّصلُ به.

فمن الأمورِ التي يتعيّنُ التنبيهُ عليها أنَّ الشعرَ تختلفُ رواياتُه وألفاظُه عند الرُّواةِ أو المؤلّفين، وأنّ كلَّ روايةٍ تُمثِّلُ نصًّا مستقلًّا، فلا كبيرَ فائدةٍ من ذكرِ الاختلافاتِ

---

(١) ينظر كتابي: «تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين»، دار الغرب الإسلامي، تونس ٢٠١٠م.

(٢) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٩.

(٥) المصدر نفسه، ص١٧٢.

الكثيرة بينَ الرِّوايات وإثقال الهوامش بها، فالشِّعرُ يُروى على أنحاءٍ مختلفة: قليلةٍ أو كثيرة، فانظُرْ مثلًا إلى البيتِ المنسوبِ إلى مجنونِ بني عامرٍ:

تَعَلَّقتُ ليلى وهي ذاتُ ذُؤابةٍ ولم يَبْدُ للأَتْرابِ من ثَدْيِها حَجْمُ[1]

وفي رواية[2]:

وعُلِّقْتُها غَرّاءَ ذاتَ ذَوائبٍ ولم يَبْدُ للأتْرابِ من ثَدْيِها حجمُ

وفي ديوانِه[3]، وكتاب الشِّعر والشعراء[4]:

تَعَلَّقتُ ليلى وهْي غِرٌّ صغيرةٌ ولم يَبْدُ للأَتْرابِ من ثَدْيِها حجمُ

وفي تزيينِ الأسواق في أخبارِ العشّاق[5]:

تعلّقتُ ليلى وهْي ذاتُ تمائمٍ ولم يَبدُ للأَتْرابِ من ثَدْيِها حجمُ

ومن ذلك بيتُه المشهورُ:

بِرَبِّكَ هل ضَمَمْتَ إليكَ ليلى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أو قَبَّلْتَ فاها[6]

جاء البيتُ في خزانةِ الأدب للبغدادي[7]:

بدِينِكَ هل ضَمَمْتَ إليك ليلى وهل قَبَّلْتَ قبلَ الصُّبحِ فاها

---

(١) أبو الفرج الأصبهاني: الأغاني ٢/١٠ (ط. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠م).

(٢) الأغاني ٢/١١.

(٣) ديوان مجنون ليلى، ص١٠٤.

(٤) ابن قتيبة: الشعر والشعراء ٢/٥٥٠ (دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ).

(٥) داود الأنطاكي: تزيين الأسواق في أخبار العشاق، ص٤٤ (الشاملة).

(٦) الأغاني ٢/٢٣.

(٧) البغدادي: خزانة الأدب ٤/٢١٠.

ومثلُ هذا كثيرٌ لا يُحصَر، ولكنّ مقابلةَ النصوص بمواردِها منَ الأمورِ الضّرورية، ولا يَعدَمُ المحقّقُ منَ الإشارة إلى ديوانِ الشاعرِ إن كان من أصحابِ الدواوين فيحيلُ إليه. ومنَ المُستحسَن عندَ ذكْرِ موردِ القصيدة أو مَن ذكَرَها الإشارةُ إلى أنّها تُروى باختلافٍ لَفظيّ يسيرٍ، أو كثير، إن كانت كذلك، فانظُرْ مثلًا إلى قولِ أحمدَ الأحول: «لمّا قُبض على محمدِ بن عبدِ الملك ابنِ الزّيات الوزيرِ تلطَّفتُ في أنْ وصَلْتُ إليه، فرأيتُهُ في حديدٍ ثقيل، فقلتُ: يَعِزُّ عليّ ما أرى، فقال:

سَلْ ديارَ الحيّ ما غيّرها وعَفَاها ومَحَا منظرَها
وهيَ الدنيا إذا ما انقَلَبتْ صَيّرت معروفَها مُنْكَرَها
إنّما الدُّنيا كظلٍّ زائلٍ نحمدُ اللهَ كذا قَدَّرها

وهذه روايةُ الخطيب في تاريخه[١]. ثم وجَدْنا هذه الحكايةَ والأبياتَ عن أحمدَ الأحول نفسه عندَ ابن خَلّكانَ في **وَفَيات الأعيان** باختلاف[٢]:

سَلْ ديارَ الحيّ **مَن** غيّرها وعَفَاها ومَحا مَنْظرَها
وهيَ الدُّنيا إذا ما **أقْبَلَتْ** صَيّرت معروفَها منكرَها
إنّمَا الدُّنيا كظلٍّ **مائلٍ** نحمدُ اللهَ كذا قَدَّرها

فهاتانِ روايتانِ مختلفتانِ اكتفَيْنا بالقول: ذكَرها ابنُ خلّكان في **وَفَيات الأعيان** باختلافٍ يسير.

أمّا اختلافُ الرِّوايات بين نُسَخ الكتاب الواحد فشيءٌ آخرُ، وهو يحتاجُ إلى مُراجعةِ المواردِ الأخرى للمساعدة في ترجيح روايةٍ على أخرى وتعليلِها.

---

(١) تاريخ مدينة السلام ٣/٥٩٥.
(٢) وفيات الأعيان ٥/١٠١ (ط. إحسان عباس).

فمن ذلك: ما قال الشاعرُ داودُ بن سالم مُخاطباً محمَد بنَ عبدِ العزيز بنُ عمَر بن عبدِ الرّحمن بن عَوْفٍ الزُّهريَّ حينما عُزِل عن قضاء المدنية:

أميناً كُنتَ تَحكُمُ حين كُنتا   تريدُ اللهَ جُهدَكَ ما استطعتا
تُذكِّرُنا الأمينَ أباكَ بَخْ بَخْ   غَداةَ لهُ يقولُ الناسُ أنتا
فإنْ تُعزَلْ فليس بشرِّ شُؤْمٍ   أتاكَ اليومَ منهُ ما أردتا

وموضعُ الاستشهادِ في البيت الأولِ قولُه: «أميناً» حيثُ وَرَد في نسخةٍ والمطبوعةِ القديمة من تاريخ الخطيب: «وأمسِ»، فأثبَتْنا ما جاء في نسخةٍ متقَنة من تاريخ الخطيب، ويَعضُدُه ما في أخبارِ القضاةِ لوكيع ٢١٥/١ وتاريخ ابن عساكر ١٥٣/١٧، وإنْ جاء فيهما بصيغةِ الرَّفع: «أمين» وهو محتَملٌ أيضًا كونَه إمّا خبرَ مبتدأٍ محذوف تقديرُه: أنت، أو منادًى مبنيًا على الضمّ.

وموضعُ الاستشهاد في الثاني أنه ورَد في إحدى النُّسخ، والمطبوعةِ القديمة من تاريخ الخطيب: «يُذكِّرنا لأمسِ أراك» بدلًا من: «تُذكِّرُنا الأمينَ أباك»، وهو تحريفٌ ظاهرٌ أُصلح من نُسخةٍ متقَنة، ويَعضُدُه ما جاء في المصدرَيْنِ المذكورَيْنِ آنفًا.

وأمّا موضعُ الاستشهادِ في البيتِ الثالث فأنّه ورَد في إحدى النُّسخ، والمطبوعة القديمة من تاريخ الخطيب: «بسوءِ شُؤْم» بدلًا من: «بِشرِّ شُؤْم»، فأُصلح من نسخةٍ أخرى، وهُو الموافقُ لِما جاء في أخبارِ القضاة لوكيع.

أما المبالغة في تخريج القصائد والأبيات على الاستقصاء فهو أمر نفعه قليل وضرره تضخيم الحواشي بما لا طائل تحته.

ضبط النصّ

ولا بد لمُحقِّقِ النصّ الشِّعري، بل مُحقِّق كلِّ نصٍّ أدبي، من ضبطِ النصِّ بالحركاتِ التي تدفع اللَّبْس وتوضح المعنى، فانظر مثلًا إلى قولِ أبي تمّام وهو يمدَحُ

ابنَ أبي دُؤاد القاضي المعتزلي المشهور:

لقد أمْست مساويءَ كُلِّ دهرٍ محاسنُ أحمدَ بن أبي دُؤاد[١]

كيف أساء ناشر تاريخ بغداد سنة ١٩٣٠م حينما فتح نون محاسن، فأخطأ المعنى المراد.

التعليلُ عند الترجيح

ولا بدّ لمحقّقِ النصِّ الشّعريّ من ضرورةِ التعليل عند الترجيح بينَ الروايات، فقد كَتَب بعضُ أهلِ الأدب إلى أبي بكرٍ بن داودَ الفقيه الأصبهاني[٢]:

يا ابنَ داودَ يا فقيهَ العراقِ أفْتِنا في قواتلِ الأحداقِ
هل عليها القِصَاصُ في القتلِ يومًا أم حلالٌ لها دمُ العُشّاقِ

ولفظةُ «حلالٌ» جاءت في بعضِ نُسَخ تاريخ الخطيب: «حرامٌ»، ففَضّلْنا عليها ما أثبتناه، وعلّلنا ذلك بأنه هو الأليَقُ والأَوْفق، وهُو الذي عندَ ابن خلّكانَ في وفيات الأعيانِ[٣] والصَّفَديّ في الوافي بالوَفَيات[٤] فيما نَقَلاهُ عن الخطيب.

ومن ذلك ما جاء في تاريخ الخطيب[٥]: «بلَغني عن أبي الفتح عُبيد الله بن أحمدَ النّحويِّ، أنشَدَنا أبو العبّاس اليشكُريُّ في مجلسِ أبي عُمَر محمدِ بن عبد الواحد اللُّغويّ يمدَحُه:

هو الشُّختُ جسمًا والفضائلُ جمّةٌ فأعجِبْ بمهزولٍ سَمينٍ فضائلُهْ

---

(١) ديوانه ص٧٩، وتاريخ مدينة السلام للخطيب ٢٣٨/٥ (بتحقيقنا).

(٢) تاريخ الخطيب ١٦٠/٣.

(٣) وفيات الأعيان ٢٦١/٤.

(٤) الوافي بالوفيات ٦٠/٣.

(٥) تاريخ الخطيب ٦٢٣/٣.

وموضعُ الاستشهاد في قولِه: «مجلس»، حيث وَرَد في إحدى نُسَخ تاريخ الخطيب: «محاسن»، فقُلنا: «محرَّفةٌ، وما هنا من ل٢، وهُو الموافقُ لِما نَقَله ياقوتُ في معجم الأدباء»[1].

والموضعُ الثاني في قولِه: «الشُّخْت»، حيث وَرَد في نُسخة وفي المطبوعة القديمة: «السُّحْب» فذكَرْنا أنه تصحيفٌ لا معنى له، وعلّلنا ذلك بتفسيرِ الشُّخْت الموافقِ للمعنى، وهُو: الضامرُ من غير هُزَال.

لجوءُ الشاعرِ إلى الضرورة في غيرِ ما حاجةٍ

وممّا ينبغي للمحقّق: التنبُّهُ إلى استعمالِ الشاعرِ للضرورة ممّا كان يُمكنُه أن يستعيضَ عنها بغيرِها، من نحوِ قولِ حُسَينٍ المعلّم:

وما هَبَّ الصَّباءُ بأرض نجْدٍ عَشِيّاتٍ وما سَجَعَ الحَمَامُ

فمدّ المقصورَ ضرورةً، وهي قبيحةٌ. ولو قال: «وما هبَّ النّسيمُ» لخلَص من الضّرورة[2].

نسبةُ الشعرِ غيرِ المنسوب

ومن ذلك: ضرورةُ نسبةِ الشّعر غيرِ المنسوبِ ما استطاع المحقّقُ إلى ذلك سبيلاً، فإنْ كان يُنسَبُ إلى غيرِ واحدٍ بيّنَه وأشار إلى مُوْردِه.

فأمّا المجهولُ المستعصي على النِّسبة فيُشارُ إليه عسى أن يكونَ تنبيهًا لمن يَعثُرُ عليه في قابلِ الأيام.

---

(١) معجم الأدباء ٢٥٥٩/٦.

(٢) ابن المستوفي، تاريخ إربل، ص٧٣.

شرحُ الغريب

ولمّا كان بعضُ الشُّعراء يُكثِرُ من استعمالِ الغريب، صار منَ المُتعيّنِ على محقّق النّصِ الشعريّ توضيحُه للمستفيد؛ فمن ذلك مثلاً: القصيدةُ التي مَدَح بها أبو الحَسن عليّ بن عيسى السُّكّريُّ أبا بكرٍ القاضيَ المعروفَ بالباقِلّاني التي مطلَعُها:

يا عُتْبُ هل لتعتُّبي من مُعْتَبِ   أم هَلْ لديكِ لراغبٍ من مُرغِبِ

ومنها:

لكنّني طَوْعٌ لكلِّ خَرِيدةٍ   رُودُ الشبابِ وكلِّ خَوْدٍ خَرْعَبِ

فلا بدَّ مِنَ التعليقِ المُبيِّن أنّ الخريدةَ هي البِكرُ العَذْراء، والرُّودُ: هُو المُهَلُّ، والخَوْدُ: الحَسَنةُ الخلْق، والخَرْعَبُ: الشابّةُ الحَسَنة الخلْق أو البيضاءُ الليّنةُ الجَسيمةُ اللَّحِيمةُ الدقيقةُ العَظْم(١).

ومن أكثرِ مَن عُني بشرح غريبِ الكَلِم في الشّعر: محقّقو كتابِ الأغاني لأبي الفَرج الأصبَهاني بدارِ الكتُبِ المصريّة والهيئةِ المصريّة العامة للتأليفِ والنَّشر، إذ يَعجَبُ الباحثُ من طُول نَفَسِهم وصَبْرِهم على مثلِ هذا العمل المُرهق المستغرِق الأوقاتَ(٢)، وهُو أمرٌ ظاهرٌ لكلّ مُنصِف، مما يتعيّنُ أن يُحتَذَى.

ترميمُ النصّ

وإذا استطاعَ المحقّقُ ترميمَ النصّ فلهُ ذلك، على أنْ يَضَعَه بينَ حاصرتَيْنِ ليُعلَمَ أنّ ذلك منَ استرجامِه، لا سيّما في النُّسَخ الفريدة.

مثالُ ذلك: ما جاء في بيتٍ من قصيدةٍ لأبي بكرٍ المَرْنْدي:

(١) تاريخ الخطيب ٣/٣٦٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: وصف الناقة في **الأغاني** ٢/٢٢٤.

واصْغِ إلى قولِ امرئٍ جَرَّبَها ... واصبِرْ لها [صبراً] فما أتْعَبَها

فما بينَ الحاصرتَيْنِ كان فراغاً في الأصلِ(١).

ومنهُ من شعرِ عبد الله بن محمدٍ البغدادي:

أيا [مولايَ] خادمُكَ الأرِيبُ ... مريضُ القلبِ مشتاقٌ كئيبُ

فلا وصَلَتْ إليكَ ولا أصابَتْ ... أيا [مولايَ] ساحتَكَ الخطوبُ

وكان ما بينَ الحاصرتَيْنِ في البيتَيْنِ المذكورَيْنِ فراغاً في الأصل استَرْجَمْنا اللفظَ المذكورَ ليستقيمَ المعنى والوزن(٢).

على أنّ المحقّقَ لو تَرَكَ البياضَ في موضع الكلمة وأشارَ إليه ونبَّه عليه فهُو عملٌ محمودٌ أيضًا، بل هُو الأصلُ في ذلك.

عُيوبُ الشعر

ويتعيّنُ على محقّقِ النصِّ الشعريِّ: التنبيهُ على ما قد يقعُ في النصّ من خَلَلٍ في الوزنِ أو مِن عيوبٍ، كالإقواءِ والزّحافِ وغيرِهما، من نحوِ قولِ حُسَين المعلّم:

فقلتُ: أليسَ صَفِيُّ الدّين حيٌّ ... أجلٌّ ماجدٌ صدرٌ إمامُ

فهذا تضّمن زِحافًا، فلو قال: «فقلتُ: أمَا صفيُّ الدِّينِ حيٌّ» سَلِم منه(٣).

وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ في البحوثِ التي تناولت عيوبَ الشعر لا مجالَ لعرضِها.

---

(١) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص٦٥.

(٢) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص١٥٦.

(٣) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص٧٢–٧٣.

الانتحال

ومن أخطرِ الموضوعاتِ التي يواجُهها محقِّقُ النصِّ الشعريِّ هي قضيّةُ الانتحالِ بمَفاصِله المتعدِّدة؛ انتحالِ المؤلَّفات، كما بيّنّا في أولِ هذا البحث، وانتحالِ القصائدِ والأبيات، وانتحال المباني والمعاني.

وقد عُني مصنِّفو كتُب الشعرِ والشّعراء بهذه المسألةِ منذُ مدّةٍ مُبكّرة، فتناولَ محمدُ بن سلّام الجُمَحيُّ في كتابِه «طبقاتِ فحولِ الشعراء» مسألةَ الانتحالِ في الشّعرِ القديم، وظلّ الانتحالُ موجودًا في الشعرِ والشعراءِ الذين نجَموا بعدَه، ومِن ثَمّ ستظلُّ الحاجةُ ماسّةً إلى المحقّقِ الناقد العارِف بمضمونِ الشّعرِ ومدى الجِدَةِ فيه، وتنبيهِ القارئ إلى ما فيه منَ انتحالٍ للمباني أو الألفاظِ أو المعاني، وهُو مِن أعقدِ الأمورِ التي يَبرَعُ فيها محقِّقُ النصِّ الشعريِّ عن غيره، فتأتي هنا أهميةُ الاختصاصِ ومعارفُ المحقق بالموضوع الذي يحقّقُه.

ومنه: نَحْل بعضِ الشعرِ إلى شعراءَ مشهورينَ، فمن ذلك مثلًا لا حصرًا: قولُ أبي الفرج الأصبهانيّ (ت٣٥٦هـ) عندَ كلامِه على مجنونِ بني عامرٍ من كتابِ الأغاني: «وأنا أذكُرُ ممّا وَقَع إليّ من أخبارِه جملًا مُستحسَنةً متبرّئًا من العُهدة فيها، فإنّ أكثَر أشعارِه المذكورة في أخبارِه ينسُبُها بعضُ الرُّواةِ إلى غيرِه، وينسُبُها من حُكِيَتْ عنه إليه»(١).

ومن ذلك أيضًا: انتحالُ الأبياتِ بألفاظِها، فقد ساق ابنُ المستوفي في «تاريخ إربَل» لأبي العبّاس أحمد بن المبارك الضّرير مما أنشَده لنفسِه:

بكَ أضحَى جِيدُ الزّمانِ مُحلّى بعدَ أنْ كان من حُلاه مُخلّى

---

(١) الأغاني ٢/١٠.

لا يجاريكَ في نِجارِك خَلْقٌ ... أنت أعلى قَدْرًا وأغلى محَلّا

عِشتَ تُحيي ما قد أُميت منَ الفضـ ... ـل وتَنفي فقرًا وتطرُدُ مَحْلا

ثم قال ابنُ المستوفي: «هذه الأبياتُ الثلاثةُ أنشَدَنيها عليُّ بن عَدْلانَ الموصليُّ(١) في شهرِ ربيعٍ الآخِر سنةَ أربعَ عشْرةَ وستِّ مئة للشيخ الإمام أبي البقاءِ عبد الله بن الحُسين العُكْبريِّ(٢) النّحويِّ الضرير، ولا شكَّ أنّ أحمدَ بنَ المباركِ هذا انتحَلَها قلّةَ حياءٍ منه»(٣).

ومن ذلك: الانتحالُ بتغييرٍ يسير، ذَكَر أبو الفرج الأصبهانيُّ في ترجمةِ الشاعرِ ابنَ ميّادةَ (الرّمّاح بن أبردَ بن ثَوْبانَ) ثلاثة أبياتٍ له، هي:

أجارتَنا إنّ الخطوبَ تنوبُ ... علينا وبعضَ الآمنين تصيبُ

أجارتنا لستُ الغداةَ ببارحٍ ... ولكن مقيمٌ ما أقام عسيبُ(٤)

فإنْ تسأليني: هل صَبَرْتَ فإنني ... صبورٌ على رَيْب الزّمانِ صَليبُ

ثم عَقَّب على ذلك بقولِه: «هذه الأبياتُ الثلاثةُ أغارَ عليها ابنُ مَيّادةَ فأخَذَها بأعيانِها، أمّا البيتانِ الأوّلانِ فهما لامرئ القيس، قالهما لمّا احتُضر بأنْقِرة في بيتٍ واحد، وهو:

أجارتَنا إنّ الخطوبَ تنوبُ ... وإني مقيمٌ ما أقام عَسِيبُ

---

(١) توفي بالقاهرة سنة ٦٦٦هـ، وترجمته مشهورة استوعبناها في تعليقنا على ترجمته من صلة التكملة لوفيات النقلة لعز الدين الحسيني ٥٦٤/٢ (ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧م).

(٢) توفي سنة ٦١٦هـ، وترجمته في تكملة المنذري ٢/الترجمة ١٦٦٢ (بتحقيقنا).

(٣) ابن المستوفي: تاريخ إربل، ص٢٤٣–٢٤٤.

(٤) عسيب: اسم جبل بعالية نجد.

والبيتُ الثالثُ لشاعرٍ من شعراءِ الجاهلية تَمَثَّل به أميرُ المؤمنينَ عليُّ بنُ أبي طالب عليه السلام في رسالةٍ كَتَب بها إلى أخيه عَقيل بن أبي طالب، فنَقَله ابنُ مَيّادة نقلاً»[١].

وقد عَقَد أبو عليّ الحاتميُّ (محمدُ بن الحَسَن بن المظفَّر ت٣٨٨هـ) فصلاً في كتابه «حِليةِ المُحاضرة» عن السّرِقاتِ والمحاذاتِ قال فيه: «هذا فصلٌ أودَعْتُه فِقَرًا من أنواعِ الانتحالِ والاختزالِ والاقتضابِ والاستعارة، والإحسان في السَّرِق والإساءة والنّظرِ والإشارة، والنّقلِ والعكس، والتركيبِ والاهتدام، والسابقِ واللاحق، والمبتدَع والمتَّبَع، وغيرِ ذلك...»[٢].

وكما رُوي عن سيّدنا عليِّ بن أبي طالب أنه كان يُحلِّفُ على رواية الحديث[٣]، فإنّ أبا البركاتِ ابنَ المستوفي كان يُحلِّفُ من يَذكُرُ أنّ الشِّعرَ له، قال في ترجمة يعقوبَ بن سُنْقُر: «فأنشَدني بالموصل في سنة ستٍّ وتسعينَ وخمس مئةٍ لنفسِه، وحلّفتُه بالله إنّها له فحَلَف على ذلك»[٤].

أمّا انتحالُ المعاني فهو من أخطرِ القضايا التي قد تَخفى على من لا دُرْبةَ له ولا سَعةَ اطّلاع.

وقد تنبه النقّادُ في وقت مبكر جدًّا إلى سرقة المعاني، فأفاضوا في الكلام عليها، لاسيّما في الشعر، بل ربّما تتَبَّعوا سرقةَ معنى بيت واحد من الشّعر، ولعلّ المثلَ الآتي يوضِّحُ هذا الأمرَ بجلاء معَ كثرة الأمثلة الطافحة في كتُب الأدب، فقد رَوى الخطيبُ البغداديّ في ترجمة الشاعر سَلْم الخاسِر أنَّ بشارَ بنَ بُرد غَضِب على سَلْم الخاسِر، وكان

(١) الأغاني ٢/٢٨١–٢٨٢.

(٢) حلية المحاضرة، ص٨٩ (الشاملة).

(٣) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص٤٩ (مصر، ١٣٢٦هـ)، وصحيح مسلم بشرح النووي ٣/١١٨–١١٩.

(٤) ابن المستوفي، تاريخ إربل، ص٦٢.

من تلامذتِه ورُواتِه، فاستَشْفَع عليه بجماعة من إخوانه، فأتَوْه فقالوا: جئناكَ في حاجة، فقال: يعني: كلُّ حاجة لكم مَقْضيّة إلا سَلْمًا. قالوا: ما جئناكَ إلّا في سَلْم، ولا بدّ من أن ترضَى عنه، قال: فأين هو؟ قالوا: ها هو ذا، فقام سَلْم فقبَّل رأسَه ويدَيْه، وقال: يا أبا معاذ، خِرّيجُكَ وأديبُكَ، فقال بشار: فمن الذي يقول:

مَن راقبَ الناسَ لم يظفَرْ بحاجتِهِ وفازَ بالطيّباتِ الفاتكُ اللَّهِجُ

قال: أنت يا أبا معاذ، جعَلَني اللهُ فداك، قال: فمن الذي يقول:

مَن راقبَ الناسَ ماتَ همًّا وفازَ باللـذّةِ الجَسورُ

قال: خِرّيجُكَ يقول ذلك، قال: فتأخُذُ معانيَّ التي قد عَنِيتُ بها، وتَعِبت فيها وفي استنباطِها فتكسُوها ألفاظًا أخفَّ من ألفاظي حتى يُروى ما تقول ويذهبُ شعري؟ لا أرضى عنك أبدًا، فما زال يتضرّعُ إليه ويشفعُ له القومُ حتى رضي عنه[(١)].

وذكر ابنُ بسّام في «الذّخيرة»[(٢)] أنّ بيتَ أبي عُمر أحمدَ بن محمد بن درّاج القَسْطلي[(٣)]:

ومن شِيمةِ الماءِ القُراح وإنْ صَفا إذا اضْطَرَمَتْ من تحتِه النارُ أن يَغلي

هو نفسه قول أبي عيينة بن محمد بن أبي عيينة[(٤)]:

ولا بدّ للماء في مِرْجَلٍ على النار موقَدةً أن يَفُورا[(٥)]

ومن ذلك قولُ الشاعر محمدِ بن أبي الحَسَن بن مُنازِل الإربليّ:

---

(١) الخطيب: تاريخ مدينة السلام ١٠/٢٠٠-٢٠١ بتحقيقنا.

(٢) الذخيرة ١/٧٢ (تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب، بيروت، ٢٠٠٠م).

(٣) ديوانه، ص٤٨.

(٤) ترجمته في طبقات ابن المعتز ص٢٨٨، والأغاني ١٩/٢٠.

(٥) البيت في الكامل للمبرّد ٢/٣٢. وانظر: أمثلة أخرى في الذخيرة ١/٧٢، ٧٣، ٨٠.

لمّا انثَنى سكرانَ يخفِضُ صوتَهُ ويدايَ منه تحُلُّ عَقْدَ التِّكَةِ
نبّهتُه سَحَرًا وقلتُ له: اصطبِحْ فلقد ظفِرتُ بمُنْيتي يا مُنيتي

وهذان البيتانِ مسروقةٌ معانيهما من قولِ ابن المعتزّ:

فوكَزْتُه سَحَرًا وقلتُ له: انتبِهْ يا فرحةَ الجُلساءِ والنُّدَماءِ
فأجابني والسكرُ يخفضُ صوتَهُ بتلجلُجٍ كتلجلُجِ الفَأْفاءِ[1]

ولا يخفَى على الباحثينَ أنّ هذا الموضوعَ قد وُضِعتْ فيه الكُتُبُ والأبحاثُ الكثيرة، قديمًا وحديثًا، وإنّما المقصدُ من إيراد هذه المسألة التنبيهُ على أنّ المحقِّقَ البارعَ يمكنُ أن يُفيدَ المستفيدَ من النصِّ الشعريِّ ببيانه أوجُهَ انتحالِ المباني أو المعاني، فهو الذي خَبِرَ النصَّ ووَقَفَ على إشاراتِه وإثاراتِه، والله الموفّق للصواب إليه المرجعُ والمآب.

---

(١) ينظر: ابن المستوفي، تاريخ إربل ص٨٣. وبيتا ابن المعتز باختلاف لفظي يسير في أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم ص٢٨٢ (الشاملة).

تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسي

صلاح محمد جرّار[1]

مقدّمة

لا يختلف منهج تحقيق مخطوطات الشعر عن منهج تحقيق مخطوطات النثر إلاّ من جهة الخصوصية التي تميّز كلاًّ منهما عن الآخر، فللشعر بحورٌ وقوافٍ وصدورٌ وأعجازٌ وأبياتٌ وغيرها ممّا ليس للنثر، وينبغي أن تراعى عند التحقيق.

وكذلك لا يختلف منهج تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسي عن منهج تحقيق مخطوطات الشعر العربيّ في أيّ مكان آخر إلاّ من جهة الخصوصية التي تميّز الشعر الأندلسيّ عن غيره المتمثّلة في أثر البيئة الاجتماعية والثقافية والجغرافية والسياسية وغيرها على الشعر، وهو أثرٌ لا يصحّ إغفاله عند رسم مناهج تحقيق ذلك الشعر.

ومن هنا فإنّ هذه الورقة لن تخوض في أصول تحقيق المخطوطات العربيّة وقواعده وخطواته، تجنّباً لتكرار ما نهض به كثيرون من أهل هذا الفنّ وأوضحوه مجملاً ومفصّلاً. ولكنّها تقتصر على الإجابة عن عددٍ من الأسئلة التي تندرج بصفةٍ مباشرة في باب تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسيّ. ومن هذه الأسئلة ـ أو التساؤلات ـ ما يلي:

١. ما هي شروط محقّق الشعر الأندلسيّ وأدواته؟

---

(١) أستاذ الأدب المغربي والأندلسي بالجامعة الأردنية.

٢. ما هي صعوبات تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسيّ؟

٣. ما صورة إخراج النصّ الشعري الأندلسيّ؟

٤. ما هي مكمّلات تحقيق النصّ الشعري الأندلسيّ؟

٥. ما الفروق بين منهج المستشرقين ومنهج المحققين العرب في تحقيق المخطوط الشعريّ الأندلسيّ؟

٦. هل يختلف منهج تحقيق الشعر الأندلسيّ باختلاف صوره: ديوان شعري- قصيدة مستقلة- تراجم شعراء أندلسيّين وغير شعراء- مصادر تاريخية- نقوش شعرية؟

شروط محقّق مخطوطات الشعر الأندلسيّ وأدواته

لا شكّ في أنّ ثمّة شروطاً وأدواتٍ مشتركة بين جميع من يختارون العمل في تحقيق المخطوطات، لكنّ للشعر بالإضافة إلى تلك الشروط شروطه الخاصّة، فقد ذكر عصام الشنطي في بحثه بعنوان «**ثقافة المحقّق**»(١) من بين الشروط والأدوات «التخصّص في موضوع النصّ الذي يُرجى تحقيقه»، والمقصود هنا -في مجال الشعر- أن يكون المحقّق متخصّصاً في الأدب، فإن كان المخطوط في الشعر الأندلسيّ، فإنّه يحبّذ أن يكون المحقّق متخصّصاً في الأدب الأندلسيّ أو على أقلّ تقدير في الأدب العربيّ القديم، والسبب في ذلك أنّه لا يُؤْمَنُ الوقوع في أوهام كثيرة في حال دخول المحقّق على غير مجاله، ما لم يستعن بأحد المتخصّصين في المجال الدقيق. وقد اجتهد بعض المحقّقين في تحقيق نصوص أدبيّة أندلسيّة، وهم مختصّون في التاريخ الأندلسيّ وليس في الأدب الأندلسيّ، فقدّموا لنا نصوصاً يشوبها الكثير من التشويه والخلل(٢). ولا يعني ذلك حرمان

---

(١) **محاضرات دورة المخطوطات**، الدورة الثانية، فبراير-أبريل ٢٠٠٩، جامعة القاهرة، كليّة العلوم ومؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ص٥٣.

(٢) ينظر مقالتي بعنوان: ريحانة الكتّاب ونجعة المنتاب، تأليف لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، =

المتمكّنين من اللغة والعروض والثقافة التراثية الواسعة من الإقبال على التحقيق حتّى وإن لم يكونوا من المتخصّصين في المجال الدقيق.

وأمّا الشرط الثاني لمن يحقّق مخطوطات الشعر الأندلسيّ فمعرفة أنواع الخطوط العربيّة وسماتها والقدرة على تمييز الخط الأندلسيّ والخطّ المغربيّ عن غيرهما، إذ لا بدّ لمن يحقّق مخطوطاً في الشعر الأندلسيّ أن يكون متمرّساً بهذين الخطّين وتمييز حروفهما، لأنّ أكثر التراث الأدبي الأندلسيّ مكتوب بالخطّين الأندلسيّ والمغربيّ، وأنّ عدم التمرّس بهما قد يوقع المحقّق في أوهام كثيرة في قراءته للحروف والكلمات.

والشرط الثالث، وهو على قدْرٍ كبير من الأهمّية، هو إجادة العروض وامتلاك الأذن الموسيقية، وذلك لأسباب عدّة منها: أنّ إدراك الوزن العروضي للبيت أو الكلمة يساعد المحقّق على معرفة ضبطها الصحيح ويحولُ دونَ وقوع الخطأ في ضبط الكلمة. كما أنّ معرفة العروض تساعد المحقّق على تمييز الشعر من النثر إذا اختلطا في نصّ واحد، ومن الأمثلة على ذلك ما وقع في تحقيق محمّد عبد الله عنان لكتاب «**ريحانة الكتّاب ونجعة المنتاب**» للسان الدين بن الخطيب حيث وهم المحقّق في كثير من الشعر أنه نثر، ومن ذلك البيتان التاليان:

جنى النسيمُ علينْا ومما تبيّنْتُ عُذْرَه
إذْ صيّرَ الأرض غَوْراً والخلْقَ أبناءَ عُذْره[(١)]

فقد ورد البيتان منثورينْ في نصّ نثري ولم يدرك المحقّق أنّهما شعر. كما وهم في مواضع أخرى أن بعض النثر شعر[(٢)].

المنشورة في مجلة الناشر العربيّ، طرابلس، ليبيا، العدد الثاني، فبراير ١٩٨٤، ص٩٣ - ١١٤.

(١) **ريحانة الكتّاب ونجعة المنتاب**، لسان الدين بن الخطيب، ٢ ج، تحقيق محمّد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨١، ٣٩/١.

(٢) نفسه ٢٠٣/١.

وفي بعض الأحيان يكون وزنُ البيت دليلاً على الضبط الصحيح لاسم مكان أو شخص، فقد ورد اسم (جزيرة شُقْر) الأندلسيّة[١] بضّم الشين وفتح القاف في بعض المصادر[٢]. غير أنّ الشعر الذي ورد فيه اسم هذه الجزيرة قد حسم الخلاف بتسكين القاف، ودليلُ الحسم هو الوزنُ الشعري، لأنّها لو ضبطت بفتح القاف لاختل الوزن الشعري للأبيات التي ورد فيها الاسم، والأبيات لابن خفاجة (ت٥٣٣ هـ/١١٣٨م) وهو شاعر جزيرة شُقْر وأكثُر الناس تعلُّقاً بها، حيث يقول:

قد انتظموا في نحر شُقْرٍ قلادةً وكلُّهُمُ وُسْطى فناهيكَ من عِقْدِ[٣]

ويقول:

وحَنَّ إلى شُقْرٍ نخفَّ على السُّرى يخوضُ خليجاً أو يجوبُ كثيرا[٤]

وفي أبيات أخرى[٥].

فلو ضُبطت بفتح القاف لاختلّ الوزن، ولو كان المحقّق جاهلاً بالعروض فإنّه ربّما يتابع الدّلائي في ضبط الاسم فيقع الخطأ.

وممّا لا شكّ فيه أن القافية والوزن يساعدان المحقّق على تحديد ملامح بعض الكلمات غير الواضحة أو المخترمة بحيث تقرّب للمحقّق خياراته.

---

(١) جزيرة نهرية صغيرة تقع بين بلنسية وشاطبة، انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمّد بن أبي بكر ابن خلكان (ت٦٨١هـ/١٢٨٣م)، حقّقه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ١/٥٧.

(٢) ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، ابن الدلائي، أحمد بن عمر بن أنس العذري (ت٤٧٨هـ/١٠٨٨م)، تحقيق الدكتور عبد العزيز الأهواني، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ١٩٦٥م، ص١٧.

(٣) ديوان ابن خفاجة، تحقيق الدكتور سيّد غازي، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ص٣٤٧.

(٤) نفسه، ص١١٢.

(٥) نفسه، ص١١٢.

ومن شروط محقّق الشعر الأندلسيّ إجادة اللغة وحفظ الشعر القديم والتمرّس بمصادره ومعرفته وذلك لغايات الإشارة في الهوامش لما أخذه اللاحق عن السابق، ولاسيّما أن الشعراء الأندلسيّين قد ولعوا بتقليد الشعراء المشارقة والتأثر بلغتهم ومعانيهم وصورهم وأساليبهم.

ولا بدّ للمحقّق أن يتمرّس بلغة الشاعر الذي يحقّق شعره، ويتمرّس بقاموسه اللغوي وصوره الشعرية وتعبيراته المتكرّرة كي يهتدي من خلال ذلك إلى معرفة الكلمات المطموسة أو غير الواضحة.

ولا بدّ له كذلك من معرفة خصوصيات أهل الأندلس في الاستخدامات اللغوية ومسمّيات الأشخاص والأماكن والأشياء، ولا سيّما الأسماء المنقلبة عن أسماء قشتالية أو لاتينية.

وممّا يحسن في محقّق مخطوطات الشعر الأندلسيّ أن يُلمّ بشيءٍ من اللغة الإسبانية، لأنّ بعض المفردات القشتالية قد تسرّبت إلى لغة أهل الأندلس واستخدم بعضُها في أشعارهم، ولا يمكن فهم تلك الأشعار إلاّ بفهم معاني المفردات المستعملة فيها. ويلزمه كذلك معرفة الموشحات والأزجال كي يميّزها عن الشعر.

صعوبات تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسيّ

يمكن القولُ إنّ المخطوطات الأندلسيّة مخطوطات مهاجرة شأنها في ذلك شأن أهل الأندلس الذين خرجوا أو أُخرجوا من ديارهم، ولا يوجد من المخطوطات الأندلسيّة في موطنها الأصلي سوى بضعة آلاف، بينما توزّع باقي المخطوطات على البلدان التي هاجر إليها الأندلسيّون، وضاع كثير منها، وما زال بعضُها حبيس الخزائن التي لم تكتشف أو لم تفهرس بعد. وعلى ذلك فإنّ أوّل صعوبة تواجه محقّق المخطوطات الشعرية الأندلسيّة هي صعوبة الحصول على نسخٍ كافية للمخطوط الذي يسعى إلى

تحقيقه، وصعوبة الجزم بأنّ ما عثر عليه من النسخ هو كلّ النسخ الموجودة ما دامت ثمّة خزائن في المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا ومالي وتشاد وغيرها لم يكشف عن محتوياتها بعد، لكونها إمّا في ملكيّات خاصّة أو في أديرة وكنائس ومساجد وزوايا صوفيّة.

ولذلك فإنّنا قلّما نجد دواوين شعرية أندلسيّة أو مجاميع شعرية أندلسيّة محقّقة على نسخٍ عديدة، فأكثرها محقّق على نسخةٍ فريدة اكتشفت مصادفةً أو نسختين، ممّا يضيّق من خيارات المحقّق في أثناء التثبّت من إحدى الكلمات، إذ كلّما زاد عدد النسخ الخطيّة كلّما ازدادت خيارات المحقّق في الاهتداء للكلمة المطلوبة.

وفي حالات النسخ الفريدة يضطر المحقّق أن يترك فراغات كثيرة في النصّ المحقّق كما هو الحال في بعض أجزاء كتاب **المقتبس** لابن حيّان القرطبي(١).

ومن الصعوبات التي يواجهها تحقيق الشعر الأندلسيّ أنّ الخطّ الأندلسيّ والخطّ المغربيّ اللذين كتب بهما معظم المخطوطات الأندلسيّة لا يجيد كلّ المحققين قراءتهما وتحقيق نصوصهما، على خلاف بعض الخطوط المشرقية كالرقعة والنسخ، فهي سهلة القراءة والتحقيق.

ويكثر النساخ الأندلسيّون والمغاربة من زخرفة ما ينسخونه من النصوص شعريّةً كانت أو غيرها، فتختلط حركات الضبط مع حركات الزخرفة، وقد توقع المحقّق في كثير من الوهم والخطأ في الضبط.

ومن مشكلات المخطوط الأندلسيّ التي تشترك فيها مع سائر المخطوطات العربيّة ما قد يقع في أثناء الصيانة والترميم من وضع جلدة كتاب على متن كتاب آخر، ممّا

---

(١) ينظر: المقتبس من أنباء أهل الأندلس لابن حيّان القرطبي، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور محمود علي مكّي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٧٣م، ص٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٤-٢٩٥، ٣٠٢، ٣١٤، ٣٣٧، ٣٥٧.

يؤدي إلى الخلط والارتباك وربّما ضياع بعض المخطوطات، ومن ذلك ما وقع لنا: الباحثُ المحقّق الدكتور بشّار معروف وأنا، في تحقيق كتاب «**تاريخ إربل**»(١)، فقد وقعنا على مخطوطة عنوانها: «**كتاب إهداء الأمراء في تواريخ الشعراء**» تأليف: العبد الفقير إلى عفو ربّه القدير يوسف بن إبراهيم القرطبي، ولدى الحصول على المخطوط وتفحّصه تبيّن أنه جزءٌ من كتاب **تاريخ إربل** المسمّى «**نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل**». ولم نعد نعرف شيئاً عن مصير كتاب «**إهداء الأمراء في تواريخ الشعراء**».

وقد عانى محقّقو الشعر الأندلسيّ من هذه الصعوبات عندما لم يجدوا في كثير من الأحيان سوى نسخة واحدة قد تكون مبتورة أو لحقها تلفٌ وتصحيفٌ وطمس كثير ولم يجدوا ما يسعفهم عند تحقيقها في المصادر الأندلسيّة الأخرى.

وفي وصفه للنسخة الوحيدة التي اعتمدها المرحوم إحسان عبّاس في تحقيقه لكتاب **التشبيهات من أشعار أهل الأندلس** يقول المحقق: «ليس لدينا من كتاب **التشبيهات** حتّى اليوم سوى نسخة وحيدة هي التي تحمل رقم (٤٦٠٢) بمكتبة إسماعيل صائب بأنقرة، وأنّ الشعر الذي تحتويه هذه النسخة ليس كثير الدوران في المصادر، وأنّ النسخة سيئة أو بالغة السوء، إن شئت تحريفاً، وخطأً في الضبط وقلة إعجام....»(٢).

إخراج النصّ الشعريّ الأندلسيّ

أ- يشمل إخراج النصّ الشعريّ إذا كان المخطوط ديوان شعر الإجراءات التالية:

١. تغيير الرسم الإملائي الموجود في النصّ إلى رسم حديث.

---

(١) صدر عن دار الغرب الإسلامي، تونس، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

(٢) **كتاب التشبيهات من أشعار أهل الأندلس**، ابن الكتّاني الطبيب، الشيخ أبو عبد الله محمّد، تحقيق إحسان عبّاس، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ١٩٨١م، ص٥-٦.

٢. ضبط الكلمات بما يزيل أيّ إلباسٍ أو وهم عنها[١].

٣. الضبط التامّ لأسماء الأماكن والأعلام ولا سيّما الإسبانيّة، لأنّ أيّ خللٍ في ضبطها سوف يخلّ بالوزن الشعريّ.

٤. المحافظة على ترك مسافة موحدة بين صدور الأبيات وأعجازها حتى لو كانت في المخطوطة متصلة.

٥. وضع أرقام متسلسلة للقصائد إن كان النصّ المحقّق ديواناً للشاعر[٢].

٦. وضع أرقام متسلسلة لأبيات القصيدة الواحدة.

٧. عدم مجاراة الشاعر أو الناسخ في إغفال علامات الترقيم، لأنّ هذه العلامات تساعد على فهم مقاصد الأبيات، مثلما تساعد على أدائها وإنشادها بصورة سليمة، ولا سيّما علامات الاستفهام والتعجب والمعترضات، فإنها تكثر في الشعر، مع تجنب وضع نقطة الوقف في آخر القصيدة أو آخر البيت.

٨. يستحسن أن تبدأ كل قصيدة في صفحة واحدة.

٩. إذا أثبت الشاعر اسم البحر العروضي قبل الأبيات فإنّ على المحقّق أن يثبتها كما هي، وإن لم ترد يقوم المحقّق بإثباتها على أن يجعل اسم البحر بين معقوفتين [ ] إشارة إلى أنّ ما بين المعقوفتين إضافةٌ من المحقّق.

١٠. المحافظة على ترتيب الأبيات كما وردت عند الشاعر، ما لم يكن ثمّة اختلافٌ بين النسخ المعتمدة للديوان، ورجّح المحقّق الترتيب الوارد في إحدى النسخ على الترتيب الوارد في النسخة أو النسخ الأخرى.

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات العربيّة وترجمتها، وضع: ريجيس بلاشير وجان سوفاجيه، ترجمة الدكتور محمود المقداد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٨م، ص٤٩.

(٢) قواعد تحقيق المخطوطات العربيّة وترجمتها ص٥٢.

١١. يستحسن أن يكون الصدر والعجز متقابلين في كلّ بيت في سطر واحد، إلاّ إذا لم يبق متسعٌ كافٍ في السطر[1].

ب- وإذا كان المخطوط مختارات شعرية أو كتاباً في تراجم الشعراء أو غير ذلك من المؤلّفات التي يختلط فيها الشعر بالنثر، فينبغي على المحقّق مراعاة ما يلي في إخراج النصّ:

١. الحرص على تمييز الشعر عن النثر، فلا ينثر الأبيات الشعرية، ولا يتوهّم بعض السجع في النثر شعراً.

٢. الالتزام بالرسم الإملائي الحديث.

٣. ضبط الكلمات بما يزيل أيّ التباسٍ أو إبهامٍ أو إيهام.

٤. الضبط التامّ لأسماء الأماكن والأعلام.

٥. المحافظة على ترك مسافة موحدة بين صدور الأبيات وأعجازها حتّى لو كانت الأبيات في المخطوط متصلة.

٦. وضع علامات الترقيم بما يخدم المعنى المقصود من البيت.

٧. إثبات البحر العروضي للأبيات، ووضع اسم البحر بين معقوفتين إذا لم يكن مذكوراً في الأصل.

٨. المحافظة على ترتيب الأبيات كما وردت عند المؤلف ما لم يكن ثمّة اختلاف بين النسخ المعتمدة في تحقيق المخطوطة، فعند ذلك يجوز للمحقق ترجيح الترتيب الأنسب للمقصود.

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات العربيّة وترجمتها ص٥١.

٩. لا يشترط في هذه الحالة وضع أرقام متسلسلة للقصائد ولا للأبيات.

١٠. يستحسن أن يكون الصدر والعجز في كل بيت متقابلين في سطر واحد، إلاّ إذا لم يبق متّسعٌ في السّطر.

ج- وإذا كان النصّ الذي يقوم المحقّق بتحقيقه نقشاً شعرياً كتلك التي في جدران القصور والمساجد والمدارس والقبور والقباب والنوافذ والشرفات وغيرها، فإنّ شكل إخراج النصّ يحدّده الهدف من التحقيق، فإنْ كان مضمون القصائد هو هدف المحقّق، فإنّ عليه حينئذٍ أن يلتزم بشروط إخراج الديوان الشعري من ضبط وترقيم وترتيب وتقسيم إلى أبيات ومراعاة تقسيم كل بيت إلى شطرين، وذكر اسم البحر العروضي وغير ذلك.

وإذا كان الهدف الجمع بين مضمون الشعر وفنّ النقش فينبغي على المحقّق أن يلتزم أصول تحقيق الديوان الشعري مع الحرص على عدم التغيير في ترتيب الأبيات كما وردت في النقش، مع إضافة صورة واضحة ودقيقة للنقش، وبذلك يتحقّق الهدفان معاً.

المقابلة والتصحيح

إنّ المقابلة بين النسخ الخطيّة للكتاب وتصحيح الأخطاء الواقعة فيه هي أهمّ خطوات التحقيق ومقوماته، لأنّها هي التي تجعل الكتاب أقرب إلى الصورة التي أرادها مؤلّفه، ذلك أنّ الغاية الأساسية من التحقيق هي أن تكون المخطوطة «أقرب إلى الصورة التي كتبها مؤلّفها دقّة وسلامة»[1].

---

(١) بين يدي تحقيق النصوص، بقلم أ. عصام محمد الشنطي، منشور ضمن كتاب: **محاضرات دورة المخطوطات**، الدورة الثانية فبراير-أبريل ٢٠٠٩، جامعة القاهرة (كلية دار العلوم) ومؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ص٤٨؛ **محاضرات في تحقيق النصوص**، الدكتور أحمد محمد الخرّاط، المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٨؛ **تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره**، الدكتور عبد المجيد دياب، ص١٥٣.

والمقابلة نوعان: مقابلةٌ بين النسخ الخطيّة للكتاب، ومقابلة بين النسخة الوحيدة وما تناثر من محتواها في المصادر المختلفة. وقد جرت العادة في حال توافر عدّة نسخ خطيّة للكتّاب أن يعتمد المحقّق إحداها أصْلاً وفق شروط محدّدة. وقد رتّب عبد السلام هارون منازل النسخ على النحو التالي: نسخة المؤلّف ثمّ النسخة المنقولة منها، ثمّ فرعها وفرع فرعها ثمّ النسخ ذات التاريخ الأقدم[١]. والهدف من المقابلة بين النسخ أو بين النسخ والمصادر المختلفة هو تصحيح ما قد يكون الناسخ وقع فيه من الأخطاء، وبمقابلة النسخ يستطيع المحقّق أن يقف على الوجه الصحيح للكلمة فيثبت الكلمة الصحيحة في المتن ويشير في الهامش إلى ما كانت عليه صورتها في الأصل وأن تصويبها من نسخة كذا أو كتاب كذا. هذا إذا كان الخطأ واضحاً، أمّا إذا كان للكلمة في النسخة الأصلية وجهٌ من الصحّة فإنها تبقى في المتن ويشار في الهامش إلى ما وردت عليه في النسخ أو المصادر الأخرى.

وفي جميع الحالات لا يجوز للمحقّق أن يتسرّع في تخطئة ما في النسخة الأصل، وعليه أن يبحث لها عن وجهٍ من القراءة أو التفسير أو الصحة قبل أن يحكم بخطئها.

وبعضُ الأخطاء لا يحتاج تصويبها إلى ذكر نسخة أخرى أو مصدر آخر، إذا كانت أخطاءً نحويّة أو إملائية بالغة الوضوح، وفي هذه الحالة يمكن تصويبها في المتن، ويشار في الهامش إلى ما كانت عليه في الأصل.

وإذا كان النصُّ الذي يجري تحقيقه ووقع فيه الخطأ نقشاً شعريّاً فإنّ من المستحسن أن يثبت في المتن كما هو، ثمّ يشار في الهامش إلى أنّه خطأ وأن الصواب (كذا) مع توثيق الصواب من مصدر آخر إن وجد.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٨م، ص٣٧.

وإذا وجد المحقّق أن أحد أبيات الشعر مختلّ الوزن في النسخة التي اعتمدها للتحقيق، فإن وجد البيت سليماً في نسخة أخرى أو مصدر آخر، فإنه يستطيع أن يثبت الصواب في المتن ثمّ يشير في الهامش إلى الصورة التي كان عليها البيت في الأصل ويشير إلى مصدر تصويبه، أما إذا لم يرد البيت في نسخة أخرى أو مصدر آخر سليماً من الخلل العروضي فينبغي على المحقّق إبقاء البيت في المتن على حاله، ويشير في الهامش إلى أنه مكسور الوزن، وربّما يجتهد فيضيف إلى ذلك في الهامش ما قد يكون صواباً للبيت، بعبارة: ولعلّ صوابه... (كذا).

وقد يجد المحقّق في أثناء مقابلة النسخ أو النسخة الوحيدة مع المصادر المنشورة الأخرى أن القصيدة في المخطوط ناقصة وأنها في المصادر الأخرى مزيدة، فما الذي عليه أن يفعله حينئذٍ؟

الجواب في رأيي أن يبقيَ على النصّ في المتن كما ورد عليه ويضع الزيادة في الهامش مشيراً إلى مصدرها، وذلك خوفاً من أن تكون الأبيات المزيدة قد أُقحمت على الشاعر وهي ليست من نظمه، ولا سيّما أنّه هو السابق والمصادر التالية له لاحقةٌ، حتّى لو قام غير دليلٍ على أنّ القصيدة في النسخة الأصلية غير تامّة.

وإذا اختلفت رواية المصادر اللاحقة للقصيدة أو البيت عن رواية النسخة المعتمدة، فالأصل أن تبقى رواية النسخة المعتمدة ثمّ يشار في الهامش إلى الاختلاف الوارد في المصادر اللاحقة، ويفضّل أن ترتّب المصادر التي تختلف روايتها مع الأصل ترتيباً زمانياً حسب تاريخ وفاة المؤلف حتّى يتبيّن للباحث أو المحقّق بداية التغيّر في رواية القصيدة أو البيت.

وقد يعمد بعض النسّاخ أو بعض المصادر اللاحقة إلى تغيير رواية أحد الأبيات أو إحدى القصائد لتجنّب بعض العبارات المنكرة أو الخادشة للحياء، فماذا على المحقّق أن يفعل في هذه الحالة؟ وماذا عليه أن يفعل كذلك إن ورد في النصّ الذي يحقّقه مثل تلك العبارات؟! هل يُبقي عليها أم هل يجوز له أن يحذفها أو يتخطّاها؟!

وفي رأيي أنّ على المحقّق أن يبيّن الاختلافات التي طرأت على النصّ، كما أنّه لا يجوز له أن يتخطّى كلمةً واحدة في النصّ الذي يقوم بتحقيقه، لأنّ الأمانة أهمّ شرط من شروط التحقيق، وتقتضي من المحقق ألاّ يغير كلمة واحدة أو حرفاً واحداً عمّا أراده الشاعر أو المؤلف[١].

أمّا التصحيح في متن المخطوط الذي يجري تحقيقه ففيه رأيان: رأي يرى إيراد النصّ كما هو وتصحيحه في الهامش، وفي ذلك يقول عبد السلام هارون: «ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنّما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإنّ متن الكتاب حُكْمٌ على المؤلّف وحكمٌ على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أنّ ذلك الضرب من التصرّف عدوانٌ على حقّ المؤلّف الذي له وحده حقُّ التبديل والتغيير»[٢]. ويرى عبد السلام هارون كذلك أنّه لا يجوز تغيير ضبط الكلمات، «فهذا الضبط له حرمته وأمانته، وواجب المحقّق أن يؤدّيه كما وجده في النسخة الأمّ، وألاّ يغيّر هذا الضبط أو يبدّله، ففي ذلك عدوانٌ على المؤلّف»[٣].

وفي هذا السياق أيضاً يرى مُطاع الطرابيشي في كتابه «في منهج تحقيق المخطوطات» أنّ النصّ المحقّق «إذا كان شعراً بخط الشاعر نفسه، أو نثراً فنيّاً من صنع الكاتب نفسه، ففي هذه الحالة يجب إثبات غلط الشاعر أو الأديب كما هو، ولو كان سهواً منه أو لحناً أو وهماً، لأنّ الأمانة العلميّة تقتضي إبراز الآثار الفنيّة كما خرجت من أيدي صانعيها، بأفكارها وألفاظها ورسمها، فالنقاد والدارسون بحاجة إلى الاطّلاع على الخطأ والصواب معاً في تلك الأعمال»[٤].

---

(١) انظر: ثقافة المحقّق، أ. عصام محمد الشنطي، منشور ضمن كتاب: محاضرات دورة المخطوطات ص٥٣؛ تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص٤٧.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، ص٤٧.

(٣) نفسه، ص٧٩.

(٤) في منهج تحقيق المخطوطات، مطاع الطرابيشي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٣م، ص١٥.

أمّا الرأي الثاني فهو الذي يبيح التدخّل في النصّ وإصلاح أخطائه، وفي ذلك يقول الدكتور بشّار عوّاد معروف في كتابه «**ضبط النصّ والتعليق عليه**»: «يتعيّن على المحقّق إثبات ما يراه صواباً في أصل النصّ وتدوين ما يراه غلطاً أو ضعيفاً في الهامش، اللهمّ إلاّ إذا كانت النسخة بخطّ المؤلّف أو إذا تأكّد له من غير أدنى ريب أنّ هذا هو اختيار المؤلّف، فعليه في مثل هذه الحالة أن يثبت اختيار المؤلّف في أصل النصّ وإن كان غلطاً، ويصحح في الهامش»[(١)].

وفي رأيي أنّه ينبغي للمحقّق أن يتوخّى الحذر الشديد من تصويب الكلام في المتن، ما لم يكن غلطاً نحويّاً أو إملائياً واضحاً تمام الوضوح أو تصحيفاً بيّناً أو غلطاً تقوم عليه أدلّة كثيرة وقطعية، فعند ذلك يمكن تصحيحه في المتن والإشارة إلى الخطأ في الهامش، وأمّا ما عدا ذلك فيشار إلى ما يُظنّ أنه صوابٌ في الهامش، حتّى لا «يجسر على ذلك من لا يُحسِن، ويتسلّط عليه من لا يَعْلَم»[(٢)] على رأي القاضي عياض.

خدمة النصّ

يقصد بخدمة النصّ تخريج نصوصه وشرح غامضه وعمل مقدّمات له تتحدث عن مؤلّفه ونسبة الكتاب له ونسخه وأهميته ومنهجه، وعمل فهارس له[(٣)].

ويوجد اتجاهان لدى المحقّقين في مسألة خدمة النصّ أو مكمّلاته، فبعضهم يرى أن لا لزوم للحواشي، وبعضهم يبالغ في إيرادها. يقول برغستراسر عن حواشي الشعر

---

(١) ضبط النصّ والتعليق عليه، الدكتور بشّار عوّاد معروف، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص١٩.

(٢) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السّماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق السيّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة تونس، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ص١٨٦.

(٣) محاضرات في تحقيق النصوص، الدكتور أحمد محمد الخرّاط، المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص١١.

بخاصّة: «واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر، فمنهم من ذهب إلى أنّه لا فائدة من ذلك، لأنّ أكثرها معروف، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك، حتّى إنّ بعضهم لم يكتف بما وجده من الحواشي بل استعان بكتب النحو واللغة والأدب، فجمع كلّ ما وجده فيها من شرح الأبيات أو عباراتها. وهذه الطريقة محمودة... إلاّ أنّ حجم الكتاب يصير كبيراً، والأحسن اختيار ما له قيمة من الهوامش»[(١)].

وفي ذلك يقول الدكتور بشّار عوّاد معروف: «فمنذ أن بدأت العرب يعنون بتحقيق المخطوطات العربيّة ونشرها ظهر رأيان متضاربان حول الطريقة التي ينبغي اتباعها عند نشر التراث العربي: الأوّل: يرى الاقتصار على إخراج النصّ مصحّحاً مجرّداً من كلّ تعليق. والثاني: يرى أنّ الواجب يقتضي توضيح النصّ بالهوامش والتعليقات وإثبات الاختلافات بين النسخ والتعريف بالأعلام وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوضيح. وأقام الفريق الأوّل رأيه على أن الغاية من التحقيق هي إخراج ما يسمّى «النصّ الصحيح» فلا حاجة بعد ذلك إلى إثقاله بالهوامش والتعليقات، وقد أخذت به كثر كاثرةٌ من المستشرقين ومن سار على نهجهم من العرب»[(٢)].

ويرى الدكتور بشّار عوّاد معروف «أنّ ضبط النصّ والتعليق عليه أمران متلازمان، فالغاية من التعليق يجب أن تتجه نحو خدمة ضبط النصّ وتوضيحه ودفع كلّ إبهام عنه، ورفع كلّ غموضٍ وإبهام فيه»[(٣)].

ويذهب عبد السلام هارون إلى «أنّ الكتب القديمة، بما تضمّنت من معارف قديمة محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه. ومن هنا كان من المستحسن ألاّ يترك المحقق الكتاب غُفْلاً من التعليقات

---

(١) في منهج تحقيق المخطوطات، مطاع الطرابيشي، ص٢٥.

(٢) ضبط النصّ والتعليق عليه، الدكتور بشّار عوّاد معروف، ص٧.

(٣) نفسه، ص١٠.

الضرورية التي تجعله مطمئناً إلى النصّ، واثقاً من الجهد الذي بذله المحقّق في تفهّم النصّ وتقدير صحّته. ولكنّ بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمي إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة في موضوع الكتاب...»[(١)].

وفي رأيي أن المحقّق لا يمكنه الاستغناء عن خدمة النصّ الذي يحقّقه، بالمقدّمات والتعليقات والفهارس، ففي ذلك فوائد كثيرة للقارئ تساعده على فهم النصّ كما أراده مؤلّفه، ولكن على ألاّ يثقل المحقّق النصّ بالتعليقات التي لا فائدة منها في فهم النصّ وملابساته المختلفة.

ومخطوطات الشعر الأندلسي جديرة بالخدمة لما تشتمل عليه من إشارات كثيرة تتصل بالبيئة الثقافية والاجتماعية والمكانية الأندلسيّة، فلا يصحّ أن تترك دون إزالة إبهامها وغموضها.

ولعلّ أهمّ الفهارس المطلوبة للمخطوطات الشعرية الأندلسيّة: فهرس الأشعار مرتباً حسب القوافي، وفهرس الأعلام وفهرس الأماكن الواردة في النصّ، وفهرس المصطلحات الحضارية، وفهرس الموضوعات.

ومن الأسئلة التي تطرح في إطار تخريج أشعار الدواوين وتوثيقها: هل من الضروري تخريج أشعار الديوان من مصادر لاحقة أخذت عنه؟ ومتى وردت أشعار الشاعر في مصادر لاحقة فهل يكتفى بتوثيقها من ديوانه أم يجب توثيقها من مختلف المصادر التي أوردتها بما فيها ديوان الشاعر؟

إنّ من الضروري تخريج أشعار الديوان من المصادر اللاحقة متى وجدت، لما في ذلك من فائدة في تحقيق المخطوط وترجيح روايات أبياته وقصائده وإتمام ما نقص أو انطمس أو غمض من كلمات الأبيات.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون، ص٨١.

وأمّا توثيق الأشعار الواردة في المصادر اللاحقة فيكون من الديوان أوّلاً ثمّ من سائر المصادر التي أوردت تلك الأشعار، وأظنّ ذلك ضرورياً متى سقطت بعض كلمات الديوان أو أبهمت.

ويذكر الدكتور بشّار عوّاد أنّ الكثرة الكاثرة من المستشرقين تميل إلى الاتجاه الذي يكتفي بإخراج النصّ صحيحاً دون إثقاله بالهوامش والتعليقات[١].

وذكر الدكتور عبد المجيد دياب في كتابه «**تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوّره**» أنّ المستشرقين على وجه العموم: «يهتمون بفروق القراءات أكثر ممّا يهتمون بالشروح والتعقيبات»[٢].

وهذا لا يقلّل من أهمية الجهود التي بذلها بعضُ المستشرقين في تحقيق التراث العربي ونشره، فهذا أنطوني بيفان حقّق **نقائض** جرير والفرزدق في (١١٠٢) صفحة، وحين عثر على خلل في وزن أحد أبياتها بعد نشرها اغتمّ له غمّاً شديداً»[٣].

ويسجّل للمستشرقين أنهم بدأوا بتحقيق المخطوطات العربيّة ونشرها ووضع قواعد للتحقيق، كما فعل (Bergstrasser) (١٨٨٦-١٩٣٢م)، ثمّ المستشرقان الفرنسيان بلاشير R. Blachere وسوفاجيه J. Sauvaget اللذان وضعا كتاباً حول: **قواعد تحقيق المخطوطات العربيّة وترجمتها**[٤].

ومع أنّ للمستشرقين الإسبان عناية كبيرة بالتراث الأندلسيّ المخطوط إلاّ أنّ أكثر جهودهم قد انصرفت إلى تحقيق المخطوطات التاريخية والجغرافية والعلمية

---

(١) ضبط النصّ والتعليق عليه، الدكتور بشّار عوّاد معروف، ص٧.

(٢) تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوّره، الدكتور عبد المجيد دياب، ص٢٢١.

(٣) نفسه، ص٢٠٧.

(٤) منهج إحسان عبّاس في تحقيق التراث الشعري، د. محمد عبيد الله، منشور ضمن كتاب: تحقيق التراث: الرؤى والآفاق ١١١٣/٣.

ومخطوطات النثر الأندلسيّ ونصوص الموشحات والأزجال، وقلّما عنوا بتحقيق المخطوطات الشعرية الأندلسيّة.

وممّا يدخل في باب خدمة النصّ أن يضيف المحقّق في نهاية المقدّمة وقبل الشروع في إيراد المتن صفحاتٍ من المخطوط أو النسخ الخطيّة تكون في العادة الصفحات التي تحتوي على العنوان واسم المؤلّف، وفي نظري أنّ ذلك ممّا يخدم المخطوط ويمثّل هويّةً له، ولكنني أرى في الوقت ذاته أن يقوم المحقّق بتفريق صور أخرى من صفحات المخطوط في تضاعيف المتن تكون مطابقة في محتواها للصفحة المطبوعة المقابلة لها، وأحبّذ في مثل هذه الحالة أن تكون الصفحات المصوّرة ممّا شابه بعض الطمس أو صعوبة القراءة. وفي ذلك فائدتان أولاهما: أن يُشْرِكَ المحقّق القارئ في قراءة الكلمة الصعبة أو الغامضة، وثانيتهما: أن يألف القارئ الخط الذي نسخت به المخطوطة ويتدرّب على قراءته من خلال مقارنته بالمطبوع.

وما دامت المخطوطات الشعرية الأندلسيّة منسوخة في أكثرها بالخطّ الأندلسيّ أو المغربيّ، فإنّ هذه الطريقة تفيد القارئ في التمرّس بقراءة هذه الخطين.

وممّا أراه في هذا الإطار أيضاً أنّه إذا كان عدد صفحات المخطوط المحقّق قليلاً أن يضاف ملحقٌ في نهاية النصّ المحقّق يشتمل على صورة المخطوط كاملاً.

نماذج من تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسيّ

١. **ديوان ابن زيدون ورسائله**، شرح وتحقيق علي عبد العظيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٥٧.

اعتمد علي عبد العظيم في تحقيق هذا الديوان على أربع نسخ خطيّة، وجعل لكلّ نسخةٍ رمزاً، واعتمد أقدمها وأدقّها، ووصف كلّ نسخة منها، ذاكراً اسم الناسخ وتاريخ النسخ إن وجُد وعدد الصفحات.

ولم يكن التحقيق الذي قام به علي عبد العظيم هو الأوّل، بل طبع **الديوان** قبل ذلك مرّتين، الأولى بالقاهرة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٣٢م شرح وتحقيق كامل كيلاني وعبد الرحمن خليفة، والثانية بمطبعة المناهل ببيروت سنة ١٩٥١م وقام عليها كرم البستاني.

وأخذ علي عبد العظيم على التحقيقين السابقين مآخذ كثيرة سوّغت له إعادة التحقيق، أمّا تحقيق الكيلاني وخليفة فقد اعتمد على نسختين فقط، وجاءت الطبعة غير مرتبة على نسق معلوم فلا هي اتبعت النسخ الخطيّة ولا ترتيب القوافي، واستطرد الناشران في الشرح بمناسبة ولغير مناسبة ممّا خرج عن القصد إلى حدّ الإسراف. وقد جانبهما التوفيق في بعض التصحيحات والشروح، وخلطا بين الأسماء كثيراً، ونسبا إلى ابن زيدون ما ليس له من الشعر، وأغفلا بعض قصائد الديوان وبعض أبيات من قصائده، ولم يشيرا إلى اختلاف الروايات بين نسخ **الديوان** والمصادر القديمة.

وأمّا الطبعة الثانية التي قام عليها كرم البستاني فقد تابع فيها طبعة الكيلاني وخليفة في التصحيف والتحريف والزيادة والنقصان، ثمّ زاد عليها بأن بتر جزءاً من الديوان هو فنّ المطيّرات، وهو خطأ لا يقرّه البحث العلمي على أيّ حال[1].

ووصف علي عبد العظيم ما قام به في تحقيقه **لديوان** ابن زيدون **ورسائله** قائلاً: «وقد اعتمدنا على النسخ الخطيّة الأربعة، وعارضناها بما حفظته لنا **الذخيرة وقلائد العقيان، والمعجب، والمغرب، وخريدة القصر**، من قصائد للشاعر أو مقطّعات. ثمّ أضفنا ما هدانا إليه البحث من شعر الشاعر في بطون الكتب المعتمدة وأمهات المصادر الأدبيّة مثل: **الكوكب الثاقب، وتمام المتون، وسرح العيون، ونزهة الجلساء، ونفح الطيب**، وغيرها

---

(١) ديوان ابن زيدون ورسائله، شرح وتحقيق علي عبد العظيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٥٧م، ص١١٣ – ١١٤.

من الأسفار. ووضعنا لكثير من القصائد مقدّمات تفسّر الجوّ الذي قيلت فيه، وشرحنا ما يحتاج إلى الشرح من مفردات أو أبيات شرحاً موجزاً آثرنا فيه القصد وعدم الاستطراد. وقد راعينا في ترتيبها موضوعات الفنون مع ملاحظة الترتيب الزمني بقدر الإمكان، وإن كان التحديد الدقيق غير ميسور، لأنّ الشاعر كثيراً ما يُدْخل فنّاً في غيره من الفنون، فإننا نجد في مدائحه وصفاً وشكوى ونسيباً، وكثيرٌ من آثاره غير معروفٍ زمنه. ولكنّا اعتمدنا مع هذا ترتيب النسخ المخطوطة غالباً بعد تقسيمها وتنظيمها بحسب منهجنا المرسوم، لأنّ هذه النسخ المخطوطة تراعي الترتيب الزمني في الأغلب الأعمّ، وقد نخالفها أحياناً لاقتناعنا بالترتيب الزمني بعد البحث والتنقيب»[١].

وبالإضافة إلى ما وصف به علي عبد العظيم منهجه في تحقيق هذا الديوان فقد لاحظنا ما يلي:

١. ردّ المحقّق جميع ما اقتبسه الشاعر في شعره ورسائله إلى أصوله الأولى، كما يرى عمر الدسوقي في تصديره لهذا الديوان[٢].

٢. شرح الألفاظ والمعاني لإلقاء الضوء على أهداف الشاعر ومراميه.

٣. أضاف المحقق إلى الديوان آثار ابن زيدون النثرية من مصادرها المختلفة.

٤. أضاف المحقّق عناوين للقصائد.

٥. أفرط المحقّق في شرح معاني المفردات والأبيات، وأثقل الهوامش بالشروح.

٦. وضع المحقّق مقدّمة للديوان تجاوز عدد صفحاتها مائة صفحة تناولت عصر ابن زيدون وحياته وآثاره الأدبيّة الشعرية والنثرية وأسلوبه الفني وتعريفاً بالديوان والرسائل.

---

(١) نفسه، ص١١٤.

(٢) نفسه، ص٦.

٧. أضاف في آخر الديوان تعريفاً مقتضباً بالأعلام الذين تكرّر ورود أسمائهم في الديوان.

٨. جعل للكتاب فهرسين: أولهما للموضوعات، وثانيهما للقوافي والبحور.

٩. ضبط المحقّق النصوص ضبطاً دقيقاً.

١٠. التزم المحقّق في الهوامش أصول الإحالات والتخريجات والتعريف بالأعلام والأماكن وتوضيح الإشارات التاريخية وغيرها.

ولئن كان المحقّق قد بذل جهداً عظيماً في خدمة النصّ وتدقيقه وضبطه وتيسيره للقارئ إلاّ أنّه يؤخذ عليه ما يلي:

أوّلاً: أنّه وقع في ما أخذه على الكيلاني وخليفة في تحقيقهما لديوان ابن زيدون من إثقال للهوامش بالشروح والتعليقات، وبعضها زائدٌ لا ضرورة له لأنّه من الواضح والشائع، كشرحه لكلمة (الجِدّ): الكدح والاجتهاد[1]، وكلمة (الحال): الصفة[2]، وكلمة (حاجِزُه): مانِعه[3]، وكلمة (المنى): الآمال[4] وغير ذلك كثير.

ثانياً: أضاف المحقّق الأعمال النثرية لابن زيدون إلى الديوان مجموعةً من المصادر المختلفة، وهي ليست في الأصل جزءاً منه، وكان بإمكانه أن يجمع تلك الأعمال ويدرسها في عملٍ مستقلّ، كي لا يتوهّم القارئ للديوان أنّها جزءٌ منه.

ثالثاً: وضع المحقّق في متن الديوان مقدّمات لكثير من القصائد تفسّر الجوّ الذي قيلت فيه، موهماً القارئ أنّها جزءٌ من الديوان، وهو عملٌ مخلٌّ بأصول التحقيق. وكان بإمكان المحقّق أن يجعل مناسبة القصيدة في هامش القصيدة وليس في متن الديوان.

---

(١) نفسه، ص٣٥٥.

(٢) نفسه، ص٣٥٩.

(٣) نفسه، ص٣٦٠.

(٤) نفسه، ص٣٦٤.

رابعاً: جعل المحقّق في المتن لكلّ قصيدة عنواناً ليس موجوداً في الأصل، وهي إضافةٌ مخلّةٌ بأصول التحقيق العلمي، وكان الأوْلى بالمحقق أن يجعل هذه العناوين بين معقوفتين للدلالة على أنّها من إضافته وليست من أصل المخطوط.

خامساً: أغفل المحقّق توثيق أسماء الأماكن الأندلسيّة الواردة في متن الديوان من المصادر الجغرافية، ومن أمثلة ذلك قوله في التعليق على كلمة (البُنْتِيّ): «نسبة إلى البُنت، وهو حصنٌ من أعمال بلنسية، ولعلّه نهرٌ صغيرٌ ينساب منه إلى ضواحي قرطبة»[1]. ولم يذكر مصدره في هذه المعلومة.

٢. **كتاب السحر والشعر** للشيخ الإمام لسان الدنيا والدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الخطيب السلماني، حقّقه وترجمه إلى الإسبانيّة كونتينتي فرّير، المعهد الإسباني العربيّ للثقافة، مدريد، ١٩٨١م.

والكتاب قطعٌ شعريةٌ مختارة في مختلف أغراض الشعر الأندلسيّ والمشرقيّ. وبدلاً من طباعته فقد نسخه المحقّق بخطّ يده، ووضع هوامشه بيده، ونشره على هذه الصورة محقّقاً، وترجمه إلى الإسبانية مطبوعاً، وقدّم للنصّ الإسباني بمقدّمة طويلة بلغت اثنتين وثلاثين صفحة من القطع المتوسط عرّف فيها بالكتاب ومؤلّفه، ووصف المخطوطات التي اعتمدها وهي خمس مخطوطات.

وقد وضع هوامش تحقيق النصّ العربيّ بالعربيّة، وهوامش تحقيق النص الإسباني بالإسبانية. وجعل المحقّق للمقطوعات بالعربيّة والإسبانية أرقاماً بلغت (٧٣٨) مقطوعة.

وأضاف للنصّ الإسباني ملحقاً عرّف فيه بالشعراء الذين ورد ذكرهم في متن المخطوط، ورتّبهم ترتيباً هجائياً، كما أضاف فهرساً لمصادر التحقيق.

---

(١) نفسه، ص١٣٠.

أمّا النصّ العربيّ فقد خلا من أيّ مقدّمات باستثناء مقدّمة المؤلّف، كما خلا من فهرس التعريف بالشعراء وفهرس المصادر، إلاّ أنّه أضاف للنصّ العربيّ فهرساً ليس موجوداً في النصّ الإسباني، وهو فهرس القوافي، وهو مرتّب حسب قوافي المقطوعات والأبيات بدءاً من الهمزة وانتهاءً بالياء، وذكر القافية والبحر والشاعر ورقم القطعة، واتبع في ترتيب قطع القافية الواحدة: القافية المضمومة تليها المفتوحة ثمّ المكسورة ثمّ الساكنة.

وفي تحقيقه للمقطوعات الشعرية التي تضمّنها الكتاب ذكر المحقّق الفروق بين النسخ في الهامش، وأورد الفروق بين النسخ والمصادر الأخرى، وخرّج المقطوعات من المصادر قدر الإمكان، وذكر أيّ ملاحظات على النصّ من بياضٍ أو نقصٍ أو غيره. ولم يعرّف بالشعراء كما فعل في النصّ الإسباني. كما لم يشرح أيّاً من الأبيات أو المفردات الغريبة ولم يوضّح الإشارات التاريخية والثقافية وغيرها، لا في النصّ العربيّ ولا في النصّ الإسباني.

ومن الواضح أنّ المحقّق أقرب في تحقيقه إلى المنهج الذي يرى أن تحقيق النصّ يعني إخراجه مصحّحاً والاكتفاء بالمقابلة بين النسخ، لكنّه مع ذلك خدمه ببعض المقدّمات (بالإسبانية) وبعض الفهارس التي اختلفت بين النصّ العربيّ والنصّ الإسباني.

وقد بذل المحقّق جهداً واضحاً في نسخ المخطوط والهوامش بخطّ يده، وفي ضبط النصّ وإخراجه وذكر البحور الشعرية لكلّ قطعة، ومقابلة النسخ، وغير ذلك، إلاّ أنّه وقع في أخطاء كثيرة في الضبط والإملاء، وصحّف كثيراً من الكلمات، فمن ذلك مثلاً:

ورد في التحقيق قول أبي العلاء المعرّي:

ردّت لطافته وحيدة ذهنه........

والصواب: وحدّةُ ذهنه، مع أنّه ترجمها للإسبانية ترجمة صحيحة.(١)

وورد في التحقيق قول تاج الدين الحواري:

وقد رضيتْ فكري مرّةً بعد مرّةً... الخ

والصواب: وقد رُضْتُ... الخ، وقد ترجمه في الإسبانية حسب توهّمه.(٢)

وورد في التحقيق قول حمدة بنت زياد المكتّب الوادي آشي:

ومن بيّتِ الظباءِ مهاةُ زملٍ... الخ

والصواب: ومن بيْنِ الظباء، مع أنه ترجمها في الإسبانية على أساس (ومن بَيْن الظباء)(٣).

إلى كثير من أمثلة التصحيف وأخطاء الضبط والإملاء.

٣. ديوان الحمراء، د. صلاح جرّار، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

يشتمل هذا الكتاب على صورة مختلفة من صور تحقيق مخطوطات الشعر الأندلسيّ، وهي هنا النقوش الشعريّة في مباني قصر الحمراء وجنّة العريف بغرناطة. وهي أشعار منقوشة بخطّين: الأندلسيّ والكوفيّ، ويبلغ عدد القصائد والمقطوعات المتبقية في قصور الحمراء وجنّة العريف نحو اثنتين وثلاثين قصيدة ومقطوعة وخمسة أبيات مفردة، ويبلغ مجموع أبيات هذه القصائد والمقطوعات نحو مائتين وستّةٍ وعشرين بيتاً، وقد قمت بتصويرها جميعاً وتحقيقها كما تحقّق مخطوطات الشعر الأندلسيّ، ملتزماً المنهج التالي:

---

(١) كتاب السحر والشعر، للسان الدين بن الخطيب، ص١٦.

(٢) نفسه، ص٢٥.

(٣) نفسه، ص٤٢.

أوّلاً: قدّمت لهذه القصائد بمقدّمة عن النقوش الشعرية وعناية الأندلسيّين بالزخرفة الخطّية، وعن قصر الحمراء والنقوش الشعرية فيه ودوافعها وتواريخها وأماكن توزّعها، وشملت المقدّمة تعريفاً بشعراء القصائد المنقوشة في الحمراء، ومعايير اختيار قصائدهم، وموضوعات القصائد، والسمات الفنية لتلك القصائد وقيمتها. وبعد إيراد القصائد والمقطوعات مصوّرةً ومحقّقةً بردّ كلّ قصيدة أو مقطوعة إلى قائلها ومقابلة ما بين النصّ المنقوش والمصدر الذي اشتمل على القصيدة من ديوانٍ أو غيره، وتحديد البحر الشعري لكلّ قصيدة، ألحقت بالكتاب ثلاثة فهارس: الأول للمصادر والمراجع والثاني للأشعار المصوّرة وقوافيها، والثالث لمحتويات الكتاب.

وممّا يتطلّبه تحقيق هذا النوع من المخطوطات الإبقاء على صورة النصّ كما ورد في النقش حتّى لو وقع فيه خطأ في العروض أو اللغة، والإشارة في الهامش إلى ذلك الخطأ وذكر صوابه؛ ومن الأمثلة على ذلك بيت ابن زمرك الغرناطي (ت بعد ٧٩٤هـ/١٣٩١م) المنقوش في جانبيْ ساحة الريّان Patio de Arrayanes في مدح الغنيّ بالله محمد الخامس:

ومن قبلها استفتحت عشرين معقلاً وصيّرْتَ ما فيها لجيوشك مغنما[١]

والبيت مكسور الوزن وصوابه (لجيشك) كما هي في ديوان ابن زمرك، فقد أبقيت على البيت كما هو في النقش في المتن، وذكرت الصواب في الحاشية ورددته إلى مصدره الأصلي. ولا يفترض في النقّاش الذي ينقش الأبيات في الجدران أن يكون متقناً للعروض واللغة، فلا غرابة إذاً أن يقع في بعض الأخطاء.

وربّما نجمت بعض الأخطاء عن عمليات الترميم للأبيات، فوضعت بعض الكلمات وربّما الأبيات في غير مكانها، بسبب جهل المرمّمين باللغة العربيّة[٢].

---

(١) ديوان الحمراء، د. صلاح جرّار، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ص٨١.

(٢) ينظر أمثلة على ذلك في ص١٩٤، ص٢٠٠، ص٢٠٣-٢٠٤.

وممّا يحتاج إليه محقق هذا النوع من المخطوطات بالإضافة إلى التمرّس في قراءة الخطّ الأندلسيّ والكوفيّ، أن يكون قادراً على تمييز النقوش الشعرية من النقوش النثرية، إذ كتبت كثير من الأبيات الشعرية متصلةً كالنثر، واقتضت الزخرفة أن تتخذ كتابة الأبيات أشكالاً وأحجاماً مختلفة، فبعضها جاء على شكل دوائر وبعضها مفصولة الصدر عن العجز وبعضها موصولة، وهكذا.

ولمّا كانت بعض الأبيات والمقطوعات قد نقشت عدّة مرّات في أماكن عدّة من قصر الحمراء وجنّة العريف، فقد حرصت على المقابلة بين هذه المرّات وكأنّها نسخ خطيّة مختلفة، ووجدت بينها بعض الاختلاف(١).

خاتمة

تبيّن هذه الدراسة أنّ لتحقيق المخطوطات الشعرية الأندلسيّة بعض الخصوصيّة والاختلاف عن تحقيق المخطوطات التراثية الأخرى وتحقيق مخطوطات الشعر العربيّ الأخرى، من جهة أدوات المحقّق كما بيّناه، ومن جهة اهتمام الدارسين الإسبان بها، ومن جهة الصعوبات والمشكلات التي تواجهها المخطوطات الأندلسيّة بعامّة، ومن جهة تنوّع أشكال النصوص الأندلسيّة المخطوطة.

ولكنّها مع هذه الخصوصية التي تتطلب شروطاً وأدوات وجهوداً إضافية من محقّق هذا الشعر، إلاّ أنّها تلتزم مناهج تحقيق المخطوطات العربيّة، كما أجمع عليه علماء التحقيق من العرب والمستشرقين.

---

(١) ينظر مثال على ذلك في ص٦٨ – ٧٢.

مُشكِلاتُ تحقيقِ المخطوطاتِ اللُّغويّة

علي حسين البوّاب[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد، فإنَّ تحقيق التراث يعني إدراك قيمة ما قدّم لنا علماؤنا على مرّ العصور من إنتاج علميّ، وهو اعتراف منّا بأهمية هذا التراث، وحاجتنا إلى إخراجه ونشره لنفيد منه.

فالإحساس بقيمة هذه الأعمال العلميّة وأهمّيّتها يجب أن يكون الدافع الأوّل للعناية بها، لا أن يكون الهدف الحصول على المؤهّل واللقب، ولا أن يكون العمل في هذا المجال تجارة وحرفة وتكسّباً.

إنّ الأمانة العلميّة، والثقافة العامّة والخاصّة، وسَعة الاطّلاع، والتعمّق في التراث، وإتقان العربية، والقدرة على قراءة الخطوط، من أهمّ ما يحتاجه المحقّق، وهي أمور افتقدها كثير ممّن أقحموا أنفسهم في هذا المضمار، فأفسدوا فيه، وأفقدوه هيبته ومكانته.

إنّ المحقّق الجادّ تعترضه عقبات وصعوبات في عمله، وسأتحدّث في ورقتي هذه عن بعض المشكلات التي تواجه المحقّق، ولا أذكر ما يعرفه الباحثون من تعرّف الكتاب وقيمته ومخطوطاته، ومؤلّفه وعنوانه، ونسبة الكتاب، ولكنّي سأركّز على بعض ما يواجهه محقّق النصوص اللغويّة، مستنداً إلى تجارب مررت بها في تحقيقي للنصوص أو إشرافي على رسائل في التحقيق أو مناقشتها أو تقويم بعض الأعمال المحقّقة.

---

(١) أستاذ اللغة العربية بجامعة آل البيت، الأردن.

والمسألة الأولى التي أفتتح بها حديثي هي الخلط بين القراءة القرآنية وما يجوز لغة؛ فقد عُني المفسّرون والمؤلّفون في معاني القرآن وإعرابه والنحويّون وغيرهم بتوجيه القراءات القرآنية متواترةً وغير متواترة، والاستشهاد بها على آرائهم وقواعدهم.

والذي يلفت النظر أنْ نقرأ عند كثير منهم: ويجوز.. ولو قُرئ.. ولو قيل.. ونحو هذه العبارات، وهي ظاهرة نجدها عند الفرّاء، والنحّاس، ومكّي، والعكبري، ولكنّها تبرز في «**معاني القرآن**» للزجّاج، فقد شاركت في محاولات لتحقيق كتاب الزجّاج بما يليق به، ولم يُكتب لتلك المحاولات التوفيق، لكنّه تيسّر لي قراءة الكتاب متأمِّلاً، فكان ما ذكرته واحداً ممّا تجلّى فيه.

والمحقّق يمرّ على مثل العبارات السابقة ولا يوليها اهتماماً، وقد يفهم القارئ والمحقّق أن هذا يعني جوازه لغةً ولَم يُقرأ به، ولكنّني بعد تأمّل هذه المقولات وتفحّصها وجدْت أموراً عديدة:

فقد أُراجع المصادر المعنيّة بالقراءات فأُفاجأ بأنّ ما قال عنه المؤلّف: يجوز، مقروء به عند السبعة أو مَن بعدهم من القرّاء، ولا يتنبّه المحقّق أو ينبّه على ذلك، وأُورد هنا بعض الأمثلة:

قال الزجّاج في قوله تعالى ﴿**ولولا دفعُ الله الناس**﴾ [البقرة: ٢٥١]: ويجوز ﴿**ولولا دفاعُ الله الناس**﴾. وهذه قراءة سبعيّة (١).

ويقول في قوله تعالى ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفارَ أولياء**﴾ [المائدة: ٥٧]: ويجوز (والكفّارِ) على العطف على ﴿**من الذين أوتوا الكتاب**﴾، وهي سبعيّة (٢).

---

(١) معاني القرآن للزجّاج ٣٣٣/١، والسبعة لابن مجاهد، ص١٨٧.

(٢) معاني القرآن ١٨٦/٢، والسبعة ص٢٤٥.

وفي قول الله تعالى: ﴿كتب ربكم على نفسه الرحمة أنّه﴾ [الأنعام: ٥٤]. يقول الزجّاج: ويجوز (إنّه) بالكسر(١).

وفي ﴿ولِتَستبينَ سبيلُ المجرمين﴾ [الأنعام: ٥٥]. يقول: ويجوز (سَبيلَ) وهما سبعيّتان(٢).

وأمثال هذا كثير ممّا حكم عليه هو وغيره من المؤلّفين بالجواز، وقد قرأ به مَن قرأ من القرّاء السبعة.

وهناك آيات كثيرة ذكر المؤلّفون أنه يجوز.. أو: لو قرئ... وهي واردة في القراءات غير المتواترة. وهذا ممّا لفت نظر السَّمين الحلبيّ في «الدُّرّ المَصون»، فتتبّع بعض عبارات المتقدّمين عليه في ذلك، لكنّ الطريف في الموضوع أنّ مكّيّاً والعكبري كانا ينقلان هذا الكلام عن الأئمّة قبلهم، فإذا اعترض السمين فإنّما يعترض مكّيّاً والعكبري لا الكسائيّ والفرّاء والزجّاج والنحّاس:

ففي قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]. يقول الفرّاء: ولو كان (المُحْدَث) نصباً أو رفعاً لكان صواباً. والزجّاج يجوّز في غير القراءة الرفع والنصب، ويقول أبو البقاء: «ولو رفع جاز» فيتعقّب السمين أبا البقاء قائلاً: «كأنه لم يطّلع على قراءة»(٣). وينقل مكّي رأي الكسائيّ والفرّاء - وهو كذلك عند الزجّاج والنحّاس - في ﴿هدى ورحمةً﴾ [الأعراف: ٥٢]. يجوز الكسر والرفع، فقال السمين معترضاً مكّيّاً: «وكأنّه لم يطّلع على أنهما قراءتان مرويّتان حتى نسبهما على طريق الجواز»(٤).

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٥٣، والسبعة ص٢٥٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٥٤، والسبعة ص٢٥٨.

(٣) معاني القرآن، للفرّاء ٢/١٩٧، والزجّاج ٣/٣٨٣، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/١٥٤، والدّرّ المصون للسمين الحلبي ٨/١٣١. وينظر تحفة الأقران للرعيني ص٥٩.

(٤) معاني القرآن للفرّاء ١/٣٨٠، والزجّاج ١/٣٤١، والنحّاس ٢/١٢٩، ومشكل إعراب القرآن لمكّي بن أبي طالب ١/٣١٩، والدّرّ المصون ٥/٣٣٦، وتحفة الأقران ص٣٩.

والزجّاج في قوله تعالى: ﴿بلاغٌ فهل يُهلَك إلا القوم الفاسقون﴾ [الأحقاف: ٣٥]، يقول: «النصب في العربيّة جيّد بالغ إلاّ أنّه يُخالف المصحف»، وقال مكّيّ: «ولو نصبت في الكلام لجاز» فقال السمين معلّقاً على كلام مكّي: «وقد قُرئ به، وكأنّه لم يطّلع على ذلك»(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وحورٌ عينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]، قال مكّي: «ويجوز النصب»، فقال السمين: «فكأنّه لم يطّلع على قراءة»(٢).

فهذه أمثلة ممّا ورد عند المعربين على أنّه يجوز وهو مقروء به، وقد أشار السمين - كما قدّمت - إلى أنّ هذا غير مقبول، إذ يُفهم من التجويز أنّه لم يُقرأ به وإنّما هو مرضيّ في اللغة وله فيها وجه.

وأمر آخر يقابل ما سبق: أن يذكر المؤلّف وجهاً أو صيغة ولا يُجوّز القراءة بها وتكون على غير ما قال:

فالزجّاج متابعٌ اللغويين في الهمزتين المجتمعتين في أوّل الكلمة، فلا يجيزون (أئمّة) ونحن لا نقرأ إلاّ ﴿فقاتلوا أئمّة الكفر﴾ [التوبة: ١٢](٣).

ويذكر الزجّاج بعض الأوجه الجائزة في ﴿أَرجِهِ﴾ [الأعراف: ١١١]، ويقول: «ولا أعلم أحداً قرأ بها». وبعض ما لم يعلمه مقروء به(٤).

ويقول في قوله تعالى: ﴿هُنالك الوَلايَة لله الحقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]. «يجوز: (الحقَّ) ولا أعلم أحداً قرأ بها»، وقد قرئ بها في غير السبعة(٥).

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٠٤/٢، والدرّ المصون ٦٨١/٩.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٥١/٢، والدرّ المصون ٢٠٢/١٠، وينظر تحفة الأقران ص٩٧.
(٣) معاني القرآن للزجّاج ٤٣٤/٢، والسبعة ص٣١٢.
(٤) معاني القرآن للزجّاج ٣٦٥/٢، وينظر معجم القراءات القرآنية لأحمد مختار عمر وعبد العال سالم ٣٨٧/٢.
(٥) معاني القرآن للزجّاج ٢٨٩/٣. وقد قرئ في السبعة بالرفع والجرّ. ينظر: تحفة الأقران ص١٣٧.

ولا يُجيز في ﴿ونُقرّ في الأرحام ما نشاءُ﴾ [الحجّ: ٥] إلاّ الرفع، وأمّا (ونقرَّ) بالنصب فيبطلها هو والنحّاس وغيرهما من المعربين، وقد قُرئ بها ووُجّهت[١].

ومثل هذا كثير ممّا يُوهم المحقّق المتعجِّل وغير المدقّق المعجب بالتراث، والمقدّر لأقوال العلماء، أنّ هذه العبارات لا تقبل المراجعة أو المناقشة.

وصورة أُخرى ننقلها في هذا المجال، وهي قول المؤلّف: ويجوز، ثم لا تجده مقروءاً به في متواتر أو غيره:

قال الفرّاء في قول الله تعالى: ﴿ظل وجهه مسودًّا﴾ [النحل: ٥٨]: «ولو كان (ظلّ وجهُه مسودٌّ) لكان صواباً، تجعل الظلول للرجل، ويكون (الوجه) و(مسودّ) في موضع نصب» وقال مكّي: «ويجوز في الكلام..» وقال العكبري: «ولو كان قد قُرئ (مسودّ) لكان مستقيماً»[٢].

ولم أقف على هذه قراءةً في مصدر من المصادر، وقد تكون أقوال المؤلّفين واضحة أنّه لم يُقرأ به وأنّه جائز لغةً، ولكنّ هذه المقولات أوهمت أنّها قراءة - جرياً على أنّهم كثيراً ما يقولون: يجوز، وتكون قراءة؛ فقد سُئل أبو القاسم اللّخمي عن رفع (مسودّ) في حكاية من حكاه في قوله تعالى... فوجّهه دون أن يشير إلى أنّه لم يُقرأ به[٣].

وفي قول الله عزّ وجّل: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثةٍ إلا هو رابعهم﴾ [المجادلة:٧]، قال النحّاس: «ويجوز رفع (ثلاثة)» وقال مكّي: «يجوز في الكلام رفع (ثلاثة) على البدل من موضع (من نجوى)»[٤].

---

(١) معاني القرآن للزجاج ٤١٢/٣، والنحاس ٨٧/٣، وينظر الكشاف للزمخشري ٦/٣، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٥٢/٦.

(٢) معاني القرآن للفرّاء ١٠٦/٢، النحّاس ٣٩٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٨٢/٢، والتبيان ٦٥/٢.

(٣) مختصر المنال في الجواب والسؤال لأبي القاسم اللخمي، ص١٧.

(٤) معاني القرآن للنحّاس ٣٧٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٦٤/٢.

والمتواتر في القراءة الجرّ، وقد قُرئ بالنصب، أما الرفع فلم يرد، ولكن اللخميّ أيضاً سُئل عن نصب (ثلاثة) ورفعها وخفضها في الآية، فذكر الأوجه التي تُحمل عليها الثلاث على أنها قراءات(١).

وفي الكتاب العزيز: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباعَ الظنّ﴾[النساء: ١٥٧]، قال الزجّاج عن (اتّباع): «وإن رفع جاز». وقال النحّاس: «وقد يجوز أن يكون في موضع رفع على البدل»(٢).

وتُوقع هذه التجويزة الإمامَ النحويّ خالداً الأزهريّ فيقول: «ويقرأون بالرفع على أنّه بدل»، ويسير على نهجه بعض النحويين، وهذا النقل عند النحويين جعل مؤلِّفي «معجم القراءات القرآنية» يذكرون الرفع قراءة، مصدرهم في ذلك كتب النحو(٣).

ولا أستطرد في هذا المبحث، ولكنّي أشير إلى أنّه وقع خلط بين ما قرئ به على أي مستوى من مستويات القراءة وما جاز في اللغة، وأن بعض ما جوّزوه مقروء به وبعضه لم يقرأ به، وأن ممّا أنكروا جوازه مقروء به. ووقوف المحقق أمام هذه المقولات صامتاً قصورٌ بيّن، ولم أقف في كتب إعراب القرآن ومعانيه على من نبّه من المحقّقين على هذه العبارات مع ما تُوقع به، ومع حاجة النصّ المحقق إلى جهد المحقّق في هذا الجانب.

وأنتقل إلى مشكلة أخرى تقابل محقِّق النصوص اللغوية وغيرها، وهي ما يتعلّق بإطلاق الأحكام والحصر، كأن يقال: لم يُسمع... لم يَرِد... لم يأتِ... ونحوه.

ويبدو لي أنّه بعد تأليف العين والكتاب ظنّ بعض العلماء أن المؤلّفين قد استوعبا مفردات العربية وقواعدها وشواهدها، فأخذوا يوردون الاستدراكات

---

(١) مختصر المنال ص ١٦.

(٢) معاني القرآن للزجّاج ١٢٨/٢، والنحّاس ٥٠٢/١.

(٣) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٣٥٣/١، ومعجم القراءات القرآنية ١٧٩/٢.

والتتمّات على الكتابين، كما فعل الزُّبيدي في «**الاستدراك على أبنية سيبويه**»، ثم كان ابن خالويه الذي ألّف «**ليس في كلام العرب**» وحصر فيه أبنية واستعمالات ليس في كلام العرب غيرها، إلاّ أنّه احترز بقوله: على ما أحاط به علمي، وفوق كلّ ذي علم عليم».

وهذه الأحكام التي تطلق تحتاج من المحقّق التوقّف والمراجعة؛ لأن المقولة تُطلق وتُنقل وتُتداول مُسلَّماً بها، فإذا قال الفرّاء في ﴿**ضيزى**﴾ [النجم: ٢٢] إنَّ القُرّاء جميعاً لم يهمزوا، ولم يقرأ أحدٌ نعلمه مهموزاً، ينقل عنه ذلك الأزهريّ في **تهذيب اللغة**، وهو الإمام الذي ألّف في القراءات القرآنية، مغفلين أنها قراءة ابن كثير[(١)].

ومن هذه الأحكام ما يطلق في نعت عالم مدحاً أو ذمّاً: إمام عصره... إمام المحراب الصرفي... ضعيف في الصّرف... نحويّ صغير... ثم تشيع هذه الأحكام والجمل دون مراجعة.

ومن هذا ما قيل في مختصرات إنّها أحسن من أصولها، ومنها «**مختصر العين**» للزُّبيديّ، وقد درج المؤلّفون في المعجمات، ومعلّمو المادّة على نقل هذه العبارات، وكنت سنوات أقول لطلابي: إنّ **مختصر العين** أحسن من أصله، حتى وقفت على نسخ مخطوطة من الكتاب، وكلّفت أحد الطلاب بدراستها وتحقيق نصفها، ولمّا قرأت فيه لم أجده يستحقّ شيئاً من التفضيل على «**العين**».

والسيوطيّ في «المزهر» عقد باباً واسعاً لذكر ضوابط واستثناءات في الأبنية وغيرها، يُصَدِّرُها بقوله: لم يأت... إلاّ... وفي بعضها ينقل هو نفسه استدراكات وتمّات على هذا الحصر، وسأذكر مثالاً واحداً من ذلك[(٢)]:

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٩٨/٣، وتهذيب اللغة للأزهري ٥٢/١٢، والسبعة، ص٦١٥.

(٢) ينظر الباب في المزهر ٤٩/٢ وما بعدها.

نقل السيوطي عن القالي أنّه لم يأتِ «فُعال» جمعاً إلاّ أحرف قليلة جدّاً، وذكر خمسة، ثم نقل السيوطيّ عن ابن السكّيت والسيرافيّ والزجّاجي أنّهم ذكروا من هذا البناء ستّة ألفاظ، منها لفظان ذكرهما القالي وأربعة لم يذكرها (فصار المجموع هنا تسعة)، وفي «ليس» جعلها ابن خالويه عشرة مختلفاً معهم في بعض الألفاظ. قال السيوطي: فحصل من مجموع ما ذكروه ثلاث عشرة، وزاد الزمخشري واحدة وأغفل بعضها فصار مجموع ما ذُكر من هذه الصيغة أربع عشرة[1].

والباب المذكور في «المزهر» مليء بمثل هذه المسائل، فانظر إلى المحقّق حيث يمرّ بمصدر من المصادر وهو يذكر أنّ من هذه الصيغة في العربية خمس كلمات فقط أو ستّاً أو سبعاً.. ويصمت على ذلك مُقِرّاً، أهكذا يكون التحقيق؟ أم بهذه الطريقة تُقدّم النصوص وتوضع بين يديّ القارئ والباحث؟

ومن هذا ما نجده في «القاموس المحيط» من ميل المؤلّف إلى إطلاق الأحكام، كأن يقول: ليس في الكلام مثله إلاّ كذا.. ولم يَرِد على هذه الصيغة من الأسماء إلاّ... وقد فتح المؤلّف في هذا باباً للمستدركين والمُحشِّين والمتجسّسين، ممّا يوضّح لنا صعوبة إطلاق الأحكام اللغوية والحصر ثم السكوت عليها.

وليست هذه الأحكام حِكراً على كتب اللغة وعلومها، فهي في كثير من المؤلّفات، وقد مرّ عليّ نماذج كثيرة في تحقيقي لكتاب الحميدي «**الجمع بين الصحيحين**» وسأشير إليه بعد، فقد أصدر أحكاماً كثيرة، كأن يقول: انفرد به البخاريّ، ويكون الحديث للبخاري ومسلم، أو يقول: متّفق عليه، ويكون للبخاريّ وحده، وقد كنت أعلّق على كل حديث منها، وأشير إلى متابعة العلماء له دون تدقيق، أو مراجعة[2].

---

(١) المزهر ٧٢/٢.

(٢) ينظر الجمع بين الصحيحين للحميدي ٢٤٥/١، ٥٥٤، ٥٥٧...، وكشف **مشكل الصحيحين** لابن الجوزي ٢٧٨/٢، ٢٨٠، وينظر التعليق عليها.

وممّا يتّصل بهذا ضرورة أن يعرف المحقّق مذهب المؤلّف وميوله واتجاهاته: دينيّة وفكريّة وعلميّة، فأنا أكتب ترجمة للمؤلّف، وأبحث عن سيرته وأخباره لأعرف إن كان حنفياً أو حنبلياً، من المعتزلة أو الأشاعرة، يميل لأهل البصرة أو الكوفة، بأيّ قراءة يقرأ... إنّ هذا ليُعينني على فهم كثير من آرائه والتعليق عليها. وأشير هنا إلى أمثلة لذلك:

فبعض العلماء لا يقرأون برواية حفص، فإذا فسّر آية أو أعربها فإنّما يفعل ذلك على القراءة التي يقرأ بها؛ فابن الجوزي يقول في قوله تعالى: ﴿تنزيلَ العزيزِ الحكيم﴾ [يس:٥]. أي الذي أُنزل إليك تنزيل العزيز[1]، وهذا التفسير والإعراب لا يستقيم على رواية حفص بالنصب، بل على قراءة الرفع لنافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة عن عاصم، فعلى قراءة هؤلاء تكون خبراً لمبتدأ محذوف، أمّا على قراءة النصب فيكون تفسيرها: نزّل الله ذلك تنزيلاً. والطريف في الأمر أن المحقّقين والناشرين يرسمون الآية على رواية حفص ويكتبون تحتها الإعراب أو التفسير على القراءات الأُخر.

ومن ذلك أن الزمخشري إذا تحدّث في «مفصّله» عن باب الإدغام لا يلتزم بقراءة عاصم، بل يغلب على باب الإدغام عنده ما هو على قراءة أبي عمرو، فإذا شرح ابن يعيش الباب سار على نهج مؤلّف الأصل، ومن ثمّ نجد أمثلة الإدغام في المفصّل وشرحه من القرآن الكريم ممّا لا يصحّ الإدغام فيها على قراءة عاصم، فالزمخشري في إدغام المثلين يذكر (فلّما أفاق قال)، (كي نُسَبّحَك كثيراً) ولا يستقيم هذا إلا بإسكان الأول في الإدغام الكبير. ويتحدّث عن إدغام حروف متباعدة المخارج: (وَجَبَتْ جنوبُها) (بل تؤثِرون)، (بَل سَوَّلَتْ)، وإدغام: (قد سألَها)، (فقد ظَلَم) من غير قلقلة وبإدغام المتباعدين، وهذا وأمثاله كثير في الباب[2]، ولا يكون مقبولاً أن يُنشر الكتاب ويُطبع ويُحقّق ولا يُبيّن أن هذا لا يكون إلا على قراءة كذا...

---

(١) تذكرة الأريب لابن الجوزي ١٠/٢، وينظر زاد المسير للمؤلّف ٥/٧.

(٢) شرح مفصّل الزمخشري لابن يعيش ١٣٨/١٠ وما بعدها.

ومن يقرأ باب «الأمثلة القرآنية الجائز فيها الإدغام» في كتاب أستاذ اللغويين في العصر الحديث إبراهيم أنيس «**الأصوات اللغويّة**» يجده يذكر كلّ هذه الصور من الإدغام دون أن يشير إلى مصادرها، أو يبيّن أن هذه الأحكام في الإدغام ليست على القراءة التي نقرأ بها[١]. وكتابه هو المرجع المقدّم عند المدرّسين والمؤلّفين والباحثين في عصرنا.

ومن ذلك أن يقول النحويّ: اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا بشرطين، ويسكت المحقّق عليه دون تبيين أن هذا قول علماء البصرة، أما الكوفيّون فلا يقرّون بواحد من هذين الشرطين.

وأذكر هنا مسألة طريفة: فابن هشام يستشهد ببيت زهير وهو يشرح الكعبية:

فإن تكن النساء محجّباتٍ... .

ويرى أنّه لا يجوز أن تقول: فإن تكن النساءُ محجباتٍ، وأن الصواب، فإنّ تكن النساءَ محجّباتٍ، ويبيّن لِمَ كان ذلك، ولكن المحقّق وهو ينقل هذا الكلام يكتب البيت: وإن تكن النساءُ...

وقد نتساءل فنقول: أيلزم المحقّق أن يقف أمام كلّ عبارة وكلّ حكم وكلّ اختيار أو ترجيح؟ هل إذا ذكر المؤلّف تفسيراً لآية، أو سبباً من أسباب النزول وجب على المحقّق أن يبيّن ما فيها من أقوال وآراء أُخر؟ وهل إذا اختار المؤلّف رأياً فقهياً كان على المحقّق أن يذكر الآراء الأخرى؟ وهل.... وهل... ؟ قد يقال إن هذا لأمرٌ شاقّ مُجهد.. ونقول: هو كذلك، والحقُّ الذي منه التحقيق وإظهار حقيقة الأمر وبيان الوجه الصحيح فيه يَطلب من المحقّق أن يبذل ما استطاع لخدمة النصّ، ويقدم كلّ إضاءة وإشراقة تضيف للنصّ ما يفيد القارئ، فليس التحقيق - كما

---

(١) **الأصوات اللغوية**، إبراهيم أنيس ص١٣٥ وما بعدها.

شاع وانتشر - إضافة نسخة جديدة إلى مخطوطات الكتاب، وليس نَسخاً ونقلاً لذكر السورة والآية، وقائل البيت إن كان معروفاً أو مذكوراً في المصادر، أو إشارة إلى أن في ب كذا... إنَّ كثيراً ممّن سُمُّوا محقّقين لم يرَ أحدهم بعينيه ورقة مخطوطة، ولم يعان من قراءة نصّ، بل وجد أمامه كُتُباً سبق أن طُبعت أو حُقّقت، فأعاد طبعها مستفيداً من جهود سابقيه، ومعتمداً على وسائل البحث الحديثة، وعلى الموظّفين والمرتزقين من هذا العمل.

وأخطو إلى الحديث عن **مشكلة أخرى من مشكلات تحقيق نصوص اللغة**، وهي تلك التي ترتّبت على ما أسمّيه **حركة النقد اللغوي**، التي بَدَتْ ملامحُها واضحة عند الأزهريّ في «**تهذيب اللغة**» إذ صنع للكتاب مُقدّمة، بل قل: تأليفاً مستقلاً للحديث عن اللغويّين وطبقاتهم، وصنَّفهم إلى ثقات وغير ثقات، وأدخل في الثاني بعض مشاهير علماء اللغة، وجعل من أغراض تأليف المعجم إصلاح ما وقع فيه سابقوه من الأوهام والأخطاء، وكان «**عين الليث**» أكثر ما وجّه إليه الأزهريّ سهامه القاسية.

والذي يهمّني في الحديث عن هذا الكتاب ما انتقد فيه الأزهريُّ مؤلّف **العين** في الأبنية والضبط والشرح وغيره، فإذا عُدْنا إلى ما بين أيدينا من «**العين**» المطبوع وجدْناه يخلو من بعض ما رُمي به. وأقدّم هنا أمثلة لذلك:

فقد نقل الأزهريّ عن الليث: البَهْت: من حساب النجوم. قال: أراه غريباً، ولا أحفظه لغيره.[1]

وينقل الأزهريّ عن «نسخة» من كتاب الليث: الهَنَك: حَبّ يُطبخ. قال: وأراه غريباً. ولم يرد في **العين** أو **المختصر**.[2]

---

(١) **تهذيب اللغة** ٢٤١/٦، والملاحظ أن محقّقي التهذيب أثبتوا النصّ عن نسخة من نسخ التهذيب.

(٢) **تهذيب اللغة** ٢٤/٦.

ونقل عن الليث: النَّيص من أسماء القنفذ. قال: ولم أسمعه لغيره. ولم يرد في العين ولكنّه في المختصر.[١]

ويعزو لليث: حِزْقِل: علم. قال: لا أدري ما أصله في كلام العرب. وليس في مطبوع العين، وهو في المختصر.[٢]

ويوهّم الأزهريُّ الليث في قوله: شَصَر بصرُه، وأن الصواب: شصا وشطر. وخلا من هذا التوهيم كتاب العين، وإن ذُكر في المختصر دون اعتراض.[٣]

واعترض ذكر الليث: الشلحاء: السيف. ولا وجود له في العين، ولكنَّه في مختصره.[٤]

وأختم بالهلياغ الذي قال الأزهريّ: لم أسمعها إلا لليّث.[٥]

ثمَّ أذكر كلمات اعترض الأزهريُّ تفسير الليث لها:

فقد أنكر عليه: المُعطي: متصدّق، والسائل: متصدق. على أن في طبعة العين: والمتصدّق: المعطي للصدقة، ولم يذكر: السائل، ولم يذكر صاحب المختصر ما أنكر الأزهريّ على الليث.[٦]

وذكر الأزهريّ أن الليث قال في «البعل»: فهو باعل، أي مُسْتَعْلِج. قال: وهذا من أغاليط الليث، وإنّ البعل ليس من باب الاستعلاج في شيء. وعبارة العين: فهو

---

(١) تهذيب اللغة ٢٤٦/١٢، ومختصر العين للزّبيديّ ١٩٢/٢.

(٢) تهذيب اللغة ٣٠٣/٥، ومختصَر العين ٣٢٩/١.

(٣) تهذيب اللغة ٢٩٥/١١، ومختصَر العين ١١٨/٢.

(٤) تهذيب اللغة ١٨٣/٤، ومختصَر العين ٢٦٠/١.

(٥) تهذيب اللغة ٣٨٧/٥، ومن غرائب تحقيق العين ٣٦٠/٥ أن محقّقي الكتاب أضافا هذه اللفظة عن التهذيب.

(٦) تهذيب اللغة ٣٥٦/٨، والعين ٥٧/٥.

بعل مُسْتَبْعِل. ولم يرد مستعلج فيه ولا في المختصر، ومع ذلك تابع ابن منظور والزُّبيديّ الأزهريّ في تخطئة الليث.(١)

وادّعى الأزهريُّ أنّه رأى في «نسخة» من **العين** أنه فسّر الخاذل والخَذول: الظبية أو البقرة التي تخذل صواحباتها في المرعى وتنفر مع ولدها. قال: والصواب: تخلف. وقيل: تنفرد. والذي في العين: تنفرد. واكتفى الزُّبيديّ بنقل: التي تخذل صواحبها.(٢)

وأقول: ماذا فعل محقّقو هذه المصادر القيّمة في التراث اللغوي: **العين ومختصره والتهذيب** وما تلاها من المعجمات في مثل هذه الاعتراضات والانتقادات؟ ألسنا متّفقين على أن مختصرات الكتاب وشروحه والكتب التي أفاد منها وأفادت منه نسخ أخرى معينة في التحقيق؟ فكيف لم يكلّف محقّقو هذه الكتب أنفسهم أن يراجعوا المصادر المتّصلة بمحقّقاتهم؟ ألم يلفت نظر محقّقي المعجمات تلك التوهيمات والمؤاخذات فيتوقّفوا أمامها؟ إنّ من واجب محقّقي المعجمات ودارسيها أن يبيّنوا ما حدث في هذه المصادر؟ أعتمدَ الأزهريّ وأصحاب المختصرات نسخاً غير دقيقة؟ أتحاملَ الأزهري على **العين** وصاحبه دون وجه حقّ؟ أم رُزق العين بمحبّين وأنصار أصلحوا خلله وصوّبوا ما اتُّهم فيه فوصلتنا نُسخ معدّلة مُصَحّحَه؟.....

وفي البابة نفسها ننتقل إلى الحديث عن كتاب آخر من أمّهات معجمات العربية وهو «**القاموس المحيط**» لمجد الدين الفيروزأبادي، فقد كان من أهمّ أغراض المؤلّف أن ينبّه على الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة التي وقع فيها الجوهريّ في **الصحاح** -كما يقول- وأن يستدرك عليه نصف اللغة أو أكثر.

---

(١) **تهذيب اللغة** ٤١٥/٢، و**العين** ١٤٩/٢ و**اللسان** و**التاج** – بعل.

(٢) **تهذيب اللغة** ٣٢٣/٧، و**العين** ٢٤٤/٢، و**مختصر العين** ٤٤٩/١. ويلحظ هنا أن هذه واحدة من المرّات القليلة التي أشار فيها محقّقا **العين** إلى عبارة الأزهريّ.

ولمّا كان راغباً أن يظهر فضل **القاموس** على **الصحاح** كتب بالحمرة الموادّ المستدركة على **الصحاح**، ثمَّ مُيِّزت الحمرة بعلامات مختلفة اختارها ناشرو المعجم، ولا أريد هنا أن أتحدّث عن صحّة هذه المستدركات أو لا، ولا عن اختلاف العلماء في كون هذه الموادّ تُستدرك على الجوهريّ الذي قصَرَ كتابه على ما صحّ عنده من كلام العرب، وإنّما سأتحدّث عن بعض ما غفل عنه محقّقو المعجمات ودارسوها ممّا وقع في هذا المعجم على شهرته وقيمته:

إن كثيراً من الكلمات في العربيّة يختلف الصرفيّون في أصلها وجذرها؛ هل الهمزة في هذه الكلمات أصلية أو منقلبة عن حرف العلّة؟ وهل النون في هذه الكلمة أصلية فتكون في بنات الأربعة، أو زائدة فتُصنّف في الثلاثي... ؟ ونحو ذلك كثير. فإذا سُئلنا عن كلمة من هذه الكلمات كانت الإجابة يسيرة: يجوز أن تكون أصلية فوزنها كذا، أو زائدة فوزنها كذا... هذه الإجابة والخروج من المشكلة لا تصلح مع المعجميّ؛ فهو مُلزم باختيار أحد الوجهين، وترجيح أحد الرأيين، وأن يورد الكلمة في الموضع الذي يرتضيه، لا مجال أمامه غير هذا.

فإذا نظرنا في **صحاح** الجوهريّ وجدناه إذا اختار أصالة الهمزة في كلمة فأوردها في باب الهمز أخذ الفيروزأبادي بالرأي الآخر وحكم بانقلاب الهمزة فيوردها في باب المعتلّ، وإذا رجّح الجوهريّ أن الكلمة معتلّة والهمزة غير أصليّة مال المجد إلى خلاف ذلك وحكم بأصالة الهمزة فجعلها في باب الهمزة، إلى هنا لا إشكال في الموضوع، وله أن يختار ويرجّح ويخالف، لكن الإشكال يكون حين يورد الجوهريّ الكلمة في موضع فيتابعه المجد عليها، ثمَّ يأتي في الموضع الآخر - موضع الخلاف فيوردها هناك مستدركاً بها على الجوهريّ ومشيراً إلى أن هذا موضع ذكرها لا ما ذكره الجوهريّ، أو حين يذكر المجد الكلمة في باب الهمزة مثلاً بالحمرة ويقول: هذا موضع ذكرها لا ما ذكره الجوهريّ، فيكون قد استدرك على الجوهريّ مادّة لغوية، ويكون قد خطّأه، ثمَّ إذا به في الموضع

الذي قال عنه: ليس هناك موضع ذكره نجده متابعاً الجوهري وموردا المادّة فيه، وهذا واحد ممّا جعل المواد التي استدركها المجد على **الصحاح** كثيرة، وهو ممّا عُدّ من توهيمات صاحب **القاموس** لمؤلّف **الصحاح**، وهذه أمثلة على ذلك:

فالأشاء: صغار النخل. في باب الهمز، يقول المجد: قال ابن القطّاع: همزته أصليّة عن سيبويه، فهذا موضع ذكره لا كما توهّم الجوهريّ. فالمادّة هنا كتبت بالحمرة على أنّها مستدركة على **الصحاح** وخطّأ فيها المؤلّف الجوهريّ. ثمّ إذا راجعنا باب الواو والياء وجدنا المجد يذكر هناك: أشاء النخل: صغاره.. ساكتاً عنها.(١)

و«وراء» يذكر في باب الهمز: مهموز لا معتَلّ، ووهم الجوهريّ، ويجعلها مستدركة، ثمّ في المعتلّ يعيدها دون إشارة أو تنبيه.(٢)

وفي الألاء يذكرها في باب الهمزة - لكنها بغير الحمرة! ويقول: وذكرها الجوهريّ في المعتلّ وهماً. ثمّ يتابعه في المعتلّ(٣).

وفي غير بابي المهموز والمعتلّ كلمات كثيرة:

خَفَيْسَأ كسميدع: القصير اللئيم. قال: ووهم الجوهريّ في إيراده في «خفس» وجعلها مستدركة بالحمرة على الجوهريّ، ثمّ في «خَفس» تراه يعيد كلام الجوهريّ ناسياً ما خطّأه فيه.(٤)

ويذكر في فصل الهمزة متابعاً الجوهريّ: التألَب: الشجر، ثمّ بعده بصفحات في التاء يذكر التألب مستدركاً على **الصحاح**.(٥)

---

(١) **القاموس المحيط**، أشأ، أشي.

(٢) السابق، ورأ، ورى.

(٣) نفسه، ألأ، ألى.

(٤) نفسه، خفسأ، خفس.

(٥) **القاموس**، تلب، ألب.

ويستدرك المجد فصل الميم من باب الباء ويذكر فيه: مأرب، والملاب: عطر أو الزعفران، قال: وذكر في ل وب. والميبة: شيء من الأدوية معرّبة. على أن الأول والثاني ذكرهما صاحب **الصحاح** في أرب، ولوب، والمجد تابعه على ذلك فيهما، ونبّه على الثاني دون الأوّل، والكلمة الثالثة أشار إلى أنّها ليست من كلام العرب.(١)

وفي فصل التاء من باب الباء يَذكر: التوأبيّان ويقول: في «وأب» ووهم الجوهريّ، أي في إيراده هنا، ولكنّه أغفل ذكره في «وأب» حيث وعد.(٢)

وممّا اختصّ به **القاموس المحيط** عناية مؤلّفه بظاهرة الإبدال اللغوي، وتتبُّعه للكلمات التي وقع فيها الإبدال، حتى ملأ الشدياق صفحات من الحديث عن هذا الموضوع في «**الجاسوس**»، وإذا كان المعجميّون يشيرون إلى الإبدال فإنّهم إنّما يوردون الكلمة غالباً في الموضع الذي ترجّح عندهم أنّه الأصل ويشيرون إلى الإبدال، أمّا المجد فإنّه يميل إلى جعل المُبدل والمُبدل منه في مادّتين، وعليه كثر ما استدرك على **الصحاح**.

فهو يذكر التُّلَج كصُرَد: فرخ العقاب، مستدرِكاً على الجوهريّ، ثمَّ يتابعه في ولج(٣)، ويجعل أبّخ بالحمرة على أن الجوهريّ لم يذكرها ثمَّ يذكرها في وبّخ(٤) على أن الإبدال قد حدث في أرّخ وورّخ، وأكّد ووكّد ولم يجعل إحداهما مستدركة على **الصحاح**.(٥)

لكن العجيب هنا أن يجمع صاحب **القاموس** ما سُمع من ألفاظ الإبدال لهجة أو لثغة أو لُغيّة ويجعلها مادّة لغوية مستقلّة مُستدركة على **الصحاح**: فهو يذكر المبعوت،

---

(١) السابق، باب الباب فصل الميم.
(٢) **القاموس المحيط**، تأب.
(٣) السابق، تلج، ولج.
(٤) نفسه، أبَج، وبَج.
(٥) السابق، أرّج، ورّج، أكّد، وكّد.

ومكث بالمكان، والخنفثة مستدركات على الجوهريّ ويعيدها في المواضع التي ذكرها الجوهريّ: المبعوث، مكث، الخنفسة.

وسؤالنا هنا: هل يجب على المحقّق أن يسكت على كلّ هذه الاستدراكات والتوهيمات ويقدّمها للقارئ مُسَلَّماتٍ لا تُناقش؟ أو إنّ للقارئ حقّاً أن يعرف مدى دقّة هذه المسائل؟ إنّ مطالبة المحقّق بعمل هذه الأشياء أمر فيه مشقّة، لكن التراث واللغة وأصولها تحتاج إلى من يقدّمها صافية نقيّة، مُعَلَّقاً عليها التعليق العلميّ النافع للقارئ والباحث، وبحاجة إلى من لا تثقل عليه هذه المشقّة.

ومسألة أخيرة في **القاموس المحيط** تتعلّق بالأخطاء التي نسبها للجوهريّ في الأبنية والضبط والشرح والشواهد وغيرها، وقد فتحت هذه باب المحاكمة بين العالمين، والانتصار للجوهريّ وردّ توهيم المجد له، فتجد المحبّين والمنافحين عن الجوهريّ يقولون: إن المسألة خلافية، وإن الجوهريّ متابِع ومتابَع، وإنَّه علَم في اللغة واختياراته دقيقة، لكن بعض المدافعين عن الجوهريّ تمسّكوا بما يُسمّى اختلاف النسخ، وإحالة كثير من الأخطاء إلى النسّاخ وغيرهم، فإذا نسب الجوهريّ بيتاً لشاعر خطَأً قالوا: إن الجوهريّ قال: قال الشاعر، لكنّ إضافة اسم الشاعر ليس للجوهريّ، فإذا خلط بين صدر بيت وعجز بيت آخر ادّعَوا أن الجوهريّ لم يستشهد إلا بشطر والمعلّقون أو النسّاخ اجتهدوا في إتمام البيت فأخفقوا، وإن ضُبطت الكلمة على وجه لا مخرج له قالوا: هذا ضبط قلم لا يؤاخذ به الجوهريّ، وحتى لا أطيل في ذلك أذكر مثالين:

ففي **الصحاح**: بحتر بن عتود بن عُنين. قال المجد: ابن عُنيز لا عنين، ووهم الجوهريّ. فيردّ المدافعون عن الجوهريّ: هذا تحريف من النسّاخ؛ لأن الجوهريّ لم يقل: بالنون حتى يَرِدَ عليه الوهَم، ولأن الأصول الثابتة من **الصحاح** فيها: عُنيز.(١)

---

(١) **الصحاح**، و**القاموس**، و**شرح القاموس** لابن الطيّب - بحتر. والذي في مطبوع **الصحاح**: عُنين.

والمجد يقول: ضُمران كلب لا كلبة، وغلط الجوهريّ. فيقول ابن الطيّب الفاسي: الذي في أصولنا: كلب بالتذكير، و«كلبة» في نسخ قليلة جداً.(١)

ومثل هذا كثير في المعجَمَين اللذين يُحسبان من أهمّ معجمات العربيّة وفي مقدّمة مصادر المادّة اللغوية، ولا يتنبّه محققو هذه المعجمات إلى ما يرد في المصادر الأخرى ذوات العلاقة بما يحقّقون، ولم تلفت هذه الملحوظات من المجد نظر محقّقي المعجمات بضرورة البحث عن نسخ دقيقة متقنة لإخراج المعجمات عنها، مُبيِّناً فيها دقّة ما يُعزى للعالم وما ينقل عنه من الأخطاء.

ومن مشكلات تحقيق النصوص اللغوية تعامُل المحقّق كثيراً مع مفردات اللغة لا مع النصوص المتكاملة، وقد يمرّ على المحقّق كلمات: صيغاً وضبطاً ودلالةً يقف عليها فيما تيسّر له من المعجمات والمصادر؛ فالمؤلّفات التي عُني أصحابها بجمع الصيغ اللغوية والقائمة على البناء والضبط، والتي تعنى باختلاف الأصوات، كالمثلّث وصيغ فعالِ وفعَلان، والضاد والظاء، والمهموز والمقصور والممدود وغيرها، هذه المؤلّفات تحتاج من المحقّق أن يراجع كلّ كلمة ويتأكّد من صحّة ورودها في المصادر، وقد يقف على ضبط أو صيغة في مصدر ويكون غيرها في مصدر آخر، ولكنّه قد يعجز عن الوصول إلى مصادر بعض ما يبحث عنه، ولا التيقُّن من صحّته، فيقف حائراً متردّداً: أقصَّرْتُ في البحث ؟ أأخطأ المؤلّف؟ أعتمدَ المؤلّف على مصادر لم تصَلنا؟.. .

وأسوق هنا بعض الأمثلة التي صادفتني في تحقيقي:

فالصاغاني في رسالته «**فعَلان**» أوقفني أمام عشر كلمات راجعت فيها معجمات العربيّة التي كانت بين يديّ ولم أقف عليها: عسبان، ضوَجان، نضَمان... فكنت أعلّق

(١) **الصحاح**، و**القاموس**، و**شرح القاموس** لابن الطيّب - ضمر، والذي في مطبوع **الصحاح**: كلب، دون الإشارة إلى نسخ، ولا ذكر فيه لنقد **القاموس** كسابقة..

قائلاً: لم أقف على الكلمة في **العين** و**التهذيب** و**الصحاح** و**اللسان** و**القاموس** و**التاج**..[١] أي: إنني أرجع إلى ما كان مطبوعاً ومتداولاً من معجمات العربيّة، وما يُظنّ أن تجد مُبتغاك فيه فلا تجد الصيغة التي ذكرها، ولا أستطيع اتّهامه بالخطأ أو الوهَم.

وابن الجوزي يذكر أن «القسوة» مثلّثة، مثل الغلطة والربوة، فأراجع المعجمات وكتب المثلّثات فلا أجد من ذكر «القسوة» بالتثليث مع اتّفاقهم على التثليث في اللفظين الآخرين[٢].

وألّف أبو مسعود الداني كتاباً في «السين والصاد» ما تناظر منهما، وما جاء بالسين وحده، وما جاء بالصاد، وما جاز أن يكون بالسين والصاد، وقد راجعت كلمات الكتاب على المعجمات والمصادر، فعجزت عن كلمات كثيرة.

قال: السفيف: الإبل. وقال: الصَّمَعْمَع: صغير الرأس. وقال: الفحس: التكبّر. والمكان الطويل العريض. ولم أقف عليها في المعجمات[٣].

وقال: الصّفرة: الطيب. والذي في **المعجم**: الأصفران: الزعفران[٤].

وقال: الآري، فإذا خفّفت قلت أرياء بالمدّ والقصر. والذي في المعجم: الآري والآريّ بالتخفيف والتشديد.[٥]

وذكر أن البقلة التي هي الخسّ تقال بالصاد، والصمع ولد الذئب، بالصاد. ولم أقف على ما قال.[٦]

---

(١) ينظر **«فعلان»** للصاغاني ٩، ٢٣، ٢٩، ٣٥، ٤٠، ٤٩، ٥٧، ٥٩، ٦٧...

(٢) **كشف المشكل من حديث الصحيحين** لابن الجوزي ٢/ ٢٠١.

(٣) **التبيين والاقتصاد في الفرق بين السين والصاد**، لأبي مسعود الدانين، ص١٠٠، ١١٦، ٨٢.

(٤) السابق، ص ٤٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٦) المصدر نفسه، ص٩٨، ١٢٢.

وعنده الصاخّة والاصطلام والصارخ، تقال بالسين والصاد، ولم أهتد إلى من ذكرها بالسين.[١]

وكنت وأنا لا أرغب في اتّهام المؤلّف أو الناسخ بالخطأ والتحريف أقول: لعلّ المؤلّف اعتمد على نطق معاصريه متأثّرين بالتجاور الصوتي تخفيفاً أو تفخيماً دون أن يتأكّد من صحّة استعمالها؟. ومثل هذا كثير في كتب اللغة.

وقد يكون التصحيف والتحريف عاملاً من عوامل حدوث هذه الظواهر، ونعرف عناية العلماء بالتصحيف والتحريف وتأليفهم فيه، ووقوع كبار العلماء فيه، فقد يخطئ المؤلّف، أو يحرّف الناسخ، أو أقرأ أنا محرّفاً، ثمّ لا أقف على الكلمة في المصادر. وأذكر هنا مثالين من تجاربي مع التراث:

أمّا أحدهما فكتاب لأحد اللغويّين المتقدّمين الذين كانوا مولعين بجمع غرائب اللغة ونوادرها، حقّقه أستاذ مُتقن ممارس، فاجتهد في تحقيق الكتاب المليء بالمترادفات والمتقاربات، لكنّه وقف أمام كثير من الكلمات عاجزاً عن تخريجها من المصادر، فكان يقول: لم أقف عليها. وأُرسل الكتاب إليّ للتحكيم، فعجبت من هذا الكمّ ممّا لم يقف عليه مع اجتهاده، وكنت قويّاً نشطاً، فوضعت أمامي معجمات العربيّة، وبدأت أفترض في الكلمة التحريف، فأقلّبها على ما يمكن من الأوجه مستبدلاً الحرف بآخر، وبعد جهد مفيد وقفت على غير قليل من الكلمات التي لم يصل إليها المحقّق وقد أصابها تغيّر في حروفها: فالدال تكون ذالاً أو راء، والعين غيناً أو فاء... وقد طلبت منه أن يحاول ما أمكن في غيرها، رغم ما يتطلّبه هذا الأمر من النشاط والوقت.

وعمل آخر ناقشته لطالب أقام دراسة على أحد كتب اللغة، وكان أن خطّأ المؤلّف وانتقده في أخطاء، وأوهام نسبها إليه، فقلت له مناقشاً: ألا تفترض أن النسخة

---

(١) المصدر نفسه، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦. وينظر التعليق على هذه الكلمات في الكتاب المذكور.

المطبوعة من الكتاب والتي أقمتَ عليها الدراسة والنقد غير دقيقة؟ ونصحته أن يراجع نسخة مخطوطة من الكتاب وكانت نسخه كثيرة، وبعد فترة من الزمن جاءني زائراً مخبراً أنّه راجع بعض ما اعترضه على المؤلّف فوجد في المخطوطة ما يخالف المطبوع، وتبيّن له أن المحقّق قد أخلّ بالنصّ، فقرأ كثيراً من الكلمات على هواه، وضبط ألفاظاً دون مراجعة أو تدقيق، وأسقط كلمات وجملاً لم يستطع قراءتها أو فهمها، فحمّل المؤلّف ما لا يُسأل عنه.

ونعرّج على مسألة تتعلّق بالنقل عن المصادر وعزو النقول؛ فمن المألوف في تراثنا كثرة نقل العلماء الآراءَ والأخبار والشواهد عن سابقيهم ونسبتها إلى الكتاب أو العالم الذي عنه نقل، ومن المتعارف عليه عند المحقّقين أن من لوازم التحقيق توثيق النصوص من مصادرها ما أمكن، وأنّ إغفال المحقّق لتخريج تلك النصوص والآراء تقصير. ولكنّ المحقّق وهو يراجع هذه النقول تُقابله عقبات:

ففي الشعر مثلاً لا يغرب عنّا كثرة الاستشهاد بالشعر المجهول قائله، أو الذي يُنسب إلى أكثر من شاعر، أو المُختَلَف في روايته، ولكنّ الذي أذكره هنا أن يُنسب الشعر إلى شاعر ثمّ لا تقف عليه في ديوانه أو في مصادر شعره، أو أن تجده لشاعر آخر:

فالصاغاني نسب بيتاً لكعب ولم يرد في ديوانه، وهو في ديوان أبيه زهير.[(١)]

والسيوطيّ الإمام الحافظ المتفنّن يستشهد بالشعر كثيراً، وقد ألّف كتاب «الازدهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار» أورد فيه أكثر من ثلاثين ومائتي خبر مع الشعر الذي نُظم فيها، وهو -كعادته- ينقل هذه النصوص عن المصادر والعلماء، وقد يعزوها للشعراء أو أصحاب الأخبار، وفي هذا الكتاب مادّة دسِمة لإدراك ما يعاني المحقّق، فمنها أنّه أورد نصوصاً وأشعاراً لا توجد في مصادرها.

---

(١) فعلان للصاغاني، ص٤٣.

قال السيوطي: قال الحافظ ابن حجر... وفي موضع آخر: قال الحافظ ابن حجر... وفي ثالث: وقال الحافظ أبو الفضل ابن حجر... وفي كلّ موضع من هذه الثلاثة أورد بيتين[(١)]، وراجعت **ديوان** ابن حجر المطبوع ونسخة مخطوطة من **الديوان** فلم أجد فيها أيّ بيت من الأبيات الستّة، والبيتان الأخيران كرّرهما في كتابه «**عقود الجمان**» وأوردهما العجلوني في «**كشف الخفاء**» معزوَين لابن حجر.[(٢)]

وينسب السيوطي ثلاثة أبيات لعبدالله بن المعتزّ يخلّ بها **ديوانه** - إن صحّت أنّها له - لكنّي وقفت على الأوّل والثالث منها في «**بهجة المجالس**» منسوبين لمنصور الفقيه، وهما في **ديوان** منصور دون البيت الثالث.[(٣)]

وينقل السيوطي أربعة أبيات: وقال بعضهم - وقيل: إنها للإمام الشافعي فنجد ثلاثة منها للإمام في **ديوانه** بطبعتيه وليس فيها الرابع.[(٤)]

وينقل عن الخطيب البغداديّ وابن عساكر وغيرهما خبراً عن أبي نواس مع خمسة أبيات، فلا نقف عليها في **ديوانه**، ولكنها في **أخبار** أبي نواس **وتاريخ بغداد وتاريخ دمشق**.[(٥)]

وقال السيوطي: وأنشد الشيخ تاج الدين ابن أم مكتوم لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... وساق ستّة أبيات لا يخفى فيها الوضع والنَّحل على ذي بصيرة، ولكنّ الإمام الحافظ السيوطي لم يستوثق منها، وليست في **ديوان** حسان بطبعاته.[(٦)]

---

(١) **الازدهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار**، للسيوطي، ص٧٦، ٩٤، ٩٧.

(٢) ينظر **حاشية الازدهار** ص٩٧.

(٣) ينظر **الازدهار** ص٩٤.

(٤) **الازدهار** ص٦٦.

(٥) السابق، ٨٥ وينظر في المواضع كلّها التعليق على الأبيات.

(٦) المصدر نفسه، ص١١٠.

ويكثر السيوطي في كتابه من النقل عن الشيرازي في كتاب «**الألقاب**» -ولم أقف على الكتاب- وكثيرٌ مّما نقل عن هذا الكتاب من الشعر لم نعثر عليه في مصادره، منها ثلاثة أبيات لأبي نواس.[(١)]

فإذا كانت هذه النقول عن شعراء معروفين لهم دواوين مطبوعة عُني العلماء قديماً وحديثاً بجمعها ولا نجدها في مظانّها، فكيف بنا ونحن أمام السيوطي - أو غيره - وهو ينقل عن أعلام وشعراء لا نعرف عنهم شيئاً:

فالسيوطي في الكتاب المذكور يقول في عشرات المواضع: وقال بعضهم... وقال آخر... ويذكر كتباً وأعلاماً لم أهتد لها: «وفي **معاني مشكل القرآن** لبعض تلامذة المبرّد... الصدر بن سليمان الحنفي... محمد بن إبراهيم التجاني... محمد بن حشيشه المقدسي... رجب بن قحطان الأنصاري... وأبو الجوائز الواسطي...»، وعشرات الأعلام الذين ينقل عنهم أخباراً أو أشعاراً ولا نهتدي إليهم سبيلا.

ويزداد الأمر صعوبة عندما يقول لك المؤلّف: قال البغدادي، فينصرف ذهنُك إلى الخطيب في **تاريخه**، فلا تجد الخبر، فيلزمك الرجوع إلى سائر مؤلّفات الخطيب، فإن لم تجد الخبر ظننته بغدادياً آخر.

وإذا نقل عن ابن الجوزي أو ابن هشام أو... ولم يحدّد لك كتاباً فماذا أنت فاعل؟.

أليست هذه مشكلات يعاني منها المحقّق، ثمّ يستوي فيها من يبحث ويبحث فلا يقف على الخبر أو الشعر، يستوي هذا مع المحقق الذي لا يفعل شيئاً، وفي نهاية المطاف: هما لم يقفا على الخبر!.

ثمّ ما بالك إذا كان النقل بالمعنى، أو متصرّفاً فيه تصّرفاً كبيراً، ماذا يدريك أن هذا هو ما أراد المؤلّف، أو هو الذي عزاه لصاحبه؟.

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٧.

لقد كانت هذه الصعوبات واضحة قبل سنين حين لم يكن كثير من المصادر اللغوية مَفهرساً، ولم يكن هناك وسائل البحث الحديثة التي سهّلت على المحقّقين والباحثين الوصول إلى مُبتغاهم، وكان العثور على رأي لسيبويه أو أبي علي أو ابن جنّي في مسألة يحتاج إلى مشقّة لم يعرفها إلا من كابدها.

والكلام السابق يجرّنا إلى ذكر ما يحدث من النقل غير المباشر عن المصادر أو النقل بالوسائط، فقد ينسب المؤلّف الرأي لسيبويه أو المبرّد أو الزجّاج ويكون نقله عمّن نقل عنهم لا عن العلماء أنفسهم ولا يدري المؤلّف إذا كان الناقل لكلامهم دقيقاً في نقله أو لا، تصرّفَ الناقل في النصّ أو حافظ عليه، ومن هنا يرجع المحقّق إلى المصدر الذي إليه مَرَدّ النقل فلا يجده أو يجد فيه اختلافاً، فينسب الخطأ والتصرف إلى من يتعامل معه دون أن يتيّقن إن كان هذا من عمل صاحب الكتاب الذي يحقّقه أو ممّن نقل عنهم بالواسطة، وتراثنا مليء بهذه الظواهر التي اعتمد فيها العلماء على غير المصادر الأصلية، وإنما أخذوا عمّن أفاد منها:

فالإمام محمد بن فُتوح الحميدي (٤٨٨هـ) أوّل من جمع بين **صحيحي** البخاري ومسلم، وهو أشهر الجامعين للكتابين، وقد نال كتابه شهرة وتقديراً، لكنّ الذي لا يُعرف أن أكثر العلماء والمحدّثين بعده صاروا يعتمدون عليه دون الرجوع إلى أصلَيه، فابن الجوزي وابن الجزري والنووي والمزّي وابن حجر وغيرهم من كبار الأئمّة كان مرجعهم كتاب الحميدي مع إشارة بعضهم إلى روايات غيره، وإلى المقارنة بين رواياته والروايات الأخرى. ولهذا جاء في الطبعات والشروح اختلاف عما نجده في طبعتي **الصحيحين**، لكنّ المشكلة التي تلفت النظر أن الحميدي عالم كغيره من العلماء يقع في الخطأ والسهو وغيره، وقد امتلأ كتابه بأحاديث حكم أنها لأحد الشيخين وهي لهما، أو أنها للشيخين وهي لأحدهما، كما ذكر روايات وزيادات عزاها لأحد المصدرين ولا تكون فيه أو تكون في الآخر، أو فيهما، لكن الأمر يفوق ذلك حين ينقل ابن الجوزي وهو يشرح

مشكل الكتاب هذه الأقوال دون مراجعة، أو عندما يعتمد ابن الجزري في «**جامع الأصول**» عليه اعتماداً كاملاً فيتابعه متابعة كاملة على أخطائه، والأمر كذلك عند كثير من المحدّثين الذين جعلوا صحابياً ممّن انفرد بالإخراج له أحد الشيخين، أو اتّفقا على الإخراج له، ولا يكون كما قيل، ولولا خشية الإطالة لذكرت أمثلة كثيرة لذلك(١).

و«**تاج العروس**» للزَّبيدي مثال آخر لذلك، فقد استوعب المؤلّف مادة ضخمة في معجمه، وذكر في المقدّمة عشرات المصادر التي رجع إليها وأفاد منها - ولسنا على يقين من الرجوع إليها مباشرة - ولكنّه ذكر الشيوخ الذي أخذ عنهم، والذين شرحوا **القاموس**، وبيّن أن عمدته في هذا الفنّ والمقلّد جيدَه فيه شيخه محمد بن الطيّب الفاسي، والذي نقل عنه في **التاج** آلاف المرات مكتفياً بالقول «شيخنا»، والكثير ممّن يحقّقون ويعملون في المعجم العربي لا يعرفون المراد بـ «شيخنا»، وعن شيخه نقل الزبيدي كثيراً من الاعتراضات والنقد والاستدراك والرد على صاحب **القاموس**، كما نقل عنه كثيراً مُغْفِلاً ذكرَه. وحاول بعض محقّقي أجزاء من **التاج** -على قصور كبير في عملهم- أن يراجعوا نصوصاً على مصادرها فلم يجدوها، أو وجدوا فيها اختلافاً، فعزَوا الخطأ والخلل والتصرّف للزّبيدي دون أن يدركوا أن الخلل كان من شيخه، أي أن النقل عن غير المصادر الأصلية أوقع الزبيدي في الخطأ، وسنشير إلى أحد أسباب ذلك.

ومثل هذا كثير في التراث وبخاصّة في المؤلّفات اللغوية، فالمؤلّفون يوردون أقوال أبي زيد والأصمعي وأبي عبيد وغيرهم دون أن يرجع أكثرهم إلى هذه المصادر.

ويتّصل بما سبق اعتماد المؤلّف على حفظه وذاكرته، لقد سمعنا وقرأنا عن الأئمّة الحفّاظ، فمن المعقول أن يُحفظ كتاب الله تعالى، أو كتب الحديث، أو **القاموس المحيط**، أو ديوان شاعر، أمّا أن يكون العالم حافظاً لهذه المصادر والكتب، يروي

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق الجمع بين الصحيحين للحميدي ص٢٣ - ٣١.

كتب المتقدّمين والمتأخّرين، المتون والشروح والتعليقات، قادراً على أن يسترجع ذلك كلّه حيث أراد، وأن يضعه في الموضع الذي يناسبه، ويستشهد به في الموطن الخاصّ به، كلّ هذا معتمداً على حفظه، فأمر فيه صعوبة، وشيء محتمل للخطأ والسهو بلا شكّ. وأعيد ما ذكرته قبل قليل من أن كثيراً من أخطاء «تاج العروس» كانت بسبب اعتماده على شيخه، لكنّ الفاسيّ كان قد اعتذر بعذر لا يُقبل في العلم وعند العلماء: أنّه ألّف الكتاب غريباً عن موطنه، بعيداً عن الكتب والمصادر التي يستند إليها، ومن ثمّ كان يستدرك على المجد من كتب البلدان والنبات والطبّ واللغة والشعر وغيرها معتمداً على حفظه، يدافع عن الجوهري بأن ابن جنّي قال كذا، وابن القطّاع حكم بكذا، وأن فلاناً وفلاناً تابعوه، كلّ هذا من ذاكرته، فأيُّ ذاكرة هذه، وأيّ ذهن هذا الذي يستطيع أن يسترجع مصادر العربية على اتّساعها وتنوّعها، وأن يكون حفظه الحَكَمَ في ضبط لفظة أو شرحها، أو نسبة بيت أو ورود كلمة في موضع من المعجم؟.

وابن سِيده الأندلسي مضرب المثل في حفظه وقوّة ذاكرته، ويبدو هذا واضحاً سهلاً إذا تحدّث عن باب «الأضداد» في «المخصّص»، يورد قول الأصمعي في الباب، والألفاظ التي ذكرها ابن السكيت، وما رواه أبو عبيد، وإذا تحدّث عن «الخيل» نقل ما قال الأصمعي وأبو عبيد وأبو عبيدة، ولكنّ الصعب يكون حين يريد أن ينثر هذه الكلمات في مواضعها المتفرّقة من «المحكم» المعجم اللفظي لا المعنوي، والباحثون أقاموا دراسات على استخراج آراء سيبويه أو ابن جنّي أو أبي علي من كتب ابن سِيده؛ لأنّه في ظنّهم قد حفظ هذه المؤلّفات وسردَها في معجميه.

لقد نقلت آراء لأبي عليّ قبل بضع وأربعين سنة في رسالتي للماجستير عن ابن سِيده، ومرّت عليّ وعلى المناقشين رغم سعة علمهم ودقّتهم؛ لأنّ هذه أقوال أبي عليّ والناقل ابن سيده! ولما طّبع بعض كتب أبي علي قرأت هذه النصوص فوجدت فيها اختلافاً غير قليل - وليس بالمفسد - فأقول في نفسي: ماذا يحدث لو راجعت كلّ

نُقول ابن سِيده عن الأئمّة على ما طبع من مؤلّفاتهم؟ أيّ محقّق يستطيع أن يفعل هذا؟ وأيّ دارس وباحث يتصدّى لهذه القضايا في تراثنا ويرينا كيف أن كثيراً من الآراء والأحكام والأقوال التي سرنا عليهم ناسبيها إلى علماء قد يكون الأمر على غير ذلك؟.

ولا أستطيع أن أجتاز هذه المسألة دون الإشارة إلى نقل العالم عن أكثر من مصدر، محتفظاً إلى حدّ كبير بالنصوص كما في كتب مؤلّفيها. فسنجد التكرار والتناقض والاختلاف في الكتاب الواحد: وأذكر هنا «المزهر» للسيوطي، فإذا تحدّث عن «المشترك» نقل قول أصوليّ في المسألة، ثمَّ قول فقيه أو مفسر، ثمَّ قول لغوي... وقد يكون أحدهم مؤيّداً، والثاني منكراً، والثالث متردّداً، فإذا أراد الباحث أن يعرف رأي العلماء في هذه المسألة، أو حجج المؤيّدين أو المعارضين أو أسباب حدوثها أو أمثلة لها فإنّه لا يستطيع ذلك إلّا بعد إتمام المبحث كلّه، لأنّ كلّ مسألة يبحث عنها واردة في فقرة أو صفحة؛ لأنّها منقولة عن عالم غير الآخر.

و«لسان العرب» الذي اعتمد فيه ابن منظور مصادر معروفة عند الباحثين يبدأ بنقل مادة لغويّة عن الأزهري مثلاً، ثمَّ يتبعها بما قال ابن سِيده، ثمَّ بكلام الجوهري وتحشية ابن برّيّ عليه - وهي مصادره مع النهاية، ولكن السؤال: ما المشكلة في ذلك؟ إن كثيراً من الباحثين أو المحقّقين يبحث عن ضبط كلمة أو صيغة فعل أو معنى كلمة أو شاهد... فإذا وجد ضالّته في أوّل المادّة اكتفى بذلك، وكثير من المحقّقين كانوا يقولون: الكلمة بالفتح في **اللسان**، أو اقتصر صاحب **اللسان** على باب كذا في الفعل - ولم يكن هذا قول صاحب **اللسان**، بل قول أحد مصادره، وقد يقف على الشاهد الشعري غير منسوب أو صدر البيت أو عجزه فيقول: البيت في **اللسان**... ولكن المحقّق لو أتمّ المادة لوجد شيئاً وأشياء أخر، فالنقل الذي بدأ به صاحب **اللسان** قد يكون ما هو في «**المحكم**»، لكنك بعد قليل تجد في «**التهذيب**» ما يؤيّده أو يخالفه، وقد تجد للفعل صيغة ثانية، وللكلمة دلالات أخرى، وللشاهد تتمّة أو نسبة أو رواية تختلف عن سابقتها،

فأنت لا تستطيع أن تنسب لصاحب **اللسان** رواية أو ضبطاً أو أمراً ما قبل الفراغ من المادّة كلّها. ومثل ذلك في الكتب التي تكثر النقل عن المصادر.

ومسألة أخيرة أذكرها في هذا المبحث، وهي تأليف الكتاب أكثر من مرّة، وعلى أكثر من صورة، أليس من حقّ المؤلف إذا ألّف كتاباً وأتيح له النظرُ فيه أن يزيد وينَقص، أو يقدّم ويؤخّر، إنّ هذا يشبه ما يسمّيه المحدّثون الطبعة الثانية أو المزيدة أو المنقّحة. وما يدرينا إذا فعل المؤلّف ذلك أيّ نسخة هذه التي وصلت إلينا، ووقعت عليها أيدينا؟ لقد ذُكر في كثير من تراجم العلماء وفي الحديث عن بعض المؤلّفات حدوث هذه الظاهرة، وسأذكر بعض ما صادفني في ذلك:

إنّ أوضح ما تمثّل فيه هذه الظاهرة تكون في الشعر والدواوين والقصائد، وهذه الأعمال كما نعرف جُمعت من غير قائليها، فكثير من مشاهير القصائد تختلف في عددها من رواية إلى أخرى، كما تختلف في الترتيب.

وقد طُلب مني قبل عشرات السنين تحقيق ديوان «الصرصريّ» وكانت نُسَخة سهلة المتناول قريبة إلى اليد، فصوّرتها وبدأت أقرأ فيها، والذي أذكره هنا هو ما وجدته من اختلاف كبير جدّاً بين هذه النسخ، فالترتيب مفروغ منه، وكثير من القصائد تجدها في نسخة ولا وجود لها في الأخرى، وإذا قابلت قصيدة اتّفقت عليها نسختان مخطوطتان تجد اختلافاً كثيراً في عدد الأبيات وترتيبها، بل في ألفاظها ونظمها، فأحسست بصعوبة العمل فيه، ثمَّ شرعت في عمل «مختارات» من الديوان ثم انصرفت عنه.

والظاهرة اللغوية المشهورة في تأليف أبي بكر الزُّبيديّ كتاب «**لحن العامّة**» الذي جمع فيه ما يلحن فيه الأندلسيون في عصره، وقد وصلتنا نسخة مخطوطة من الكتاب، وتصدّى لتحقيقها عالمان جليلان من علماء اللغة، كلّ على حده، ولكنّهما اطّلعا على من نقل عن الزُّبيديّ ونسب إليه كلمات لحنّها لم يجداها في هذا الكتاب، فابن هشام اللخميّ

ألّف في الردّ على الزّبيديّ، والصفدي جعله أحد مصادر في جمعه لكتب اللحن في «**تصحيح التصحيف**» والمتأخّرون كابن الحنبلي وغيره نقلوا كثيراً عنه، فلمّا وقف المحقّقان على كثير ممّا نقل عن الزّبيديّ ولم يرد في المخطوطة فسّر أحدهما الأمر بأنّ ما وصلنا مختصر من كتاب الزّبيديّ، وفسّره الآخر بأنّ هذه النسخة ناقصة، وهما تفسيران لم يخطر ببالهما غيرهما، وفي أثناء عملي في فهرسة المخطوطات عثرت على مخطوطة بعنوان «**الجمع بين كتابي الزُّبيديّ في لحن العامّة**» لابن شهيد الأندلسي، فصوّرت المخطوطة وقرأتها، فعرفت أن الزُّبيديّ قد ألّف كتابه «**لحن العامّة**»... وهي النسخة التي وصلتنا، ثمّ وقف بعد ذلك على كلمات كثيرة وقع فيها اللحن لم يسجّلها في كتابه الأول، ولم يشأ - كما يقول - أن يفسد على الناس ما بين أيديهم من الكتاب، فألّف كتابا ثانياً في الموضوع، وجاء الجامع بين الكتابين فنقل مقدّمة الكتابين نقلاً كاملاً، ثمّ جمع بينهما، وقد وضّحت ذلك في دراسة مستقلة، ثمّ نشرت الكتاب بعد أن تأخّرت فيه، وإن حدث فيه ما حدث من قضايا السطو والسرقة مما لا يحسن ذكره، ولا يليق بالعلماء.(١)

وأخيراً أشير إلى مسألة ماثلة بين يديّ؛ فقد سبق أن نشرت كتاب «**شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز**» لابن مالك منذ أكثر من ثلاثين سنة، محقّقاً عن نسخة واحدة، بذلت فيها جهداً كبيراً، فيكفي أن نعرف أن ابن مالك نظم القصيدة في أكثر من مائتي بيت على وزن واحد وقافية واحدة، جمع فيها من ألفاظ اللغة ما يقال بالهمز وغيره، باتّفاق معنى أو اختلافه، وشرحَها. ثمّ وقفت على نسخة أخرى مخطوطة للشرح، فكنت أقابلها على المطبوعة فلا أجد خلافاً يذكر، وأجد أنني أحسنت قراءة كثير من الأبيات ووزنها وضبطها، وعثرت بعد ذلك على منظومة النظم الأوجز دون شرحها، وقد هُيّىء لي الآن فرصة لإعادة طبع ما سبق من نصوص قديماً، فقابلت أبيات

---

(١) ينظر: مقدمة المحقق لكتاب الجمع بين كتابي الزُّبيديّ في لحن العامّة.

المنظومة على النسخة الجديدة المجرّدة من الشرح، فأدهشني ما وجدت من الاختلاف بين الأبيات المشروحة والنظم غير المشروح، لقد غيّر ابن مالك وبدّل كثيراً، فالبيت يكون منظوما يعيده بشكل آخر ويغيّر بعض الكلمات، ويحذف من أبيات كلمات، ويضيف أبياتاً أو يحذف، ويقدّم ويؤخّر، ممّا يجعل المقارنة بين العملين مستحيلاً، ولم أستطع أن أفسّر ما حدث في هذا العمل، وإنْ كان المفترض أنْ يكون الشرح قائماً على النسخة المُرتضاة، لكنّ أموراً كثيرة تجعل المقارِن يحكم بغير ذلك، حتى قلت: إنّ المؤلّف نظم القصيدة مرّتين - لا أدري لماذا؟ - وشرح إحداهما.

وبعد، فهذه خواطر ولمحات أحببت أن أسجّلها وأعرضها على إخواني العلماء، لعلّه يكون فيها من الفائدة ما ينفع في تحقيق تراثنا، وإعادة النظر في كثير ممّا نُشر محقّقاً أو غير محقّق.

المصادر والمراجع

- الازدهار فيما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق علي حسين البواب: بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٩١م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، القاهرة: دار النهضة، الطبعة الثالثة، ١٩٦١م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- التبيين والاقتصاد في الفرق بين السين والصاد، لأبي مسعود الداني (ت قبل ٤٧٠هـ) تحقيق علي حسين البواب، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٧م.
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأبي جعفر الرّعيني (ت٧٧٩هـ) تحقيق علي حسين البواب، الرياض: كنوز إشبيليا ٢٠٠٧م.
- تذكرة الأريب في تفسير الغريب، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) تحقيق علي حسين البواب، الرياض: دار المعارف، ١٩٨٦م.
- التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، القاهرة: مطبعة الحلبي.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة، القاهرة: المؤسّسة المصرية، ١٩٦٤م وما بعدها.
- الجمع بين الصحيحين، لمحمد بن فُتوح الحميدي (ت٤٨٨هـ)، تحقيق علي حسين البواب، بيروت: مكتبة ابن حزم، ١٩٩٨م.

- **الجمع بين كتابي الحميدي في لحن العامّة**، لابن شهيد الأندلسي (القرن الخامس الهجري)، تحقيق علي حسين البواب، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٩٩م.
- **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد خرّاط، دمشق: دار القلم، ١٩٨٦م وما بعدها.
- **السبعة**، لأبي بكر ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- **شرح القاموس**، لابن الطيّب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، نسخة مخطوطة.
- **الصحاح**، لأبي نصر الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
- **العين**، للخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٩٨٨م.
- **فعلان** (المطبوع بعنوان: **نقعة الصديان**)، للصاغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق علي حسين البواب، الرياض: دار المعارف، ١٩٨٢م.
- **القاموس المحيط**، للفيروزأبادي (ت٨١١هـ)، القاهرة: المطبعة المصرية، ١٩٣٥م.
- **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق علي حسين البواب، الرياض: دار الوطن، ١٩٩٧م.
- **مختصر العين**، لأبي بكر الزُّبيديّ (ت٣٧٩هـ)، تحقيق نور حامد الشاذلي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٦م.
- **مختصر المنال في الجواب والسؤال**، لأبي القاسم اللخمي (ت٦٢٩هـ)، تحقيق علي حسين البواب، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٠م.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وزميليه، القاهرة: الحلبي.

- **مشكل إعراب القرآن**، لمكّي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق ياسين السوّاس، دمشق: دار المأمون للتراث.

- **معاني القرآن**، للزجّاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق عبدالجليل شلبي، بيروت: عالم الكتب، ٢٠٠٨ م.

- **معاني القرآن**، للفرّاء (ت٢٠٨هـ)، تحقيق محمد علي النجّار وأحمد نجاتي، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٥م.

- **معاني القرآن**، للنحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

- **معجم القراءات القراءات**، لأحمد مختار عمر وعبدالعال سالم، جامعة الكويت، ١٩٨٨م وما بعدها.

- **المفصل**، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وشرحه لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، القاهرة: المطبعة الأميرية.

تحقيق مخطوطاتِ اللّغةِ العربيّة: شرحُ ابنِ الدّهانِ (ت ٥٦٩هـ) لكتابِ اللّمع لابْنِ جني (ت ٣٩٢هـ) أنموذجًا

قاسم السامرائي[١]

أود بدءاً أن أنتهز مناسبةَ وقوفي بينكم لكي أشكو عُجَري وبُجَري، وأنفث بعضَ ما يحوك في صدري من ألمٍ مُمِضٍّ وهمٍّ مُقِضٍّ، وقصدي من هذه الشكوى أنْ تكون تذكُّراً للماضي العريق الذي نسيه أهلُه، فأخنى عليه الدهرُ بكلكله، وتذكاراً للحاضر المزري الذي عزَّ فيه وجود الجهبذ وكثر فيه الشبه البهرج الخالب الكاذب، وشاع فيه ضربُ الزيوف، وعمَّ التزوير والتزييف في كلِّ فنٍّ، وراج الادِّعاء، وازدادت الدعوة إلى «التعصرن والتجذُّر»، وقطع أواصر الماضي بالحاضر، فوُسِمَ التراث وأهله ومحبوه بالرجعية والتحجر والتخلف، ظلماً وافتراءً، وزُمِّر للهراء السقيم، ووُصِفَ بالحداثة والتمدن والتقدم، وهو خلوٌ منها جميعاً، عَرِيٌّ إلاَّ من جلابيبها المستعارة، وقد صدق الكميت الأسدي حين قال:

فيا موقداً ناراً لغيرك ضوؤها ويا حاطباً في حبل غيرك تَحْطِبُ[٢]

«فإن تراثنا بفنونه المختلفة قد غُيِّبَ عن أبنائنا بظلمات بعضها فوق بعض من تراث الأعاجم، وحين بلغ الضعف منهم مبلغَه أنحينا عليهم باللائمة وسمناهم بالقصور»[٣].

---

(١) خريج جامعة كمبردج، أستاذ سابق للغة العربية والدراسات الإسلامية بعدد من الجامعات العربية والغربية.

(٢) البيت للكميت بن زيد الأسديّ.

(٣) محمود محمد الطناحي، الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ١٨.

الحق أقول: إن أبناءنا البررة برآء من القصور، لأن تراثنا الرائع قد غيَّبهُ عنهم أولائك المنبهرون بالغرب وحضارته، فُسختْ أفكارُهم وانسُلِخَتْ شخصيتهم نتيجةَ جهلهم المقيت المزري به وبلغته الرائعة، وبدوره في الوحدة والتلاحم والألفة، فتراثنا هو تاريخ أمتنا المجيدة وسجلُّها الخالد في كل فروع المعرفة الانسانية، ولذلك يتوجب علينا حفظه وصونه والعمل الدائب على نشره وإذاعته في الخافقين، فإن من جهل شيئاً عاداه ومقته وسعى إلى طمسه وتغييبه. فمرة يدعُون للعامية، وأخرى إلى الكتابة بالحروف الفرنجية، وثالثة الأثافي إلى التعليم باللغة المحلية الدارجة، ورابعتها تبني الأرقام الفرنجية على أنها عربية النجار[١]، فتبنت بعض الدول العربية هذه الفرية مثل الكويت والمغرب وغيرها.

ولا تكاد جعابهم تتصل من النصال، ولا تكاد أجربتهم تفرغ من البدع حتى يبتدعوا بدعةً أخرى تقصع البدع الأُخر. فيا ويلَ مَا يَلْقَى الشَّجِيُّ مِنْ الخَلِيّ، وقديماً قيل: مخطئٌ من ظن يوماً أن للثعلب دينا.

تراهم يغمزون من استركّوا ويجتنبون من صدق المصاعا[٢]

ومن المؤسف حقاً أن يقف قسم من الأدباء والمفكرين العرب وغير العرب وراء هذه الحملات المسعورة فيَدْعون الى إحلال العامية في المدارس والتعليم بها، كما يحدث الآن في المغرب والجزائر، والابتعاد عن الفصحى بسبب جمودها وصعوبتها وبداوتها وتخلفها عن حاجة العصر، لأن العامية في زعمهم تمتاز بالسهولة والمرونة والقدرة على التعبير عن مطالب الحياة العصرية[٣]، ولم يدرك هؤلاء المنسلخون أن العامية تتغير تبعاً لتغير الأجيال والأحوال وتغيّرِ الثقافة؛ إنْ قوةً أو ضعفاً. ففي هولندا

(١) انظر: علم الاكتناه العربي الإسلامي ص٦٣.

(٢) البيت للقطامي، والمِصاع: المضاربة والجلاد يوم النزال.

(٣) حاتم صالح الضامن: **بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص**، جامعة بغداد ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص٥٦.

مثلا هناك لهجات ولغات عامية محلية لا يكاد يفهمها إلا أهلها، فلم يدعُ أحدٌ إلى إحلالها وتبنيها في التعليم، وهذا يسري على كل البلدان الأوربية. وهل سمعتم أحداً هنا يدعو إلى إحلال لهجة الكوكني في التعليم؟.

إنَّ الذين يشتغلون بالمخطوطات من المفهرسين أو المحققين، وبخاصةٍ الهواةُ منهم، يجدون في عملهم هذا متعةً لا تعدلها متعةٌ أخرى، إضافة إلى الفوائد الجمة التي يجنونها من التعرُّف على المجهول، واكتشاف المغمور، والغوص العميق في المصادر أو الفهارس المتاحة التي قد تزيل الستار أو تزيح الظلمات عن اسم مؤلف أو عنوان كتاب، فتغمرُ الفرحة قلوبهم، والسرور جوانحهم، حين يظفرون بلمحة أو إشارة أو اقتباس من مخطوطة عنوانها مجهول أو مؤلفها مغمور، ولا يدرك هذه الفرحةَ إلاَّ رجلٌ محبور[1]، إذ ليس عند المحققين أو المفهرسين الجادين شيءٌ أجمل وأعز لديهم من العثور على خبر يصحح ما اعتور المخطوطة من طمس أو محو أو سقط، فيعتورهم السرور الدافق ويعمُّ قلوبهم الحبور السامق الذي لا يعرف لذته ولا يدرك كنهه إلا الهواة الذين غلب حب التراث على قلوبهم وتغلغل في جوانحهم.

وهذا بالضبط ما أحسستُ به حين كنت أفهرس مخطوطات المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض منذ ما يزيد على عشرين سنة، حين وقعت بيدي إذ ذاك مخطوطة نفيسة سقط أولها وبقي تقييد ختامها (colophon) الذي يحمل عنوانَها وسنةَ نسخِها، إلا أنه كان خالياً من اسم الناسخ، وهذا نصه: «انتهى كتاب الغرة بحمد الله ومَنِّه وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين [وصحبه وسلم][2] في سلخ جمادى الأولى من سنة أربع وثمانين وخمس مائة»، أي: إنَّ هذه

(١) حبره الله: سرَّه، وهو محبور: مسرور، ومنه قوله تعالى: ﴿فهم في روضة يحبرون﴾.

(٢) ما بين المعقوفتين أكثر من كلمة مطموسة. وربما كانت: وصحبه وسلم.

النسخة قد نُسخت بعد خمسَ عشرةَ سنة فقط من سنة وفاة مؤلفها، فهي إذاً أقدم مخطوطة وصلت إلينا من نسخ كتاب الغرة عند مقارنتها بالنسخ الأربع الأخر التي سجّلتها الفهارس. وقد كانت هذه المخطوطة ضمن مجموعة خير الدين الزِرِكلي رحمه الله التي اشترتها المكتبة بعد وفاته[١] من تاجر المخطوطات والكتب اللبناني أمين دج، وهي محفوظة تحت رقم: ٨٣٩١، بيد أنني لم أفهرسها في ما فهرست من المخطوطات وذلك لأنني لم أفهرس كتب النحو والصرف والبلاغة.

ومرت عشرُ سنواتٍ بالتمام والكمال على رؤيتها وتقليبها، فعثرت بطريق المصادفة على اسم مؤلفها: سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الدهان الأنصاري البغدادي المتوفى بالموصل في سنة ٥٦٩هـ[٢] في اقتباسٍ لجلال الدين السيوطي من كتاب **الغرة** في كتاب **الأشباه والنظائر**[٣]، حين كنت أبحث عن شيءٍ آخر، فغمرت الفرحة قلبي، وعمّ السرور جوانحي، فبادرت إلى ذكرها وذكر مؤلفها في كتاب **علم الاكتناه**[٤].

وقد كانت هذه المخطوطة نفسها التي اعتمدها الدكتور محمد يوسف نجم في تحقيق نصوص كتاب **كليلة ودمنة** والدكتور إحسان عباس في تحقيق نصِ عهدِ

---

(١) توفي خير الدين الزركلي رحمه الله في القاهرة في سنة ١٩٧٦م.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات المفسرين للداودي ١٨٣/١، وروضات الجنات ص٣١٤، وإنباه الرواة ٤٧/٢، ووفيات الأعيان ٣٨٢/٢، ونكت الهميان ص١٥٨، وبغية الوعاة ٥٨٧/١، وهدية العارفين ٣٩١/١، وطبقات ابن قاضي شهبة ٣٥٢/١، وشذرات الذهب ٢٣٣/٤، ومرآة الجنان ٣٩٠/٣، وكشف الظنون ص٤٣٨ و٤٤٩، والنجوم الزاهرة ٧٢/٦، والوافي بالوفيات ٢٥٠/١٥، والدر الثمين لابن الساعي ص٣٧٩، ومعجم ابن عساكر ص٤٦٧، وذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي ٣٢٨/٣، ومعجم الأدباء ١٣٦٩/٣، وسير أعلام النبلاء ٥٨١/٢٠.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي المتوفى في سنة ٩١١هـ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٤٥/١-٤٦.

(٤) علم الاكتناه العربي الإسلامي، ط٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٢١٨.

أردشير[١]، فقال في مقدمته: «غير أن مؤلفاً مجهولاً لعله لم يتجاوز العقد الثاني من القرن الرابع أورد هذا العهد في صورته الكاملة، ذلك هو مؤلف كتاب الغرة الذي وصلتنا قطعة منه مخطوطة، ويعبر مؤلف الغرة عن قيمة هذا العهد بقوله: وناهيك به جلالة وجزالة وجمعاً لمعاني الحزم والتدبير وحسن السياسة»[٢].

وهنا يقول أحد الخبراء بالمخطوطات (وهو محمد بن شريفة) موضحاً معاناة المفهرس: «وثمة إشكال آخر يعانيه المشتغلون بمعالجة المخطوطات، ونعني به: إشكال المؤلفين المجهولين أي الذين لا توجد لهم تراجم في كتب الطبقات، فإن الذين يشتغلون بخدمة المخطوطات يقفون على مؤلفات لا يُعرف لها مؤلف ولا ذكرَ لها في المظان، أو على مؤلفات منسوبة إلى غير أصحابها، أو على مؤلفين غير معروفين، أو على ما يشبه هذه الحالات، وهم يحتاجون في مواجهة هذه الحالات إلى الصبر الطويل والبحث الدقيق والوقت الكثير والمثابرة المستمرة، وهي صفات من شأنها أنْ تقود إلى الظفر بالمطلوب إنْ شاء الله»[٣].

ويعبِّر صديقي الراحل محمود محمد الطناحي، رحمه الله وإيانا، عن الإحساس العميق بالمتعة الفريدة التي يجدها المشتغل بالمخطوطات في قوله: «وهي متعة لا يعرفها إلا عاشق المخطوطات، المُدلَّه بحبها، فأيُّ سنىً يلمع في عينيك وأنت ترى توقيع ابن الجوزي بخطه، بصحةِ سماعٍ عليه، أو خط ابن خلكان بتملك؟ بل أيُّ نورٍ يغشاك وأنت تقرأ لتلميذ وهو يقول: إنه قرأ هذه النسخة على مؤلفها بالبيت الحرام تُجاه الكعبة المعظمة، ثم يؤرخ لذلك بسنة ٦٣٩؟ فتكاد تكتحل بذلك التراب الذي ينبعث من تلك الأوراق، لأنه

---

(١) عهد أردَشير، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٣) محمد بن شريفة، ظاهرة المخطوطات مجهولة المؤلف: المخطوطات التاريخية والجغرافية مثالاً، في: دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر، مؤسسة الفرقان، لندن ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص٣٠.

تراب أربع وسبعين وسبع مئة سنة! وأيُّ شذىً يسري في أوصالك حين تقلِبُ أوراقاً كتبها ابن حجر العسقلاني، فتلامس أنفاسُك أنفاسَه»؟[١].

اللهم لقد صدق!! ولو أنهم علموا ما نحسُّ به من متعة ماتعة في العمل فيها وما يتملكنا من مسرَّة غامرة في فهرستها، وفي تحقيقها، ومن حبور دافق في فكِّ معمياتها، ومن شغفٍ عارمٍ بها يغمرُ جوارحنا، لقارعونا عليها بالحراب، وحسبنا وفاءً لتراثنا بل ولأمتنا، أننا نحب ملءَ جوارحنا ما يمقُتون، ونُكبر ما يزدرون، فإنه من جهل شيئاً عاداه، والإنسان بطبيعته الإنسانية عدوٌّ لما يجهل، فلا حاضرَ لمن لا ماضيَ له، ولا خلقَ لمن لا وفاءَ له، وكم من أثرٍ نفيس وقع بيد جاهل تعيس فعفَّى عليه أو أورده موارد التهلكة والضياع!

لقد قلت مراراً: نحن أحوج ما نكون الى مفهرسين أدقَّاء وإلى علماء أوفياء لصنعتهم منا الى محققين أدعياء، أثقلوا رفوفنا بالتحقيقات السقيمة والفهارس العقيمة، لأنَّ الفهرسة مفتاح التحقيق، بل هو الباب الذي يلج منه الباحث إلى كنوز الكتب، فإذا أخطأ المفهرس فإنه قد أسبل على المخطوطة دياجير النسيان، والأمثلة على هذا في الفهارس التي بين أيدينا لا نكاد نُحصيها، بل لم يسلم بروكلمان ولا سزكين من هذه الأخطاء لأنهما اعتمدا على الفهارس المليئة بالأخطاء[٢].

وقلت أيضاً: إن الشروط المطلوبة من محقق كتاب في الحديث النبوي هي غير الشروط المطلوبة من محقق كتاب في التاريخ أو الطب أو الجغرافية، أو كتاب في البلدان أو في الفقه الحنبلي أو الشافعي، أو كتاب في الطبقات، أو كتاب في الشعر، أو كتاب في الأدب، أو كتاب في الرجال، أو كتاب في التفسير، فلكل فن من هذه الفنون معارفُ تختلف عن معارف الفن الآخر وإنْ اشتركت في بعضها.

(١) انظر: مقدمة كتاب **ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات** لأبي عبد الرحمن السلمي، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٣، ص٦-٧.

(٢) نسب بروكلمان في ملحق ٣٥١/١ وسزكين في ٦٣٨/١ لبشر بن الحارث الحافي المتوفى في سنة ٢٢٧هـ كتاباً في التصوف في باتنا بالهند، وهو قطعة من كتاب **اللمع في التصوف** لأبي نصر الطوسي.

وهنا أود أن أورد قول أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى في سنة ٥٧٧هـ والمعاصر لابن الدهان في كتاب **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأجل المقارنة بين قوله وبين محتويات كتاب **الغرة** لابن الدهان، فقال: «علوم العربية ثمانية: اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابِهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو، فيُعرف به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه من قياسِ العلّة وقياسِ الشَبَه وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاءَ به، لأن النحوَ معقولٌ من منقولٍ، كما أن الفقهَ معقولٌ من منقولٍ»[١]. انتهى كلامه.

وهذا ما نجده تماماً في كتاب **الغرة** وزيادة، فإن ابن الدهان لم يقتصر في كتاب **الغرة** على شرح كتاب **اللمع في العربية**[٢] كالنحو والعروض والصرف فقط، بل إنه استدرك كثيراً من الأبواب على كتاب **اللمع** لابن جني وأضاف الكثير مما لم يتطرق إليه ابن جني في كتابه من المسائل النحوية والبلاغية والعروضية، واشتمل شرحه أيضاً على فنون متفرقة ومواضيع مختلفة، لا علاقة لها بالنحو أو العروض أو الصرف، فهو موسوعة علمية جامعة شاملة لعلوم كثيرة[٣]، حتى قال فيه ابن خلكان: «وشَرَح ابن الدهان كتابَ «**اللمع**» لابن جني شرحاً كبيراً يدخل في مجلدين وسماه: **الغرة**، ولم أرَ مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب». وقد صدق فإن للكتاب أكثرَ من عشرين شرحاً، كما سنرى.

لقد كانت الثقافة الشرعية عنصراً أساساً في تكوين العقلية النحوية، وكان أكثر النحويين من ذوي العناية بالعلوم الشرعية الأخرى، وهذا الامتزاج بين هذه العلوم التي

---

(١) **نزهة الألباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف ١٩٥٩م، ص٧٦، في ترجمة هشام بن محمد الكلبي.

(٢) **اللمع في العربية** لأبي الفتح عثمان ابن جني، وهو أحد كتب علوم النحو والصرف، جمع فيه ابن جني أحكام النحو وبعض أحكام الصرف وباختصار، وقد نُشر أكثر من مرة.

(٣) العجيب أن يقول ياقوت في ابن الدهان: «وكان ابن الدهان هذا مع ما أوتي من سعة العلم وشياع الذكر والفهم، سقيم الخطّ، كثير الغلط فيما يكتبه، وهذا عجب من أمره».

ترجع إلى أصل واحد أدى إلى التشابه في طرق التحليل والاستنتاج والترابط بين مواد الدراسة والتقارب بين أهدافها، فإذا كان أبرزُ غايات النحو خدمةَ الوحي، فإن العلوم الشرعية الأخرى منبثقةٌ منه، وقد أبرز ابن الدهان هذا الترابط كلّه في ثنايا **شرحه**، وكان ذلك نتيجةً لثقافته الشرعية التي كان من مظاهرها تصنيفه في التفسير وغيره[(١)]. وهذا ما نراه أيضاً في بعض كتب المشيخات والأثبات التي وصلت إلينا مثل كتاب **الدراية في معرفة الرواية** لابن العاقولي المتوفى في سنة ٧٩٧هـ: فقد أورد في مشيخته هذه الكثير من الحوادث التاريخية، والشمائل النبوية، والتراجم، بل وحتى علم الطب والفلك واللغة والنحو والعروض والشعر والكتابة، وطُرز الخط وأدوات الكتابة، وتقييد العلم، في ثنايا كلامه على شيوخه ومصنفاتهم، وما نظموه من شعر ونثر ورسائل، وما ألفوه ورووه من المصنفات.

ولا يكاد علم في الفقه أو التفسير أو الحديث أو الأصول، بل حتى كتب التراجم وكتب المشيخات والمعاجم اللغوية تخلو من الاعتماد على كتب النحويين وتفسيراتهم واستنباطاتهم لتأييد رأي أو نقضه، وهذا ما نلمسه في كثرة المصنفين الذين اقتبسوا من كتاب **الغرة**، على اختلاف بحوثهم وتباين مشاربهم وموضوعاتهم.

مخطوطة كتاب الغرة

تقع هذه المخطوطة في ٢٩٠ صفحة، وكتبها الناسخ بخط النسخ الرئاسي المشرقي الواضح الجلي، على كاغد مشرقي النجار سميك الجرم، وبمداد زاجي عفصي أسود تحول إلى اللون البنيّ بفعل الرطوبة والتأكسد، وقد تهرّأت أوراقها الأولى والأخيرة بفعل الرطوبة والأَرَضَة التي أصابت النسخة وسوء الاستعمال، وتحمل صفحاتها ترقيماً فرنجياً،

---

(١) **الغرة في شرح اللمع**، من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف، فريد بن عبد العزيز الزامل السُليم، ١١٧/١، دار التدمرية، الرياض ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، بتصرف يسير.

لعله بخط الزركلي نفسه، أو بخط مالكها المغربي، كما سنرى، وتحتوي كل صفحة منها على ١٤ سطراً، بيد أن أوراقها مضطربة الترتيب، وذلك لأن بدايتَها التي تقع في صفحة ١٦٣، حيث يورد ابن الدهان بعض الأخبار التي تنتمي الى جزء سابق، مما يدل على أن الكتاب كان في مجلدين[1]، يتلوها ما بين صفحة ١٦٣ و١٨٤ فصل في الشعر وطبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين، وهذا الفصل ينقص من آخره الطبقة العاشرة من الإسلاميين، ثم يتلوه ملخصٌ في النحو ما بين صفحة ١ وصفحة ١٣ وهو ناقص من أوله، ويبدأ في منتصف الصفحة بباب الرفع، ويأتي بعده صنف العروض ما بين صفحة ١٢ و٣٥، ثم يقول ابن الدهان بعد انقضاء صنف العروض: «انتهينا الآن بعد ما قدمنا من أصناف العلوم إلى أصناف أخر خُصَّ بها أصناف من أهل الأقاليم، فأما ما ذكرنا في الجزء الأول[2] من هذا الكتاب من أصول علم الديانة وفنون علوم العرب على مشاركتهم غيرهم من سائر الأمم، فإن الهند تدَّعي السبق إلى الطب والروم تأبى ذلك، وتدعي السبق فيه قبل الهند وكذلك سبيلهم في علم النجوم؛ وأصول الطب والنجوم عند المسلمين مأخوذة من طريق النبوة، وتدعي الروم الطب وعلم الفلسفة وهي لهم...»[3].

ويستمر ابن الدهان في هذا الفصل الذي يتحدث فيه عن أهم ما انفرد به الفرس ثم الروم ثم الهند ثم الصين حتى صفحة ١٦٢، حيث يورد فيه باب الحساب فيذكر أصل الحساب والأرقام وطريقة كتابتها.ويورد أمثلة منها، ثم باب الوهم وباب الاختلاج وباب الطلسمات وباب النيرنجيات وباب الرقى وباب الفأل وباب الزجر وباب الشطرنج، فيذكر هنا أن له كتاباً في الشطرنج، فيقول: «وقد وفينا الناظرين في كتابنا:

---

(١) اختلف من ترجم لابن الدهان في عدد مجلدات الكتاب، فقال بعضهم: في مجلدين، وقال بعضهم: في ثلاثة مجلدات.

(٢) هذا توكيد من المصنف على أن الكتاب يقع في مجلدين.

(٣) الغرة، ص٣٦.

التلويح إلى فنون العلوم». وهذا الكتاب وكتابه الآخر: «**دلائل الموحدين والرد على الملحدين**»، الذي قال فيه: «وقد انتهى القول بهذا إلى مناسبة السوفسطائية وقد بينّا مقالاتهم ورددنا عليهم في كتابنا **دلائل الموحدين والرد على الملحدين**»[١]، وكتابه الثالث «**بلوغ الأماني في حروف المعاني**» حيث قال: «وقد حصرناها وتكلمنا عليها حرفاً حرفاً في كتاب مفرد ترجمناه **ببلوغ الأماني في حروف المعاني**»[٢]، وهذه الكتب لم يرد لها ذكر ضمنَ مؤلفات ابن الدهان، عند كلٍ من ترجم له.

وهنا يجب التنويه إلى أن ابن الدهان قد تأثر تأثرا بالغا بمنهج النديم في تقسيمه للعلوم، بيد أنه لم يتعد حدوده فلم يدخل في نصه ما أدخله محقق كتاب **الفهرست** أيمن فؤاد سيد في أصل نص كتاب **الفهرست** من ما ذكره ابن حجر العسقلاني في كتاب **لسان الميزان** ما سبق له أن اقتبسه من نسخة الوزير المغربي، دون أن يدرك أن هذه النصوص التي أدخلها ليست من النص الأصل للنديم.

وبعد كلٍ هذا يختم المؤلف الكتاب بفهرست في الصفحات ٢٨٥–٢٩٠ لأهم المؤلفات التي تعين القارئ على الاستقصاء لجوانب المعلومات الواردة في الكتاب، لأن المؤلف بنى كتابه على اختيار العيون وعلى الإيجاز، فقال: «على ما عقدنا عليه كتابَنا في الإيجاز والاقتصار على ذكر العيون والنكت إن شاء الله».

وفي القسم الذي عقده المؤلف على ما تميز به الفرس، أورد عهد أردشير بالنص مع مقدمة تحليلية مختصرة له ما بين صفحة ٣٨ –٤٠ حيث قال: «وهذا عهد أردشير بن بابك وناهيك به جلالة وجزالة وجمعاً لمعاني الحزم والتدبير وحسن السياسة، فتأمله وتدبر معانيه»، وأورد بعد ذلك نص عهد أردشير في ما بين صفحة ٤٠ وصفحة

---

(١) الغرة، ص١٣٢.

(٢) الغرة، ورقة ٢ب، نسخة كوبريللي.

٦٢، وقال: «تم عهد أردشير، وهذا من **كليلة ودمنة**»، فأورد نصوصاً طويلة من كتاب **كليلة** ودمنة، وقد عدَّ الدكتور محمد يوسف نجم هذه المقتبسات من كتاب **كليلة** ودمنة من أقدم نصوص **كليلة** ودمنة، فاستخرجها من المخطوطة نفسها ونشرها في مجلة الأبحاث البيروتية[١].

ويؤكد الدكتور إحسان عباس رحمه الله على أن كتاب **الغرة** من الناحية الزمنية أقدم المصادر التي اعتمدها في تحقيق **العهد**[٢]، وأن ما بين أيدينا من **الغرة** إنما هو قسم من الكتاب يضم ملخصاً لثلاثة علوم من علوم العرب هي: الشعر والنحو والعروض، كما يضم ما تميزت به أمم أربع أخرى سوى العرب، وفهرستاً لأهم المصادر التفصيلية التي يحتاجها من يريد التوسع والاستزادة، إذ صرَّح المؤلف أنه تحدث في قسم سابق عن أصول علم الديانة وعن علوم أخرى يشترك فيها العرب وغير العرب، كما أورد هناك طائفة من الأخبار المروية إذا كان أحدٌ ما يروي من أصناف علوم العرب[٣]. وهذا كله غيض من فيض مما جاء في هذا الكتاب النفيس الذي لم يحظ بعد بتحقيقه كاملاً، مع أن بعض المعنيين بالنحو اقتصر على تحقيق بعض **شرح** ابن الدهان لكتاب **اللمع** لابن جني[٤].

والغريب إن العالمين الفاضلين: إحسان عباس ومحمد يوسف نجم، وقعا في وهم عجيب حين نسبا كتاب **الغرة** للقاضي وكيع بن خلف بن حيان المتوفى في سنة ٣٠٦هـ، اعتماداً على مطالعة الدكتور محمد يوسف نجم لكتاب «**المنصف للسارق والمسروق منه**»

---

(١) عهد أردشير، ص٤٠-٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٠-٤٢.

(٤) مثل: **الغرة في شرح اللمع**، من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف، لفريد بن عبد العزيز الزامل السُليم، دار التدمرية، الرياض ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

لابن وكيع التنيسي الشاعر المتوفى في سنة ٣٩٣هـ[١]، وهو الذي حققه محمد يوسف نجم ونشره لاحقاً، حيث ورد فيه كتابٌ لجدِّهْ اسمه «الغرر»، حسب ما جاء في ترجمة القاضي وكيع عند النديم والصفدي[٢] وغيرهما، فقال الدكتور إحسان عباس: «إن ورود اسم الغرر في المصادر لا يبعد الظن بل يقربه، ومن السهل أن تتحول لفظة «الغرة» –وهي الاسم الأصلي للكتاب– فتصبح: الغرر»[٣].

أقول: وهذا من المحتمل جداً، وهو معروف عند المشتغلين في الفهرسة أو التحقيق، ولكن لو عاد العالمان الفاضلان إلى فهارس كتاب **معجم الأدباء** لياقوت الذي نشره أحمد فريد رفاعي بدار المأمون في سنة ١٩٣٨م في القاهرة، لوجدا في الجزء ٢٠/صفحة ٣٠ اسمَ الكتاب واسمَ مؤلفه، أو حتى لو رجعا لفهارس كتاب **كشف الظنون**[٤] أو **هدية العارفين** لوجدا أن حاجي خليفة والبغدادي ينسبان كتاب **الْغرَّة في شرح اللمع** لابن الدهان، وهذه واحدة من المعضلات الكثيرة التي يعاني منها المفهرس والمحقق معاً، كما بينتُ ذلك بالتفصيل في كتاب **علم الاكتناه العربي الإسلامي**.

ترقيم صفحات المخطوطة

والآن اسمحوا لي أن أُعرّج على ترقيم المخطوطة، فقد قيل: حلية الدفاتر الإلحاقات، والمغاربة يقولون: الدرر في الطرر، والطرر عندهم بمعنى الهوامش

---

(١) الحسن بن علي الضبي التنيسي أبو محمد، المعروف بابن وكيع الشاعر المتوفى في سنة ٣٩٣هـ، وله كتاب **المنصف للسارق والمسروق منه**، وهو في سرقات المتنبي، حققه: محمد يوسف نجم ١٩٨٤م، وحققه: عمر خليفة بن إدريس، بنغازي: جامعة قاريونس ١٩٩٤م.

(٢) **الوافي بالوفيات**: تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ٣٢/٣، وانظر: **الدر الثمين**، ص٢١٠، حيث جاء فيه: وكتاب الغرر: «فيه أخبار».

(٣) **عهد أردشير**، ص٤٢.

(٤) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ١٥٦٢/٢ في شروح كتاب **اللمع** لابن جني.

أو الحواشي التي تظهر على جوانب النص، وهذا ما يسمى بـ خوارج النص، وقد ذكرت أن المخطوطة تحمل ترقيماً إفرنجياً لعله من صنع خير الدين الزركلي أو مالكها المغربي، وعند تصفحي لورقات المخطوطة وجدت بعض حواشيها مليئة بالتعليقات والاستدراكات والزيادات بل والتصحيحات على ما ورد في نص ابن الدهان بخط مغربي واضح إلا أن مداده باهت لا يكاد يبين إلا بصعوبة بالغة، كما نرى في الصور الملحقة.

في صفحة ١١٧ اقتبس المالك المغربي من: «**كتاب الدر النفيس في مناقب مولانا إدريس**»، وجاء عنوان هذا الكتاب المطبوع مرتين في فاس[(١)]: «**الدر النفيس والنور الأنيس في مناقب الإمام إدريس بن إدريس**». ومؤلف هذا الكتاب هو سراج الدين أحمد بن عبد الحي الحلبي الفاسي الدار، المتوفى في فاس في سنة ١١٢٠هـ[(٢)].

وفي صفحة ٢٣١ اقتبس المالك المغربي من كتاب أحد شراح **المقامات** الحريرية، فقال: «ومن القيسي شارح **المقامات**»، والقيسي: هو أحمد بن عبد المؤمن بن موسى بن عيسى بن عبد المؤمن القيسي، أبو العباس الشَريشي[(٣)] المتوفى في سنة ٦١٩هـ، وله ثلاثة شروح على **المقامات**: **أصغر وأوسط وأكبر**[(٤)].

وهنا يتوضح لنا أن هذه النسخة كانت في المغرب، فاقتناها خير الدين الزركلي من هناك حين كان سفيراً للحكومة السعودية في المغرب في سنة ١٩٥٧م، وعاد بها مع مجموعته إلى دمشق أو بيروت حيث درسها إحسان عباس ومحمد يوسف نجم، وأخيراً استقرت في مكتبة جامعة الإمام في الرياض.

---

(١) الدر النفيس والنور الأنيس في مناقب الإمام إدريس بن إدريس، فاس ١٣٠٠هـ و١٣١٤هـ.

(٢) هدية العارفين ١/١٦٨.

(٣) شريش: بالفتح، ثم السكون، ثم ياء مثناة من تحت: مدينة كبيرة من كورة شذونة الأندلسية.

(٤) هدية العارفين ١/٩٠.

فألقت عصاها واستقرَّ بها النوى كما قرَّ عيناً بالإياب المسافر[١]

وهذه حال الكثير من المخطوطات التي أودى بها الزمن وتشتتت أجزاؤها في أقطار متباعدة وأصقاع مختلفة ومتباينة، ناهيكِ عن المستورة المخبَّأة في الزوايا والتكايا، أو المطمورة في السراديب الرطبة الموحشة والصناديق المقفلة فتتعرض إلى بعض الآفات المعروفة كالحريق والرطوبة والأَرَضَة.

والكلام في كل هذا يثير الشجون ويدمي قلوبَ محبي التراث، وإن تجربتي في اكتشاف كتاب الردة والفتوح ومسير عائشة وعلي لسيف بن عمر التميمي في المكتبة نفسها، لهو خير مثال، فقد نبغ في موضع لم يتوقعه متوقع؛ فبعد رحلة طويلة المدى ما بين مصر وينبع وأشيقر والزبير وبغداد والبصرة والرياض، استقر به الترحال وألقى عصا التسيار أخيراً في مكتبة جامعة الإمام[٢] بعد أن كان في عداد الكتب المفقودة.

ومع هذا فقد تنبَّه محمود محمد الطناحي رحمه الله إلى بعض ذلك فقال: «إن كثيراً من تراثنا قد بقي موفوراً يملأ الخزائن العامة والخاصة إلى عهد قريب، وإن ما ضاع منه بسبب غفلة الناس وتفريطهم أكثر مما ضاع بسبب عوادي الحروب والأيام...، وآية ذلك ما تراه في موسوعات العلماء المتأخرين، أمثال جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، وعبد القادر البغدادي، صاحب الخزانة المتوفى سنة ١٠٩٣هـ، والمرتضى الزبيدي، صاحب تاج العروس المتوفى في سنة ١٢٠٥هـ، في مصنفات السيوطي، وفي

(١) البيت لمعقر بن أوس بن حمار البارقي، كما جاء في الاشتقاق ص٤٨١؛ ولسان العرب ٣٤٧/١٥.

(٢) انظر مقدمة الكتاب الذي نُشر بتحقيق مرتين، الأولى في ليدن في سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م في جزءين، والمرة الثانية نشرته دار أمية للنشر والتوزيع في الرياض في سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م في جزء واحد.

الخزانة والتاج، وفي أثنائهما كتب كثيرة لا نعرف لها وجوداً الآن، ولا زالت الأيام تُظْهِرُنا على مخطوطات نفيسة كنا نَعُدُّها من المفقودات، وكم في الزوايا من خبايا! »[١].

وفي مكان آخر من كتابه قال: «إن الكوارث التي حاقت بالأمة العربية في كل صورها وأشكالها لم تصرفها عما هي آخذة فيه من الإبداع وتنمية أسس الحضارة، ويخطيء كثيرٌ من الدارسين حين يسرفون في تقسيم عصور الفكر العربي إلى عصور علو وعصور انحطاط، فالمتتبع لحركة ذلك الفكر العربي في عصوره المختلفة، يَرُوعُه هذا الحشد الهائل من العلماء وطلاب المعرفة، وقد شمل هذا النشاط العالم الإسلامي كله؛ مشرقَه ومغربَه، ولم يفضل عصرٌ أو مصرٌ سواهما إلا ما يكون من بعض الفروق الهيِّنة التي تفرضها طبائع الزمان والمكان، أما حركة العقل العربي من حيث هي، فلم تخمد جذوتها ولم تسكن حِدَّتُها بتغيِّر الحكَّام أو تبدُّل الأيام أو تعاقب الكوارث، وإن أردت أن تعرف صدق ما أقول فانظر الى ما اشتمل عليه القرنان السادس والسابع الهجريان من كبار المفكرين والعلماء، مع أن هذين القرنين قد شهدا أعنف هجوم تعرضت له الأمة الإسلامية: الحروب الصليبية، والغزوة التترية، وقد كان هذا الهجوم الكاسح كفيلاً بالقضاء على هذه الأمة لولا دفعُ الله وصيانته، بما أودعه في روح العقيدة الإسلامية من عوامل النماء والبقاء والازدهار»[٢].

إن خلاصة ما أردت توضيحَه وتبيانَه يقع في أنَّ المشكلة التي يعاني منها المفهرس أو المحقق لا تكمن في ورود عنوان المخطوطة في صفحة العنوان أو في مقدمة المصنف أو في تقييد الختام بصورة أو بأخرى، لأنَّ كلَّ ذلك يستطيع المفهرس أو المحقق التثبتَ منه بمقارنة عنوان المخطوطة مع عناوين النسخ الأخر المسجلة عند بروكلمان أو سزكين، أو حاجي خليفة أو البغدادي، أو في كتب التراجم والأثبات،

---

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩ - ٢٠.

أو في الفهارس المتاحة له، ولكن المشكلة تقع في ما إذا لم يرد في المخطوطة عنوانٌ قطّ، أو اسم مؤلف، أو إذا ورد لها أكثر من عنوان في المخطوطة نفسها أو في كتب التراجم أو في النسخ الأخر من الكتاب نفسه أو حتى في شروحه، أو ورد لها عنوان دون مؤلف وأنَّ هذا العنوان لم يرد له ذكر في أي مكان، أو ورد دون نسبةٍ لمؤلف. وهنا يتميز المفهرس الفطن أو المحقق البارع عن غيرهما من البهارج والزيوف والزغل الذين يعج بهم سوق النشر والتحقيق.

المؤلفون الذين ذكروا كتاب الغرة حسب سني وفياتهم

١) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي المتوفى في سنة ٦٢٦هـ في **معجم الأدباء**[١].

٢) ابن عصفور الإشبيلي المتوفى في سنة ٦٦٩هـ في **ضرائر الشعر**[٢].

٣) ابن هشام المتوفى في سنة ٧٦١هـ في **مغني اللبيب**[٣].

٤) ابن الساعي المتوفى في سنة ٦٧٤هـ في **الدر الثمين**[٤].

---

(١) **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس ١٣٧١/٣، وجاء في ترجمة ابن الدهان: «وسألت أمين الدين ياقوت عن مصنفاته فأملى عليّ: كتاب شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي ثلاث وأربعون مجلدة. كتاب الغرة، وهو شرح اللمع في العربية لابن جني ثلاث مجلدات. كتاب تفسير القرآن أربع مجلدات. كتاب النهاية في العروض. كتاب الدروس مقدمة في النحو. كتاب الفصول في النحو. كتاب الدروس في القوافي والعروض. كتاب العقود في المقصور والممدود. كتاب المآخذ الكندية من المعاني الطائية، وهو ما أخذ المتنبي من أبي تمام. كتاب فيه شرح بيت واحد من شعر الملك الصالح ابن رزيك وزير صاحب مصر، عشرين كراسة، أرسله إليه إلى مصر إذ لم يقدر على قصده ومدحه. كتاب إزالة المراء في الغين والراء. كتاب الغنية في الضاد والظاء. كتاب الأضداد. كتاب النكت والاشارات على ألسن الحيوانات. كتاب في شرح (قل هو الله أحد)، مجلد. كتاب في شرح الفاتحة مجلد. كتاب رسائله. وكتاب ديوان شعره».

(٢) **ضرائر الشعر**، ص١٨٩.

(٣) تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ص٥٥١.

(٤) **الدر الثمين في أسماء المصنفين** لابن الساعي، ص٣٨١.

٥) ابن خلكان المتوفى في سنة ٦٨١هـ في **وفيات الأعيان**[(١)].

٦) الصفدي المتوفى في سنة ٧٦٤هـ في **فوات الوفيات**[(٢)]، وفي **نكت الهِميان**[(٣)].

٧) السيوطي المتوفى في سنة ٩١١هـ في **الأشباه والنظائر**[(٤)]، وفي **الإتباع**[(٥)] وفي **المزهر**[(٦)] وفي **همع الهوامع**[(٧)] وفي **الإتقان في علوم القرآن**[(٨)] وفي **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد**[(٩)] وفي غيرها من مصنفاته الكثيرة.

٨) حاجي خليفة المتوفى في سنة ١٠٦٨هـ في **كشف الظنون** ١٥٦٢/٢.

٩) البغدادي المتوفى في سنة ١٣٩٩هـ في **هدية العارفين** ٣٩١/١.

إضافة إلى كل هؤلاء فقد اقتبس كثير من العلماء المشارقة والمغاربة من كتاب **الغرة** وذكروا عنوان الكتاب، أمثال: القرطبي في **الجامع لأحكام القرآن**، وابن عصفور في **ضرائر الشعر** والمناوي في **فيض القدير**، وأبو زرعة العراقي في **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**، وفي **الغيث الهامع: شرح جمع الجوامع**، والشوكاني في **إرشاد الفحول**، وفي **فتح القدير**، والزركشي في **البحر المحيط في أصول الفقه**، وفي **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**، وفي **البرهان**

---

(١) وفيات الأعيان، تحقيق إحسان ٣٨٢/٢.

(٢) الوافي بالوفيات للصفدي ١٥٦/١٥.

(٣) نكت الهميان في نكت العميان ١٣٧/١، وهِمْيانٍ: كِيسٌ يجعل فيه النفقة ويشدُّ على الوسط.

(٤) طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٤٥/١-٤٦، ١٠٧.

(٥) تحقيق كمال مصطفى مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

(٦) المزهر في علوم اللغة ٣٣٠/١.

(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٥٧/١، ١٩٢/٢.

(٨) الإتقان في علوم القرآن ٢٤٣/٢.

(٩) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ٢٣/٣.

في علوم القرآن، والزبيدي في تاج العروس، وأمثالهم كثير لم يتأتَّ لي إحصاؤهم، مما يدل على اعتمادهم على كتاب الغرة واقتباسهم منه مع اختلاف مشاربهم العلمية.

نسخ كتاب الغرة

إن ما وصل إلينا من نسخ كتاب الغرة لا يعدو أربع نسخٍ مسجلةٍ في الفهارس، هي:

١) نسخة تيمور باشا بدار الكتب المصرية، رقم الحفظ: ١٧١ نحو، وعدد أوراقها ٢٦٨ ورقة، وناسخها علي بن محمد بن أبي القاسم، ومؤرخة في سنة ٦١٤هـ.

٢) نسخة مكتبة قليج علي باشا بتركيا، رقم الحفظ: ٩٤٩، وتقع في ٤٣٥ ورقة، وأرخها سزكين في القرن السابع للهجرة.

٣) نسخة كوبريلي زاده، رقم الحفظ: ١٤٩٥، وعدد أوراقها ١٥٣ ورقة، وجاء في آخرها: استنسخها لنفسه محمد بن محمد بن عبد العزيز التجيبي الشاطبي، دون تاريخ النسخ.

٤) نسخة مختصره محفوظة في الأزهر الشريف، تقع في ٢٣٥ ورقة، مبتورة من أولها وآخرها، دون رقم حفظ(١).

أبرز شروح كتاب اللمع لابن جني(٢)

١) أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغْدَادِيّ عمر بن ثابت الضَّرِير الْمَعْرُوف بالثمانيني الْمُتَوَفَّى في سنة ٤٤٢هـ، له شرح اللمع في أربعة مجلدات.

---

(١) ذكرها فريد بن عبد العزيز الزامل السُليم في مقدمة كتاب الغرة في شرح اللمع، من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف.

(٢) وذكر سزكين ثلاثة وعشرين شرحاً لكتاب اللمع في كتابه بالألمانية ١٧٤/٩–١٧٦.

٢) أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير المتوفى بعد سنة ٤٧١هـ، وهو من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح **اللمع لابن جني** منه نسخة في خزانة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، بتونس، كتبت سنة ٥٩١هـ.

٣) يحيى بن مُحَمَّد الْمَعْرُوف بِابْن طَبَاطَبَا العلوي الحسيني الْمُتَوَفَّى في سنة ٤٧٨هـ، لَهُ شرح **اللمع لِابْنِ جنى فِي النَّحْو**.

٤) أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي الْمُتَوَفَّى في سنة ٤٨٢هـ، له **التصنيف البديع في شرح اللمع**.

٥) أبو بكر الحسن بن علي بن محمد الطائي المرسي المالكي المتوفى سنة ٤٩٨هـ، له **المقنع في شرح اللمع لابن جني**.

٦) نور الدين أَبُو الْقَاسِم مَحْمُود بن حَمْزَة بن نصرر المقرى الْمُفَسّر الشَّافِعِي الْمَعْرُوف بتاج الْقُرَّاء الْكرْمَانِي الْمُتَوَفَّى فِي حُدُود سنة ٥٠٠هـ، له **شرح اللمع: النظامي في النحو**.

٧) يحيى بن علي بن محمد بن الحسن الشيباني أبو زكريا التبريزي المتوفى في سنة ٥٠٢هـ، له **شرح اللمع لابن جني**(١).

٨) الْقَاسِم بن قَاسم بن عمر بن مَنْصُور أَبُي نصر الوَاسِطِيّ ثمَّ الْبَغْدَادِيّ النَّحْوِيّ المَتوفى في سنة ٦٢٦هـ، له **شرح اللمع لِابْنِ جنى**.

٩) مُحَمَّد بن على بن أَحْمَد الْمَعْرُوف بِابْن حُميدة الْحلَبِي أَبُو عبد الله النَّحْوِيّ الْمُتَوفَّى في سنة ٥٥٠هـ، له **شرح اللمع لِابْنِ جنى**.

---

(١) أبو زكريا التبريزي، توفي في سنة ٥٠٢هـ. انظر ترجمته في **وفيات الأعيان** ٢٣٨/٥، **وشذرات الذهب** ٥/٤، **والمنتظم** ص٩١٦١، **ومعجم الأدباء** ٢٥/٢٠، **وطبقات المفسرين للداودي** ٣٧٢/٢، **وبغية الوعاة** ٣٣٨/٢، **وإنباه الرواة** ٢٢/٤.

١٠) أَبُو الْقَاسِمِ نَاصِر بن أَحْمَد الشِّيرَازِيّ النَّحْوِيّ الْمُتَوَفَّى في سنة ٥٠٧هـ، لَهُ **شرح اللمع لِابْنِ جنى فِي النَّحْو.**

١١) أبو البركات عمر بن ابراهيم بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن احْمَد العلوي الْحَنَفِيّ الزيدي الكوفي، المتوفى في سنة ٥٣٩هـ، له **كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني.**

١٢) ابن الشجري البغدادي المتوفى في ٥٤٢هـ، له **شرح اللمع لِابْنِ جنى فِي النَّحْو.**

١٣) علي بن الحسين الضرير البغدادي الباقولي المعروف بجامع العلوم المتوفى في سنة ٥٤٣هـ، له **شرح اللمع لابن جنى.**

١٤) ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد المتوفى في ٥٦٧هـ، له **شرح اللمع لابن جني.**

١٥) أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور العيرتي المتوفى في سنة ٥٨٩هـ[١].

١٦) علي بن الحسن الحلي المعروف بشُمَيم المتوفى في سنة ٦٠١هـ، له **«المخترع في شرح اللمع».**

١٧) العكبري البغدادي المتوفى في سنة ٦١٦هـ، له **المقنع في شرح اللمع**، وجاء أيضاً: **المتبع.**

١٨) ابن الخباز الإربلي الموصلي المتوفى في سنة ٦٣٩هـ، له **«الإلماع في شرح اللمع».**

---

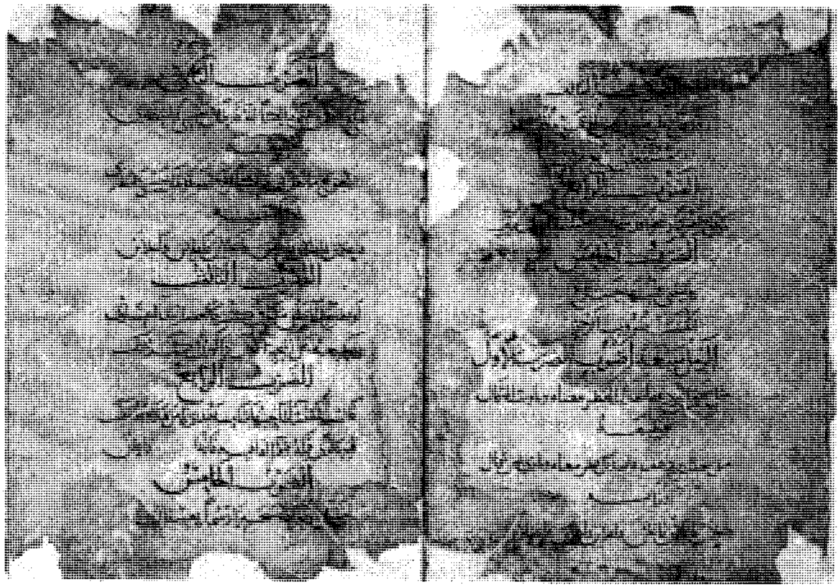
(١) ترجمته في بغية الوعاة ص١٩٣، وتلخيص ابن مكتوم ص ٤٢ – ٤٣، ومعجم البلدان ١١٠/٦.

١٩) المالقي الخفاف المالكى الْمُتَوَفَّى في سنة ٦٥٧هـ، له شرح اللمع لِابْنِ حَنى.

٢٠) محمد بن على بن أحمد أبو العباس الكرْخىّ المتوفى في سنة ٥٥٠هـ[1]، له شرح اللمع.

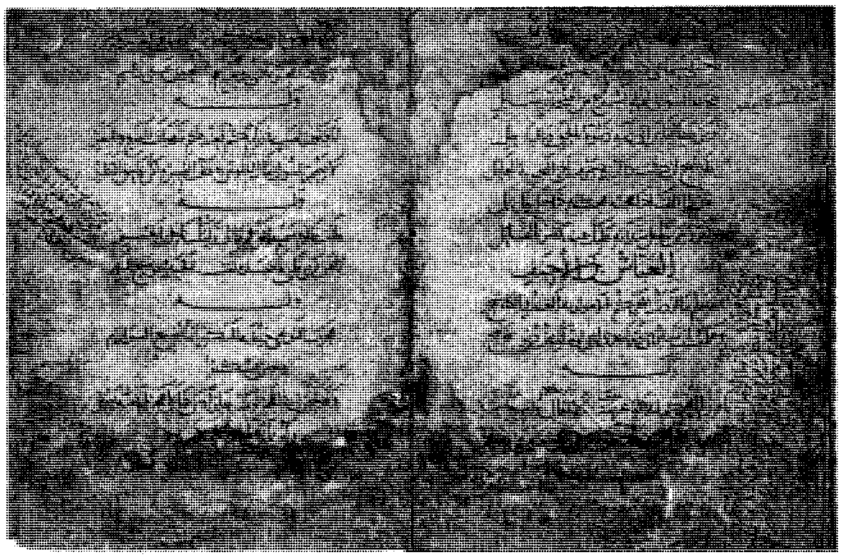
(١) قال ابن مكتوم: «ذكره ابن النجار، ولم يذكر وفاته، وقال إنه شرح اللمع، ومقامات الحريرى». وقال ياقوت: صنف كتباً، منها شرح أبيات الجمل لأبى بكر السراج، وشرح اللمع لابن جنى، وشرح المقامات الحريرية. وكتاب التصريف، والروضة فى النحو، والأدوات فى النحو أيضا، وكتاب الفرق بين الضاد والظاء. وقال: إن مولده سنة ٤٨٦هـ، ووفاته سنة ٥٥٠هـ.

بعض الصور المختارة من كتاب الغرة









مسرد المصادر والمراجع

- ابن تغري بردي: **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر ١٩٢٩/١٩٧٢م.
- ابن خلكان: **وفيات الأعيان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- ابن الدبيثي: **ذيل تاريخ بغداد**، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
- ابن الساعي: **الدر الثمين في أسماء المصنفين**، تحقيق أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي، تونس ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- السلمي، أبو عبد الرحمن: **ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات**، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ابن شاكر الكتبي: **فوات الوفيات**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الجزء: ١/ ١٩٧٣م، الأجزاء: ٢، ٣، ٤/ ١٩٧٤م.
- ابن شريفة، محمد: **ظاهرة المخطوطات مجهولة المؤلف: المخطوطات التاريخية والجغرافية مثالاً**، في: دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر، مؤسسة الفرقان، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الضامن، حاتم صالح: **بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص**، جامعة بغداد ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- الطناحي، محمود محمد: **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

- الطناحي، محمود محمد: **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

- ابن عساكر: **معجم الشيوخ**، تحقيق وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- ابن عصفور: **ضرائر الشعر**، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، سنة ١٩٨٠م.

ابن العماد: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- ابن قاضي شهبة: **طبقات الشافعية**، تحقيق عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧هـ.

- ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك وعلي حمد الله، دار الفكر، ط٦، دمشق ١٩٨٥م.

- ابن وكيع: **المصنف للسارق والمسروق منه**، تحقيق محمد يوسف نجم ١٩٨٤م، وعمر خليفة بن إدريس، بنغازي: جامعة قاريونس ١٩٩٤م.

- إحسان عباس: **عهد أردَشير**، حققه وقدم له، دار صادر، بيروت ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- الأنباري: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف ١٩٥٩م.

- الداودي: **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.
- الزركشي: **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- الزركشي: **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، سيد عبد العزيز، د. عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- السامرائي، قاسم: **علم الاكتناه العربي الإسلامي**، ط٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- السُليم، فريد بن عبد العزيز الزامل: **الغرة في شرح اللمع، من أول باب إنَّ وأخواتها إلى آخر باب العطف**، دار التدمرية، الرياض ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- السيوطي: **الإتباع**، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
- السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- السيوطي: **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- السيوطي: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- السيوطي: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

- السيوطي: **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد**، حَقّقه وَقَدم لَهَ: سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- السيوطي: **المزهر في اللغة**، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨م.

- الشوكاني: **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتّاب العربي، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- الشوكاني: **فتح القدير**، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت ١٤١٤هـ.

- الصفدي: **الوافي بالوفيات**، تحقيق جماعة، والجزء ١٥، تحقيق بير ندراتكه، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- الصفدي: **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

- الصفدي: **نَكْت الهِميان في نُكَت العميان**، طبعة أحمد زكي باشا، المطبعة الجمالية، القاهرة ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

- الصفدي: **نكت الهميان في نكت العميان**، علق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- العراقي، أبو زرعة: **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- العراقي: **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**، نشر مَحْمُود بن مُحَمّد الحَدّاد، دار العاصمة للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

- الفاسي: سراج الدين أحمد بن عبد الحي الحلبي الفاسي، **الدر النفيس في مناقب مولانا إدريس**، فاس ١٣٠٠هـ و١٣١٤هـ.

- القفطي: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٢م.

- المناوي: **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة: الأولى ١٣٥٦هـ.

- ياقوت: **معجم الأدباء**، نشره أحمد فريد رفاعي، دار المأمون، القاهرة، ١٩٣٨م.

- ياقوت: **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

مناهج تأليف مخطوطات اللغة: كتب الخيل أنموذجًا

حسن أحمد العثمان[1]

ليس في مملكة الحيوان نوع يتداخل تاريخه مع تاريخ الإنسان كالخيل، وعناية الأئمة بالتأليف فيه تجلّت في ذاك العدد الكبير من التآليف الخاصة به، أو تلك التي كان الخيل غالب مادتها، أو شكل مقدارًا كبيرًا من مادتها.

ولئن تجاوز فهرس ما أفرد للخيل من الكتب، أو كانت الخيل غالب مادته، المائتي عنوان، فإن التآليف التي شكل الخيل مقدارًا غير قليل من مادتها لا تقل عن نصف هذا العدد.

مقاصد التأليف في الخيل

ويمكن أن تُجمل مقاصد التأليف في الخيل، على الرغم من تباين وتعدد مناهجها، في أربعة:

١ - في ذكر أسماء فحولها المشهورة في الجاهلية والإسلام، وأنسابها، وفرسانها، وقبائلها، وما قيل فيها من أشعار وأخبار.

٢ - في خِلقتها وأسماء أعضائها وصفاتها على التفصيل، وفي أخلاقها وطبائعها المجبولة عليها أو الحادثة، وفي صفاتها، وألوانها، وما يُستحب ويُحمد أو يُكره ويُذمّ من كلّ ذلك.

---

(١) أستاذ اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٣– في فضلها، وفضل إعدادها، واتّخاذها، وتكثيرها، وما يتعلق بها من السبق والرهان والجهاد والفروسية، وما ورد في ذلك من قرآن أو حديث أو أثر أو شعر أو غير ذلك.

٤– في سياستها، وتغذيتها، وبيطرتها.

والغالب أن يستقل الكتاب الواحد في الخيل بإحدى هذه المقاصد، وقد يجمع بين اثنين أو ثلاثة منها، أو بينها كلها.

وكما تباينت مقاصد التأليف فقد تباينت مناهجها داخل المقصد الواحد.

ما ترجع إليه هذه المقاصد

لئن غلبت الصنعة الأدبية والنزعة التأريخية على التآليف المقصورة على المقصد الأول من المقاصد الأربعة الموضحة، فإن الطابع اللغوي المعجمي هو الغالب على التآليف المقصورة على المقصد الثاني، بل عُدّت التآليف فيه، مع نظائرها من كتب الشاء والماعز والإبل، والمطر والأنواء والرياح والجبال والأمكنة والأزمنة، والأضداد، والمذكر والمؤنث، وما أشبهها، هي النواة والمرحلة التكوينية الأولى للمعجم العربي، في حين أن تآليف المقصد الثالث وعظية توافق سياسة الشرع وضرورات الدولة وحاجات المجتمع، وتآليف المقصد الرابع صناعية تعليمية.

المباحث المندرجة تحت هذه المقاصد الأربعة

أولًا: في أول بدء خلق الخيل

– فيما رواه أهل التاريخ عن ابتداء خلقها، وممّ خُلقت، ولمن ذُللت، ومن أحبها من الأنبياء وقربها.

– في ذكر أوائلها، وأول من اتّخذها، وأول من ركبها، وأول من ركبها من العرب.

– في انتشارها في الأرض.

– حب داود وسليمان وغيرهما من الأنبياء للخيل.

– خيل الجنة.

– فيما جاء فيما مضى من الأحاديث والأخبار والأشعار.

ثانيًا: في تفسير اسم الخيل واشتقاقه

– في تفسير اسم الخيل واشتقاقه، وما يتعلق به من حيث اللفظ والمعنى.

ثالثًا: في فضلها والأمر بارتباطها وإكرامها

– فيما جاء في فضائل الخيل في الكتاب العزيز، والحديث النبوي، والشعر العربي.

– ذكر إقسام الله تعالى في كتابه العزيز بالخيل لفضلها.

– في وصف الله تعالى ملائكته بكونهم مسوّمين، ومعنى التسويم، وما يتعلق به.

– في ذكر محبّة النبي ﷺ لها، واستحباب تحبيسها في سبيل الله، ودعاء الخيل بأنْ يحبّها صاحبها، وما يحصل من دفع الخيل.

– في الأمر بارتباطها، وحفظها وصونها، والوصية بها، والرفق بها.

– ذكر الأحاديث الواردة في فضل الخيل المتخذة للجهاد، والنفقة عليها، وخدمتها وإكرامها، ومسح نواصيها وأكفالها، وما في نواصيها من البركة.

– فيما يستحقه صاحبها الحاضر بها في الجهاد من الغنيمة.

– في المواضع التي تُختارُ فيها الإناث والذكور في الجهاد.

- في ثواب أهلها وما يتعلق بها من الأحكام الشرعية والمسائل الفقهية.

- في النهي عن تعطيلها، وإذايتها، وتعذيبها، وقطعها وخصائها، وجزّ نواصيها، وأذنابها.

- في كراهية تقليدها الأوتار، أو التشاؤم منها، أو شكالها، وذكر السّبب في ذلك.

- ذكر ما ورد عن العرب من الأشعار وغيرها في اتخاذ الخيل، وتكريمها، وحبهم لها، وإيثارهم لها على غيرها، وافتخارهم بذلك.

- في وجوه اتخاذ الخيل.

- في حقوقها في السفر والمرافقة، وما جاء من الآداب في ذلك.

- في تفضيلهم الذكر على الأنثى منها.

- في محاسن الجواد.

رابعًا: في صفات الخيل وأسماء وصفات أعضائها

- في أسماء أعضائها.

- فيما يستحبّ ويحمد وما يكره ويذمّ من أوصاف الأعضاء وخِلقتها على التفصيل.

- في أسماء مفاصل ومنابت شعرها وما يتعلق بذلك.

- فيما يسمى في الفرس من أسماء الطير.

- فيما يستحب أن يكون في الفرس العتيق من أوصاف الحيوانات.

- فيما يستحب من أعضاء الفرس أن يشبه أعضاء الوحش.

- فيما في الفرس من أسماء الوحش.

- التشابه والتخالف بين الفرس والإنسان.

- في أوصاف جرت مجرى التشبيه.

- في أوصافها المشتقة من أوصاف الماء.

- في سائر أوصافها المحمودة أو المذمومة خَلقًا وخُلقًا.

- فيما تخالف به الأنثى الذكر.

- في أوصاف تختص بجماعات الخيل.

خامسًا: في ألوانها

- تقسيم الألوان إلى أصلية: وهي البياض، والسواد، والحمرة، والصفرة، والخضرة، وإلى فرعية: وهي ما تركب بعضها مع بعض، كالحوّة، والكمتة، والوردة، والشهبة، والشقرة، والدهمة، والبلقة، والبرشة، والأدمة، والصهبة.

- ما يستحب ويحمد من ألوانها، وما يكره ويذم منها.

- في خواص الألوان.

- في ذكر الشيات، والغرر، والنواصي، والتحجيل، والدوائر، والأوضاح، والسمات، والقرحة، والرثم، واليعسوب، واللمظة.

- فيما جاء من أسماء ذلك.

- فيما يستحب وما يكره ارتباطه ممّا يرجع إلى الألوان.

سادسًا: في أسمائها وأنسابها وأسماء فرسانها

- في أسماء خيل الأنبياء وخيل رسول الله ﷺ وأصحابه.

- فيما جاء في أسماء فحولها المشهورة في الجاهلية والإسلام، وفي أنسابها وفرسانها وغزواتها وحروبها من الأشعار والأخبار.

- في ذكر أسماء فرسانها وقبائلها وتوالي ملاكها.

- في ذكر أنسابها وأوائلها وما توالد منها.

- في بيان تنقلاتها ورحلاتها وغزواتها وحروبها.

- في ذكر ما اشتهر من خيول الملوك والأمراء والقادة.

- في ذكر ما اشتهر من خيول بعض الأقاليم.

سابعًا: في عيوبها

- في عيوب الخِلقة والأخلاق والطبائع المجبولة عليها.

- في العيوب الحادثة في الخِلقة والأخلاق.

- فيما يذمّ من أفعالها وطبائعها.

- في عيوب عاداتها وأحوالها جريًا وسكونًا وجموحًا وحرانًا مستحكمًا وغير ذلك.

- فيما يستدلّ به على عيوبها على أنواعها.

- فيما يُصلح ما يقبل الإصلاح منها.

ثامنًا: فيما يستدلّ به على جودتها أو خلافها

- في اختيار الخيل واختبارها والفراسة فيها.

- فيما يستدلّ به على ذَراعة الفرس وشدة صبرها على الجري بأنواعه المتعددة، إذا كان محضرًا، أو معنقًا، أو غير ذلك.

- فيما يستدلّ به على عتق وجودة الفرس وجودة خَلقه بصفاته الظاهرة، أو هو مجلل بما ظهر من جلاله، أو في حال سكونه، أو وهو معنق، أو محضر.

- في الفرس بين شدة الخلق وحدة النفس، وفي اشتداد نفس الفرس.

- في تمام خلقة الخيل، وما يغتفر من الصفات في الخيل.

- فيما يستحبّ من الذكر والأنثى في الخيل، وصفات الجياد من الخيل، وأيّ الخيل أفضل.

- في أدلة العتق، وفي أسماء وضعتها العرب لعتاق الخيل.

- في ذكر عتاقها وهجانها ومعربها ومقرفها وما يستدلّ به على ذلك.

تاسعًا: في التماس نسلها ونمائها ونتاجها

- في فضل إطراقها، ومنع أخذ الأجرة على عسيب الفَحْل.

- في ذكر حملها ونتاجها وتربيتها وأسنانها ورياضتها وأعمارها ومدة الانتفاع بها.

- فيما يوصف من أمر الخيل وفحولها وإناثها من لدن تستودق إلى أن تنتج، وأسماء وحال أولادها إلى أن تنتهي أسنانها وتقرح وتهرم.

- في وجوب اتخاذها وتنسيلها شرعًا وسياسةً.

عاشرًا: في السباق بها وفي الفروسية

- في أسماء الخيل في حلبة السباق وذكر أسماء السابق والمسبوق منها، وترتيب سوابق الخيل في الحلبة وأسمائها، وما ورد في ذلك.

- فيما يحلُّ وما يحرمُ من أسباقها.

- مسابقته ﷺ بين الخيل، وركوبه الفرس عُريانًا، وتقلّده بالسيف، ومصارعته.

- في المفاضلة بين الرمي وركوب الخيل.

- في المسابقة بالخيل والحلبة والرهان، وصورها المتفق عليها والمختلف فيها.

- في صفة الفرس الذي يمكن أن يحضر الغاية ويجاري الحلبة على غير تضمير.

- في تفصيل وترتيب ضروب جريها وعدوها ومشيها وحضرها.

- فيما جاء من الآثار والأخبار في الجاهلية والإسلام في السباق والإضمار.

- فيما تظهر به الفروسية، وأنواع الفروسية.

- علم الجدال والجلاد.

- في عقد المسابقة: هل هو لازم أو جائز، والشروط الفاسدة في عقد المسابقة.

- في موقف القائلين باشتراط المحلِّل في السباق، وفي ردّ المنكرين للمحلِّل.

- أدلة بطلان كون الرهان من الجعالات، أو من باب النذور والهبة والتبرعات وغير ذلك.

- في المناضلة: الرمي بالنشاب.

- في تعليم ركوب الخيل على اختلاف حالاته، وفيمن أراد التفرس على السرج.

الحادي عشر: في تربيتها ورعايتها ورياضتها ودعائها وزجرها

- في تربية الخيل ورياضتها وتأديبها وتدريبها وتضميرها وتقفيزها وآلتها.

- في زجر الفرس ودعائها وحثها، والألفاظ المستخدمة في ذلك.

- في خدمتها والإنفاق عليها وإعلافها وكسوتها، وإنعالها، وحذوها، وخلع الرهاوين والداغات.

- في رياضة المهر والمدة التي يجب فيها ركوبه.

- فيما يدخل في باب الركوب والزينة وآلاتها، من اللجم والأرسان والسروج والحبال والشكائم.

- فيما ينبغي أن يفعل مع اختلاف طبائعها.
- في اختلاف أوضاعها باختلاف أقاليمها.

الثاني عشر: في أمراضها وعلاجاتها

- في ذكر أمراضها وأسبابها.
- في العلامات والأعراض الدالة على الأمراض والأوجاع.
- في علاجاتها وأدوائها العربية والأعجمية.

الثالث عشر: في أمور شتى تتعلق بها

- في أصواتها.
- في صفات مشيها وجريها.
- ما للخيل من الأفهام وذكاء الأذهان.
- في حكم أكل لحومها، وطهارة دمها.
- في بيان حكم الزكاة فيها.
- فصل في أماكن تختص بها الخيل جماعات وآحادًا.

أولًا: مناهج التأليف في أشهر الكتب الموضوعة على وفق المقصد الأول

يمثل هذا المقصد جميع التصانيف المعنونة بأنساب الخيل، أو نسب الخيل، أو أسماء الخيل، وذلك من مثل: **أنساب الخيل** لابن الكلبي، ولأبي عبيد القاسم بن سلام، ولأبي عبد الله سعيد بن الحكم الجمحي، **وأسماء خيل العرب وفرسانها** لابن الأعرابي، **وأسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها** للأسود الغندجاني، **والمستوعب لأسماء خيل العرب**

لأبي عبيد الأونَبي، وأسماء الخيل وأنسابها وأخبارها لابن القطان، والفرائد التُّؤام لأبي الحسن بن زنون الإشبيلي، والحلبة للصاحبي التاجي محمد بن كامل.

ومناهج التأليف على وفق هذا المقصد ثلاثة، وهي:

١ - أن يبتدئ بذكر اسم الفرس مرتبا هجائيا، بمراعاة الحرف الأول فقط دون التوالي، ويتبعه بما عرفه من اسم فارسه، وقبيلته، ونسبه، وشيء من أخباره، وما ورد فيه من الأشعار مقتصدًا في ذلك غاية الاقتصاد.

وعلى ذلك: ابن الكلبي، والغندجاني، والصاحبي التاجي.

٢ - أن يذكر ما اشتهر من فحول خيل كل قبيلة على حدة، من غير أي ترتيب لأسماء الخيول فيها، ثم يتبعه بما مضى بيانه، ثم يذكر فحول قبيلة ثانية وثالثة وهكذا، من غير بيان ما الذي جعله يقدم هذه القبيلة ويؤخر تلك.

وعلى ذلك: ابن الأعرابي، وابن هذيل في **حلية الفرسان وشعار الشجعان**.

٣ - أن يذكر ما وقف عليه من مشهور أسماء الفحول من غير أي ترتيب، لا بحسب أوائلها، ولا بحسب قبائلها.

وعلى ذلك: أبو عبيدة في **الخيل**، والأصمعي في **الخيل** أيضًا، وابن جُزي في **مطلع اليُمن**.

ثانيًا: مناهج التأليف في أشهر الكتب الموضوعة على وفق المقصد الثاني

يمثل هذا المقصد جميع التصانيف التي حملت عنوان خَلْق الخيل أو خَلْق الفرس، أو صفة الخيل، أو صفة الفرس، وهي معظم التصانيف في الخيل، كما يمثله مقدار كبير من مادة التصانيف التي حملت عنوان الخيل، ومعظم مادة هذه التصانيف المشار إليها بأنواعها تتمثل في موضوعين رئيسين:

الأول: في أسماء وصفات أعضائها، وما يُحمد أو يُذمّ منها.

الثاني: في ألوانها، وما يُحمد أو يُذمّ منها.

- أما المناهج في الموضوع الأول: فهي وإن اتفقت على الابتداء بالرأس وما فيه من أعضاء، والانتهاء بالحافر، إلا أن طرق الوصول إلى الحافر تعددت، فمنهم من ينزل إلى العنق، ثم الكتفين، ثم المنكبين، ثم الصدر، ثم اليدين، ثم الظهر، ثم البطن، ثم الذيل، ثم الرجلين، ثم الغرمول، ثم الحافر، ومنهم من يسلك طريقا مختلفًا فيقدم بعض الأعضاء ويؤخر أخرى، كما أن ترتيب عرض ما في الرأس مثلا، أو الظهر، أو غيرهما، ليس واحدًا.

- وأما المناهج في الموضوع الثاني: فقد اتفقت التصانيف على ذكر الألوان، وما يُحمد منها وما يُذمّ، ويليها ذكر الشيات وما يتصل بها من الغرر، والنواصي، والتحجيل، والدوائر، والأوضاح، والسمات، والقرحة، والرثم، واليعسوب، واللمظة، وغير ذلك، وما يُحمد منها وما يُذمّ.

إلا أنّ هذه التصانيف لم تعتمد منهجًا واضح المعالم في طريقة شرحها لهذه الألوان والشيات، كما أنها لم تعرضها على وفق ترتيب خاص بيّن في كتاب ما أو أكثر، إلا ما وجدته عند ابن جُزي في **مطلع اليُمن** حيث قسم الألوان قسمين، الأول منها الأصلية كالبياض، والسواد، والحمرة، والصفرة، والخضرة، والثاني الفرعية وهي ما تركب بعضها مع بعض، كالحوّة، والكمتة، والوردة، والشهبة، والشقرة، والدهمة، والبلقة، والبرشة، والأدمة، والحمّة، والدغمة، والصهبة، وعلى ذلك بنى حديثه فيها.

ثالثًا: مناهج التأليف في أشهر الكتب الموضوعة على وفق المقصد الثالث

يمثل هذا المقصد التصانيف الخاصة بفضل الخيل وفضل ارتباطها والجهاد عليها، من مثل:

- **فضل الفرس على الهملاج** للجاحظ، **وفضل الخيل** لابن دريد، **وفضل الخيل** لشرف الدين الدمياطي، **وفضل الميل إلى رباط الخيل** لأبي العباس التلمساني، **وفضل الخيل وما فيها من الخير والنيل** للعراقي، **وفوائد النيل بفضائل الخيل** لعلي بن عبد القادر الحسيني، **وفضائل الخيل** لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي.

كما يمثله الكتب المعقودة للفروسية، من مثل: **الفروسية وعلاج الدواب** لمحمد بن يعقوب الختلي، **وفي صنعة ركوب الخيل** لأبي عمر السكوني اللبلي الإشبيلي، **والفروسية والمكايد الحربية** لنجم الدين الرماح، **ونهاية السؤل** لنجم الدين الرماح، **والفروسية وعلاج الخيل** لبدر الدين البكتوت الرماح الخازنداري، **والفروسية** لابن قيم الجوزية، **والجهاد والفروسية** لطيبوغا الأشرفي البكلميشي الرومي، **وفيض النيل** لأبي المواهب العربي التهامي الوزاني.

يضاف إلى ما مضى أن معظم التصانيف المتعلقة بالخيل قد ذكرت في مقدماتها شيئًا من فضل الخيل واعتناء العرب بها وإكرامها.

ولكل تصنيف من هذه التصانيف منهج خاص به ارتضاه له مصنفه، وليس بينها من شيء مشترك سوى بيان فضل الخيل، وفضل ارتباطها وإعدادها للجهاد، وشرف الفروسية.

رابعًا: مناهج التأليف في أشهر الكتب الموضوعة على وفق المقصد الرابع

ويمثل هذا المقصد:

١ - التصانيف الموضوعة لبيطرة الخيل على وجه الخصوص، ومنها: **الخيل والبيطرة** لناصر الدين محمد بن يعقوب الختلي، **والخيل والبيطرة** ليعقوب بن إسحاق الكندي، **والفروسية وعلاج الدواب** لناصر الدين محمد بن يعقوب الختلي، **والفروسية وعلاج الخيل** لبدر الدين البكتوت الرماح، **وكاشف هم الويل في معرفة أمراض الخيل** لابن المنذر،

والجواد العربي في الفروسية وتربية الخيل وبيطرتها لمؤلف مجهول (كتبه بخط يده سنة ٧٥٧هـ ببغداد)، والأقوال الكافية والفصول الشافية في الخيل للمجاهد الرسولي، والزردقة في معرفة الخيل وأجناسها وأمراضها لمؤلف مصري مملوكي مجهول صنفه في القرن التاسع الهجري، والنسمات المعطرة في أدوية الخيل وعلم البيطرة لأبي المواهب مولاي العربي التهامي الوزاني.

٢- والتصانيف الموضوعة في البيطرة لكنْ غالب مادتها، أو مقدار كبير منها كان في بيطرة الخيل، من مثل: كتاب في البيطرة لأبي عمر محمد السكوني اللبلي الإشبيلي، والمغني في البيطرة للملك الرسولي الأشرف، والبيطرة للصاحب تاج الدين، والفوائد المسطرة في علم البيطرة لابن هذيل، والبيطرة لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب. وهذه التصانيف بنوعيها سارت على منهجين:

الأول: ذكر جميع الأمراض والعلل بحسب أعضاء الجسد، ثم يليها ذكر علاجاتها وتطبيباتها، وعلى ذلك معظم التصانيف، وانظر مثلا كتاب كاشف هم الويل لابن المنذر، والجواد العربي في الفروسية وتربية الخيل وبيطرتها لمؤلف مجهول.

والثاني: ذكر المرض ويليه علاجه، وانظر مثلا كتاب الأقوال الكافية والفصول الشافية في الخيل للمجاهد الرسولي.

التآليف المفردة في الخيل، أو التي معظمها فيه

١- **الخيل**: لأبي مالك عمرو بن كركرة الأعرابي أحد شيوخ الخليل (ت١٥٥هـ).

٢- **الخيل**: للقاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود (ت١٧٥هـ).

٣- **الخيل**: لخلف الأحمر (ت١٨٠هـ).

٤- **خلق الفرس**: لأبي ثروان العكلي (ق٢هـ).

٥- **خلق الفرس**: لأبي علي هشام بن إبراهيم الأنصاري الكرنبائي من طبقة الأصمعي وجلسائه (ق٣هـ).

٦- **خلق الفرس**: لأبي الحسن النضر بن شميل بن خرشة المازني (ت٢٠٤هـ).

٧- **أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام**: لابن الكلبي (ت٢٠٤هـ).

٨- **الخيل**: لأبي عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني (ت٢٠٤هـ).

٩- **الخيل**: لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب (ت٢٠٤هـ).

١٠- **خلق الفرس**: لأبي علي محمد بن المستنير بن أحمد المعروف بقطرب (ت٢٠٦هـ).

١١- **قطر السيل في سياسة الخيل**: لأبي علي محمد بن المستنير بن أحمد المعروف بقطرب (ت٢٠٦هـ).

١٢- **خلق الفرس**: لأبي علي محمد بن المستنير بن أحمد المعروف بقطرب (ت٢٠٦هـ).

١٣- **الخيل**: لأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت٢٠٦هـ).

١٤- **حضر الخيل**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ).

١٥- **صفة الفرس**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ).

١٦- **الخيل**: لأبي عبيدة معمّر بن المثنى (ت٢١٠هـ).

١٧- **خصي الخيل**: لأبي عبيدة معمّر بن المثنى (ت٢١٠هـ).

١٨- **طبقات الفرسان**: لأبي عبيدة معمّر بن المثنى (ت٢١٠هـ).

١٩- **مقاتل الفرسان**: لأبي عبيدة معمّر بن المثنى (ت٢١٠هـ).

٢٠- **الحلبة**: لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي (ت٢١٥هـ).

٢١- **خلق الفرس**: لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ).

٢٢- **الخيل**: لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي الأصمعي (ت٢١٦هـ).

٢٣- **صفة الفرس**: لأبي الحسن علي بن عبيدة الريحاني (ت٢١٩هـ).

٢٤- **الخيل**: لأبي عمرو كلثوم بن عمرو بن أيوب (ت٢٢٠هـ).

٢٥- **الخيل**: لأبي الحسن بن محمد بن عبد الله المدائني (ت٢٢٤هـ).

٢٦- **الخيل والرهان**: لأبي الحسن بن محمد بن عبد الله المدائني (ت٢٢٤هـ).

٢٧- **أنساب الخيل**: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ).

٢٨- **أنساب الخيل**: لأبي عبد الله سعيد بن الحكم بن أبي مريم الجمحي (ت٢٢٤هـ).

٢٩- **الخيل**: لأبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله بن عمرو القرشي الأموي المعروف بالعتبي (ت٢٢٨هـ).

٣٠- **الخيل**: لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت٢٣١هـ).

٣١- **الخيل**: لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ).

٣٢- **أسماء خيل العرب وفرسانها**: لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ).

٣٣- **خلق الفرس**: لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ).

٣٤- **صفة الخيل**: لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ).

٣٥- **الخيل:** لأبي نصر أحمد بن حاتم الجرمي (ت٢٣١هـ).

٣٦- **الخيل وسبقها وأسنانها وشياتها وعيوبها وإضمارها ومن نسب إلى فرسه:** لعبد الله بن محمد التوزي (ت٢٣٣هـ).

٣٧- **خلق الفرس:** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن هارون التوزي (ت٢٣٣هـ).

٣٩- **الخيل:** لأبي جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي (ت٢٤٥هـ).

٤٠- **الخيل:** لأبي محلم محمد بن سعد (أو ابن هشام) بن عوف السعدي الشيباني (ت٢٤٥هـ).

٤١- **الخيل والبيطرة:** لناصر الدين أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن إسحاق الختلي (ت٢٥٠هـ).

٤٢- **الفروسية وعلاج الدواب:** لناصر الدين أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن إسحاق الختلي (ت٢٥٠هـ).

٤٣- **خلق الفرس:** لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت الكوفي وراق أبي عبيد (ت٢٥٠هـ تقريبا).

٤٤- **الخيل:** لإبراهيم بن محمّد بن سعدان بن المبارك (ت٢٥٠هـ تقريبا).

٤٥- **الفرس:** لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني (ت٢٥٥هـ).

٤٦- **فضل الفرس على الهملاج:** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ).

٤٧- **الخيل:** لأبي الفضل العباس بن الفرج الرياشي (ت٢٥٧هـ).

٤٨- **الخيل والبيطرة:** ليعقوب بن إسحاق الكندي (ت٢٥٧هـ).

٤٩- **الخيل:** لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت٢٥٩هـ).

٥٠- **الخيل:** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ).

٥١- **الفرس:** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ).

٥٢- **الخيل:** لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفور الخراساني (ت٢٨٠هـ).

٥٣- **الخيل الكبير:** لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفور الخراساني (ت٢٨٠هـ).

٥٤- **السبق:** لعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ).

٥٥- **الخيل:** لأبي عبد الله الحسين بن علي النمري (ت٢٨٥هـ).

٥٦- **الخيل السوابق:** لأبي عبد الله الخولاني بن مهرويه (ق٣هـ).

٥٧- **خلق الفرس:** لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٠٥هـ).

٥٨- **الفرسان:** لأبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي (ت٣٠٥هـ).

٥٩- **كتاب السبق والنضال:** لأبي موسى سليمان بن محمد بن أحمد المعروف بالحامض (٣٠٥هـ).

٦٠- **الخيل:** لأبي عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن يحيى اليزيدي (٣١٠هـ).

٦١- **خلق الفرس:** لأبي علي الحسن بن عبد الله، المعروف بلغدة (ت٣١٠هـ).

٦٢- **خلق الفرس:** لأبي إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل المعروف بالزجاج (ت٣١١هـ).

٦٣- **فضل الخيل:** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ).

٦٤- **الخيل الصغير:** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ).

٦٥- **الخيل الكبير:** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ).

٦٦- **خلق الفرس:** لأبي الطيّب محمد بن أحمد بن إسحاق المعروف بالوشاء (ت٣٢٥هـ).

٦٧- **خلق الفرس:** لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري (ت٣٢٨هـ).

٦٨- **الخيل:** لأبي الحسين عمر بن الحسن بن مالك الشيباني الأشناني القاضي (ت٣٣٩هـ).

٦٩- **الخيل:** لأبي عكرمة الضبي عامر بن عمران بن زياد (ت٣٥٠هـ).

٧٠- **الخيل:** لأبي علي القالي (ت٣٥٦هـ).

٧١- **الخيل:** لأحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي (ت٣٧٦هـ).

٧٢- **كتاب الخيل:** لأبي عبد الله الحسين بن علي النمري (ت٣٨٥هـ).

٧٣- **خلق الفرس:** لأبي القاسم يوسف بن عبد الله الزجاجي (ت٤١٥هـ).

٧٤- **الخيل:** لأبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني (كان حيًّا سنة ٤٢٨هـ).

٧٥- **أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها:** للأسود الغندجاني الحسن بن أحمد الأعرابي (ت بعد ٤٣٠هـ).

٧٦- **فرحة الأديب:** للأسود الغندجاني (ت بعد ٤٣٠هـ).

٧٧- **دعاء وحرز الخيل:** لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ).

٧٨- **المستوعب لأسماء خيل العرب:** لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الأونَبي (ت٤٨٩هـ).

٧٩- **كوكب المتأمل**: لأبي المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي (ت٥٠٧هـ).

٨٠- **اختصار كتاب الخيل**: لابن خاقان، أبي جعفر عبد الرحمن بن أبي الحسن الأزدي الغرناطي (ت٥٧٦هـ).

٨١- **الحُلى والشِّيَات وما يليق بالملوك من الآلات**: لأبي بكر عتيق بن علي بن الحسن الصنهاجي الحميدي الأندلسي (كان حيا بعد ٥٨٠هـ).

٨٢- **آلات الجهاد وأدوات الصافنات الجياد**: لتقي الدين أبي الربيع سليمان بن بنين بن خلف بن عوض الدقيقي (ت٦١٤هـ).

٨٣- **أرجوزة في صفات الخيل وألوانها وما يحمد منها وما يذم**: لعبد الله بن حمزة اليمني (ت٦١٤هـ).

٨٤- **شرح** أحمد بن عبد الله بن حمزة **لأرجوزة** والده **في صفات الخيل** (ق٧هـ).

٨٥- **درّة الملتقط وبغية المرتبط في خلق الخيل**: لأبي بكر محمد بن علي اللخمي المعروف بابن المرخي (ت٦١٥هـ).

٨٦- **بغية المرتبط وغنية الملتقط** (درّة الملتقط وبغية المرتبط في خلق الخيل): لأبي بكر محمد بن علي اللخمي المعروف بابن المرخي (ت٦١٥هـ).

٨٧- **الفرائد التُّؤام والفوائد التَّوام في أسماء الخيل المشاهير الأعلام** (أرجوزة): لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف بن زنون الإشبيلي (كان حيا سنة ٦٣٩هـ).

٨٨- **أرجوزة في شِيات الناس والخيل والإبل**: لأبي زكريا بن مضاء (أوائل القرن السابع).

٨٩- **أرجوزة في شيات الخيل**: لأبي زكريا يحيى بن محمد بن أيوب الطائي (ت أوائل القرن السابع).

٩٠- **الأنجاد في أبواب الجهاد**: لأبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي، المعروف بابن المناصف (ت٦٢٠هـ).

٩١- **المذهبة في الحلى والشيات**: لأبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي، المعروف بابن المناصف (ت٦٢٠هـ).

٩٢- **أسماء الخيل وأنسابها وأخبارها**: لأبي الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى بن محمد الحميري الكتامي الفاسي، المعروف بابن القطان (ت٦٢٨هـ).

٩٣- **كتاب في البيطرة**: لأبي عمر محمد بن أحمد بن خليل السكوني اللبلي الإشبيلي (ت٦٤٦هـ).

٩٤- **في صنعة ركوب الخيل وتدبير الحروب وتعليم الثقاف والرمي ومن أين يُؤتى على منتحل ذلك وما ينبغي أن يأخذ به نفسه**: لأبي عمر بن محمد بن أحمد بن خليل السكوني اللبلي الإشبيلي (ت٦٤٦هـ).

٩٥- **في معرفة شيات الخيل ودلائل العتاقة**: لأبي عمر بن محمد بن أحمد بن خليل السكوني اللبلي الإشبيلي (ت٦٤٦هـ).

٩٦- **تصنيف في شيات الخيل**: لأبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، عرف بابن الحاج (ت٦٥١هـ).

٩٧- **الاحتفال في استيفاء تصنيف ما للخيل من الأحوال**: لأبي عبد الله محمد بن رضوان بن أرقم الوادي آشي (ت٦٥٧هـ).

٩٨- **في طبيعة الخيل وأنواعها المختلفة وأفعالها**: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن محمد المُرسي، المعروف بابن أندارس (ت٦٧٤هـ).

٩٩- **نيل الأمل المؤمل النيِّب في معرفة ما يجب من أمور الخيل**: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن سليمان الأنصاري، المعروف بابن الدراج التلمساني السبتي (ت٦٩٣هـ).

١٠٠- **الفروسية والمكايد الحربية** (الفروسية والمناصب الحربية): لنجم الدين حسن الرماح الأحدب (ت٦٩٥هـ).

١٠١- **نهاية السؤل والأمنية في تعليم الفروسية**: لنجم الدين حسن الرماح الأحدب (ت٦٩٥هـ).

١٠٢- **المغني في البيطرة**: (في الخيل والجمال وغيرها) للملك الرسولي الأشرف عمر بن يوسف بن عمر بن علي (ت٦٩٦هـ).

١٠٣- **الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام**: للصاحبي التاجي محمد بن كامل (ت٦٩٩هـ).

١٠٤- **الحل**: لأبي الحكم مالك بن عبد الرحمن بن الفرج المعروف بابن المرحل المالقي (ت٦٩٩هـ).

١٠٥- **فضل الخيل**: لشرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت٧٠٥هـ).

١٠٦- **البيطرة**: للصاحب تاج الدين محمد بن محمد (ت٧٠٧هـ).

١٠٧- **الفروسية وعلاج الخيل**: لبدر الدين البكتوت الرماح الخازنداري نائب الإسكندرية (ت٧١١هـ).

١٠٨- **وصف الخيل**: لشهاب الدين أبي الثناء محمود بن سلمان بن فهد الحنبلي (ت٧٢٥هـ).

١٠٩ - **كاشف هم الويل في معرفة أمراض الخيل**: لأبي بكر عبد الله بن بدر الدين البطار المصري، المعروف بابن المنذر (ت٧٤١هـ).

١١٠ - **كامل الصناعتين البيطرة والزرطقة (المعروف بالناصري)**: لابن المنذر.

١١١ - **الفروسية**: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ).

١١٢ - **الفوائد المسطرة في علم البيطرة**: لأبي زكريا يحيى بن أحمد بن هذيل التجيبي الغرناطي (ت٧٥٣هـ).

١١٣ - **زهر الروض الندي في شرح مقصورة الأسدي**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف بن يعلى الشهير بالشريف الحسني (كان حيا سنة ٧٥٧هـ).

١١٤ - **الجواد العربي في الفروسية وتربية الخيل وبيطرتها**: لمؤلف مجهول (كتبه بخط يده سنة ٧٥٧ ببغداد).

١١٥ - **توفية الكيل لمن حرم لحوم الخيل**: لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي الشافعي (ت٧٦١هـ).

١١٦ - **مطلع اليُمن والإقبال في انتقاء كتاب الاحتفال واستدراك ما فاته من المقال**: لابن جزي، أبي محمد عبد الله بن محمد بن أحمد الغرناطي (ت بعد ٧٦٣هـ).

١١٧ - **الأقوال الكافية والفصول الشافية في الخيل**: لعلي بن داود بن يوسف الرسولي المعروف بالمجاهد الرسولي (ت٧٦٤هـ).

١١٨ - **الخيل وصفاتها وأنواعها وبيطرتها**: لعلي بن داود بن يوسف الرسولي المعروف بالمجاهد الرسولي (ت٧٦٤هـ).

١١٩ - **جر الذيل في وصف الخيل**: لصلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ).

١٢٠ - **الجهاد والفروسية وفنون الآداب الحربية**: لطيبوغا الأشرفي البكلميشي الرومي (ت٧٧٠هـ)

١٢١ - **البيطرة**: لذي الوزارتين لسان الدين ابن الخطيب الغرناطي (ت٧٧٦هـ).

١٢٢ - **فضل الميل إلى رباط الخيل**: لأبي العباس أحمد بن يحيى بن أبي بكر بن أبي حجلة التلمساني (ت٧٧٦هـ).

١٢٣ - **حلية الفرسان وشعار الشجعان**: لأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن هذيل الفزاري الغرناطي (كان حيا سنة ٨٠٤هـ).

١٢٤ - **البيطرة**: لأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن هذيل الفزاري الغرناطي (كان حيا سنة ٨٠٤هـ).

١٢٥ - **قطر السيل في أمر الخيل**: لسراج الدين عمر بن رسلان (ت٨٠٥هـ).

١٢٦ - **فضل الخيل وما فيها من الخير والنيل**: لأحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ).

١٢٧ - **مجرى السوابق**: لتقي الدين بن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ).

١٢٨ - **سيرة أجواد الأنجاد في مراتب الجهاد**: لأبي عبد الله محمد بن أبي عثمان المراكشي (من أهل القرن التاسع الهجري).

١٢٩ - **رسالة الفرس**: لمجهول، ذكر في حلية الفرسان.

١٣٠ - **راحة القلوب والأرواح من الخيل والسلاح**: لمجهول، ذكر في حلية الفرسان.

١٣١ - **تهذيب الأمعان في الشجاعة والشجعان**: لمجهول، ذكر في حلية الفرسان.

١٣٢ - **يقظة الناعس لتدريب المجاهد الفارس**: لمجهول، ذكر في حلية الفرسان.

١٣٣ - **الزردقة في معرفة الخيل وأجناسها وأمراضها**: لمؤلف مصري مملوكي مجهول صنفه في القرن التاسع الهجري، له عدد من النسخ.

١٣٤ - **جر الذيل في علم الخيل** للسيوطي (ت٩١١هـ).

١٣٥ - **تحفة العبيد فيما ورد في الخيل والرماية والصيد**: لبرهان الدين إبراهيم بن والي بن طه المقدسي (ت٩٦٠هـ).

١٣٦ - **إسبال الذيل في ذكر جياد الخيل**: لنجم الدين بن خير الدين الحنفي الرملي (ت ق١١هـ).

١٣٧ - **فوائد النيل بفضائل الخيل**: لعلي بن عبد القادر الحسيني الطبري المكي (ت١٠٧٠هـ).

١٣٨ - **رشحات المداد فيما يتعلق بالصافنات الجياد**: لمحمد البخشي الحلبي (ت١٠٩٨هـ).

١٣٩ - **فضائل الخيل**: لأبي عبد الله محمد بن الطيب بن أحمد الحسني الفاسي (ت١١٣٤هـ).

١٤٠ - **أرجوزة يتيمة الأجياد في الصافنات النجباء الجياد (أو الجواهر المنظمة في وصف خيل الأمراء المسومة)**: لعبد القادر بن العربي القادري الحسني (ت١١٧٩هـ).

١٤١ - **نزهة خواطر العباد في شرح يتيمة الأجياد في الصافنات النجباء الجياد**: لمحمد بن عبد القادر الإدريسي المعروف بالخبزاوي (كان حيا سنة ١٢٦٧هـ).

١٤٢ - **سراج الليل في سروج الخيل**: ليوسف بن فرنسيس الحاصباني (ت١٣٠٩هـ - ١٨٩٢م) طبع في المطبعة العمومية ببيروت سنة ١٨٨١م.

١٤٣ - **منظومة في أسماء الخيل**: لجعفر بن محمد الأعرجي (ت١٣١٧هـ).

١٤٤ – **عقد الأجياد في الصافنات الجياد**: لمحمد بن الأمير عبد القادر الجزائري (ت١٣٣١هـ).

١٤٥ – **نخبة عقد الأجياد في الصافنات الجياد**: لمحمد بن الأمير عبد القادر الجزائري (ت١٣٣١هـ).

١٤٦ – **فيض النيل في آداب الفروسية والمعرفة بأوصاف الخيل**: لأبي المواهب مولاي العربي التهامي الوزاني (ت١٣٣٩هـ).

١٤٧ – **النسمات المعطرة في أدوية الخيل وعلم البيطرة**: لأبي المواهب مولاي العربي التهامي الوزاني (ت١٣٣٩هـ).

١٤٨ – **غاية المراد في الخيل الجياد**: لرشيد بن داود السعدي (ت١٣٥٨هـ).

١٤٩ – **جواب السائل عن الخيل الأصائل**: الملك عبد الله الأول بن الشريف حسين (ت١٣٧٠هـ –١٩٥١م).

١٥٠ – **دليل الفارس النجيب في الفروسية وأوصاف الخيل**: لمحمد بن محمد بن عبد السلام بن الحسن بناني الرباطي (ق١٤هـ).

١٥١ – **مقامة الخيل والإبل**: إنشاء البدر بن حبيب، ذكره السيوطي في جر الذيل.

١٥٢ – **معرفة لعب الدبوس والصراع على الخيل عند ملاقاة الخصم في أوقات الغروب**: لمجهول. منه نسخة خطية في استانبول.

١٥٤ – **خلق الفرس**: لأبي الحسن نصر بن إسماعيل النحوي.

مؤلفات وضعت للخيل أبوابًا وفصولاً مهمة

١ – **الغريب المصنف**: لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ).

٢ – **الحيوان**: للجاحظ: (ت٢٥٥هـ).

٣- البغال: للجاحظ (ت٢٥٥هـ).

٤- التذكرة: لابن حمدون (ت٢٥٥هـ).

٥- المعاني الكبير: لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ).

٦- عيون الأخبار: لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ).

٧- الزهرة: لمحمد بن داود الصنهاجي (ت٢٩٦هـ).

٨- المنتخب في غريب كلام العرب: لكراع النمل (ت٣١٠هـ).

٩- العقد الفريد: لابن عبد ربه (ت٣٢٨هـ).

١٠- النوادر: لأبي علي القالي (ت٣٥٦هـ).

١١- شرح مقصورة ابن دريد: لابن خالويه (ت٣٧٠هـ).

١٢- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين للخالديين (ت٣٧٠هـ، ت٤٠٠هـ).

١٣- الأنوار ومحاسن الأشعار: لعلي بن محمد الشمشاطي (ت بعد ٣٧٧هـ).

١٤- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: لأبي هلال العسكري (ت٤١١هـ).

١٥- ديوان المعاني: لأبي هلال العسكري (ت٤١١هـ).

١٦- مبادئ اللغة: للإسكافي (ت٤٢٠هـ).

١٧- فقه اللغة: للثعالبي (ت٤٢٩هـ).

١٨- زهر الآداب وثمار الألباب: لأبي إسحاق الحصري القيرواني (ت٤٥٣هـ).

١٩- العمدة: لابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ).

٢٠- المخصص: لابن سيده (ت٤٥٨هـ).

٢١- نظام الغريب: للربعي (ت٤٨٠هـ).

٢٢- **كفاية المتحفظ**: لابن الأجدابي (القرن الخامس الهجري).

٢٣- **محاضرات الأدباء**: للراغب الأصبهاني (ت٥٠٢هـ).

٢٤- **مجمع البلاغة**: للراغب الأصبهاني (المتوفى ٥٠٢هـ).

٢٥- **الاقتضاب**: لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ).

٢٦- **ربيع الأبرار**: للزمخشري (ت٥٣٨هـ).

٢٧- **الفلاحة**: لأبي زكريا يحيى بن محمد بن أحمد بن العوام الإشبيلي (ت٥٨٠هـ)

٢٨- حدائق الأدب: لابن شاهمردان (ت نحو ٦٠٠هـ).

٢٩- **الحماسة المغربية**: لأبي العباس الجزاوي (ت٦٠٩هـ).

٣٠- **عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات**: لأبي عبد الله زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت٦٨٢هـ).

٣١- **نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب**: لابن سعيد الأندلسي (ت٦٨٥هـ).

٣٢- **مباهج الفكر ومناهج العبر**: لمحمد بن إبراهيم الوطواط (ت٧١٨هـ).

٣٣- **حسن التوسل إلى صناعة الترسل**: لشهاب الدين محمود الحلبي (ت٧٢٥هـ).

٣٤- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، للنويري (ت٧٣٣هـ).

٣٥- **مستند الأجناد في آلات الجهاد**: لابن جماعة الحموي (ت٧٣٣هـ).

٣٦- **رسائل ابن نباتة** (ت٧٦٨هـ).

٣٧- **نسيم الصبا**: لابن حبيب الحلبي (ت٧٧٩هـ).

٣٨- **حياة الحيوان الكبرى**: للدميري (ت٨٠٨هـ).

٣٩- **مطالع البدور ومنازل السرور**: للغزولي (ت٨١٥هـ).

٤٠- **صبح الأعشى**: للقلقشندي (ت٨٢١هـ).

٤١- **إمتاع الأسماع**: للمقريزي (ت٨٤٥هـ).

٤٢- **روح البيان في خواص النبات والحيوان**: لبرهان الدين إبراهيم بن والي بن طه المقدسي (ت٩٦٠هـ).

٤٣- **مناهج السرور والرشاد في الرمي والسباق والصيد والجهاد**: لزين الدين عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي (ت٩٨٢هـ).

٤٤- **الفريد في تقييد الشريد وتوصيد الوبيد**: لأبي القاسم محمد بن عبد الجبار الفجيجي (ت٩٨٦هـ): وهو شرح لقصيدة **روضة السلوان** لإبراهيم الفجيجي.

٤٥- **دليل الفارس النجيب**: لأبي القاسم محمد بن عبد الجبار الفجيجي (ت٩٨٦هـ).

٤٦- **تحرير الرواية في تقرير الكفاية**: لمحمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ).

٤٧- ومما يكون من هذا النوع: التصانيف التي اهتمت بذكر ما يتعلق بالخيل وغيرها من أدوات الركوب والزينة، أو عدة وآلة السلاح، **كالسرج** لأبي عبيدة معمّر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، **والسرج واللجام** لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي الأصمعي (ت٢١٦هـ)، **والرحل** لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي الأصمعي (ت٢١٦هـ)، **واللجام** لأبي عبيدة معمّر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، **والسرج واللجام** لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، **والسرج واللجام والبيضة والدرع** لابن غرزة، **والسرج واللجام** لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، **والسلاح** للنضر بن شميل (ت٢٠٤هـ)، وللأصمعي (ت٢١٦هـ)، ولابن حمدويه (ت٢٥٥هـ)، ولابن دينار (ت ق٣هـ)، ولابن دريد (ت٣٢١هـ)، **والسيف** لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، **والسيف والرماح** لأبي حاتم (ت٢٥٥هـ)، **والقوس** لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، **والقوس والترس** لأبي زيد

(ت٢١٥هـ)، والقسي والنبال والسهام لأبي حاتم (ت٣٥٥هـ)، والدرع والبيضة لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، وصفة الدرع لابن الأعرابي (ت٢٣١هـ).

مِنْ تَحْقِيقَاتِ الْمَغَارِبَةِ لِمَخْطُوطَاتِ الْبَلاغَةِ وَالنَّقْدِ
مَنَاهِج وَنَمَاذِج

رضوان ابن شقرون[1]

المحاور

مدخل

- التراث النقدي والبلاغي في الخزائن والمكتبات المغربية
- تحديد مصطلحات

١ ـ التحقيق عند المغاربة

١ ـ ١ ـ العناصر

١ ـ ٢ ـ الخطوات

١ ـ ٣ ـ المناهج

١ ـ ٤ ـ الصعوبات

٢ ـ نماذج من تحقيقات المغاربة

٢ ـ ١ ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء

٢ ـ ٢ ـ حلية المحاضرة في صناعة الشعر وأنواعه

٢ ـ ٣ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه

٢ ـ ٤ ـ المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع

٢ ـ ٥ ـ الروض المريع في صناعة البديع

مراجع

---

(١) محاضر في البلاغة والنقد، خريج جامعة القرويين بفاس، وجامعة محمد الخامس بالرباط.

مدخل

التراث النقدي والبلاغي في الخزائن والمكتبات المغربية

يمثل التراث المخطوط في الأمة منبعاً من منابع الفكر والحضارة، ومصدراً من مصادر المعرفة الأصيلة، وسنداً معيناً على استيعاب ذاكرة الأمة ورصيدها الحضاري والثقافي، ومؤهلاً لاستثمار المعارف الأصيلة في تلقيح المدارك والتصورات وتطويرها وحسن تفاعلها مع ثقافات المحيط وبلاغات الشعوب ولغات الأمم، لتحيين الحياة العلمية والأدبية والفكرية والواقعية للأمة؛ ويدخل ضمن ذلك التراث مكون اللغة والأدب والنقد والبلاغة بفلسفاتها وأبعادها المفاهيمية وحقولها الدلالية والفنية ومراحل تطورها قوالبَ وتفريعاً وتقسيماً وتأثراً وتأثيراً.

والخزائن المغربية، وما أكثرها، زاخرة بالمخطوطات النادرة والكتب القيمة في مختلف مجالات المعرفة، وهي منتشرة في الحواضر والبوادي، وفي السهول والجبال، قابع بعضها في الزوايا والربط التى انزوى بها عبر التاريخ متصوفة مربون أو استقر بها علماء مدرسون أغنوا التاريخ الفكري والحضاري بمؤلفات قيمة ما زلنا نكتشف من كنوزها حينا بعد حين، وما تزال أمام الباحثين وطلاب العلم فرص ثمينة لصيد ذخائر نفيسة من مكنوناتها، تزكي معارفنا وتغني علومنا وتلقى الأضواء الساطعة على أمجادنا الفكرية في كل مجالات المعرفة.

فيها المكتبات العامة العريقة: كالمكتبة الوطنية بالرباط، وخزانة القرويين بفاس، والخزانة البلدية بتطوان، وخزانة الجامع الكبير بمكناس، والخزانة البلدية وخزانة ابن يوسف والمكتبة العامة بمراكش...

وفيها الخزائن الخاصة التى صارت مؤسسات مفتوحة للعموم بعد وفاة أربابها، أو بأريحية من أصحابها وقد كان معظمهم من العلماء والصلحاء، أو المفكرين والأدباء،

كالخزانة الملكية بالرباط، ومؤسسات عبد الله كنون بطنجة، وعلال الفاسي، وأحمد بنسودة، وعبد الهادي التازي مؤخرا بالرباط، والخزانة الصبيحية بسلا.. وغيرها.

وفيها الخزائن المحفوظة بمختلف الزوايا بجبال الأطلس وهضابه، وبعض المناطق النائية في التلال من الحواضر والبوادي، كالخزانة الحمزاوية بفكيك، وخزانة زاوية تنغملت بالأطلس الكبير، والخزانة الناصرية بتامكروت.. وغيرها.

ومنذ استقلال المغرب هبّ كثير من الباحثين ينهلون من منابعها ويشتغلون على كنوزها إحصاءً وتكشيفاً وتنظيماً، أو دراسة وتحقيقا وإخراجا، أحيانا بتوجيه رسمي من إحدى الوزارتين الوصيتين على التراث: وزارة الثقافة، أو وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وأحيانا بمبادرات فردية بدافع البحث العلمي أو بمجرد الفضول المعرفي، وبعض هؤلاء كانوا بالفعل باحثين أمناء أو جادين علماء، لكن بعضاً منهم لم يكونوا جادين ولا أمناء، فحصل من النهب والتطاول على المخطوطات ما جعل أصحاب الخزائن الخاصة وشبه الخاصة ينطوون وينغلقون ويحترسون من أي وافد راغب في الاطلاع أو الاستفادة ولو كان من أجل العلم والمعرفة، وحتى لو كان من أجل خدمة الخزانة نفسها وصيانة محتوياتها.

تحديد مصطلحات

يقتضي الخوض في أي ميدان تحديد مصطلحاته تبيناً وتبياناً وحصراً لمجال القول أو العمل؛ لذا كان من الضروري للمحقق أو الباحث في مجال التحقيق والمشتغل على التراث أن يتبين حدود بعض المصطلحات المتصلة بمجال التراث ودراسته، والتحقيق وإتقانه؛ وأهم ما يتصل بذلك مصطلحات ست: التحقيق، والتصحيف، والتحريف، والخلط، والخطأ، والسقط؛ فلا بد من التمييز بينها ومعرفة مقتضياتها ووسائل تطبيق ما يقتضي التطبيق منها واستثماره، والاحتراز مما ينبغي الاحتراز منه وتفاديه واجتنابه أو إصلاحه وبيانه:

فأما التحقيق: فعملية إخراج نص تراثي بصورة صحيحة مطابقة لأصله كما ألفه صاحبه، مع حل مشكلاته وكشف مبهماته، يبذل فيه المشتغل به كل جهده ويفرغ كل حيلته[١].

وتقتضي هذه العملية ضبط النص موضوعها وخدمته بحل إشكالاته، والتعريف برجالاته، وشرح الغريب من ألفاظه وعباراته، وتقريب البعيد من مفاهيمه، وتسهيل العسير من دالّه ومدلوله، وتأصيل مقولاته ونظرياته، والتعليق عليها إن كان التعليق من مقتضياته.

غير أن في التعليق على النص تبايناً بين المحققين، فهم:

بين متساهل مجيز للتصرف في النص والتعليق عليه إلى حد إباحة التغيير إذا استطاع المحقق أن يثبت صواب نظره.

وبين وقاف على النص قائل بالمحافظة على شكله الأصلي حرفيا بدون أي تصرف فيه إلا أن يكون خارج النص في الحواشي والهوامش.

وبين مكتف بحواشي المقارنة بين النسخ دون أي تدخل في المحتويات الفكرية والتعبيرية للنص.

ومن المحققين من استفاض فانكب على مادة المخطوط بالدرس والتحليل والترجيح والنقد مما هو أعلق بمهمة البحث والدراسة منه بعملية التحقيق والإخراج.

وأما التصحيف فخطأ في نقط الحروف المتشابهة، أو في علامات التشكيل، يجده المحقق في النص إما سهواً من الناسخ وإما عرضاً في الورق وإما بأي عامل آخر، كأن يجد كلمة (تحت) وهي (بحث) أو يقرأ (نجمة) وهي (تخمة).

وأما التحريف فهو تغيير كلمة أو تغيير حرف، كما يفيده صاحب «**لسان العرب**» في مادة (ح ر ف)، ويكون التغيير في شكل الحرف ورسم صورته الأصلية المعتادة،

---

(١) ينظر فريد الأنصاري: **أبجديات البحث**، ص٨٠ وما بعدها.

كأن يتغير حرف (د) مثلا فيرسم (ر) أو يتغير حرف (ط) فيرسم (ص)، مثل التحريف الذي حصل عند النساخ في اسم باب في «**العمدة**» من (باب أدب الشاعر) إلى (باب آداب الشاعر)[١]. وقد يكون التحريف بالزيادة أو بالنقص كما في بعض طبعات «**العمدة**»، حيث أثبتت الآية (٣٩) من سورة النور (٢٠) بصيغة: (والذين كفروا بربهم أعمالهم كسراب..) وصوابها في الذكر الحكيم: ﴿**والذين كفروا أعمالهم كسراب**﴾[٢].

وأما **الخلط** فكإثبات الصلة المباشرة بين علمين لم تجمعهما الحياة لاشتباه اسميهما؛ وقد وجد محقق «**حلية المحاضرة**» من ذلك الكثير لدى نساخ المخطوط، فصحح الخلط بالرجوع إلى تراجم الرواة الذين أخذوا عن المؤلف «ابن المظفر الحاتمي»[٣].

وأما الخطأ والسقط فهما عند اللغويين مترادفان، واستخلاصاً من أقوالهم في معاني الكلمتين ودلالاتهما، وارتباطاً بمجال رسم الكلمات وقراءة الخطوط وتحقيق النصوص أرى أن:

- يختصّ **السقط** بترك حرف أو كلمة أو جملة أو قطعة من النص وحذفها جهلاً من الناسخ أو سهواً، كسقوط (تنوير) من سياق «**منهاج البلغاء**» وإثباته من قبل المحقق عنوانا للفقرة مع تبرير الزيادة بقوله في الحاشية: «**هذا العنوان أضفناه إلى الأصل لطول الإضاءة ووجود ما يقتضيه**»[٤]، وسقوط كلمتي (قد) و(إنما) في النسخة الأم من «**المنزع البديع**» وإثبات المحقق لهما من النسخة المساعدة[٥].

---

(١) العمدة، تحقيق محمد قرقزان ٤٢/١.

(٢) العمدة ٤٨٠/١، وينظر أيضا ٥٩٢/١، و٦٢٧/١.

(٣) حلية المحاضرة، تحقيق جعفر الكتاني ٦/١.

(٤) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ص٢٣٧.

(٥) المنزع البديع، تحقيق علال غازي، ص٤٠٦.

• ويختصّ الخطأ بقلب فكرة عن صوابها، أو تغيير مرتّب، أو تبديل معنى عن قصده، طوعا كان ذلك أو كرها، مثل ورود جملة في النسخة المساعدة من «**الروض المريع**» بصيغة: «وقع الاختلاف بين أهل هذه الصناعة»، وهي في النسخة الأم: «وقع بين أهل هذه الصناعة التخالف»[١].

١ ـ التحقيق عند المغاربة

١ ـ ١ ـ خطوات عملية

يقصد بهذه الخطوات المراحلُ والأشواط التي يقطعها المحقق في عملية تحقيق النص من بداية انشغال الذهن بالمخطوط، والى غاية إخراج النص تاماً محققاً. وتقوم عملية التحقيق لدى المحققين المغاربة في مجملها على ما هو متعارف عليه معمول به متداول لدى المحققين عامة، انطلاقا من مذاهب المستعربين الذين يعتبرهم البعض رواد عملية تحقيق تراثنا الإسلامي في العصر الحديث فكراً ومنهجاً وطريقةً، ووفقاً لما سار عليه شيوخ التحقيق في العالم العربي والإسلامي، كما تتجلى سماته وخطواته وطرقه وعناصره في أعمال رواد التحقيق من المصريين، والشاميين، والعراقيين وغيرهم؛ غير أنّا نستطيع القول بأن هناك مدرسة مغربية في التحقيق تتجلى خصوصيتها في ميزتين بارزتين يجد معظم المشارقة صعوبة في تجاوزهما، وهما:

تنوع الخطوط المغربية وخصوصيتها،

ووفرة الخزائن الخاصة الزاخرة بتراث مخطوط في مختلف ألوان المعرفة وسعة انتشارها وخفاء بعضها.

وسنتحدث عن الأمرين بحول الله وقوته في فقرة الصعوبات التي تواجه عملية التحقيق.

---

(١) الروض المريع، تحقيق رضوان ابن شقرون، ص١٧٣.

أما خطوات عملية التحقيق عند المغاربة فتتلخص وفق ما توصلت إليه في خمس:

١) الوعي بأهمية العملية، وبأهمية النص، ومكانة المؤلف التاريخية والأدبية والفكرية، وسماته الأسلوبية والعلمية.

٢) تهيئ قائمة ببليوغرافية بالمصادر والمراجع التى لها صلة بالمؤلف، والموضوع، والكتّاب، والمجال المعرفي والفكري الذي ينتمي إليه أو يعالجه.

٣) تأمل النسخ الموجودة للمخطوط والمقارنة بينها واختيار الأصح الأنسب منها لتكون النسخة الأم المعتمدة في التحقيق.

٤) جرد الأفكار والأعلام والنصوص والمصطلحات الواردة في النص.

٥) الانكباب على خدمة النص تمحيصا وتدبرا واستيضاحا ومقارنة.

وسنضرب لذلك أمثلة في الفقرة التالية حين نعرض نماذج من المحققين والتحقيقات المغربية؛ ونشير هنا إلى أن بعض الباحثين أسمى تلك الخطوات مراحل، وهي في نظرنا إلى المنهج أقرب، وجمعها في ثلاث: التوثيق، والتقويم، والتقريب[(١)].

١ ـ ٢ ـ عناصر العملية

هي مجموعة من المكونات الإجرائية العلمية والعملية التى ينبغى توافرها في تحقيق نص من التراث وإخراجه، وهذه أيضا لا يشذ المغاربة فيها عن أعراف غيرهم من المحققين ومألوفهم؛ واستخلاصاً من تتبع جهود بعض المحققين المغاربة في التحقيقات المنجزة لإخراج كتب التراث في مجالات اللغة والأدب والنقد والبلاغة نجد عملية التحقيق عندهم تقوم على العناصر التسعة الآتية:

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات ص١٧٥.

١) مقابلة النسخ المتوفرة بعضها ببعض، ابتداء من مرحلة الدراسة المقارنة بين النسخ المتوفرة، وانتهاء بالترجيح بينها واختيار النسخة الأم التي تُتخذ المتنَ الأساس أو النص المعتمد في عملية التحقيق، والنسخ المساعدة، مع تعليل الاختيار والاستدلال والتبرير؛ فقد خص علال الغازي -مثل- هذه المقابلة بفصل مستقل في مقدمة الدراسة، وصف فيه نسختي مخطوطه وقارن بينهما بدقة وشفع ذلك بصور لصفحات من النسختين من أولها وأوسطهما وآخرهما(١).

وعملية المقابلة هذه تثمر أمرين:

أولهما بيان الفروق الشكلية والنوعية والفنية بين النسخ وقيمها العلمية من حيث النسبة إلى المؤلف والأقدمية والخط وعلاقة النص بمؤلفه وعلاقة الناسخ بمادة الكتاب وموضوعه ومؤلفه، وخير مثال على ذلك وصف قرقزان للنسخ الخطية والمطبوعة لكتاب «العمدة»، فقد دقق النظر فيها جميعا وأعطى وصفا للنسخ الخطية العديدة للكتاب، البالغ عددها (١٨) المنتشرة في مكتبات المغرب والمشرق وأوربا، والطبعات الخمس السابقة لـ«العمدة»، وأبان قيمها العلمية وأشكالها وأوصافها الورقية والخطية والمطبعية والمنهجية والتقنية، ليبين قصور الطبعات عن التحقيق العلمي الصحيح، وحاجة المتن إلى تحقيق علمي قويم، وليختار أقدم النسخ الخطية وأفضلها وأصلحها لتكون المعتمدة في التحقيق(٢).

والثاني التنبيه إلى اختلاف الروايات، والإشارة إلى ما بالنسخ الخطية وغيرها من سقط أو تصحيف أو تحريف أو غيرها، وما يقتضيه ذلك من تكميل أو تصحيح. مثلاً: حينما تحدث ابن البناء المراكشي في «الروض المريع» عن دلالة اللفظ على المعنى بالالتزام

---

(١) المنزع البديع ص٧٣ وما بعدها.

(٢) العمدة ٢٦/١ وما بعدها.

ضمن القسم الثالث من أقسام الدلالة، وجد المحقق في النسختين المساعدتين سقطا نبه إليه في الحاشية[١].

٢) بيان المصادر التى استقى منها المؤلف فكره ونصوصه وآراءه وتعليقاته وشواهده، وتتبعها لتأصيل فكر صاحب النص المحقق وإظهار معرفته ومدى اطلاعه على فنه واستيعابه لموضوعه وقدرته على مناقشة مذاهبه ونظرياته، ولربط فروع الثقافة والفكر والمعرفة بأصولها، وثمرات الفكر الإنساني بجذورها، يظهر ذلك جليا في المقدمات التى يمهد بها المحققون لتحقيقاتهم، وفي التعاليق التى يعلقون بها على نظريات المؤلفين وآرائهم خلال المتن المحقق؛ وهو أمر وارد في كل التحقيقات التى اطلعت عليها من أعمال المحققين المغاربة، ولو بنسب متفاوتة، ومنه ما فعله محمد الحبيب ابن الخوجة مثلا في «**التمهيد**» لتحقيق «**منهاج البلغاء وسراج الأدباء**»[٢]، وما سلكه علال الغازي في تعاليقه خلال أبواب «**المنزع البديع**» وفصوله أيضا.

٣) إثبات النص بصيغته الأصلية في النسخة الأم المختارة، وقد تلقّح الصيغة أو تعدل أو تصحح بما هو في النسخ الأخرى، أو بما يراه المحقق مناسبا للسياق ومسايرا لروح النص وفكر صاحبه ومنهجه، ولاسيما إن كان هناك خطأ واضح صريح، مثل ما فعل محقق «**الروض المريع**» أيضا حينما وجد في الفقرة السابقة نفسها تحريفا في النسخة المعتمدة لكلمة (وكدلالة) حيث أثبتها الناسخ (وكذلك) فصحح التحريف وبين أن التصحيح من النسختين المساعدتين؛ أو ما وجده المحقق مثبتاً في النسخة الأم وفي باقي النسخ الخطية أيضا من «**الروض المريع**» بصيغة (قريتة) فصوب الخطأ وأثبت

---

(١) الروض المريع ص٧٦.

(٢) انظر منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ص٣١ من المدخل وما بعدها، وص٢٤ من المتن، الحاشية ٢، وص١٨٤ الحاشية (١)، وغيرها.

بدله (قرينه) في المتن وأشار في الحاشية إلى أن الصواب ما أثبته[١].

٤) تقسيم النص إلى فقر وفصول وأبواب إن كان يحتمل التقسيم، أو المحافظة على تقسيم المؤلف نفسه إن فعل أو أشار في التقديم، فعل ذلك معظم المحققين لأن جل كتب التراث تكاد تكون غير مبوبة تنظيماً ولا معنونة تفصيلاً، ومن أمثلة ذلك «**حلية المحاضرة في صناعة الشعر**» الذي حققه جعفر الكتاني فوضع له العناوين الناقصة لأبواب الكتاب وفصوله[٢]، و«**الروض المريع**» الذي تتابع الكلام في أصله بدون تبويب ولا تفصيل، فتدخل المحقق وقسم النص كله أبوابا وفصولا جعل لها عناوين من اقتراحه لكن استمدادا من مضمون كلام المؤلف وترجمة لقصده.

٥) تخريج الآيات والأحاديث والنصوص والشواهد، ومنهم من يذكر درجة الحديث في تخريجه، ونسبة النصوص والشواهد إلى أصحابها أو عزوها إلى الدواوين أو المصادر، والتنبيه إلى اختلاف رواياتها؛ فإن تعذر معرفة الشاعر أو القائل كان التصريح بذلك حرصاً على التواضع والأمانة وإقراراً بالجهد، وهذا دأب كل المحققين في كل مكان إلا ما شذ.

٦) توضيح الغامض أو المشكل من النص المحقق لفظا أو عبارة أو معنى بحواشي بيان أو تعليق أو إحالة، كما يعلق ابن الخوجة على استشهاد حازم ببيتين فيقول: «**رواية البيتين مختلفة عما في النص وإن لم يوجب اختلافهما عدم الاستشهاد بهما في هذا المحل لبقاء موضع القلب المحتاج إلى التأويل على حاله؛ هي بالديوان كالآتي**»، ويذكر الرواية كما هي في ديوان الشاعر عروة ابن الورد، ثم يحيل على شرحه لابن السكيت[٣].

---

(١) الروض المريع ص٨٨، ١٠٦.

(٢) حلية المحاضرة ص١٢٣ و١٩٣ الحاشية (١) حيث صرح المحقق بأنه هو الذي سمى فصول الكتاب وعينها.

(٣) منهاج البلغاء ص١٨٤ الحاشية (٤).

٧) التعريف بالأعلام المذكورين في المتن أو المشار إليهم أو المأخوذ عنهم ولو بدون ذكر ولا إشارة، كما نجده في تحقيقات معظم المحققين المغاربة.

٨) ثبت بالمصادر والمراجع التي استفاد منها المحقق في عملية التحقيق، وهو دأب كل المحققين أيضا.

٩) تذييل التحقيق بالفهارس والكشافات اللازمة بحسب موضوع الكتاب المحقق أو فنه ومنهجه، فقد يحتاج المخطوط إلى فهرس للأمثال أو كشاف للمصطلحات أو المواقع أو الأماكن والبلدان مثلا وقد لا يحتاج إلى شيء منها أو بعضها، لكنهم يعقبون تحقيقاتهم بفهارس وكشافات مفيدة كما في تحقيق **العمدة**، و**المنزع البديع**، و**الروض المريع**، وغيرها.

هذه العناصر المستخلصة من تحقيقات بعض المغاربة للتراث النقدي والبلاغي واللغوي، تندرج تحت عموم العناصر التي تعتبر ضرورية للقيام بأحسن تحقيق لكتاب من التراث[١]؛ واللافت للانتباه أن تحقيقاتهم يغلب على معظمها الدقة والموضوعية والأمانة العلمية، لأن أغلبها قُدّم لنيل درجة علمية من إحدى الجامعات.

١ ـ ٣ ـ مناهج التحقيق

تختلف مناهج التحقيق باختلاف الهدف الذي يتغياه المحقق، والزاوية التي ينظر منها إلى العمل، والمخطوط، والمؤلف، والمادة، وقد يرجع الأمر إلى طبيعة المخطوط وموضوعه ومادته، أو إلى المستوى الفكري والعلمي للمحقق نفسه، أو إلى ظروف عمله ومدى توفر الإمكانات المساعدة والآليات اللازمة، مما قد يؤثر سلباً على المحقق فيسلك منهجاً لا يليق بالعملية الراشدة الإيجابية، ومثل هذا أولى به أن ينسحب من الاشتغال بالتحقيق احتراما للتراث وتقديرا للعلم والعلماء، واحترازا من التقول والادعاء. ومن هذه الزاوية نجد مناهج التحقيق لدى المحققين عامة، ومن ضمنهم المغاربة تصنف ثلاثة أصناف مختلفة:

---

(١) انظر: **قواعد تحقيق المخطوطات الإسلامية ومناهجها**، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ص١٧٥ وما بعدها.

فمنهج هو تحقيق **علمي** تتوفر فيه العناصر الضرورية لإخراج النص سليما صحيحا، فهو عمل مفيد يخدم التراث وينضبط بالضوابط العلمية والتقنية والموضوعية، ويتحلى صاحبه بالصدق والأمانة؛ ومن هذا الصنف تحقيقات جعفر الكتاني لـ«**حلية المحاضرة**»، والشيخ ابن عاشور لـ«**منهاج البلغاء**»، والشيخ بنتاويت لـ«**إعجاز القرآن**»، ومحمد قرقزان لـ«**العمدة**»، لابن رشيق القيرواني...

ومنهج هو **إخراجي** فقط، لا يعنى بتوثيق ولا تقويم ولا مقاربة ولا مقارنة، وكل هم (المحقق) فيه هو إخراج كتاب ما من رفوف النسيان، ويكون الجهد فيه محصورا في نقل النص بكلماته وعباراته وفقره نقلا، ووضع المتن بين أيدي الباحثين والدارسين والقراء، وقد تكون فيه بعض التعاليق الطفيفة أو الإشارات الخفيفة، لكنه يبقى أقل أهمية من الصنف الأول علمياً وفنياً وتقنياً؛ وإنما فائدته في كشف نص مكتوم ومساعدة الدارس والمحقق على بلوغ المروم؛ ومن هذا الصنف تحقيقات بعض المغاربة لمثل «**المحرر الوجيز**»، مع أنه لا يخلو من إشارات علمية قليلة وفوائد وتعليقات طفيفة؛ وأقل منه قيمة كثير من الكتب التي طبعت أوائل ظهور الطباعة وانتشارها إذ كان الهدف محض إخراج النصوص ونشرها ولو بدون تحقيق علمي دقيق.

ومنهج هو **تجاري** لا صلة له بالعلم ولا بالتحقيق ولا بالدراسة، ولا يبالي بقيمة النص ولا بسلامته، وإنما القصد عند أصحابه عفا الله عنا وعنهم إنما هو الرواج التجاري وتحقيق الربح المادي، فلا تحقيق ولا تعليق ولا تبيّن ولا بيان ولا ضبط ولا توثيق، ويكاد الأمر يكون نادرا لولا أن بعض الشركات ودور النشر والتوزيع هنا أو هنالك منهمكة فيه، كما فعل البعض في مثل الطبعات الأولى لـ «**العمدة**»، وطبعات بعض دور النشر لـ«**للبخلاء**»، و«**أدب الدنيا والدين**»، و«**جامع بيان العلم وفضله**»...

١ ـ ٤ ـ صعوبات جمة

قد تعترض سبيل المحقق صعوبات تضنيه في عملية التحقيق يجدر به أن يحسب حسابها ويهيئ نفسه لتذليلها ويجتهد وسعه لتجاوزها؛ وإلا يفعل فقد يثبط عمله أو يحبط، أو يهن ويتراجع فيفوت عليه وعلى البحث والباحثين فرصا مجدية، بل قد يجنى على التراث من حيث يريد أن يخدمه إن لم يعدّ العدة لمغالبة الصعاب ومجابهة العقبات.

وبغض النظر عن الأمور الشخصية الذاتية، كالمعاناة النفسية والظروف الخاصة التي يتفاوت فيها الأشخاص وتختلف القدرات والطاقات وتتفاوت الهمم والتطلعات، فمن أبرز الصعوبات التي تعترض المحقق للتراث المغربي نذكر السبع التوالي:

١) وفرة الخزائن المبثوثة في أنحاء المغرب، وعسر الوصول إلى بعضها بله الاستفادة من تراثها؛ ومنها خزائن خاصة تقبع بأركان غرفها العتيقة المهملة كنوز من المخطوطات أكثرها غير مفهرس ولا منظم ولا معروف، ولقد زرت بعض ما يقع منها في جبال الأطلس، وحين وصلت إلى واحدة منها إذا هي غرف عتيقة مبنية من طين، بعضها فوق بعض، أبوابها عالية ومفاتيحها حديدية ثقيلة، يتولى أمرها مقدم مسن من سلالة الشرفاء أهل الزاوية، وإذا حرصه على الكتّاب أقوى من حرص الصائغ على أرفع السبائك وأجود أنواع الذهب، أما دخول الأجنبي غرفة من تلك الغرف المليئة بصناديق الكتب المتراكمة في جنباتها فغير ممكن ولا مباح، فـ(المقدم) لا يفتح غرفةً من غرفه ولا يخرج صندوقاً من صناديق كتبها إلا لمن.. ومن.. وإذا الباحث المحظوظ لا يعود من رحلته الشقيّة الشيّقة إلا بالفائدة اليسيرة، هذا إن كان له الحظ الأوفى.

٢) قلة النسخ وندرتها، أو تعددها وكثرتها، كلاهما مشكل: فإذا لم تكن للمخطوط سوى نسخة فريدة فإن عملية التحقيق تكون عسيرة وتلقى على كاهل المحقق أعباء ثقيلة، وإن كانت النسخ كثيرة شق على المحقق عمله أيضا لكثرة ما يلزمه من القراءات والمقارنات؛ وما أكثر ما يفاجأ الباحث في التراث المغربي بوجود نسخة لمخطوطته التى اشتغل عليها لمدة طويلة وبذل في تحقيقها جهدا جباراً، وربما يكون قد أكمل عملية

التحقيق، وقد تكون النسخة المفاجأة أعظم قدراً وأهم قيمةً من التى اعتبرها المحقق النسخة الأم المعتمدة، واشتغل عليها أمداً طويلاً.

وقد عانيت في تحقيق لـ «**الروض المريع**» شيئا من ذلك: ففى أول اشتغالي بتحقيق «**الروض المريع**» علمت أن له نسخة فريدة فى الخزانة العامة بالرباط فانطلقت منهمكا في مراحل التحقيق استنادا إلى هذه النسخة الفريدة؛ وما هي إلا بضعة أسابيع حتى علمت بوجود نسخة ثانية منزوية فى الخزانة الناصرية بتامكروت، فهرعت إليها، وبعد جهد مضنى ووساطات رسمية ومحاولات شخصية استطعت نسخ النسخة بخط يدي مباشرة من خزانة الزاوية، وإذا نسخة الرباط ناقصة ومبتورة، وإذا نسخة تامكروت أجود وأصلح لتكون المعتمدة في التحقيق. وبعد أن أكملت عملية التحقيق كنت في سمر علمى مع بعض زملائي من الأساتذة الباحثين بفاس، وإذا محافظ خزانة القرويين وكان من الحاضرين يذكر أن يده وقعت وهو يتصفح أوراقاً مهملةً غير مرتبة في الخزانة على مؤلف مخطوط لابن البناء المراكشي اسمه «**الروض المريع**»، فالتفتّ إلى المتحدث وإذا هي نسخة ثالثة منسية..

وبعد مراجعة عملي ومقابلة النسخ الثلاث تبينت أنها لا ترقى إلى درجة نسخة تامكروت؛ وكمل التحقيق، وقدمت الرسالة إلى الجامعة ونوقشت، وبعد بضعة أشهر وأنا أتصفح إحدى مجلات التراث العراقية قرأت اسما محرفا لخزانة في زاوية (تنغملت) فقدرت أن تكون بها نسخة أخرى من «**الروض**»، واجتهدت في الوصول إليها فلم أفلح، ولكنى أفلحت في الحصول على صورة لنسخة أخرى سمعت بوجودها بعد سنوات في الخزانة الحمزاوية بفجيج الواقعة في وسط الشرق من المغرب، وقد أنهيت اليوم مقارنتها بالنسخ الأخرى إعدادا للطبعة الثانية للكتاب إن شاء الله تعالى.

٣) تنوع الخطوط المغربية والأندلسية وتميزها عن الخطوط الأخرى في أشكال الحروف وأنواع الكتابات بشكل يجعل عملية القراءة والتحقيق عسيرة على أكبر شيوخ التحقيق ومختصيه. ولكى تتم عملية ضبط النص بالدقة المطلوبة لابد أن تكون لدى المحقق دراية بالخطوط وأنواعها وتفاضلها وفوارقها وخصوصياتها، لأن مجال اشتغاله له علاقة

قوية بالكتابة الخطية، مع القدرة على التمييز بين خطوط الخطاطين وكتابات الناسخين، فقد تلتبس الحروف، وربما حولت الكلمات عن صواب الدلالات فساءت قراءة المحقق للنص، أو ضل عن قصد المؤلف فتاه في مزالق الخبط والخلط.

ولقد تطور الخط العربي عبر الحقب وتنوع أنواعا منها الخط الكوفي والبغدادي والأندلسي مما ينسب إلى المدن، وتلحق بهذا النوع خطوط أخرى كالخط الديواني (تركي)، وخط النسخ (سلجوقي)، وخط التعليق (فارسي)، ومنها خط الدرج (الملف الكامل) وخط الطومار (سدس الدرج) مما ينسب إلى الورق، ومنها خط النصف وخط الثلث وخط الغبار (الدقيق جدا) مما يصنف حسب حجم الخط، وغيرها[١]؛ وقد تولد في المغارب الإسلامية أوائلَ القرن الماضي (١٤هـ/٢٠م) خط آخر هو ما عرف بالخط المغربي الجزائري الإفريقي الموحد، الذي كتبت به أو نسخت بعض المخطوطات المتأخرة، وطبع به المصحف الشريف عشرات المرات وما تزال نسخه تتناسل طباعةً أو تصويراً، لامتيازه بالوضوح والبساطة واجتناب التعريقات والتنميقات والزيادات التى تميز الخط المغربي العريق وتشكل الحرف على القارئ العادي أو تجعل الحروف تشتبه عليه. وبأي خط كان المخطوط المزمع تحقيقه مكتوبا فينبغى معرفة أحواله وأشكاله وضوابطه. ومن ثم فإن الدراية بالخطوط والمهارة في قراءة أنواعها تجعل المحقق يحسن القراءة، وتساعده على اكتشاف ما قد يكون بالنص من تصحيف، أو تحريف، أو خطأ، أو سقط[٢].

٤) عسر تأصيل فكر بعض المؤلفين الأقدمين وتحديد مصادرهم، وصعوبة رد الأفكار المقتبسة والعبارات المنقولة والمراجع المعتمدة في مؤلفاتهم إلى أصولها، لاسيما إن لم يصرح المؤلف بمصدر فكره أو مرجع معلوماته، وذلك كثير في كتب التراث، وقد ينال المحقق شديد النصب قبل أن يؤصل لفكرة، أو يربط معلومة بمصدر، أو يكتشف

---

(١) ربحي عليان: **الكتب والمكتبات**..، ص٢٠.

(٢) تنظر هذه المواد في القواميس الأصيلة **كاللسان والقاموس المحيط** وغيرهما، وينظر **أبجديات البحث** لفريد الأنصاري، ص٨٠ وما بعدها، و**قواعد تحقيق المخطوطات الإسلامية ومناهجها**، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ص٢٥ وما بعدها.

نقلا من مرجع، فابن البناء المراكشي مثلا لم يذكر من المصادر التي استقى منها نظرياته وآراءه بالصراحة إلا اسمين في موضعين:

الأول حين فاضل بين الشعر والنثر فذكر الخفاجي صاحب «**سر الفصاحة**»، ونسب له نظريته في هذه المفاضلة[١].

والثاني حين نقل فقرة مطولة في باب البيان عن «**رسالة النكت في إعجاز القرآن**» للرماني، فذكره ونسب إليه تسمية موضوعه بحسن البيان[٢].

فكان على التحقيق أن يبحث في كل نظرية أو فكرة عن أصلها ومرجعها، واقتضى ذلك الاطلاع والبحث في المظان من كتب اللغة والأدب والنقد والبلاغة والمنطق والفلسفة والأصول والأخبار والتراجم والطبقات وغيرها لتأصيل فكر المؤلف وبيان مراجعه.

٥) تخلف في استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة لتسهيل عملية التحقيق، وأجد لذلك مظهرين اثنين لا يقل أحدهما قسوة من غيره:

أما الأول فصعوبة الحصول على صورة للمخطوط، وأقرر هذا بناء على تجربتي في تصوير نسخة تامكروت من «الروض المريع»، فلقد وجدت صعوبة قصوى في امتلاك نسخة مصورة من المخطوط على قلة ورقاته، قدمت الإشارة إلى بعضها آنفاً.

وأما المظهر الثاني لهذا التخلف فكاشتغال باحثين أو أكثر على مخطوط واحد دون تنسيق ولا دراية ولا وعي من الباحثين، وأكاد أقول من الكليات والأساتذة المشرفين!! وأعرف أستاذين زميلين كانا يدرسان معي في الكلية نفسها من الجامعة نفسها، سجل أحدهما دبلوم الدراسات العليا في جامعة مغربية لتحقيق مخطوطٍ علم بعد ما يربو عن السنة من الاشتغال عليه أن زميلاً له في الكلية يشتغل على تحقيق المخطوط نفسه لنيل

---

(١) الروض المريع ص٨٢.

(٢) الروض المريع ص١٣٤.

الدكتوراه من جامعة مشرقية، لكن كل واحد منهما أصر على موضوعه، واستمرا يعملان بتحقيق مخطوطهما، هذا لدبلوم الدراسات العليا في المغرب، وذاك للدكتورة في المشرق. وواضح أن الأمر يتعلق بانعدام التنسيق أو قلته بين الجامعات والكليات والأساتذة الباحثين، وإذا كان للأجيال السابقة شيء من العذر، فهل لأحد أو لجهة عذر اليوم في عصر الحواسيب والشبيكات والتقنيات الرقمية..!!

٦) قلة اهتمام الجامعة والجامعيين بالتراث وبالتحقيق: إذ إن نسبة ضئيلة من الجامعيين في المغرب تشتغل بالتحقيق، بالقياس إلى العدد الكبير من الباحثين الذين يلجأون إلى الدراسات والبحوث.

٧) الطبع والنشر والتوزيع: وهي مشكلة أخرى يعاني منها الباحث في التراث ومحقق نصوصه، وهناك كثير من الكتب التي حققت لكنها إلى اليوم لم تجد طريقها إلى الوجود، إما بسبب قلة ما بيد المحقق لكي يطبع كتابه وينشره بحسابه الخاص، وإما بسبب جشع الناشرين الذين يستغلون جهود الباحثين ويريدون أن يغمطوهم حقهم، وإما بسبب الشروط المضنية التي يثقل بها الناشرون كاهل الباحث المحقق؛ ونرى كثيرا من الغيورين يبذلون جهودهم في سبيل الله ولو لم يكونوا موسرين ولا قادرين على الإنفاق على الطبع والنشر، وقد لا يستفيدون إلا اليسير غير ذي بال.

٢ ـ نماذج من تحقيقات المغاربة لكتب التراث في مجالات النقد والبلاغة والأدب واللغة

٢ ـ ١ ـ منهج تحقيق «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» لحازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ/١٢٨٥م)، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة

هذا أقدم التحقيقات في مجال النقد البلاغي، و«منهاج البلغاء»[١] أكثر المؤلفات استفادةً وتمثلاً وتطبيقاً للاتجاه الفلسفي في البحث البلاغي عند النقاد العرب الأقدمين، يبحث في أصول البلاغة وأركانها، والقول في المعاني والألفاظ وأقسامها، والعبارة وتركيبها وجوانب الحسن والقبح في القول. وقد جعله المؤلف في أربعة أقسام:

القسم الأول يبحث في اللفظ وأجزائه، والأداء وطرقه، والأثر الذي يحصل للسامعين عند صدور الكلام، وفيه حديث عن السجع والحكم والأمثال والتشبيه والزيادة والقلب والالتفات وغيرها مما يتعلق بالشعر والبلاغة والعروض. وهذا القسم مفقود ضائع من الكتاب، لكننا نجد في تضاعيف الأقسام الثلاثة الباقية إشارات إلى بعض محتوياته أو إحالات عليه.

والقسم الثاني يبحث في المعاني من حيث وجودها في الأعيان أو في الأذهان أو في خارج الأعيان والأذهان. وفيه أن «من المعاني المعروفة عند الجمهور ما لا يحسن إيراده في الشعر، وذلك نحو المعاني المتعلقة بصنائع أهل المهن لضعتها، فإن غالب عباراتهم لا يحسن أن تستعار ويعبر بها عن معاني تشبهها لأنها مزيلة لطاولة الكلام وحسن موقعه من النفس. ومن المعاني التي ليست بمعروفة عند الجمهور ما يستحسن إيراده في الشعر، وذلك إذا كان مما فطرت النفوس على الحنين إليه أو التألم منه...».[٢]

والقسم الثالث يبحث في المباني، وهو ما يناسب علم المعاني في البلاغة، فنراه يدخل في هذا القسم صناعة النظم والقوى المساعدة على استكمال الطبع الشعري، ويبين أن هذه القوى عشرة وهي: القوة على التشبيه، والقوة على تصور كليات الشعر والمقاصد الواقعة فيها والمعاني الواقعة في تلك المقاصد، والقوة على تصور صور للقصيدة تكون بها أحسن ما يمكن، والقوة على تخيل المعاني بالشعور بها واجتلابها من جميع جهاتها، والقوة على

---

(١) تقدم به المحقق إلى جامعة باريس الرابعة (السوربون) سنة ١٩٦٤، بإشراف (ريجيس بلاشار)، ونال به الدكتوراه، وطبع الكتاب مرتين: الأولى بتونس ١٩٦٦م، والثانية بنشر دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١م.

(٢) منهاج البلغاء ص٢٨.

ملاحظة الوجوه التي بها يقع التناسب بين المعاني، والقوة على التهدي إلى العبارات الحسنة الوضع والدلالة على تلك المعاني، والقوة على التخيل في تسيير تلك العبارات متزنة، والقوة على الالتفات من حيز إلى حيز، والقوة على تحسين وصل بعض الفصول ببعض والأبيات بعضها ببعض، والقوة المائزة حسن الكلام من قبيحه[(١)].

كما يتحدث عن ضروب التركيبات المتلائمة، وأنواع الترتيبات المتناسبة، وكيفيات مباني الكلام. والنظم عنده اصطلاح شامل يدل على التعبير في كلام موزون، ويتضمن القول في تفصيل أجزاء القصيدة والانتقال من فصل إلى آخر والربط بين أجزاء الفصول وبين الفصول بعضها ببعض[(٢)].

وأما القسم الرابع من الكتاب فيبحث في الأسلوب، ويتعرض للطرق الشعرية ومآخذ الشعراء في كل لون من ألوان النظم بحسب ما تقتضيه أحوال الكلام فيه، ويقسم الشعر إلى جدي وهزلي، ثم يبحث في خصائصهما وما يليق بكل واحد منهما من الأغراض والمباني، ويركز نظرياته على أصول وقواعد فنية بلاغية، مع الأخذ أحيانا بمقولات لحكماء الأقدمين أمثال سقراط، لكنه لا يكتفي بالأخذ بل يناقش الآراء والأقوال التي يأخذ بها ويثير قضية نقد الشعر وصعوبة مهمة الناقد، والمفاضلة بين الشعراء[(٣)].

وكل قسم من هذه الأقسام الأربعة مبوب إلى أبواب يسميها المؤلف (منهاج)، وكل منهج يشتمل على فصول يسميها (معالم) أو (معارف)، ويختمها بـ(مآم)، والمأم عنده مجرد ملاحظات بلاغية ونقدية تتصل بما هو بصدد البحث فيه، ويميز الفقرات في كل معلم بعنوان (إضاءة) و(تنوير) على التعاقب.

---

(١) منهاج البلغاء ص١٩٩ – ٢٠١.
(٢) منهاج البلغاء ص٢٤٥ – ٣٢٤.
(٣) منهاج البلغاء ص٣٢٥ – ٣٨٠.

والبلاغة عند حازم «علم اللسان الكلي الذي تندرج تحت تفاصيل كلياته ضروب التناسب والوضع»(١). وهو «علم يشتمل على صناعتي الشعر والخطابة. والشعر والخطابة يشتركان في مادة المعاني، ويفترقان بصورتي التخييل والإقناع»(٢).

ويقل الاعتماد على الشواهد عند حازم، ويغلب على بحثه الطابع النظري والمنطقي، لأنه متأثر تأثراً مباشراً بأرسطو وآرائه البلاغية المبثوثة في كتابي «الخطابة» و«الشعر» وفي تلخيصاتهما. فهو ينقل نصوصا طويلة من تلخيص ابن سينا ويعلق عليها فيصرح بانتفاعه بهذا التلخيص حينا، ولا يصرح به حينا آخر(٣)، كما أنه يحاول أن يثبت أن الشعر العربي أرحب من الشعر اليوناني ميدانا وأعظم منه تصرفا في فنون القول(٤)، وحديثه عن نظريات أرسطو في الشعر والبلاغة حديث فاهم ناقد، ولذلك يعتبر «منهاج البلغاء» بمادته ومنهجه من أهم المؤلفات في موضوعي النقد والبلاغة في المغرب، وخير ممثل لتفاعل الثقافة العربية بالثقافة اليونانية في هذا المجال.

وقد عني المحقق بالكتاب متنه ومادته وفكره ونظرياته، وهو أطروحة لنيل درجة (الدكتوراه)، وهي درجة يستحقها الكتاب أولا لقيمته في التراث النقدي والبلاغي، ومحققه ثانيا للجهد العلمي والتقني المفيد الذي بذله في عمله تحقيقا وتعليقا ودراسة ومعجما وفهارس.

فمن الناحية العلمية مهّد للتحقيق بمدخل حلل فيه عناية العرب بكتاب «الشعر» لأرسطو وبالطريقتين الهيلينية والعربية في نقد الشعر، ثم قدم قائمة ببليوغرافية لمصادر حياة المؤلف (حازم)، ثم ترجم لحياته متحدثا عن عصره (أوائل القرن ٧هـ/١٣م)، وبيئته السياسية والثقافية (الأندلس، والمغرب الأقصى، وإفريقيا)، ومصنفاته في الشعر،

---

(١) منهاج البلغاء ص٢٢٦.

(٢) منهاج البلغاء ص١٩، وينظر معجم المصطلحات في آخره، ص٣٩٧.

(٣) منهاج البلغاء ص١١٤ من التقديم.

(٤) منهاج البلغاء ص١١٤ من التقديم.

والنحو، والبلاغة والنقد. ثم خصص فقرة لتحليل «منهاج البلغاء»: عنوانه ونسبته وموضوعاته ما اندثر منها وفقد، وما بقي ووجد، متتبعا الأفكار والنظرات والنظريات المعبر عنها في الأقسام الباقية من الكتاب ومقدرا ما حوته الأقسام المفقودة منه؛ ثم أبرز المميزات الأصلية للكتاب ومنزلته بين كتب النقد العربية، فبين أنه أجمع وأتم ما صنف العلماء في علمي البيان والبديع، وأنه فاق كل المؤلفات السابقة في هذا الفن، وأن القوانين والنظريات النقدية التي احتوى عليها المنهاج تقوم على أصول من علمي البلاغة والمنطق، وأنه يدعو صراحة إلى المنهج النقدي البلاغي الذي أوضحه وبين أحكامه وخصائصه.

ومن الناحية التقنية والمنهجية قدم المحقق عمله بفك رموزه وإشاراته التي استعملها في التحقيق، ثم قدم ثبتا بالمصادر والمراجع مرتبة على الحروف الأبجدية اعتبارا للأسماء المشهورة للمؤلفين، قبل أن يدخل لدراسة الكتاب، وهي دراسة مفيدة بالأوصاف والاستنتاجات والتقييم والمقارنات التي زخرت بها؛ وبعدها أثبت فهرسا خاصا بالمقدمة، وكان من الممكن أن يُترك إلى آخر العمل كله فيضم إلى الفهرس العام للمحتوى؛ ثم عرض صورا لبعض الصفحات من النسخة الخطية الوحيدة للكتاب، ليصل إلى مرحلة تحقيق المتن، مكتفيا في تعليقاته غالبا بالإشارة إلى البتر الكثير الذي أصاب أقسام الكتاب وأوراقه وأسطره وكلماته، موضحا أحيانا قصد المؤلف من بعض عباراته، كما علق على قول المؤلف في التنوير(٦): «**فمن ذلك قول أبي الفرج قدامة، وقد سبقه القدماء إلى هذه القسمة..**» علق المحقق عليه في الحاشية تعليقا يدل على سعة معرفته بالنقد والنقاد القدماء ومؤلفاتهم إذ قال: «**المراد بالقدماء هنا الرواة وشراح الأشعار ونقادها، إذ ليس قبل كتاب قدامة كتب ذات مقاييس وقواعد**»[(١)]؛ أو رابطا آخر كلام المؤلف بأوله ولاحقه بسابقه، مثلما علق على قول المؤلف: «**وجب أن تكون الأشياء المحمودة قد تستعمل في الحمد**»، علق عليه في الحاشية بقوله عن فعل [وجب]: «**جواب لما في أول التنوير**»[(٢)]؛ أو

(١) منهاج البلغاء ص١٦٥ من التحقيق، ح (١).

(٢) منهاج البلغاء ص١٦٤ من التحقيق، ح (١).

مصححا ما بالنص من تصحيف أو تحريف أو خطأ، مثل تصحيح لفظ (بمساواة) في نص المتن المثبت بلفظ (مساواة) [(١)]؛ ولم يترك التعريف بالأعلام إلى نهاية التحقيق كما يفعل معظم المحققين، وإنما عرف بالأعلام خلال التحقيق كل في الصفحة التي ذكر فيها؛ وقد يضيف طرفة أو فائدة من عنده كما فعل في التعليق على التنوير (١٨) حيث قال محشيا: «مما نحن بصدده قول الأرجاني:

أنا أشعر الفقهاء غير مدافع في العصر، لا بل أفقه الشعراء»

وفي التعليق على التنوير نفسه بالحاشية حيث أضاف: «إلى هذا يشير بعضهم بقوله:

هو في الفقه شاعر لا يبارى وهو في الشعر أوحد الفقهاء
لا إلى هؤلاء إن طلبوا وجدوه ولا إلى هؤلاء»[(٢)]

كما خرج شواهد الشعر وبين ما قد يكون في النصوص من اختلاف في الروايات؛ وذيل التحقيق بملحق أورد فيه نقولا من «منهاج البلغاء»، مبتدئا بما نقله منه الإمام البهاء السبكي في «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح»؛ ثم ما نقله البدر الزركشي في «البرهان في علوم القرآن».

ثم ختم بمعجم للمصطلحات والألفاظ الغريبة في الكتاب انطلاقا من أصولها الثلاثية، ثم بفهارس خمسة للأعلام، والقوافي، وأنصاف الأبيات، والآيات والأحاديث والأمثال مجتمعة لقلتها، وموضوعات المتن.

---

(١) منهاج البلغاء ص٢٤٨ من التحقيق.

(٢) ص٣٠ من التحقيق، الحاشيتان (٢) و(٣).

٢ - ٢ - منهج تحقيق «حلية المحاضرة في صناعة الشعر وأنواعه» لأبي علي محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي (ت٣٨٨هـ/٩٩٨م)، تحقيق جعفر الكتاني

«**حلية المحاضرة**»[١] موسوعة تنتقل فيها المعلومات من اللغة وقواعدها إلى البلاغة وفنونها إلى النقد وأصوله إلى روايات الشعر المختلفة؛ وتعالج الشعر والبديع والنقد بفن وفهم وتضلع، والمجاز والسرقات الشعرية بتوسع. وقد اشتهر الكتاب منذ عصره ونقلت عنه النقول عبر الأزمنة والعصور، لكنه غاب عن أعين الباحثين زمنا حتى اكتشفت مؤخراً نسختان منه شقيقتان مخطوطتان محفوظتان في خزانة القرويين بفاس، مكتوبتان معا بخط مغربي، يرجع تاريخ نسخهما معا إلى سنة ٩٩٠هـ/١٥٨٢م؛ اعتمدهما المحقق، فتاريخهما واحد، ومكانهما واحد.

مهد المحقق بدراسة اشتملت على مقدمة وأربعة عشر موضوعا فيها تعريف بالكتاب ومن نقلوا عنه من النقاد والمؤلفين كالحصري القيرواني (ت٤٥٣هـ/ ١٠٦٢م) في «زهر الآداب»، وابن رشيق (ت٤٦٣هـ/١٠٧١م) في «**العمدة**»، وابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ/١٠٧٥م) في «**سر الفصاحة**» وأسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ/١١٨٩م) في كتاب «**البديع**»، وابن أبي الإصبع (ت٦٥٤هـ/ ١٢٥٤م) في «**بديع القرآن**»، و«**تحرير التحبير**»، وابن خلكان (ت٦٨١هـ/ ١٢٨٣م) في «**وفيات الأعيان**»، والسيوطي (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م) في «**بغية الوعاة**».. وغيرهم؛ بيّن المحقق تفاصيل ذلك في الهوامش، وقابل عند اللزوم بين النصين في أصلهما وبينها في فصلهما؛ واستعرض في المقدمة مصادر المؤلف (الحاتمي) في تأليف «**حلية المحاضرة**»، سواء منها الشيوخ الذين أخذ عنهم مباشرة، والكتب التي ذكرها، والتي لم يشر إليها أية إشارة لكنه استفاد منها وأمكن رصدها؛ وبعدما استوفى الحديث عن الكتاب تناول المؤلف فتحدث عن

---

(١) طبعة دار الرشيد، ودار الحرية، بغداد، نشر وزارة الثقافة والإعلام، العراق، سلسلة كتب التراث (٨٢): ١٩٧٩م.

اختصاصه باللغة، وثقافته الواسعة المتأثرة بالفكر اليوناني ومؤلفاته ومنهجه، ثم ترجم له استخلاصا مما ورد عنه في المصادر، لا يترك رأيا إلا يناقشه ولا وهما إلا يتوقف عنده فينقد ويستنتج.

من الناحية المنهجية دائما بيّن المحقق الفوارق بين النسختين وأثبتها في هوامش الإخراج، وصحح أخطاء النسخ التي وجدها كثيرة، وضبط الأشعار وخرجها، وهي تبلغ في «الحلية» حوالي ٣٠٠٠ بيت، وحوالي ٣٠٠ شطر، وفهرس للشعراء والأعلام والرواة وترجم لهم وحقق أسماءهم، وقد كلفه ذلك جهدا كبيرا مثيلا بما اقتضاه منه تقصي الأخبار الأدبية الواردة في الكتاب، ونظم النص في فقرات مرقمة من (١) إلى (١٦٠٠)، وتمم ما ليس تاما في النص، وشكّل المتن كله نثره وشعره، وختم بسبع فهارس، عدا ثلاثة فهارس خاصة بالدراسة.

وقد ذكر المحقق في مقدمته إنه ختم التحقيق بسبعة فهارس، غير ثلاثة خاصة بالدراسة، لكنه اكتفى عملياً بأربعة: الأول لمصادر التحقيق والدراسة، والثاني للآيات، والثالث للمنسوب من الأحاديث إلى النبي ﷺ، والرابع لموضوعات حلية المحاضرة؛ ولم يخصص فهرسا للأشعار ولا للأشطار ربما لوفرتها، ولا للأعلام والشعراء ربما لكثرتهم، ولا للمصطلحات البلاغية والنقدية، مع أن الكتاب يعالج ألوانهما تصريحا وتلميحا، وكان الأولى فهرسة ذلك كله، وليس للدراسة فهارس مما وعد به في المقدمة، ولعله سهو في طباعة الفهارس.

٢ ـ ٣ ـ منهج تحقيق «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦/هـ ١٠٦٤م)، تحقيق محمد قرقزان

يجمع كتاب «**العمدة**»(١) أحسن ما قاله الدارسون قبل ابن رشيق في موضوع الشعر ونقده ليكون عمدة في محاسن الشعر وآدابه، يعتمد فيه على قريحته، لكنه متأثر بعبد الكريم النهشلي (ت٤٠٥هـ/١٠١٤م) وأبي عبد الله القزاز القيرواني (ت٤١٢هـ/١٠٢٧م) في كتابيهما: «**الممتع في علم الشعر وعمله**»، و«**الضرائر الشعرية**». وهو في قسمين: الأول دراسة عامة حول الشعر وفنونه وموضوعاته وأثره ومكانته، والثاني في البناء الفني للشعر، ألفاظه وأساليبه ومعانيه وأوزانه وقوافيه والبديع وأقسامه والسرقات وأبوابها.

يناقش المحقق ما ذهب إليه الناشرون السابقون ويكشف الأخطاء والتحريفات والتصحيفات والسقطات التي زخرت بها تلك الطبعات، وقصورها عن إدراك درجة التحقيق العلمي، يبدأ بمقدمة حول ابن رشيق: حياته ومصادر ترجمته، «**العمدة**»: مضمونه وأهميته، مصادره، ثم يخصص فقرة لنقد منهج المؤلف، ويبين منهجه في التحقيق ابتداء من تحديد الموضوع وأسباب اختياره، ووصف النسخ الخطية، الطبعات السابقة، فبيان منهج التحقيق ومشكلاته، ثم عرض نماذج من صور المخطوطات. وفي إطار خدمة النص وتصحيحه وتقريبه دائمًا قام بضبط النصوص وتخريجها: الآيات والأحاديث والخطب الدينية والتاريخية والأشعار التي قارب عددها ٣٠٩٩ بيت وحوالي ١١٨ شطر ضبطها وصححها وأكمل أنصافها في الهوامش، وخرج الأعلام وعرف بهم (١٣٢٦)، وشرح الكلمات الصعبة.

---

(١) نشر دار المعرفة، بيروت سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، وهي الطبعة الأولى بالنسبة لتحقيق قرقزان، والسادسة في تاريخ طبع الكتاب، فقد طبع ونشر ست مرات هذه آخرها، أما الأولى فبهامش الكتاب لسيبويه، طبعة بولاق، منذ أزيد من قرن؛ ثم أعادت مكتبة المثنى ببغداد نشر هذه الطبعة بتصويرها كما هي، وهي الطبعة الثانية؛ وأما الثالثة فهي طبعة تجارية طبعت ببيروت سنة ١٣٨هـ/١٩٦٧م أخذت عن الأولى ما لها وما عليها؛ والرابعة نشرها المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، حققه وفصله وعلق على حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ط(٤) ١٩٧٢م؛ والخامسة بنشر زهير عبد المحسن سلطان سنة ١٩٩٤م.

يختم بالفهارس العامة، وهي (١٢) فهرسا: للآيات، والأحاديث، والكتب الواردة في المتن، والأمثال، والأشعار والقوافي، والأعلام، والقبائل والجماعات، والإبل والخيول، والمواضع والبلدان، وأيام العرب، والمراجع، والمحتويات.

٢ - ٤ - منهج تحقيق «المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع» لأبي محمد السجلماسي (ت٧٣٠هـ/١٤٣٠م) تحقيق علال الغازي

يسير كتاب السجلماسي «المنزع البديع»[١] في نفس الاتجاه الذي سار عليه حازم في «المنهاج»، لكن «المنزع» أكثر منه اتباعاً لمنهج الإحصاء والتصنيف وترتيب الأجناس والأجزاء والتعريفات والقوانين التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع، والإكثار من المصطلحات، والاتجاه نحو تحديد المفاهيم وضبطها بما يساير الفكر المنطقي الذي يطبع منهج هؤلاء المؤلفين الذين تأثروا من قريب أو من بعيد بالفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي. وقد حدد السجلماسي لأساليب البديع في «المنزع» عشرة أجناس هي: الإيجاز، والتخييل، والإشارة، والمبالغة، والرصف، والمظاهرة، والتوضيح، والاتساع، والانثناء، والتكرير؛ وفرع كل جنس إلى أنواع تندرج تحته وتتفرع منه، ثم أخذ يبحث فيها جنسا جنساً ونوعا نوعاً، متبعا طريقة الانتقال من العام إلى الخاص مبتدئا بتحديد المصطلح لغويا ثم اصطلاحيا، ومستعملا في كل جنس أو نوع مصطلحين هما:

- (الموطئ)، ويقصد به المعنى العام الذي يضم سائر التفريعات المتولدة من الجنس الذي يبحث فيه،

(١) أشرف على تحقيق «المنزع البديع» أستاذنا الباحث المحقق المدقق المشمول بعفو الله ورحمته إن شاء الله تعالى الدكتور أمجد الطرابلسي الذي تكونت على يده أجيال وأجيال من الباحثين والدارسين والمحققين، وتقدم به المحقق إلى كلية الآداب، لنيل دبلوم الدراسات العليا سنة ١٩٧١م ونشرته دار المعرفة، بيروت ط (١) ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

ـ و(الفاعل)، ويقصد به القانون العلمي النظري العام الذي تشترك فيه المصطلحات بدلالتها النقدية والبلاغية وفق نظام محدد.

ويطعم المؤلف نظرياته بآراء الفلاسفة والمناطقة أمثال أرسطو والإسكندر الأفروديسي والفارابي وابن سينا، كما يستعين بآراء اللغويين والنقاد أضراب الباقلاني والرماني، لكنه يشفع الرأي في الغالب بالمناقشة والاحتجاج وسوق الشاهد المناسب من أقوال الشعراء الأقدمين المشارقة أو الأندلسيين كأبي تمام والمتنبي وابن خفاجة وابن زيدون وأشباههم.

وبهذه المميزات يعد «المنزع البديع» من المؤلفات القيمة ذات الأهمية الكبيرة في التراث النقدي والبلاغي العربي، وهو جدير حقا بما خصه به محققه من دراسة وافية.

مهد محققه للدراسة والتحقيق بتمهيد بين فيه أسباب اختيار المنزع البديع موضوعا للدراسة والتحقيق، ووضع شجرة للتركيبي البنيوي لمصطلحات المنزع ومفاهيمه، وهو مفيد في الإلمام بالهيكلة العامة للكتاب، ثم درس عصر المؤلف وحياته وشخصيته العلمية مع التركيز على علاقته بعلم المصطلحات، وضمن التمهيد أيضا حديثا عن تطور النقد والبلاغة في عصر المؤلف والمعركة التي قامت بين الدارسين حول التفاعل العربي اليوناني في النقد وأعطى صورة عامة لتطور النقد والبلاغة في المغرب عصرئذ؛ ثم عرف بالنسختين المخطوطتين الفريدتين للكتاب: نسخة تطوان، والنسخة المصورة من مكتبة الدولة بالسويد، وقارن بينهما ثم ذكر منهجه في التحقيق، وقدم دراسة نقدية للكتاب: موضوعه ومنهجه وقضاياه النقدية، وذيله بفهرس لمصطلحات المنزع الفلسفية، ولعله قدم هذا الفهرس ليسهل على القارئ عملية التفاعل والتفاهم مع النص.

وقد قام منهج تحقيق «المنزع البديع» على الآتي:

١) ضبط النص بالشكل التام.

٢) شرح المبهم من الكلمات والتراكيب.

٣) التعليق على ما يحتاج في نظره إلى ذلك.

٤) الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في المتن، والذين يذكرون عرضا في الدراسة وفي التحقيق.

٥) تخريج النصوص والشواهد.

٦) الإيجاز في التعاليق والتخريجات والتراجم.

٧) الفصل بين حاشيتين وتخصيص الأولى للمقابلة بين الوارد في النسختين، والثانية للتخريج أو التوضيح أو التعليق أو التأصيل والإحالة على المصادر والمراجع أو التعريف بالأعلام؛ وقليلاً ما يتدخل المحقق بتعليق أو توضيح.

٨) تأجيل شرح المفردات والمصطلحات إلى آخر الكتاب مع الفهارس العامة، وهو غير (المعجم الفلسفي) الذي ضمنه فهرس مصطلحات المنزع الفلسفية وجعله في نهاية الدراسة قبل عرض المتن محققا.

٩) الختم بالفهارس العامة: للآيات، والأحاديث، والأشعار، والأشطار، والكتب، والأعلام الواردة في المتن والواردة في الدراسة، والمفردات العامة، والمصادر والمراجع، والموضوعات؛ وأما فهرس موضوعات الدراسة فقد جعله في بدايتها، وأما المصطلحات فقد خصها بفهرسين اثنين، خص أولهما لمصطلحات المتن وأسماه (المعجم الفلسفي: فهرس مصطلحات المنزع الفلسفية) وجعله في مقدمة التحقيق، والثاني أسماه (فهرس المصطلحات والمفردات العامة) وجعله في الآخر مع الفهارس العامة.

١٠) اعتماد الترتيب على حروف المعجم في جميع المراحل والفهارس.

٢ ـ ٥ ـ منهج «تحقيق الروض المريع في صناعة البديع» لابن البناء المراكشي المعروف بالعددي (ت٧٢١هـ/١٣٢١م)، تحقيق: رضوان ابن شقرون[1]

ألف ابن البناء المراكشي العددي في العلوم الشرعية النقلية، وفي العلوم العقلية والكونية وفي علوم اللغة والشعر والبيان، وقد أحصينا له من النوع الأخير ثمانية بين كتب مطولة وأجزاء قصيرة ورسائل مقتضبة، وهي[2]: **كليات في العربية، شرح على تنقيح القرافي، جزء في ذوات الأسماء والمنفصلات، رسالة في طبائع الحروف، قانون في معرفة الشعر، مقالة في عيوب الشعر، قانون في الفرق بين الحكمة والشعر، الروض المريع في صناعة البديع**.

ويعتبر معظم كتبه ورسائله إلى أيامنا ضائعاً أو في حكم الضائع، والقليل الموجود حقق أقله، وتمكنا من الاطلاع على بعض مخطوطاته، وقد يسر الله عز وجل لنا تحقيق «**الروض المريع**»، ونأمل تحقيق المتيسر من باقي المتعلق باللغة والأدب والنقد من مؤلفات ابن البناء ورسائله.

فأما «**الروض المريع**» فيذكر المؤلف في مقدمته أن له به غرضين اثنين:

الأول: تبسيط الصور البلاغية وتقريبها إلى الأذهان بكل اختصار ومن غير إخلال.

الثاني: استغلال البلاغة وصورها في فهم القرآن الكريم والسنة الشريفة.

---

(١) قدم التحقيق ضمن رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، وطبع بدار النشر المغربية، الدار البيضاء ط(١) ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٢) ينظر مقالنا: «مؤلفات ابن البناء المراكشي وطريقته في الكتابة»: مجلة المناهل، إصدار وزارة الثقافة، الرباط ع ٣٣، ص٢٠٧-٢٢٩.

وهذا الغرض الثاني هو نفسه الذي سعى إليه معظم الباحثين والمؤلفين في البلاغة كالباقلاني، والرماني، والجرجاني وغيرهم في رسائلهم وكتبهم، مع حضور الغرض الأول عندهم جميعا بشكل ما وبنسب متفاوتة بينهم.

وخلال فصول الكتاب يعرف البلاغة والبيان والبديع، ويتحدث عن الدلالة، وأقسام الكلام، وصناعة البديع وعلاقتها بالبلاغة والبيان، ثم يقسم الكلام تقسيمين:

الأول من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود إلى أربعة: الخروج من شيء إلى شيء، وتشبيه شيء بشيء، وتبديل شيء بشيء، وتفصيل شيء بشيء.

والثاني من جهة دلالته على المعنى إلى ثلاثة: الإيجاز والاختصار، والإكثار، والتكرار.

وبعد أن يحلل تلك الصور البلاغية ويبسطها ويمثل لها على منهج البلاغيين المتمكنين من العربية والبديع كما يسميه هو، ومن روح المنطق والفلسفة اليونانية التي ظهرت آثارها واضحة في منهج التقسيم والتدليل؛ يختم بخاتمة مركزة تشتمل على نظرات بلاغية نقدية فنية هامة.

وقامت عملية التحقيق على المقابلة بين النسخ الثلاث التي تيسرت للمحقق بعد جهد جهيد، واعتبر نسخة تامكروت التي رمز إليها في التحقيق بحرف (ن) أصلا معتمدا باعتبارها الأتم الأكمل الأقدم الأقرب إلى عصر المؤلف والأجود الأقل أخطاء، فأثبت ما بها إن كان صحيحا سليما، ولم يعدل عما فيها إلى إثبات ما في غيرها إلا إن تحقق الخطأ أو ثبت التصحيف أو التحريف أو النقص فيها؛ فأضاف بعض الزيادات من الأحرف أو الكلمات أو العبارات، إما اعتمادا على ما في النسختين المساعدتين اللتين رمز لهما بـ(ق) و(خ)، وإما لأن النص لا يستقيم إلا بتلك الزيادة ولو لم توجد في أي نسخة من النسخ الثلاث، ووضع هذه الزيادة بين القوسين المعقوفين[...]، وأشار في الحاشية إلى مصدر تلك الزيادة أو بررها بالمؤيد من التعليل فإن اختلفت الروايات بين النسخ أثبت

أصحها أو أقربها إلى قصد المؤلف حسب اجتهاد المحقق في معرفة ما يقتضيه سياق النص وطبيعة أسلوب الكاتب، وأثبت في الحاشية روايات النسخ الأخرى، وقدم الأصح فالصحيح. فإن استوت النسخ في القيمة قدم رواية (ن)، وأتبع برواية (ق) لأنها تامة لكنها أبعد من المؤلف، ثم رواية (خ) لأنها ناقصة سقطت منها بعض الصفحات. فإن كان في النسختين المساعدتين نقص بيّنه في المتن بوضعه بين هلالين (...) وأشار في الحاشية إلى ذلك. وفرق بين صفحات النسخة المعتمدة أصلا بخط مائل، وأشار في الحاشية إلى حدود صفحاتها في المخطوطة، وأغفل التنبيه إلى حدود صفحات النسختين المساعدتين باعتبار ذلك غير ذي جدوى.

وقد عالج المحقق ما بالنص من تصحيف أو تحريف أو سقط، مما حسب مصدره أقلام النساخ، كإثبات الهمزات القطعية أو تصحيحها، وتنقيط تاء المؤنث والياء المتطرفة، وكقصر الألف الممدودة خطأ، ومد الألف المقصورة خطأ كذلك.

وأما الشواهد والأمثلة من النصوص والأقوال فقد وضعها بين المزدوجتين "..."، وخرج شواهد المتن حسب ما وقف عليه في المصادر والمراجع. فأثبت في تخريج الآيات اسم السورة ورقمها ورقم الآية أو الآيات المستشهد بها منها، وفصل بين الرقمين بخط مائل، واعتمد في آي الذكر الحكيم القراءة المشهورة في المغرب وهي رواية ورش عن نافع بطريق الأزرق، المطبوعة مصاحفها بالخط المغربي الجزائري الإفريقي الموحد.

وخرج أشعار المتن بعزوها إلى أصحابها، وبيان مطلع القصيدة التي منها الشاهد، وذكر موضوعها وموقعها في المجموع أو الديوان أو في كتب الأدب التي ورد الشاهد أو القصيدة فيها، وعرف بالأعلام الذين يذكرهم المؤلف أو يلمح إليهم أو يستشهد بنصوص لهم، تعريفا موجزا، باستثناء من طبقت شهرتهم الآفاق. وراعى في الأسماء ما اشتهر بها الأعلام الذين يعرف بهم، غير مراع في ترتيبهم الألقاب والكنى والألف واللام في صدر الاسم، وقارن في الحواشي أحيانا بين نظريات المؤلف ونظريات غيره ممن استقى منهم أو

تأثر بهم أو نقل كلامهم، كلما وقف على شيء من ذلك، بقصد التوضيح والبيان والإفادة ورد الأفكار إلى أصولها، من غير إغراق في ذلك أو مبالغة حتى لا يعوق القارئ عن متابعة السياق فيضطرب اتصاله بالنص، مع الإحالة على المؤلفات التي كانت المقارنة بها أو الاستفادة منها، واكتفى في الحواشي بذكر العناوين المشهورة للكتب التي يحيل عليها أو يعتمد عليها، وترك التعريف الكامل بها إلى قائمة المصادر والمراجع التي تأتي في نهاية البحث مع الفهارس العامة التي وضعها للبحث والدراسة تتميما للفائدة وتمكينا من الوقوف على المطالب بيسر، كفهارس الموضوعات والأعلام والمصطلحات والكتب والشواهد.

٢ - ٦ - منهج تحقيق «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ/١٠٨٠م) تحقيق محمد بنتاويت

أتوج هذا العرض بكلمة وجيزة عن تحقيق جدير بالوقوف والدرس، لأستاذنا الشيخ محمد بنتاويت رحمه الله، تحقيق «**دلائل الإعجاز**» للإمام عبد القاهر الجرجاني، وقد حقق هذا الكتاب قبل أستاذنا بنتاويت كل من: محمد رشيد رضا ومحمد محمود التركزي الشنقيطي، ومحمود شاكر؛ وحققه بعدهم محمد رضوان الداية وفايز الداية؛ وقد قدم الأستاذ بنتاويت لتحقيقه بمقدمة نقدية هامة تذكر قارئها بمقدمة المرزوقي لشرح «**ديوان الحماسة**»، تنم عن حس أدبي مرهف لدى المحقق، وفكر نقدي راسخ وإدراك عميق لأسرار «**دلائل الإعجاز**» كما جلاها عبد القاهر الجرجاني نفسه، وتلك صفات أدعي معها أن تحقيقه كان غاية في الإبداع والإتقان والفائدة.

ختاما فما قدمت من الملامح والنصوص إنما هي نماذج لأعمال وتحقيقات ومناهج تجلت فيها وفي غيرها التقنيات العملية والشروط المنهجية لعملية تحقيق النصوص التراثية عند المحققين المغاربة، أو هي قريبة جداً من استيفائها، بمناهجها وخطواتها ومراحلها.

وهناك مؤلفات أخرى من تراث هذا العصر تتصل بغير النقد والبلاغة، لكنها تتضمن بعض الأبحاث أو الإشارات البلاغية والنقدية التي لا تخلو من أهمية؛ غير أن

أغلب الكتب المحققة من التراث المغربي تحقيقا علميا قدمت في الجامعات للحصول على درجات علمية، لذا نجد معظمها يتوفر على الشروط العلمية والتقنية المتداولة للتحقيق.

وبالله التوفيق.

خلاصة الموضوع

من المعلوم أن عملية تحقيق النصوص تقتضى آليات تقنية وإجراءات علمية وعملية تعتبر ضرورية لإخراج النص المحقق وفق ما قصده المؤلف أو أقرب ما يكون إلى قصده.

وتحقيق التراث اللغوي والبلاغي والنقدي في المغرب يتنوع منهجيا إلى ثلاثة أنواع:

فنوع **علمى** تتوفر فيه الشروط العلمية والتقنية والعناصر الضرورية لإخراج النص سليما صحيحا مفيدا، ومن هذا النوع مثلا تحقيق محمد قرقزان لكتاب «**العمدة**»، لابن رشيق القيرواني.

ونوع **إخراجي** لا يستوفي الشروط لكنه يهدف إلى مجرد وضع النص المخطوط المنسى أو المنزوي في ركن من الخزائن والمكتبات النائية، ومن هذا النوع نشر كتاب «**العمدة**» في طبعاته الأولى قبل التحقيق.

الثالث **تجاري** لا صلة له بعملية التحقيق ولا يبالي بقيمة النص ولا بسلامته، وهذا النوع تقوم به بعض دور النشر التي لا يهمها سوى التداول والرواج التجاري.

وأغلب الكتب المحققة من التراث المغربي تحقيقا علميا قدمت في الجامعات للحصول على درجات علمية، لذا نجد معظمها يتوفر على الشروط العلمية والتقنية المتداولة للتحقيق، ومنها:

- تحقيق جعفر الكتاني لـ «**حلية المحاضرة في صناعة الشعر**» لابن المظفر الحاتمى (ت٣٨٨هـ/٩٩٨م).

- وتحقيق علال الغازي لـ«**المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع**» لأبي محمد السجلماسي: ت٧٣٠هـ/١٣٣٠م.

- وتحقيق صاحب هذه الكلمة لـ«**الروض المريع في صناعة البديع**» لابن البناء المراكشي العددي: ت٧٢١هـ/١٣٢٤م.

وقد تجلت فيها تقنيات التحقيق العلمي، وإنما نكتفي منها بـ«**المنزع البديع**» أنموذجا قريبا جدا لعملية تحقيق نص بلاغي نقدي لدى المغاربة، إذ يكاد يستوفي الشروط العلمية والتقنية، منهجا وخطوات ومراحل؛ كما يمكن اعتبار تحقيق كل من «**الروض المريع**» و«**العمدة**» و«**منهاج البلغاء**» و«**كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية**»، نماذج صالحة تتكامل بها النظرة إلى منهج المغاربة في تحقيق التراث النقدي والبلاغي المغربي.

المراجع

- ابن عبد البر: **جامع بيان العلم وفضله**.

- السيوطي: **تدريب الراوي**: تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف.

- آدم جاسك: **تقاليد المخطوط العربي، معجم المصطلحات**، ترجمة مراد تدغوت، تقديم ومراجعة فيصل الحفيان.

- ثريا ملحس: **منهج البحوث العلمية**.

- أحمد بدر: **أصول البحث العلمي ومناهجه**.

- عبد السلام هارون: **تحقيق النصوص ونشرها**.

- علي سامي النشار: **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**.

- عبد الرحمن بدوي: **مناهج البحث الأدبي**.

- طه عبد الرحمن: **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**.

- ربحي مصطفى عليان: **الكتب والمكتبات**: نشر بيت الفرقان، البحرين، الكتاب الثامن.

- أحمد شلبي: **كيف تكتب بحثا أو رسالة**.

- مصطفى الشكعة: **مناهج التأليف عند العلماء العرب**.

- عبد الرحمن حبنكة: **ضوابط المعرفة**.

- فريد الأنصاري: **أبجديات البحث في العلوم الشرعية**.

- القاضي عياض: **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق السيد أحمد صقر.

- محمود الطحان: **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**.

- مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية: **قواعد تحقيق المخطوطات الإسلامية ومناهجها**.

- ابن أبي القاسم الثعالبي: **أنوار التجلي على ما تضمنته قصيدة الحلي**، تحقيق محمد بخريبط.

- الأعلم الشنتمري: **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق إبراهيم أزوغ.

- الأعلم الشنتمري: **شرح ديوان أبي تمام**، تحقيق إبراهيم نادن، تقديم ومراجعة محمد بنشريفة.

- الأعلم الشنتمري: **شرح ديوان الحماسة** لأبي تمام، تحقيقات علي حمودان، ومحمد العبدلاوي.

- ابن بطوطة: **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق عبد الهادي التازي.

- ابن المظفر الحاتمي: **حلية المحاضرة في صناعة الشعر**، تحقيق جعفر الكتاني.

- عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، تحقيقات محمد بنتاويت، ومحمد رشيد رضا، ومحمود شاكر، ومحمد رضوان الداية وفايز الداية.

- ابن الأبار: **ديوانه**، قراءة وتعليق: عبد السلام الهراس.

- ابن فركون: **ديوانه**، تقديم وتعليق محمد ابن شريفة.

- أبو القاسم الشريف السبتي: **رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة**، تحقيق محمد الحجوي.

- ابن البناء المراكشي: **الروض المريع في صناعة البديع**، تحقيق رضوان ابن شقرون.

- لسان الدين ابن الخطيب: **ريحانة الكتّاب ونجعة المنتاب**، تحقيق محمد عبد الله عنان.
- ابن رشيق القيرواني: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، تحقيقات محمد قرقزان، وغيرها.
- ابن رشيق القيرواني: **قراضة الذهب في نقد أشعار العرب**، تحقيق الشاذلي بويحيى.
- أبو محمد السجلماسي: **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع**، تحقيق علال الغازي.
- حازم القرطاجني: **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة.
- ابن الطيب الشرقي الصميلي: **إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس**.
- ابن الزيات: **التشوف إلى رجال التصوف**، تحقيق أحمد التوفيق.
- ابن عنترة: **كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية**، تحقيق مصطفى بنحمزة.

أَثَرُ الرِّعَايَةِ فِي مَنْهَجِيَّةِ تَحْقِيقِ النُّصُوصِ المُتَرْجَمَةِ فِي العَصْرِ العَبَّاسِيّ

سمير محمود الدروبي [1]

ملخص

شهد العصر العباسي واحدة من أكبر عمليات الترجمة في تاريخ الفكر الإسلامي بل تاريخ الفكر الإنساني، وتمكن علماء ذلك العصر وتراجمته من نقل وتعريب مصادر العلم، وكتب الفلسفة والمنطق، والأدب والديانات من اللغات: اليونانية، والسريالية، والفارسية، والكلدانية، والهندية، وغيرها إلى اللسان العربي.

وقد امتدت حركة النقل والترجمة أربعة قرون من الزمان، أي من مطلع القرن الثاني الهجري وحتى نهاية القرن الخامس الهجري تقريباً/ من مطلع القرن الثامن الميلادي وحتى نهاية القرن الحادي عشر للميلاد مشمولة برعاية الخلفاء والوزراء والعلماء والأطباء وغيرهم.

وقد رسّخت رعاية الدولة والعلماء لدى تراجمة ذلك العصر منهجية دقيقة في تحقيق النصوص المترجمة، وقد تجلت هذه المنهجية في **ثلاث مراحل:**

المرحلة الأولى: ما قبل الترجمة أي اختيار النص وإعداده للترجمة.

المرحلة الثانية: خلال عملية الترجمة أي آليات القيام بعملية تحقيق النص المترجم.

---

(١) عضو مجمع اللغة العربية الأردني، أستاذ في قسم الأدب/ كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

المرحلة الثالثة: ما بعد إصدار النص المترجم.

وقد اتسمت **المرحلة الأولى** من عملية الترجمة، في تحديد النصوص المراد ترجمتها، والبحث عن نسخها الخطية، واستجلابها من الأقطار البعيدة، وإرسال البعثات العلمية للبحث عنها، والإفادة من العلاقات الدبلوماسية، والسفارات السياسية في تسهيل أمر الحصول على النسخ الخطيَة التي حُظر على العلماء الاطلاع عليها والانتفاع بها في بلاد اليونان وغيرها.

أما **المرحلة الثانية** فهي مرحلة عملية تطبيقية، تكون تالية للمرحلة السابقة، وتقوم على الدراسة الفاحصة الدقيقة للنسخ الخطية المجلوبة، والتحقق من صحة نسبتها لمؤلفيها بعد نقدها نقداً ظاهرياً وباطنياً، ثم تخير أجودها وأعلاها صحة، ثم المقابلة بين النسخ الخطية، والقيام بالتصحيح العلمي المناسب.

وتجلت **المرحلة الثالثة** في إبراز الكتاب للناس بعد تقديمه لراعي الترجمة، ثم شيوعه بين المختصين وعامة القرَاء تمهيداً للحكم على لغته وصحته وجودة إخراجه، وقد يتلو ذلك في بعض الحالات إعادة ترجمة المخطوط من قبل ذوي العلم في موضوعه بعد استفراغ غاية الجهد في المقابلة والتصحيح والمراجعة، وبخاصة بعد العثور على نسخ خطية جديدة، أو الحكم على النسخ المترجمة بالضعف أو الرداءة أو سوء الأصل الخطي المنقول عنه.

وقد بدأنا البحث بتحديد المقصود بالرعاية لغة واصطلاحاً، تلا ذلك الحديث عن منهجية تحقيق النصوص في مراحلها الثلاث مع بيان أثر الرعاية في ذلك.

دلالة الرعاية لغة واصطلاحاً

أ ـ لغة

الرِّعاية من الفعل رَعي ومصدره الرَّعْي، يقال: رعي الكلأ يرعى رعياً. والراعي اسم فاعل، وهو الذي يرعى الماشية أي يحوطها ويحفظها، وتجمع على رُعاة ورُعْيان ورِعاء. والرِّعَاية: حرفة الراعي. ويقال: هو رجل تُرْعِيَّةٌ إذا كان يُصلح المال على يده ويجيد رعاية الإبل. ويقال أيضاً تُرْعِيَّةٌ بكسر التاء وضمها إذا كانت صناعته وصناعة آبائه الرِّعايَة. وتطورت دلالة الكلمة فأصبح الراعي هو الوالي، وكل من ولي أمر قومٍ فهو راعيهم. والرعاية هي الحفظ، ورعى عَهده وحقه: حفظه.

وجاء في الحديث: «**كلم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته**» أي حافظ مؤتمن، أي أنه يرعى كل واحدٍ من أهل بيته، ويكون مسئولاً عنهم. ويقال في الدعاء للإنسان: رَعَياً لك: أي حفظاً بمعنى رعاك الله وحفظك[1].

ب ـ الرعاية اصطلاحاً

عرّف بطرس البستاني الراعي بأنه «المتحقق في معرفة الأمور السياسية المتعلقة بالمدنية المتمكن على تدبير النظام الموجب لصلاح العالم»[2].

والرعاية في العصر العباسي لا تخرج عن المعنيين اللغوي والاصطلاحي السالفي الذكر، وتعني سياسة الدولة العباسية، وموقفها الفكري، ودعمها المالي السخي، وتسخيرها لقوتها العسكرية، ونفوذها الدبلوماسي في تبني مشروع علمي ضخم يهدف إلى نقل أوعية العلم ومخطوطاته النافعة إلى لغة العرب، لتصبح لغة العلم الأولى طوال ألف عامٍ في الأقل.

---

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ/١٣١١م) لسان العرب، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ (مادة: رعي).

(٢) البستاني، بطرس: **محيط المحيط**، بيروت، بلا تاريخ: ص٢٤١.

وأصبحت رعاية مشروع الترجمة والقائمين عليه سياسة رسمية، وثقافة شعبية في ذلك العصر، ودعم الخلفاء العباسيون منذ عصر أبي جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨هـ/ ٧٥٣ - ٧٧٤م) وحتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي الترجمة والتراجمة، ولم يقتصر أمر رعاية الترجمة وتعضيد مشروعها على الخلفاء والأمراء، بل تعدى ذلك إلى الوزراء والأطباء، والعلماء ورجال البلاط في الدولة العباسية.

ولقيت المترجمات العلمية رواجاً واسعاً، وإقبالاً كبيراً بين المتعلمين والمثقفين في ذلك العصر، مما أدى إلى التنافس بين رعاة الترجمة في سبيل إنجاح هذا المشروع الحضاري، الأمر الذي انعكس على الترجمة وما يتبعها من إجراءات وخطوات علمية إيجابياً.

ومما لا شك فيه أن الترجمة الدقيقة يجب أن ترتكز على أصول علمية صحيحة، وعلى مخطوطات محققة، ولمّا كانت النصوص آنذاك مكتوبة بخط اليد، فإنه يعتريها ما يعتري النصوص المخطوطة من سقط، وتحريف وتصحيف، وسوء الخط والاختلال والتقديم والتأخير، إلى غير ذلك من آفات المخطوطات، وما تتعرض له على أيدي النساخ والوراقين من تشويه وإفساد، وقد كشف الجاحظ (ت٢٥٥هـ/٧٧١م) عن هذه الظاهرة الخطيرة في مخطوطات ذلك العصر، يقول: « ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر، فيسير فيه الوراق الثاني سيرةَ الوراق الأول، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية، والأعراض المفسدة، حتى يصير غلطاً صِرفاً، وكذباً مصمتاً، فما ظنكم بكتاب تتعاقبه المترجمون بالإفساد، وتتعاوره الخُطاط بشر من ذلك أو بمثله، كتاب متقادم الميلاد، دُهرِيّ الصنعة»(١).

ولمّا كان الجاحظ واحداً من أعظم أدباء ومفكري وفلاسفة العصر العباسي، علاوة على اتصاله بالخلفاء والوزراء وغيرهم من رعاة الترجمة وحماتها، فإن قوله السابق

---

(١) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ/٧٧١م) الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥ م: ج ١، ص٧٩.

يدل دلالة واضحة على الموقف العملي الرسمي من النصوص المخطوطة سواءً أكانت يونانية أم سريانية أم فارسية أم هندية.

وتسهيلاً لدراسة الموضوع، فإننا قد حصرناه في **ثلاث مراحل** متعاقبة:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل الشروع في الترجمة

وبناء على ما سبق ذكره فإن الرعاية الواسعة النطاق، والمرتبطة بالبلاط العباسي ارتباطاً وثيقاً، قد تركت آثارها الإيجابية المحمودة على ما أسميناه في الملخص: مرحلة ما قبل الترجمة وهي المرحلة الأولى منها، والمتمثلة في تحديد الحقول والموضوعات المراد ترجمتها، وما يترتب على ذلك من استجلاب النسخ الخطية، والحصول عليها بكافة الطرق والوسائل الممكنة في ذلك الزمان.

وقد تجسدت رعاية الدولة ومن دار في فلكها في تحقيق نصوص المخطوطات المراد تحويلها ونقلها من لغاتها الأصلية وبخاصة اليونانية والسريانية إبان هذه المراحل إلى لغة العرب في المظاهر الآتية:

أولا- تحديد العلوم والفنون المراد ترجمة مخطوطاتها

وقد أطلق على هذه العلوم اسم الحكمة التي تعني بلغة العرب العلم النافع بأي شيء كان[١]، وسمي القائمون بأمرها والعلماء بها باسم الحكماء تقديراً لعلمهم النافع للإنسان.

أما العلوم والفنون التي شجع رعاة الترجمة على تحويلها إلى العربية، فإنها شملت مخطوطات: الطب، والصيدلة، والهندسة، والفلك، والتنجيم، والفلاحة، والجبر، والحساب، والموسيقى، والسياسة، والتربية، والفلسفة، والمنطق، وغيرها من العلوم النافعة[٢]، علماً بأنهم

---

(١) انظر: ابن منظور: لسان العرب: (مادة: حكم).

(٢) انظر: القفطي، علي بن يوسف (ت٦٦٤هـ/١٢٤٨م) **تاريخ الحكماء**، مكتبة المثنى، بلا تاريخ: ص٧٠، ٧٨ - ٧٩، ٩٧، ١٨٤، ١٨٦ ٢٥٨، ٢٦٦ - ٢٦٧.

كانوا حريصين على ترجمة الأمهات والأصول الجامعة منها مثل كتاب أقليدس في «أصول الهندسة»، يقول القفطي واصفاً أهمية هذا الكتاب عند اليونان ثم عند المسلمين: «...وسماه الإسلاميون الأصول، هو كتاب جليل القدر، وعظيم النفع، أصل في هذا النوع، لم يكن ليونان قبله كتاب جامع في هذا الشأن، ولا جاء بعده إلا من حام حوله... وقد عُني به جماعة رياضيّي يونان والروم والإسلام، فمن بين شارح، ومشكّل عليه (لعله يقصد رسم الأشكال الهندسية)، ومخرج لفوائده، وما في القوم إلا من سلّم إلى فضله، وشهد بعزيز نيلة. وقد كانت حكماء يونان يكتبون على أبواب مدارسهم: لا يدخلن مدرستنا من لم يكن مرتاضاً، ويعنون بذلك لا يدخلنّها من لم يقرأ كتاب أقليدس»[1].

وقد استمر العلماء في البحث عن مخطوطات الكتب العلمية النافعة التي كان لها دور فاعل في تطوير العلم الإسلامي الذي كانت له الصدارة عالمياً، وأدى ذلك إلى تقادم العلوم المترجمة، بعد أن بلغ الإبداع الإسلامي ذروته على يد علماء كبار أمثال: الكندي، وأبناء موسى بن شاكر، والرازي، والخوارزمي، وابن سينا، والفارابي، والبتاني، وابن العوام الأندلسي، وغيرهم من العلماء الذين نبغوا في الطب، والفلك، والرياضيات، والهندسة، والفلاحة، وغيرها من العلوم النافعة التي لعبت رعاية الدولة العباسية دوراً محورياً في اختيار موضوعاتها، واستجلاب مخطوطاتها تمهيداً لتحقيقها وترجمتها، ثم وضعها موضع التطبيق والاختبار العلمي العملي النافع لحاجات الإنسان.

---

١) القفطي، تاريخ الحكماء ص٦٢ - ٦٣.

ثانياً- الحصول على مخطوطات الكتب المرشحة للترجمة

فبعد أن حدد رعاة الترجمة من خلفاء بني العباسي ووزرائهم وغيرهم المحاورَ الأساسية للعلوم المراد نقلها، سخروا كافة السبل والوسائل الممكنة في ذلك الزمان للحصول عليها، وقد استجلبوا كمية وافرة من تلك المخطوطات من خلال الوسائل الآتية:

أ- الفتوحات والانتصارات العباسية على البيزنطيين

لقد تمكنت جيوش الرشيد ثم المعتصم من التغلغل في بلاد الأناضول رداً على اعتداءات البيزنطيين، وفتحت بعض مدنهم مثل: أنقرة وهرقلة وعمورية وغيرها، ووجد المسلمون في هذه المدن كثيراً من مخطوطات العلوم النافعة، فما كان منهم إلا أن حملوها إلى بغداد، ولم يتعرضوا لها بالحريق أو الإفساد، بل قاموا بصونها وحفظها، تنفيذاً لسياسة الدولة الآمرة بالإبقاء على كنوز العلوم الإنسانية، واستجلابها إلى بغداد المركز الأساس لفحصها، وفي بغداد كلف الرشيد واحداً من أكفياء الترجمة، وأعلمهم بالألسنة: العربية واليونانية والفارسية والسريانية، وهو الطبيب يوحنا بن ماسويه الذي قال عنه ابن أبي أصيبعة نقلاً عن سليمان بن حسان: «كان يوحنا بن ماسويه مسيحي المذهب سريانياً، قلده الرشيد ترجمة الكتب القديمة، مما وجده بأنقرة وعمورية وسائر بلاد الروم حين سباها المسلمون»[١].

ويزداد تقديرنا وإعجابنا بعمل الخليفة الرشيد وغيره من رعاة حركة ترجمة التراث اليوناني المخطوط الذي غنموه في الحرب، وحافظوا عليه، وعدوه من نفائس الغنائم لأمرين:

---

(١) ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم (ت٦٨٨هـ/١٢٦٩م): عيون الأنباء في طبقات الأطباء، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م، ج٢/ص ١٢٤.

الأول: إن الدولة البيزنطية بعد اعتناقها للنصرانية قد وقفت من تراث اليونان العلمي موقفاً سلبياً، يقول ابن خلدون: «لمّا انقرض أمر اليونان، وصار الأمر للقياصرة، وأخذوا بدين النصرانية، هجروا تلك العلوم كما تقتضيه الملل والشرائع فيها، وبقيت في صحفها ودواوينها مخلدة بما فيه في خزائنهم، ثم ملكوا الشام والعلوم باقية فيهم»[(١)].

وحبست مخطوطات العلوم في الهياكل الوثنية القديمة، وطاردت بيزنطة من يشتغل بالعلم العلماني أو يعلمه من العلماء، لذلك كان عمل رعاة الترجمة من الخلفاء العباسيين إنقاذاً لهذا التراث العلمي المخطوط من التلف والضياع والاندثار، لعدم وجود من يعتني به ويدرسه من العلماء.

وعلاوة على ذلك، فإن الدولة البيزنطية قد شنت حملات إبادة على مخطوطات علوم الأوائل، يقول سمير الدروبي واصفاً ذلك: « وكتب العلم والفلسفة كانت محاربة في الدولة البيزنطية بعد أن تنصرت الروم، فأتلفوا كثيراً منها، وما نجا منها إلا ما أخفي في الهياكل القديمة»[(٢)].

والثاني: إن الأمم الغازية في العصور الوسطى كانت تعامل التراث المخطوط لغيرها من الأمم معاملة وحشية، وغالباً ما كان عرضة للحرق والإتلاف أو القذف في الأنهار، وهذا ما فعله الصليبيون أيام حملاتهم على بلاد الشام في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وما فعله التتار في مشرق العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، إذ دمروا مكتبات بخارى وسمرقند وبغداد وغيرها، وما فعلته محاكم التفتيش في إسبانيا بعد إبعاد وتشريد المسلمين من غرناطة.

---

(١) ابن خلدون: ولي الدين عبد الرحمن (٨٠٨هـ/١٤٠٥م): **مقدمة ابن خلدون**، دار إحياء التراث، بيروت، بلا تاريخ: ص٤٩١.

(٢) الدروبي، سمير: **الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي**، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م: ص٤٧.

وبناء على ما تقدم، فإن صنيع رعاة الترجمة في العصر العباسي كان إنقاذاً للتراث الإنساني من أيدي الضياع، ومن عيث الجهلة المتعصبين أعداء العلم والحضارة، فقد بيّن قيمة هذا العمل الجليل الذي تبناه رعاة الترجمة من خلفاء بني العباس المستشرق ديمتري غوتاس بقوله: «فإن حركة الترجمة اليونانية - العربية في بغداد تؤلف مرحلة حاسمة في مجري تاريخ البشرية، مهما كان سبل تقييمها، أنها تماهى بأهميتها، وإنني أزعم أنها تعادل في أهميتها أثينا بركليس، أو النهضة الإيطالية، أو الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي حَرية بأن يعترف بها، وأن تحتل مكانتها في ضميرنا التاريخي»[(١)].

ب- المراسلات الدبلوماسية

لقد أفادت الدولة العباسية من قوتها العسكرية، وامتدادها المكاني والزماني، ومن تنوعها العرقي والسكاني، في الحصول على الأصول المخطوطة تمهيداً لترجمتها، وقد تروالحت علاقات العباسيين بالبيزنطيين بين السلام المؤقت، وعقد الهدن، وبين الحروب المتواصلة التي تعرف عند المؤرخين باسم الصوائف والشواتي.

وكانت المراسلات بين الطرفين متصلة لغايات عقد الهدن، وافتكاك الأسرى، وتبادل الهدايا، والتجارة، إلى غير ذلك من البواعث والأسباب. ولما قوي عزم المأمون الخليفة العالم على نقل كتب اليونان التي رأى المسلمون أنهم بحاجة إليها لغايات البحث والتطبيق العلمي، أنفذ الرسائل إلى ملك البيزنطيين بخصوص السماح للعرب بالحصول على مخطوطات كتب علوم الأوائل الموجودة في بلاده، ولكنه تمنّع في بداية الأمر، إلا أنه استجاب لطلب المأمون لما يعلمه من اليد الطولى عسكرياً لدولة بني العباس، يقول

---

(١) غوتاس، ديمتري: **الفكر اليوناني والثقافة العربية**، ترجمة وتقديم: نقولا زيادة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م: ص٣٩.

النديم: «...فإن المأمون كان بينه وبين ملك الروم مراسلات، وقد استظهر عليه المأمون، فكتب إلى ملك الروم يسأله الإذن في إنفاذ ما يختار من العلوم القديمة المخزونة المدخرة ببلد الروم، فأجاب إلى ذلك بعد امتناع»(١).

جـ- البعثات والسفارات العلمية

يبدو أن استجابة ملك البيزنطيين لطلب المأمون، وسماحه له بالحصول على مخطوطات علوم القدماء، قد حفزّ المأمون على إرساله بعثة علمية رفيعة المستوى، ومكونة من كبار التراجمة: كالحجاج بن مطر، وابن البطريق، وسلم صاحب بيت الحكمة -وهي المؤسسة التي تشرف على ترجمة علوم الأوائل- وغيرهم، يقول النديم في حديثة عن تلك السفارة العلمية: «فأخرج المأمون لذلك جماعة منهم: الحجاج بن مطر، وابن البطريق، وسلما صاحب بيت الحكمة وغيرهم، فأخذوا مما وجدوا ما اختاروا، فلما حملوه إليه أمرهم بنقله فنُقل»(٢).

وقد أرسل خلفاء بني العباس أكثر من بعثة علمية لاستحضار الأصول الخطية المهددة بالاندثار، والمحصورة ببلاد البيزنطيين، فقد ذُكر أن يوحنا بن ماسويه وهو الطبيب والترجمان المبجل والمقرب من خلفاء بني العباس، والذي نصّبه الرشيد أميناً على الترجمة، قد سافر في إحدى هذه البعثات إلى بلاد الروم للحصول على هذه الذخائر والكنوز العلمية التي نبذها اليونان وقدرها المسلمون(٣).

ولم تقتصر العناية باستحضار المخطوطات على خلفاء دولة بني العباس، بل تعدى الأمر إلى بعض العائلات العلمية وبخاصة بني شاكر الذين أرسلوا البعثات العلمية إلى

---

(١) النديم، محمد بن أبي يعقوب، (ت٣٨٠هـ/٩٩٠م): الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، بيروت، بلا تاريخ، ص٣٠٤.

(٢) المصدر السابق ص٣٠٤.

(٣) انظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ١٢٣/٢-١٢٤، ١٤٣.

بلاد الروم لإحضار المخطوطات العلمية، يقول النديم: «ممن عني بإخراج الكتب من بلد الروم، محمد وأحمد والحسن بنو شاكر المنجم،... وبذلوا الرغائب، وأنفذوا حنين بن إسحاق وغيره إلى بلد الروم، فجاؤوهم بطرائف الكتب، وغرائب المصنفات في الفلسفة والهندسة، والموسيقي، والأرثماطيقي، والطب»(١).

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يتبين لنا بجلاء أن رعاة الترجمة من خلفاء بني العباس وغيرهم من النخبة العلمية في المجتمع العباسي قد أفادوا من كل الإمكانيات العسكرية، والدبلوماسية، والسياسية، والعلمية المتاحة في مجتمعهم لغاية معرفة أماكن حفظ المخطوطات العلمية، وتيسير أمر استحضارها إلى عاصمتهم بغداد.

وتبين لنا أيضاً أن هذه المرحلة الأولى المتمثلة في تحديد الموضوعات التي يُرغب في ترجمتها، وفي الحصول على نسخها الخطية التي لم يكن أمر شرائها أو الحصول عليها ممكناً لولا الرعاية الحثيثة كانت مرحلة مهمة وأساسية، وأنها بمثابة القاعدة الصلبة والأساسات المتينة التي سيقوم عليها بناء الترجمة الشامخ الذي شيد صرحه الضخم أعظم داعمي الترجمة من خلفاء بني العباس أمثال: المنصور، والرشيد، والمأمون، والمتوكل وغيرهم من الأمراء والوزراء، والعلماء، والأطباء من مختلف الملل والنحل في ذلك العصر.

المرحلة الثانية: وتكون خلال عملية الترجمة، أي آليات القيام بتحقيق النص المترجم

وهي تالية للمرحلة الأولى ولا تكون إلا بعد استجلاب النسخ الخطية، تمهيداً لإنجاز تحقيقها وترجمتها من خلال العمل المؤسسي.

---

(١) النديم: **الفهرست** ص٣٠٤.

وقد خص الخليفة هارون الرشيد وابنه المأمون، وهما أكبر رعاة الترجمة ومشجعيها في ذلك العصر، مشروع الترجمة بالمزيد من العناية والمتابعة، ويتضح لنا ذلك الأمر من خلال إنشاء بيت الحكمة، وهو مؤسسة أكاديمية رسمية توليها الدولة عناية خاصة، وذلك بتخير كبار التراجمة البلغاء، المشهود لهم بالعلم والفصاحة باللغة العربية وغيرها من اللغات المنقول منها: اليونانية والفارسية والسريانية، وقامت الدولة العباسية بتعيين أمين عام يقوم بإدارة هذه المؤسسة والإشراف عليها، فقد نصّب الرشيد يوحنا بن ماسويه «أميناً على الترجمة، ووضع له كُتّاباً حُذاقاً يكتبون، وخدم هارون، والأمين، والمأمون، وبقي على ذلك على أيام المتوكل»(١). وكان يوحنا البطريق في زمن المأمون «أميناً على الترجمة، حسن التأدية للمعاني»(٢).

أما أشهر التراجمة في العصر العباسي وأكثرهم نشاطاً، وأغزرهم إنتاجاً الذي وصف بأنه كان فصيحاً باللسانين: العربي واليوناني، فإنه «اختير للترجمة، وائتمن عليها، وكان المتخير له جعفر المتوكل على الله، ووضع له كتّاباً نحارير عالمين بالترجمة، كانوا يترجمون، ويتصفح حنين ما ترجموا كأسطفين بن بسيل، وحبيش، وموسى بن أبي خالد الترجمان، ويحي بن هارون»(٣).

ويتضح لنا من مصادر ذلك العصر أن بيت الحكمة كان مؤسسة بحثية ضخمة، حشدت لها الدولة عشرات المترجمين والخبراء والنساخ والوراقين من ناحية، كما أنها حاولت استقطاب النابغين من التراجمة العلماء من ذوي الخبرات بالمخطوطات اليونانية العارفين بموضوعاتها ومراكز حفظها من ناحية أخرى. ومن أبرز هؤلاء قُسطا بن لُوقا

---

(١) ابن جلجل، سليمان بن حسان (كان حياً في سنة ٣٧٧هـ/١٣٣٢م): **طبقات الأطباء والحكماء**، تحقيق: فؤاد سيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ص٦٥.

(٢) المصدر السابق، ص٦٧.

(٣) المصدر السابق، ص٦٩.

البعلبكي، وهو العالم المتبحر في الطب والهندسة، والموسيقى والفلسفة، وعرف بأنه كان فصيحاً باللغة اليونانية مع جودة العبارة في لغة العرب»(١).

وكان قُسطا بن لوقا المقيم ببلاد الشام قد دخل بلاد الروم أيام الدولة العباسية، وحصل كثيراً من الأصول الخطية باللغة اليونانية ثم إنه: «استدعي إلى العراق ليترجم كتباً، ويستخرجها من لسان يونان إلى لسان العرب، وعاصر يعقوب بن إسحاق الكندي، وكان قُسطا متحققاً بعلم العدد، والهندسة والنجوم، والمنطق، والعلوم الطبيعية، ماهراً في صناعة الطب» (٢).

ولم يقتصر الرعاة في هذا العصر على استقدام العلماء والمترجمين من داخل حدود دولتهم، بل سعوا لاستقطاب العلماء من غير بلادهم كما فعل البرامكة في استقدام الطبيب ابن بهلة الهندي وغيره من أطباء الهند وعلمائها(٣).

ومن الطرائف الواردة في استجلاب العلماء إلى بيت الحكمة في بغداد ما ذكره الجميلي نقلاً عن جرونيباوم وفازيلييف: أنه عند ما أسر المأمون في حروبه مع الروم أحد طلاب عالم الرياضيات الإغريقي ليون، أخبر الطالب أن أستاذه ليون يعيش فقيراً في أحد أحياء القسطنطينية، فأرسل إليه المأمون مرغباً إياه بالقدوم، وواعداً له بالاحترام ورغد العيش، فما كان من ليون إلا أن عرض طلب المأمون على أحد كبار موظفي الإمبراطور البيزنطي الذي لم يسمح لليون بالسفر إلى المأمون، ثم خاطب المأمون الإمبراطور «وطلب منه أن يرسل ليون إلى بغداد إلى أجل قصير، واعداً إياه بأجزل

---

(١) انظر: القفطي، تأريخ الحكماء ص٢٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص٢٦٢.

(٣) انظر: منجية منسية: «حركة النقل والترجمة حتى العصر العباسي» ضمن كتاب: الترجمة ونظرياتها، ط١، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ١٩٨٩م، ص١٨٨.

العطاء، ولكن الإمبراطور لم ير من الحكمة أن ينزل عن كنزه لسواه، وأن يجعل العلم الثمين في متناول الأجنبي»[(١)].

إن مؤسسة بيت الحكمة ضمت كبار العلماء والترجمة، وقدمت مكافآت مالية جزيلة لمن يحسنون إخراج النصوص من اللغات الأعجمية إلى لغة العرب، ومن ذلك ما يروى عن المأمون أنه كان يعطي أبرع تراجمته ورأس بيت الحكمة، وهو حنين بن إسحاق، «من الذهب زنة ما ينقله من الكتب إلى العربي مثلاً بمثل»[(٢)].

وبناء على ما تقدم، وفي ضوء دعم رعاة الترجمة للعلماء والتراجمة في بيت الحكمة، وغيره من المؤسسات التعليمية، تشكلت لدى أولئك العلماء مجموعة من القواعد والأصول المنهجية التي طبقت على النصوص المراد تحويلها من اللغات الأعجمية إلى لغة العرب، وأبرز هذه الأصول:

١ - التعرف على العنوان الحقيقي للكتاب المخطوط

لما قد يطرأ على هذه العناوين من تغيير أو تزوير، وقد لا يتطابق العنوان مع مادة الكتاب، وقد يكون الكتاب خلواً من عنوانه، وقد يكون الخط المكتوب به العنوان غير واضح أو مطموس، وقد يكون هناك عنوان مشترك بين عدة كتب، إلى غير ذلك من الآفات المعترضة التي تجعل من تحقيق عنوان المخطوط أمراً ضرورياً من الناحية المنهجية.

٢ - تحقيق اسم مؤلف المخطوط وصحة نسبة متنه إليه

وهو أمر ضروري في التعامل مع النصوص، فقد يُدس على المؤلف ما ليس له من المؤلفات، وبخاصة أسماء المؤلفين العظام من ذوي الشهرة أمثال: أرسطوطاليس، وجالينوس، وبقراط، وأقليدس، وغيرهم ممن يتنافس التراجمة على ترجمة كتبهم لمردودها

---

(١) الجيلي، رشيد: حركة الترجمة في المشرق الإسلامي، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٦م، ص١٥١.

(٢) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١٤٣/٢.

المادي الوفير عليهم، لذلك كان واجباً على التراجمة التثبت والقطع بصحة نسبة هذه الكتب إلى أصحابها الأصليين.

والسؤال الذي يتحقق منا الإجابة عليه الآن: كيف تمكن تراجمة ذلك العصر من حلّ الإشكالين السابقين: تحقيق عنوان الكتاب، وتحقيق اسم مؤلفه وصحة متنه؟

والإجابة على ذلك تدل على أنهم كانوا على دراية تامة ومعرفة صحيحة بالوسائل المنهجية التي يمكن أن يدخل منها إلى حَلّ الإشكالين، وقد تم لهم ذلك من خلال طريقين:

الأول- العناية بكتب الفهارس والأثبات: والقارئ للمصادر الأولية لحركة التعريب في العصر العباسي، يجد أن التراجمة قد حرصوا على ترجمة الرسائل المخصوصة بفهارس مصنفات كبار العلماء؛ لتكون دليلاً كاشفاً في معرفة عنوانات مخطوطاتهم، وأسماء مصنفيها، بل قد تشتمل بعض هذه الفهارس على وصف موجز لمحتويات الكتاب المخطوط، وعدد مقالاته، وزمن تأليفه، ولمن صنفه مؤلفه، إلى غير ذلك من المعلومات البيليوغرافية التي قد تكون ضوءً كاشفاً أمام الباحثين في التعرف على عنوان الكتاب ومؤلفه.

ومن أوضح الأمثلة على ما ذكرناه آنفاً ما جاء في رسالة طريفة لحنين بن إسحاق رداً على سؤال أحد معاصريه المهتمين بأسماء كتب جالينوس وموضوعاتها، يقول: «...إنك سألتني أن أصف لك من أمر كتب جالينوس كم هي؟ وبماذا تعرف؟ وما غرضه في كل واحدٍ منها؟ وكم من مقالة في كل واحد؟ وما الذي يصف في مقالة منها؟ فأعلمتك أن جالينوس قد وضع كتاباً نحا فيه هذا النحو، ورسم فيه ذكر كتبه وسماه (**فينكس**) وترجمته الفهرس...»[1].

---

(١) حنين بن إسحاق (ت٢٦٠هـ/٨٧٣م): رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحي في ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم، ضمن كتاب عبد الرحمن بدوي: **دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت: ١٩٨٧م، ص١٤٩.

ولم يقتصر حنين على هذه الإشارة المهمة لمن أراد التعرف على كتب جالينوس، بل زاد الأمر توضيحاً، فوصف لنا هذا الفهرس الذي ألفه جالينوس من حيث موضوعاته، ونسخته اليونانية، يقول: «وأما الكتاب الذي سماه جالينوس (فينكس)، وأثبت فيه ذكر كتبه، فهو مقالتان، ذكر في المقالة الأولى منه كتبه في الطبّ، وفي المقالة الثانية كتبه في المنطق والفلسفة والبلاغة والنحو، وقد وجدنا هاتين المقالتين في بعض النسخ باليونانية موصولتين كأنهما مقالة واحدة»[١].

وأضاف حنين معلومات أخرى كاشفة عن فهرست كتب جالينوس، مبيناً أن أول من ترجم هذا الفهرست إلى اللغة السريانية هو أيوب الرهاوي المعروف بالأبرش، ثم قام حنين نفسه بنقله إلى اللغة السريانية برعاية داود المتطبب، ثم ترجمه حنين مرة ثانية إلى اللغة العربية برعاية أبي جعفر محمد بن موسى بن شاكر»[٢]، الذي كان هو ووالده وشقيقاه أحمد والحسن من أكبر رعاة الترجمة في العصر العباسي[٣].

وتشير مصادر الترجمة والتعريب إلى عناية بعض مؤرخي اليونان بتصنيف فهارس أو أثبات لمؤلفات قادة وأعلام الفكر اليوناني، وقد جاء في «تاريخ الحكماء» للقفطي ما نصه: «وقد ذكر ثاؤن ما صنّفه أفلاطون من الكتب، ورتبه، وهو كتاب «السياسة» وكان يسمي كتباً بأسماء الرجال الطالبين لها، وهي في فنون متعددة، منها: كتاب بالجنس في الفلسفة، كتاب لاخس في الشجاعة، كتاب أرسطوطاليس في الفلسفة»[٤٠].

والثاني- النقد الباطني للمخطوط من حيث تطابق أسلوبه مع أسلوب مؤلفه، وهل يطرد أسلوب المخطوط، وهل موضوعه ومادته العلمية ضمن اهتمامات مؤلفه، وهل

---

(١) المصدر السابق، ص١٥٠.

(٢) انظر: المصدر السابق، ص١٥٠.

(٣) انظر: القفطي، تاريخ الحكماء ص٣١، ١٢٠، ١٧٣، ٣١٥ - ٣١٦.

(٤) انظر: المصدر السابق، ص١٧ -١٨.

ترد فيه إحالات أو إشارات إلى مؤلفاته الأخرى، وهل في الكتاب موضوعات أو قضايا أو أعلام أو مصطلحات تبدو غريبة على عصر مؤلفه، وهل هي من مصطلح عصره وموضوعاته، أم أنها تعود إلى عصور تقدمت عليه أو تأخرت عنه، إلى غير ذلك من الأسئلة النقدية. ومثل هذا النوع من النقد لا يمكن أن يقوم به إلا العلماء الذين لديهم الاطلاع الواسع على تطور التأليف في موضوع الكتاب، وعلى مؤلفات صاحبه، وعلى الروح العلمية والثقافية التي كانت سائدة في عصر مؤلفه، إضافة إلى تمكنه من لغة المخطوط، ومعرفته بأنواع الخطوط التي خطت بها تلك المخطوطات.

إن تطبيق محققي مخطوطات العلوم ومترجميها لهذه الأداة المنهجية قد نتج عنه الآتي:

أ- **التنبيه على المخطوطات المنحولة إلى غير أصحابها**: فقد أبدى واحد من التراجمة الخبراء بالسريانية واليونانية والعربية، وهو أبو زكريا يحي بن عدّي رأيه في تفسير أمليخس لقطعة من كتاب أرسطوطاليس المسمى (**قاطيغورياس**) باليونانية، والمسمى بالعربية (**المقولات**)، وقال: «ينبغي أن يكون هذا منحولاً إلى أمليخس؛ لأني رأيت في تضاعيف الكلام قال الإسكندر»(١).

وعقب القفطي على قول يحي بن عدي بأن «هذا الكلام غير مانع، فإنه يحتمل أن يكون بعض المتأخرين قد أضاف كلام الإسكندر إلى كلام الآخر وليس بممتنع»(٢).

ب- **الإشارة إلى ما أُلحق بالمخطوط الأم من زيادات**: وقد بين هذا الأمر يعقوب بن إسحاق الكندي، العالم المقرب من رعاة الترجمة، بل هو أحد رعاتها، والذي كانت له اليد الطولى في سبك المصطلح العلمي العربي وذلك في معرض حديثه عن كتاب

(١) القفطي، تأريخ الحكماء ص٣٥.

(٢) المصدر السابق، ص٣٥.

أقليدس الموسوم بـ «**أصول الهندسة**»، عندما وجد بعض ملوك اليونان في خزائن الكتب كتّابين منسوبين إلى أبلّونيوس النجار، طلب من إقليدس فكّ الكتّابين، يقول الكندي: «وكان أقليدس أعلم أهل زمانه بالهندسة، فبسط له الكتّابين، وشرح غرض أبلّونيوس فيهما، ثم وضع له صدراً للوصول إلى معرفة هذه المجسمات الخمس، فقام من ذلك المقالات الثلاث عشرة المنسوبة إلى أقليدس، ووصله بعد أقليدس من وصله بمقالتين ذكر فيهما ما لم يذكره أبلّونيوس من نسب بعض هذه المجسمات الخمس إلى بعض، ورسم بعضها في بعض، ومنهم من ينسب هاتين المقالتين إلى غير أقليدس، وأنهما ألحقتا بالكتّاب»[(١)].

ولم يقتصر الأمر على الإشارة إلى ما لحق الكتّاب من زيادات قبل ترجمته من اليونانية أو السريانية أو الهندية أو غيرها من اللغات إلى العربية، بل تعدى ذلك إلى التنبيه إلى ما تعرضت له بعض الكتب من إضافات أو تغيير بعد ترجمتها، وعُدّ ذلك خارجاً عن إطار المنهجية القائمة على أداء المترجم الأمانة فيما يترجم، وأن تكون لديه حيدة وتجرد علمي، فلا يدس عقائده أو آراءه في النصوص المترجمة، وخير مثال على ذلك ما أورده البيروني بخصوص ترجمة ابن المقفع لكتّاب «**كليلة ودمنة**» الذي ترجم في مطلع العصر العباسي، يقول البيروني: «وقد نقل هذا الكتّاب للبرامكة إلى العربيّ، ولهم فنون من العلم أخر كثيرة، وكتب لا تكاد تحصى، ولكني لم أحط بها علماً، وبوُدّي إن كنت أتمكن من ترجمة كتّاب «**بنج تنّتر**» وهو المعروف عندنا بكتّاب «**كليلة ودمنة**»، فإنه تردّد بين الفارسية والهندية، ثم العربيّة والفارسية على ألسنة قوم لا يؤمن تغييرهم إيّاه كعبد الله بن المقنع في زيادته باب (برزويه) فيه قاصداً تشكيك ضعيفي العقائد في الدين، وكسرهم للدعوة إلى مذهب (المنانية)، وإذ كان متهماً فيما زاد لم يخل عن مثله فيما نقل»[(٢)].

---

(١) القفطي، **تأريخ الحكماء** ص٦٣.

(٢) البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت٤٤٠هـ/١٠٤٨م) **في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٥٨م، ص١٢٣.

واللافت للنظر في نص البيروني السابق، أنه يحرص أشد الحرص على ضرورة أمانة الناقل فيما ينقل من جانب، كما أنه يدعو بصراحة إلى إعادة ترجمة النصوص التي أدخل فيها ما ليس منها من جانب آخر، ويحمل بشدة على الناقلين المدفوعين بدوافع من عقائدهم التي رغبوا في اجتلاب الناس إليها، أو على الأقل نشر الشكوك الدينية والعقدية فيما بينهم.

وبناءً على ما تقدم، فإننا نخلص إلى أن رعاية الدولة التي بلغت أوجها في إنشاء مؤسسة متخصصة بقضايا الترجمة، قد ضبطت إيقاع حركة الترجمة في ذلك العصر، ولكنها على الرغم من ذلك تركت للترجمة ميداناً فسيحاً للمنافسة في التجويد في إطار واضح من الضوابط المنهجية الدقيقة في التعاطي مع النصوص المخطوطة.

٣- وصف الأصول الخطية المعتمدة في الترجمة

يأتي وصف النسخ الخطية بعد الحصول عليها ودراستها، وتقدير قيمتها العلمية، ووصف النسخ الخطية عملية دقيقة تحتاج إلى خبرة واسعة بالخطوط، ومواد الكتابة، وخطوط المؤلفين والنساخ، واللغات، وآفات النسخ الخطية التي يشيع في كثير منها التصحيف والتحريف، إلى غير ذلك من الجوانب الفنية المتعلقة بهذه المخطوطات، علماً بأن وصف النسخ الخطية يُعد عملاً أساسياً وضرورياً في علم أصول تحقيق النصوص ونشرها.

ويتضح لنا من خلال التتبع والتفتيش في مصادر العصر العباسي، أن الترجمة في بيت الحكمة على الخصوص، وفى ذلك العصر بشكل عام كانوا يصفون نسخهم الخطية من حيث الآتي:

أ- لغة المخطوط: فقد تعددت اللغات التي ترجم العرب عنها، فهي إما يونانية، أو سريانية، أو فارسية، أو هندية، أو كلدانية[١]، ولذلك بيّن التراجمة لغة المخطوط الأصلية

(١) انظر: النديم، **الفهرست** ص٣٠٤-٣٠٥.

التي نقل منها إلى العربية، وقد أورد القفطي ما نصه: «وسُئل أبو معشر عن مطارح الشعاع، فذكرها، وساق الحديث إلى أن قال: إن المترجمين لنسخ المجسطي المُخَرَّجة من لغة يونان ما ذكروا الشعاع ولا مطارحة»(١). علماً بأن لغة اليونان كانت أثيره لدى التراجمة إلى العربية، وقيل فيها: «ولغة اليونانيين تسمي الإغريقية، وهي من أوسع اللغات وأجلها»(٢).

إن جُلّ المخطوطات المترجمة إلى السريانية التي كانت تزاحم العربية في الترجمة إليها، كانت من اليونانية، وقد يشار إلى أن المخطوط بأنه من أصل سرياني، يقول نجم الدين السري أحد الباحثين في علوم الحكماء والمتوفى في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، في حديثه عن كتاب «**السماء والعالم**» لأرسطوطاليس، ما نصه: «...أنكرت ذلك، توهمت أن لعل هذا إنما هو الخطأ من مترجم هذا الكتاب وهو يحي بن البطريق، فنظرته في نقل أبي علي عيسي بن زرعه لهذا الكتاب من السرياني، إلى العربي، وكذلك هو في نقل أبي الفرج عبد الله بن الطيب من السرياني إلى العربي، فعدت إلى الشروح سيما التي لليونانيين...»(٣).

ويذكر ابن وحشية أنه وجد كتاب «**الفلاحة النبطية**» بلسان الكسدانيين (الكلدانيين)(٤).

ب- **عدد مقالات المخطوط أو أوراقه**: يتضح لنا من مصادر البحث أن مترجمي المخطوطات وصانعي فهارسها من اليونان والسريان وغيرهم كانوا لا يشيرون في الأعم

---

(١) القفطي، **تأريخ الحكماء** ص١٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص١٥.

(٣) ابن الصلاح، نجم الدين بن السري (ت٥٤٨هـ/١١٥٣م): مقالة حول كتاب «**السماء والعالم**» مخطوط أيا صوفيا، رقم ٤٨٣٠، ١٢٩ظ - ١٣٠و.

(٤) انظر ابن وحشية، أبو بكر أحمد بن علي: (كان حياً سنة ٢٤١هـ/٨٥٥م) **الفلاحة النبطية**، تحقيق: توفيق فهد، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٣م، ص٥.

الأغلب إلى عدد أوراقها، وربما عاد السبب في ذلك إلى مواد الكتابة، أو إلى أن التقاليد العلمية في المدارس اليونانية والسريانية كانت تقسم المخطوط وفقاً لعدد ما فيه من مقالات لغايات تعليمية، تقوم على الانتقال في الدراسة من مقالة إلى أخرى وفقاً لتدرجها العددي، وتضم كل مقالة عدداً من الأوراق، ومثال ذلك ما ورد في فهرست كتب أرسطوطاليس: «كتاب السماع الطبيعي وهو المعرف بسمع الكيان، وهو ثماني مقالات، الموجود من تفسير الإسكندر الأفروديسيّ لهذا الكتاب، المقالة الأولى من كلام أرسطوطاليس فى مقالتين، والموجود منها مقالة وبعض الأخرى، ونقلها أبو رَوْح الصابي.... والمقالة الخامسة من كلام أرسطوطاليس في مقالة واحد نقلها قسطا بن لوقا، والمقالة السادسة في مقالة واحدة، والموجود منها النصف، وأكثر قليلاً، والمقالة السابعة في مقالة واحدة ترجمة قُسطا، والمقالة الثامنة في مقالة واحدة، والموجود منها أوراق يسيرة... [1].

ويتضح لنا من النص السابق أن الكتاب يقسم إلى عدد من المقالات، وقد يندرج تحت كل مقالة منها مقالة أو أكثر، وإذا ما كان بين يدي الترجمان أقل من مقالة، فإنه يشير إلى بعضها، أو إلى نصفها أو أكثر أو أقل من النصف، وقد يشير إلى أن ما تبقى منها أوراق يسيرة، ولكنه لا يذكر عدد هذه الأوراق كما لا حظنا في النص المتقدم.

وقد يُشار أحياناً إلى عدد أوراق المخطوط قبل ترجمته، ويدلنا على ذلك ما ذكره القفطي في حديثه عن امتلاكه لكتاب ثابت بن قرة في الموسيقى: «وكان عندنا له كتاب سرياني لم يخرج إلى العربي، فيه كتابه في الموسيقى، يشتمل على نحو خمسمائة ورقة...»[2]. ولعل السبب في الإشارة إلى الأوراق إلى تطور المواد المستخدمة في الكتابة.

---

(١) القفطي، تأريخ الحكماء ص٣٨ - ٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص١٢٠.

ج- **ناسخ المخطوط وخطه**: لم أجد فيما وقعت عليه من مصادر العباسي المختصة بحركة الترجمة والتعريب ما يشير إلى ناسخي المخطوطات التي شرع العرب في ترجمتها في بيت الحكمة وغيره، ولعل السبب في ذلك هو بُعد العهد بمؤلفي هذه المخطوطات من جانب، ويعود من جانب آخر إلى موقف الدولة البيزنطية السلبي من العلماء بالكتب القديمة، وبخاصة بعد أن تنصرت بيزنطة التي قامت بإغلاق مدارس العلوم، وحرق الكتب العلمية وتدميرها، أو حبسها في الهياكل القديمة، ثم طاردت بيزنطة العلماء، واتهمتهم بالكفر، وأغلقت المدارس الفلسفية في أثينا وغيرها من بلاد اليونان[١].

وعلى النقيض مما سبق ذكره، فإننا نجد معلومات قيمة ودقيقة عن المخطوطات بعد ترجمتها، ويعود ذلك إلى دور الرعاية التي رسّخت القيم العلمية الصحيحة في العناية بخطوط النساخ وأسمائهم، لما لذلك من قيمة توثيقية وعلمية للمخطوطات المترجمة، ولشدة حرص رعاة الترجمة والعلماء على امتلاك النسخ العلمية المنسوخة بأقلام النساخ المعروفين بعلمهم، وحرصهم على تصحيح النص، وأداء الأمانة في نسخه.

فقد أشار القفطي إلى وجود نسخ من كتاب أرسطو طاليس المعنون بـ «**الأخلاق**» بخط مترجمه إسحاق بن حنين، يقول: «كتاب **الأخلاق** له فسّره فرفوريس، وهو اثنتا عشرة مقالة، نقله حنين بن إسحاق، وكان عند أبي زكريّا يحي بن عديّ، بخط إسحاق بن حنين، عدّة مقالات تفسير ثامسطيوس»[٢].

وجاء في أثناء حديث القفطي عن المقالة العاشرة من كتاب «**أصول الهندسة**» لأقليدس إلى وجوده بخطوط النساخ المعروفين بجودة نسخهم، وضبط عملهم، بل نجد

---

(١) انظر: شاخت وبوزورث: **تراث الإسلام**. ترجمة: حسين مؤنس وإحسان صدقي المعمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م، ٨٦/٣.

(٢) القفطي، **تأريخ الحكماء** ص٤٢.

لديهم رغبة قوية في امتلاك النصوص بخطوط مؤلفيها إن أمكنهم ذلك، يقول القفطي: «ورأيت شرح المقالة العاشرة لرجل يوناني قديم بليس، وقد خَرجت إلى العربي، وملكتها بخطّ ابن كاتب حليم، وهو عندي، والحمد لله، ورأيت شرح العاشرة للقاضي أبي محمد بن عبد الباقي البغدادي الفرضي المعروف بقاضي البيمارستان، وهو شرح جميل حسن، مثّل فيه الأشكال بالعدد، وعندي هذه النسخة بخط مؤلّفها والحمد لله وحده»(١).

د- **التمليكات والحواشي**: يلاحظ من خلال الإشارات في بعض مصادر ذلك العصر إلى أن بيت الحكمة، المركز الأساس للترجمة، كان مشتملاً على دار لحفظ المخطوطات المترجمة، لتكون نسخها الأصلية بين يدي العلماء والباحثين(٢).

وبقيت أكثر المخطوطات المترجمة وغيرها موقوفة على هذه الخزانة ببغداد، حتى مجيء غزو التتار في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، فكان هذا الغزو كارثة كبرى على الحضارة الإسلامية بل الإنسانية، وقد وصف القلقشندي الدمار الهائل الذي حلَّ بهذه الخزانة العظيمة، يقول: «...ويقال: إن أعظم خزائن الكتب في الإسلام ثلاث خزائن: أحدها خزانة الخلفاء العباسيين ببغداد، فكان فيها من الكتب مالا يُحصى كثرة، ولا يقوم عليه نفاسة، ولم تزل على ذلك إلى أن دهمت التتر بغداد، وقتل ملكهم هولاكو المعتصمَ آخر خلفائهم ببغداد، فذهبت خزانة الكتب فيما ذهب، وذهبت معالمها...»(٣).

ويبدو أن بعضاً من النسخ المعربة قد تسرب من هذه الخزانة قبيل الغزو المغولي، ويخبرنا القفطي عن نسخة من كتاب أرسطو طاليس المسمى «**السماع الطبيعي**» مشيراً إلى مَنْ امتلكها، وإلى ما كتب عليها من الحواشي والقراءات، يقول: «...وفسره بكماله

(١) المصدر السابق، ص٦٥.

(٢) انظر: الجميلي، حركة الترجمة في المشرق الإسلامي ص٢٢٤ - ٢٣٥.

(٣) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، مصورة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة عن الطبعة الأميرية، القاهرة، بلا تاريخ: ٤٦٦/١.

ثامسطيوس على سبيل الجوامع لم يبسط القول فيه، وفسره يحيى النحوي، ونُقل من الرومي إلى العربي، وهو كتاب كبير ملكته دفعة عشر مجلدات، وكان قد حشاه جورجي البيرودي، بكلام ثامسطيوس، وكانت هذه النسخة ملكها عيسى ابن الوزير علي بن عيسى الجراح، وقرأها على يحيى بن عدّي، وحشاه بما سمعه من الفوائد من يحيى ابن عدي عند قراءته عليه، وكان خطه في غاية الجودة والصحة»(١).

فنص القفطي يشرح حال هذه النسخة الخزائنية النفيسة. ويشير إلى من امتلكها من الوزراء والعلماء، وإلى ما كتب عليها من حواشٍ وتعليقات.

٤ ـ المقابلة بين النسخ الخطية

تُعد المقابلة أو المعارضة بين الأصول الخطية عملاً جوهرياً لإخراج نص مخطوط، ولا تجري المقابلة إلا بعد معرفة النسخ الخطية والحصول عليها من مختلف البلدان، وقلما يكون ذلك إلا برعاية من الداعمين لمشروع الترجمة.

وعرفنا سابقاً أنه لولا الرعاية التي تغدق المال، وترسل الرجال، وتسلك الطريق، وتفتح من خزائن الهياكل ما انغلق، لما أمكن الحصول على هذه النسخ الخطية التي هي الآن في موضع الفحص، وطور التقييم من حيث القيمة العلمية والوضع المادي.

والمعارضة منهج إسلامي أصيل عند علماء الحديث، وهي واحدة من طرق تحمّل العلم عندهم، وتدل عند أصحاب الحديث على «أن يقابل الطالب أصله بأصل شيخه من

---

(١) القفطي، تأريخ الحكماء ص٣٩، وانظره ص٢٤٥.

حفظه، أو من كتابه، أو يقابله مع غير شيخه بحضرة الشيخ، بأن يقرأ الطالب والشيخ يسمع، كما يعرض القارئ القرآن على المقرئ»(١).

ويشير روزنتال إلى أن المقابلة بين الأصول الخطية كانت شائعة في المدرسة السريانية الإغريقية في الترجمة(٢)، وهي المدرسة التي لها مؤسسات تعليمية ودينية قديمة في بلاد الشام والعراق وفارس وغيرها، ولم يتعرض لها المسلمون بالإغلاق أو التضييق عليها.

والمقابلة بين النسخ هي الباب الذي يلج منه التراجمة العلماء إلى الحكم على إحدى النسخ بأنها أعلى وأجود وأصح من غيرها من النسخ الخطية من حيث القيمة العلمية.

ولدينا من الشواهد الواضحة التي تدل على أن العلماء كانوا يقومون بالمقابلة بين مخطوط وآخر، أو مقابلة عدة مخطوطات على مخطوط حاز درجة السبق من بينها في قيمته العلمية. ومن أوضح هذه الأمثلة على المقابلة بين الأصول الخطية ما ورد عند حنين بن إسحاق العِبادي في حديثه عن كتاب جالينوس المسمى «حِيلة البرء»، يقول حنين: «وكانت عندي للثماني المقالات الأخيرة منه عدة نسخ باليونانية، فقابلتُ بها، وصححت منها نسخة، وترجمتها بغاية ما أمكنني من الاستقصاء والبلاغة»(٣).

فالنص السابق يشرح لنا عمل واحدٍ من كبار التراجمة العلماء في تحقيق النصوص المترجمة في العصر العباسي، فقد تمكن حنين من الحصول على عدّة نسخ مخطوطة من

---

(١) الغرياني، الصادق عبد الرحمن: **تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث**، ط١، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ١٩٨٩م، ص٢٣. وانظر: برجستراسر: **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، ترجمة: محمد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٩٦.

(٢) انظر: روزنتال، فرانتز: **مناهج المسلمين في البحث العلمي**، ترجمة: أنيس فريحة، مراجعة: وليد عرفات، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦١م، ص٧٢-٧٣.

(٣) حنين بن إسحاق: **«رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم»**، ص١٥١.

كتاب «حِلية البرء»، ويبدو أنه فحص هذه النسخ الخطية بعناية، فعرف أجودها وأقربها إلى أصل جالينوس، وذلك لخبرة حنين الواسعة بأسلوب جالنيوس ومنهجه في التأليف، ثم قام بعد ذلك بمقابلة النسخ الأخرى على النسخة الأم أو الأجود، وصحح ما احتاج إلى تصحيح، وأضاف للنسخة الأم ما سقط منها، إن كان فيها إسقاط وهو أمر قلما تخلو منه النسخ الخطية، باذلاً في ذلك أقصى جهده العلمي، حتى حقق منها نسخة جمعت محاسن ما في النسخ الأخرى، وهو المقصود بقوله: «وصححت منها نسخه»، مما يعني أن حنيناً قد اطمأن بعد ذلك إلى أن بين يديه النسخة الصحيحة، التي يمكن أن ينطلق من خلال نصها الموثوق، والمصحح والكامل والقريب من النسخة الصادرة عن مؤلفها، إلى ترجمة الكتاب بأسلوب عربي مبين، قدم من خلاله أقصى ما يمكنه من أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، وحسن الصياغة، ومتانة الأسلوب، تلبية لرغبة الرعاة القائمين على مشروع الترجمة الذين وضعوا نصب أعينهم أن تكون المخطوطات المترجمة غاية في لغة العرب فصاحة وبلاغة.

ولدينا نص طريف آخر لواحد من كبار رعاة الترجمة، وهو أحمد بن موسى بن شاكر في مقدمته لترجمة كتاب «المخطوطات» في الهندسة، ويصف لنا ابن شاكر في نصه القيم ما آلت إليه مخطوطات علوم اليونان من سوء حال على أيدي النساخ الجهلاء الذين لم يعارضوا ما كتبوه من نسخ على الأصول الصحيحة، فأدى ذلك إلى فساد نسخهم، ولم يعد أكثرها قابلاً للإفادة منه، يقول ابن شاكر: «...ثم إن هذا الكتاب فسد، وكثر الخطأ فيه على طول الأيام بتداول الناس انتساخه بعضهم من بعض. وكان لفساده سببان: أحدهما السبب العام لجميع ما تداوله الأيدي بالنسخ من الكتب، من تقصير من نسَخَه في تصحيح نسخه والمعارضة به، ومن إخلاق الكتب، ودرس ما فيها من قبل أن يجدّد نسخها. والسبب الآخر سبب يخص هذا الكتاب وما جرى مجراه من الكتب دون غيرها، وذلك، لأن هذا الكتاب كتاب غامض، يصعب فهمه، ولا يقوى عليه إلا القليل من

الناس، وسهولة فهم كتاب معين على تصحيحه متى احتيج إلى ذلك فيه، وهو مع هذا الكتاب طويل، في تكلف نسخ مثله وتصحيحه مشقة»[(١)].

والقارئ لنص ابن شاكر المذكور أعلاه، يمكنه أن يدرك مجموعة من الأصول والقواعد المنهجية المتعلقة بتحقيق المخطوطات وترجمتها، وقد استقر العمل بهذه الأصول في مؤسسات الترجمة وعند رعاتها، وعند العلماء التراجمة المباشرين لأمرها، وأهم هذه الضوابط:

التحقق من أن كثيراً من مخطوطاث العلوم القديمة قد تعرضت للإفساد والاختلال على أيدي النساخ الذين أهملوا شأن المقابلة على الأصول الصحيحة لهذه العلوم.

إن بعضاً من موضوعات هذه المخطوطات غامضة جداً، وعسيرة الفهم على أكثر النساخ والمترجمين، ولذا فإن من يتصدى لتحقيق هذه المخطوطات أو تصحيحها، يجب أن يكون من العلماء ذوي الاختصاص والعلم بموضوعاتها؛ لأنهم أقدر الناس على إدراك مقاصدها، ومعرفة موضوعاتها، وفهم لغتها ومصطلحاتها.

إن المحققين لهذه المخطوطات يبذلون جهداً عظيماً في عملهم، ويَجدون في ذلك مشقة كبيرة ويحتاجون إلى وقت طويل حتى يتمكنوا من تصحيحها، والاطمئنان إلى أنها قد أصبحت مهيئة علمياً للشروع في نقلها إلى لغة العرب.

وقد جرى العمل بذلك، وتمت مراعاة الأصول المتقدمة والعمل بها، ولذلك نال التراجمة حظوة ومالاً وجاهاً عند رعاة الترجمة تقديراً لجهودهم، واعترافاً بعلمهم وفضلهم،

---

(١) رشدي، راشد: **دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١م، ص١٩٦. نقلاً عن كتاب «**المخطوطات**» لأحمد بن موسى بن شاكر.

ومكافأة لهم على ما أحسنوه من أعمالهم، وضيعوه من أعمارهم خدمة للعلم الإنساني، وإنقاذاً لتراثه الذي ضاع أو أوشك على الضياع.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ما بعد تحقيق النص المترجم وإصداره

وتكون هذه المرحلة تالية لمرحلة تحقيق النص وترجمته، وتبدأ بتقديم النص المترجم لراعي ترجمته والداعم لها، ثم يتلو ذلك إبراز النص، ووضعه بين يدي الباحثين من العلماء، ونشره بين الناس، وقيام الوارقين بنسخه وتداوله، ويصبح بذلك نصاً منشوراً متداولاً يتداوله قطاع واسع من الباحثين، والطلاب، وعامة القراء.

وقد تميزت هذه المرحلة في الآتي:

أ- وضعت الكتب المترجمة بين يدي العلماء والطلاب في المجتمع الإسلامي، وطلب من العلماء درسها وفهمها وتطويرها، وأن يؤلفوا كتباً عربية اعتمادا على مادتها العلمية المترجمة، وعلى ملاحظاتهم الشخصية، وتجاربهم العملية. فقد أمر الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بترجمة كتاب «السند هند» في النجوم، ثم طلب: أن يؤلف منه كتاب تجده العرب أصلاً في حركات الكواكب، فتولى ذلك محمد بن إبراهيم الفزاري، واستمر العمل به إلى أن اختصره الخوارزمي، وعمل منه زيجَهُ المشهور ببلاد الإسلام، وعدل فيه...»[١].

وفي زمن المأمون ترجم كتاب «المجسطي» في الفلك كما ذكرنا سابقاً، وبعد أن فهم علماء عصر المأمون «صورة آلات الرصد الموصوفة فيه، تقدم إلى علماء زمانه بإصلاح

---

(١) صاعد الأندلسي، (ت٤٦٢هـ/١٠٧٠م): طبقات الأمم، تحقيق: حياة بو علوان، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥م، ص١٣٢-١٣٣.

آلات الرصد»[١]، بل أمرهم بأن يضعوا مثل تلك الآلات، وأن يقيسوا بها الكواكب[٢].

ويمكن القول: إن العلماء المسلمين في العصر العباسي، وبعد اطلاعهم على مصادر العلوم المحققة والمترجمة إلى لغتهم، تمكنوا من الإسهام في العلم الإنساني، مقدمين إبداعات جديدة، وقاموا بتنمية وتجديد بعض النظريات القديمة وتطويرها، بعد أن عرضوها عرضاً دقيقاً، بل هدموا بعضاً من نظريات القدماء، وتمكنوا كما يقول ألدوميلي من: «هدم عقيدة بطليموس في الفلك على يد البتناني»[٣].

ب- انتشار المصنفات المترجمة من اللغات الأعجمية في موضوعات العلوم انتشاراً واسعاً بين أفراد المجتمع العباسي، وإفادة الناس منها في مختلف جوانب الحياة، ودليلنا على ذلك: ما ذكره الجاحظ -الكاتب المتأثر بتلك العلوم، والمصور البارع للمجتمع العباسي في كتاباته الموسوعية- في أثناء حديثه عن الترجمة والتراجمة: «وحسبك ما في أيدي الناس من كتب الحساب، والطب، والمنطق، والهندسة، ومعرفة اللُّحون، والفلاحة، والتجارة، وأبواب الأصباغ، والعطر، والأطعمة، والآلات. وهم أتوكم بالحكمة، وبالمنفعة التي في الحمّامات وفي الأصطرلابات... وآلات معرفة الساعات، وصنعة الزجاج والفسيفساء»[٤].

ولم يقتصر اهتمام عامة القراء والمثقفين في المجتمع العباسي على الكتب العلمية المترجمة، بل تجاوز ذلك إلى الاهتمام بالكتب النظرية المؤلفة، والمعتمدة أصلاً على ما ترجم من اليونانية وبخاصة كتب المنطق، يقول صاعد في حديثه عن الكندي أحد كبار

---

(١) القفطي، **تأريخ الحكماء** ص٢٧١.

(٢) انظر: صاعد الأندلسي، **طبقات الأمم** ص١٣٢-١٣٣.

(٣) ألدوميلي: **العلم عند العرب وأثره في تطوير العلم العالمي**، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، محمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٢م، ص١٦٨.

(٤) الجاحظ، **الحيوان** ص٨١.

العلماء وأحد رعاة الترجمة بأن «كتبه في علم المنطق وهي كتب قد نفقت عند الناس نفاقاً عظيماً»[١].

ج- **بدأ العلماء والمختصون بالمفاضلة بين نقل ونقل آخر**، فوصفت بعض المترجمات بأنها جيدة، ووصفت ترجمات أخرى بأنها رديئة، فقد أورد النديم عند حديثه عن كتاب بطليموس في الجغرافيا: «كتاب جغرافيا في المعمور وصفة الأرض، وهذا الكتاب ثمان مقالات، نقل للكندي نقلاً ردياً، ثم نقله ثابت إلى العربي نقلاً جيداً، ويوجد سريانيا»[٢].

ولم تقتصر المفاضلة بين نقلين في لغة واحدة كما ورد أعلاه، بل فاضلوا بين ما نقل إلى العربية وما نقل إلى السريانية، ففي حديث القفطي عن كتاب أرسطوطاليس المسمى بـ «**الحيوان**» يقول: «...وهو تسع عشرة مقالة، نقله ابن البطريق، وقد يوجد سريانياً نقلاً قديماً أجود من العربي»[٣].

ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن بعضاً من التراجمة أتقن السريانية أكثر من العربية، وجمع إلى ذلك القوة في اللغة اليونانية.

د- **نقد لغة المخطوطات المترجمة إلى العربية**، فقد وصف مترجم كتاب «**الأسرار الخمسة**» بأنه «كان عفطياً غير فصيح بالعربية، أو أراد بنقلها على هذا النسيج والرداءة، الصدق عنهم، والتحري لألفاظهم، فتركها على حالها في بُعد الائتلاف وتقطع الكلام»[٤].

---

(١) صاعد الأندلسي، طبقات الأمم ص١٣٦.

(٢) النديم، الفهرست ص٣٢٨.

(٣) القفطي، تأريخ الحكماء ص٤١.

(٤) النديم، الفهرست ص٣٩١.

ويشير النديم إلى لغة أحد مترجمي عصره: «مرلاحى، في زماننا، جيد المعرفة بالسريانية، عفطي الألفاظ بالعربية»(١).

ويمكن للدارس أن يفهم من النصين السابقين وغيرهما من النصوص المشابهة، أن العلماء والقراء ورعاة الترجمة أصبحوا يحكمون على كثير من الترجمات من خلال تمكن الترجمان من لغة العرب وإجادة التعبير بها، وترسم أسلوبها، وذلك بأن تكون ألفاظه فصيحة، وجمله وفقراته محكمة النسج، وتكون أفكارها ومعانيها واضحة ومترابطة.

وبناءً على ما سبق ذكره، فإن موقف رعاة الترجمة قد تجسد في **ثلاثة إجراءات علمية في هذه المرحلة الثالثة والأخيرة:**

الأول– اختيار الأكفياء من التراجمة الذين يجيدون اللغة المترجم منها، واللغة المترجم إليها إجادة تامة، إضافة إلى معرفتهم الواسعة والمختصة في الموضوعات والحقول التي يترجمون فيها، وقد عبر عن ذلك الجاحظ الكاتب الفيلسوف والمقرب من رعاة الترجمة بقوله: «ولا بُدَّ للترجمان من أن يكون بيانُه في نفس الترجمة، وفي وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، وحتى يكون فيها سواءً وغاية»(٢).

ويبدو أن رعاة الترجمة قد أخذوا بمعيار الجاحظ في الترجمان المثالي، ووضعوها موضع التطبيق في اختيار التراجمة الممتهنين لعملهم، ولذلك قُدِّم قُسطا بن لوقا البعلبكي على غيره من التراجمة، واستقدم إلى بغداد؛ لأنه كان بارعاً في علم الطب، والهندسة، والعدد، والمنطق، والعلوم الطبيعية وغيرها من العلوم، فهو كما وصفه النديم: «جيد النقل،

(١) المصدر السابق، ص٣٩١.

(٢) الجاحظ، الحيوان ١/٧٦.

فصيح باللسان اليوناني والسرياني والعربي»[١]. وذكر القفطي أن قُسطا كان «فصيحاً في اللغة اليونانية، جيد العبارة العربية»[٢].

الثاني– القيام بإصلاح لغة الترجمات وأسلوبها الذي لم يحقق مقاييس الأساليب اللغوية العربية التي تأخذ بفصاحة اللفظ، ومتانة التركيب، ووضوح المعاني، وتعريب المصطلح الأعجمي، والشواهد على إصلاح الترجمات كثيرة، ومنها كتاب أرسطوطاليس المسمى بـ «**السماع الطبيعي**» الذي قام أبو روح الصابي بنقل ما تبقى من مقالاته، ثم قام يحيى بن عدي[٣] بإصلاح ترجمة أبي روح الصابي التي يبدو أنها لم تحقق مقاييس الفصاحة والبلاغة عند رعاة الترجمة. ولم تعد مثل هذه الترجمات الركيكة المهلهلة النسج مرضية للذوق اللغوي العام، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا بُد لمن يصلح ترجمة من الرجوع إلى الأصول الخطية المنقول عنها لفهم المعاني الحقيقية في لغاتها الأصلية.

والثالث– إعادة ترجمة الكتاب المنقول إلى العربية مرة ثانية، ومثال ذلك كتاب «**أصول الهندسة**» لأقليدس، الذي «نقله الحجاج بن يوسف بن مطر الكوفي نقلين: أحدهما يعرف بالهاروني، وهو الأول، والنقل الثاني، هو المسمّى بالمأموني، وعليه يُعَوّل»[٤].

ويتضح لنا مما أورده القفطي آنفاً بخصوص كتاب «**أصول الهندسة**» أنه قد ترجم مرتين، الأولى في عهد الخليفة هارون الرشيد، والثاني في عهد ابنه المأمون، أي خلال أربعين عاماً على الأكثر، ولا شك أنه قد توفرت مصادر خطية جديدة خلال هذه المدة من جانب، كما أن العلماء والقراء قد أبدوا ملاحظاتهم على الترجمة، وهيأت الرعاية الدعم المادي والمعنوي للترجمان نفسه وهو الحجاج بن يوسف بن مطر لإعادة عمله محققاً ومجوداً

---

(١) النديم، **الفهرست** ص٣٠٥.

(٢) القفطي، **تأريخ الحكماء** ص٢٦٣.

(٣) انظر: النديم، **الفهرست** ص٣١٠، وانظره: ص٣٤٨، ٣٤٩. وانظر: بدوي، عبد الرحمن: **دور العرب في تكوين الفكر الأوروبي**، ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٩م، ص١٧٤–١٨٨.

(٤) القفطي، **تأريخ الحكماء** ص٦٤.

ومدققاً، فصدر إبرازه الثاني المسمى بـ «المأموني» الذي أصبح معتمداً لدى العلماء وبذلك نسخ إصداره الأول المسمى بالهاروني.

وبناءً على ما تقدم، فإنه يمكن القول: إن رعاية الدولة والمجتمع لحركة الترجمة في العصر العباسي كان لها الدور الفاعل، والأثر المحمود في تحقيق المخطوطات المترجمة في جميع المراحل الثلاث التي قام بها العلماء التراجمة المحققون لهذه الأصول الخطية.

فهرست المصادر والمراجع

- ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم (ت٦٦٨هـ/١٢٤٩م): **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، دار الثقافة، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

- بدوي، عبدالرحمن: **دور العرب في تكوين الفكر الأوروبي**، ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت، ١٩٧٩م.

- برجستراسر(المستشرق الإلماني): **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، ط١، دار المريخ، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- البيروني، أبو الريحان، محمد بن أحمد (ت٤٤٠هـ/١٠٤٨م): **في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة**، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٥٨م.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ/٧٧١م): **الحيوان**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

- ابن جلجل، سليمان بن حسان (كان حياً في سنة ٣٧٧هـ/١٣٣٢م): **طبقات الأطباء والحكماء**، تحقيق: فؤاد سيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

- الجميلي، رشيد: **حركة الترجمة في المشرق الإسلامي في القرنين الثالث والرابع للهجرة**، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٦م.

- حنين بن إسحاق (ت٢٦٠هـ/٨٧٣م): «رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيي في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم» ضمن كتاب عبد الرحمن بدوي: «**دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب**»، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١م.

- الدروبي، سمير: **الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي**، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- رشدي، راشد: **دراسات في تاريخ العلوم العربية وفلسفتها**، ط١، مركز الدراسات العربية، بيروت، ٢٠١١م.

- روزنتال، فرانتز: **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، ترجمة: أنيس فريحة، مراجعة: وليد عرفات، ط١، بيروت، نيويورك، ١٩٦١م.

- شاخت وبوزورث: **تراث الإسلام**، ترجمة: حسين مؤنس، وإحسان صدقي العمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م.

- الغرياني، الصادق عبدالرحمن: **تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث**، ط١، مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، ١٩٨٩م.

- غوتاس، ديمتري: **الفكر اليوناني والثقافة العربية**، ترجمة: نقولا زيادة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٣م.

- القفطي، علي بن يوسف (ت٦٦٤هـ/١٢٤٨م)، **تأريخ الحكماء**، مكتبة المثنى، بغداد، مؤسسة الخانجي بمصر، بلا تاريخ.

- القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٧٢١هـ/١٤١٨م): **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، مصورة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة عن الطبعة الأميرية، القاهرة، بلا تاريخ.

- مايرهوف، ماكس: «العلوم والطب»، ضمن كتاب: «**تراث الإسلام**»، إشراف: سير توماس أرنولد، جرجيس فتح الله، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨م.

- منجية منسية: «حركة النقل والترجمة حتى العصر العباسي»، مقالة ضمن كتاب: «**الترجمة ونظرياتها**»، ط١، بيت الحكمة، قرطاج، ١٩٨٩م.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ/١٣١١م): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

- النديم، محمد أبو يعقوب (ت٣٨٠هـ/٩٩٠م): **الفهرست**، تحقيق: رضا تجدد، بيروت، بلا تاريخ.

مَطبوعاتُ بُورلاق اللُّغَوِيّةُ وَالأَدَبِيّة: مُقارَبةٌ في التّحقيق

أحمد شوقي بنبين[1]

يكاد يجمع الباحثون في الشرق والغرب على أن الطباعة قد أحدثت تغييرات جوهرية في الحياة العقلية والسياسية والاجتماعية في العصر الحديث، إنها بشرت بفجر عصر ثقافي جديد لم تعهده الإنسانية من قبل. وبالرغم من الرأي القائل بأن الصينيين هم المكتشفون لهذه التقنية خشبية كانت أو بحروف متحركة، فقد استقر الأمر واجتمع الرأي على أن المكتشف الفعلي لفن الطباعة هو الألماني (gutenberg) جوتنبر في مدينة ماينس[2] (Mayence). وقد تم هذا الاكتشاف في القرن الخامس عشر للميلاد أي في عصر النهضة الأوربية التي انتشلت العالم الأوربي من سبات دام حَوَالَى عشرة قرون. وقد أعرض العالم الإسلامي عن هذه التقنية وسط خلاف في حظيرة الفقهاء بين مانع ومجيز إلى أن تم الاتفاق على جوازها بعد مضي قرون على ظهورها في الغرب[3].

---

(١) مدير الخزانة الحسنية بالرباط، وعضو مجلس الخبراء لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

(٢)اتفق المؤرخون على أن اكتشاف الطباعة قد تم بفضل الكاغد الذي طوره العرب ونقلوه إلى أوربا في العصر الوسيط بعدما تحكموا في صنعه وإذاعته مدة تزيد على سبعة قرون.

(٣) يذكرنا هذا بموقف الفقهاء تجاه ظاهرة الوقف التي استمر الخلاف حولها قرنين من الزمن قبل أن يتفقوا على جوازه.

إن اعتراض المسلمين على فن الطباعة لم يمنع الغربيين من طبع كتب عربية بحروف متحركة منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر للميلاد **كنزهة المشتاق** للإدريسي ١٥٩٢م **والقانون في الطب** لابن سينا[١] ١٥٩٣م وغيرهما، كما طبعوا القرآن لأول مرّة خلال عامَيْ (١٥٣٧ - ١٥٣٨م)[٢].

وبالرغم من دخول هذه التقنية بلاد الشام وتركيا بحروف عربية متحركة قبل مصر، فإن الريادة في هذا المجال تعود لمطبعة بولاق التي أنشأها حاكمها محمد علي عام ١٨٢١م رغبة في نشر العلم وسعيا إلى إحياء التراث العربي. وغايتنا من هذا العرض هو التتبع الدقيق لهذه الريادة العلمية التي تميزت بها بولاق وما والاها من مطبعات وطنية وأهلية سرت فيها روح بولاق وسارت على طريقها في الضبط؛ وبحث الجهود العلمية الكبيرة التي بذلها الجهابذة من علماء الأزهر في تصحيح النصوص التي أساءت إليها أيادي النساخ، عبر التاريخ، وأخيرا نرى هل أدى حرص المصححين والمراجعين في مطبعة بولاق وفي غيرها من المطابع الأهلية على سلامة النصوص إلى مقاربة في التحقيق؟

مما لا شك فيه فإن إنشاء الطباعة في المشرق العربي وخصوصا في مصر قد أحدث رسيسا من اليقظة المتوثبة مما حمل المفكرين على الاهتمام أول ما يجب الاهتمام له بتراث

---

(١) يطلق الغربيون على هذه الطبعات الأولى اسم (édition princeps) أي أول طبعة، فهي تختلف اصطلاحيا عما سمي بالطبعة الأولى والطبعة الثانية إذا ما تم طبع الكتاب مرة أخرى بالزيادة والتنقيح والتصحيح، فالكتب العربية أعلاه أعيد طبعها في المشرق بعد دخول الطباعة ووسمت بالطبعة الأولى والثانية والثالثة. ودعيت الكتب المطبوعة في إيطاليا في القرن السادس عشر بـ (أول طبعة) (édition princeps).

(٢) ما زالت النسخة الوحيدة التي أخرجها الطباع الإيطالي Paganini محفوظة بخزانة كتب الكنيسة الكبرى بجزيرة القديس مرقص بالبندقية، وبقيت هذه الترجمة لغزا إلى أن تم اكتشاف هذه النسخة الوحيدة بالكاتدرائية المذكورة عام ١٩٨٧م. لابد من الإشارة إلى أن أول كتاب طبع بحروف عربية متحركة في أوربا هو كتاب **صلاة السواعي** عام ١٩١٤م.

الخلف وإحياء[١] مآثر الجدود وتظهير ما لمخلفاتهم من قيمة وأثر بارزين خصوصا في حقلي اللغة والأدب وما يمكن أن تحمله في ثناياها من بذور تساعد على إنماء الحركة التقديمية في البلاد العربية. وقد أُنْشِئت مطبعة بولاق في ظروف سياسية وثقافية واجتماعية خاصة طبعت تاريخ مصر في عشرينات القرن التاسع عشر للميلاد[٢]. لقد صادف إنشاؤها الذي تَغَيَّى منه حاكم مصر محمد علي باشا نشر العلم بين طبقات المجتمع إرسالَ البعثات العلمية إلى أوربا للنهل من معين الثقافة الغربية والاستفادة من التقدم الفكري والعلمي والحضاري الذي عرفته أوربا في عصر النهضة، كما صادف إنشاؤها مواجهة حركة الدعوة إلى العامية[٣] التي دعا إليها بعض أعداء اللغة العربية، فعملت بولاق وغيرها من المطابع على إبراز كنوز الفكر العربي والإسلامي ونشر الأمهات والأصول في اللغة والأدب، فغذّت هذه المصادر عقول أرباب اللغة وأهل العلم ووضعت أمامهم زادا شهيا من علوم الأوائل وآدابهم مما أمدّهم بفيض زاخر من العربية الصحيحة.

---

(١) يرى بعض المحدثين أن عملية إحياء التراث ليس أمرا حديثا بل هو عمل طبيعي قامت به الأجيال القديمة على امتداد الدهر وعلى صور شتى من نشر أو تفسير أو تلخيص أو نقد أو تعليق، فكم رأينا من الكتب القديمة التي خلفها أصحابها فقام النسّاخ والورّاقون بإحيائها وإذاعتها على نطاق واسع، مثل كتاب سيبويه الذي شرحه أو قام بخدمته أكثر من خمسة وخمسين عالما، وحماسة أبي تمام الذي ذكر لها حاجي خليفة في «**كشف الظنون**» واحدا وعشرين شرحا، ومقامات الحريري التي شرحها كثيرون.

(٢) لابد من الإشارة إلى تأسيس أول مطبعة في مصر وهي المطبعة التي أنشأتها الحملة الفرنسية ما بين (١٧٩٩ – ١٨٠١م) بحروف فرنسية وعربية ويونانية لطبع التقارير السياسية الفرنسية، فاستقرت في الإسكندرية ثم القاهرة وانتهت مهمتها بانتهاء الحملة الفرنسية.

(٣) ظهرت فيما بعد بعض الدراسات التي عدها أصحابها من أعداء العربية بابا من أبواب الدراسات اللغوية العامة وهي في الحقيقة محاولات مغرضة أرادت إحلال العامية محل الفصحى، نذكر منها: **قواعد اللهجة العربية بمصر** لِ شبيتا Spitta الألماني ١٨٨٠م، و**قواعد اللهجة العربية المستعملة في تونس** لِ شتوم Stumm الألماني ١٨٩٤م، و**قواعد اللغة العربية العامية** للإنجليزي سترلنج (Sterleng 1904) لندن.

وبالرغم من تنوع اهتمامات بولاق العلمية في طبع الكتب فقد كانت الآثار اللغوية والأدبية(١) في طليعة مطبوعاتها إيمانا من المسؤولين عنها بأن اللغة والأدب سجلّ حضارة هذه الأمة ومبعثُ فخرها واعتزازها والمقومُ الأساس من مقومات وحدتها وبقائها. وقد اهتدت بولاق والمطابع الأهلية الأُخرى إلى انتداب العلماء(٢) ذوي التجربة والمراس للقيام بمهمة التصحيح حرصا على سلامة النصوص وسعيا إلى تجاوز الأخطاء التي تعج بها كتبنا المخطوطة، تلكم الأخطاء التي نتجت من كثرة تداولها بين أيادي النساخ عدة قرون(٣).

ولم يكن الحرص على سلامة النص خاصا ببولاق، بل نلاحظه في كثير من المطابع التي أخذت على عاتقها إخراج التراث مصححا مثل مطبعة الجوائب في تركيا التي أنشأها أحمد فارس الشدياق، والمطبعة الحجرية في المغرب التي نشرت مجموعة من كتب المغاربة مصححة ومراجعة في كثير من الأحيان من قبل مؤلفيها. وكذلك صنع صدّيق

(١) تصدرت كتب اللغة والأدب مطبعة بولاق في عقودها الأولى وذلك لأن محمد علي كان يهدف إلى إنشاء مدارس اللغات وآدابها، وعلى إثر ذلك أنشِئت مدرسة الألسن عام ١٨٣٥م ورأسها رفاعة الطهطاوي أحد أبرز العائدين من باريز.

(٢) بالإضافة إلى العلماء الكبار الذين تولوا التصحيح عَمِل جامع الأزهر على تكوين وتدريب الطلبة الأكفاء تدريبا خاصا استغرق نحو ست سنوات ليعملوا مصححين ببولاق. ومن الذين أسندت إليهم رئاسة التصحيح الشيخ نصر الهوريني الأزهري (١٨٧٤م) وهو من علماء الأدب واللغة، تعلم في الأزهر وفي فرنسا حيث تعلم الفرنسية، صحح كثيرا من كتب اللغة والأدب ومن مؤلفاته: **المطالع النصرية للمطابع المصرية، وفي أصول الكتابة**. ومنهم كذلك محمد بن عبد الرحمن المعروف بقُطّة العدوي (١٨٦٤م)، وعبد الرحمن الصفتي الشرقاوي (١٨٤٨م)، وإبراهيم عبد الغفار الدّسوقي (١٨٨٣م)، ومحمد بن محمد البلبيسي الحسني الذي صحح «**لسان العرب**» عام ١٨٨٢م وضبطه بالشكل التام، ومنهم نصر بن محمد العادلي، وطه بن محمود قطرية الدمياطي، ومحمد قاسم، ومحمد الصباغ، ومحمد عبد الرسول إبراهيم الذي صحح كتاب «**صبح الأعشى**» للقلقشندي (٨٢١هـ).

(٣) يقول الجاحظ في كتاب **الحيوان**: «إن الكتاب الذي يتداوله النسخ، تتراكب فيه الأوهام، ويكثر فيه الاختلال إذ يصير بعد النقل الأول نسخة لإنسان آخر فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الأول، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية والأغراض المفسدة حتى يصير غلطا صرفا وكذبا مصمتا» **الحيوان** ٧٩/١.

حسن خان الهندي الذي أحاط نفسه بمجموعة من العلماء يقومون بمهمة التصحيح والمراجعة فأنقذ الكثير من كتب التراث العربي الإسلامي[١]. والشيء نفسه أقرّته مطابع أوربا بالنسبة للمطبوعات الاستهلالية (incunables) وهي الكتب التي طبعت في مختلف الدول الأوربية منذ بداية الطباعة إلى عام ١٥٠٠م[٢]. وفي مقابل لفظ «تصحيح» الذي استعمل من قبل بولاق والمطابع الأهلية الأخرى لإخراج النصوص إخراجا صحيحا فإن الغربيين استعملوا لفظ النشر (édition)[٣] للقيام بعملية الإخراج، ولم يألوا جهدا في تصحيح[٤] المخطوطات من الأخطاء التي وقع فيها النساخ، بل ربما تجاوزوا ذلك في بعض الأحيان إلى وصف النسخ المختلفة للكتاب الواحد قبل أن ينشأ عندهم منهج علمي للتحقيق.

وقد دعا الناشرون للكتب المهدية علماء الإنسانيات (Humanistes) - وهم العلماء والأدباء الذين أخذوا على عاتقهم إحياء التراث اليوناني واللاتيني في عصر النهضة - للقيام بمهمة التصحيح والمراجعة لتراث العصر الوسيط فوقع تلاقح علمي وتم تمازج فكري بين الطباعين وعلماء الإنسانيات الذين طبعوا عصر النهضة بأعمالهم العلمية وجهودهم

(١) نشر أكثر من ٢٣٠ كتابا تأليفا وتحقيقا.

(٢) يقال لها كذلك الطبعات المهدية incunables المنحدر من اللاتينية incunabulum ومعناها المهد، وهو بالفرنسي (berceau)، وقد حظيت هذه المطبوعات بعناية خاصة حيث اهتمت كل دولة بفهرستها ووضعها فيما يسمى عند علماء المكتبات بقسم النوادر (Salle de réserve)، وقد بدؤوا يفهرسونها منذ القرن السابع عشر للميلاد، ونظرا لندرتها وأهميتها حاول الغربيون أن يضعوا لها فهارس موحدة (Catalogues collectifs) وبالتالي فهرساً دولياً موحداً، غير أنه لم يُكتب له النجاح، بدأوا في الاشتغال به سنة ١٩٢٥م فجاءت الحرب العظمى الثانية لتوقف هذا المشروع. وتحظى مكتبة الفاتكان (La Vaticane) بأغنى رصيد من المطبوعات المهدية.

(٣) Edition لفظ لاتيني الأصل وفعله (edere) ومعناه الإخراج (faire sortir) كما يعني التوليد (accoucher). فالنشر إذن في معناه اللاتيني يعني إعطاء الحياة لكتاب جديد.

(٤) من أكبر أخطاء الناسخ الذي ينسخ مخطوطا هو تصحيح تصحيف أو تحريف خدمة للنص في نظره، ولكن الفيلولوجيين يعدونه جريمة في حق هذا النص وإساءة لهذه النسخة لأن هذا الإصلاح يعيق الفيلولوجي والكوديكولوجي على السواء عن الاهتداء إلى مصدر الخطأ عندما يقوم كلاهما بما يسمى بتاريخ النص.

الفكرية[١]. وتصحيح أخطاء مخطوطات المطبوعات المهدية لم ينفرد به الناشرون الغربيون، بل نجده كذلك عند ناشري مطبوعات بولاق والمطابع الأهلية، وهي من الهفوات التي تؤاخذ عليها هذه المؤسسات. إن عملية الانتقال من المخطوط إلى المطبوع قد أوقعت بولاق في هفوات لابد من الإشارة إليها رغم حرصها على التمحيص والتدقيق في شؤون التصحيح والضبط.

إن اكتفاء المصححين بنسخة واحدة في الطبع دون التفكير في البحث عن نسخ أخرى للتمكن من تصحيح أغلاط النسخة الوحيدة وحرصهم على الإتقان والضبط قد أدى بهم إلى التصحيح والتنقيح والتصويب ليستقيم النص ويتم المعنى. وقد سمحوا لأنفسهم بهذه التجاوزات باعتبارهم لغويين كبارا؛ بل أجازوا ذلك حِرصا منهم على أن تكون لغة الكتاب المطبوع أشبه بلغة المؤلفات القديمة المخطوطة[٢]. وتكاد تكون ظاهرة تصحيح الأخطاء وتصويب العبارات شيئا مألوفا عند بولاق وفي غيرها من المطابع، حيث يحكي أحد الباحثين خلال زيارته لإحدى المطابع أنه رأى عَالِما كَفيفاً يأمر شاباً قارئا أن لا ينسخ ما هو موجود في المخطوط وأن يكتب ما يتصوره تصويبا للنص. وربما أمره أن يصحح الأخطاء في المخطوط نفسه بقلمه الجاف.

ولم يقتصر هؤلاء المصححون على التصحيح بل سمحوا لأنفسهم بإعادة صياغة بعض العبارات التي لا تلائم ذوقهم بل ربما أضافوا أو أقحموا جملا من نسخ أخرى للمخطوط نفسه وإن كانت لا علاقة لها بالنص الذي يراد طبعه[٣]. ومن هفوات بولاق

---

(١) أدى هذا التلاقح إلى إنقاذ الكثير من تراث الغرب اليوناني واللاتيني في عصر النهضة قبل أن يتم لهم اكتشاف منهج علمي في التحقيق في القرن التاسع عشر للميلاد.

(٢) جاء في آخر تصحيح «**مشكل الآثار**» للطحاوي (ت٣٢١هـ) ما يلي: «وقد بذل المجلس جهده في تكميل الكتاب بمراسلات شتى وتسويد بياضاته وتصحيح أغلاطه ما أمكن ولكن لم يُظفر على نسخة أخرى فبقي النقص لا محالة، فالمرجو من ناظري هذا الكتاب ممن وجد نسخة أخرى صحيحة كاملة أن يكمل الكتاب».

(٣) سنرى هذا في كتاب «**ألف ليلة وليلة**» الذي طبعته بولاق وأقحموا فيه عبارات من نسخ أخرى للكتاب

التخلص من النسخ الخطية[١] التي تُعتمد في الطبع. إن هذه النسخ كانت تستخدم مباشرة من قبل جامعي حروف الطباعة في عملهم وتُسَوَّد بالحبر فتصبح بعد ذلك غير صالحة للقراءة والاستعمال فتُرمى جانبا؛ لهذا ضاعت مجموعة من الأصول ربما كانت فريدة لم يُعرف أبدا مصيرها كما حدث بالنسبة للنسخة المصرية من كتاب «**ألف ليلة وليلة**» التي اعتُمدت في الطبع، وكذا بالنسبة لروايات البخاري لليونيني (ت٧٠١هـ) التي برزت فيها البذور الأولى للتحقيق العلمي العربي والتي بعثها السلطان عبد الحميد من استانبول فطبعت في بولاق ولم يُعرف إلى اليوم مصير هذه النسخة. وتدخل مبادرة السلطان العثماني في إطار المكانة العالية التي تميز بها بولاق. فنظرا لهذه السمعة التي طبقت الآفاق واعتبارا لحرصها على الدقة والإتقان فإن بولاق وما سار على خطاها من مطابع أهلية قد حظيت برضى وثقة وقناعة العلماء والوجهاء من خارج مصر كما صنع المستشرقان مرجليوت (Margoliouth) (ت١٩٤٠م) الإنجليزي الذي طبع فيها «**إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**» الذي يعرف «**بمعجم الأدباء**» بين عامي (١٩٠٩ و١٩١٦م) وبرجستراسر الألماني (ت ١٩٣٣م) الذي طبع «**غاية النهاية**» لابن الجزري، وفي مطبعتي البهية والسعادة اللتين سرت فيهما روح بولاق طبع كل من المؤرخ المغربي أحمد بن خالد الناصري (ت١٨٧٧م) كتاب «**الاستقصا**» عام ١٨٩٤م وطبع سلطان المغرب المولى عبد الحفيظ (ت١٩٣٧م) **تفسير** أبي حيان الغرناطي المسمى «**البحر المحيط**» عام ١٩١٠م[٢].

أضافها النُّسَّاخ لا علاقة لها بالكتاب.

(١) إن المطبوعات التي لا نجد لها ذكرا للمخطوطات التي اعتمدت في الطبع يكتب عادة في خاتمتها إحدى العبارات الآتية: «جاء بحمد الله مصححا» أو قوله «كان الفراغ من طبعها في شهر كذا عام كذا» وخير مثال على هذه الظاهرة ما جاء في خاتمة طبع كتاب «**الكشكول**» للعاملي المتوفى عام ١٠٠٣هـ: «جاء بحمد الله مصححا» ولا ذكر للنسخة المعتمدة في الطبع.

(٢) في إطار هذه السمعة التي تمتع بها مطبعة بولاق فإن الأمير حسن صدّيق خان الهندي قد أمر بأن يطبع فيها

لِنَعْرِض الآن الجهود العلمية التي بذلتها بولاق ومصححوها في سبيل إخراج النصوص سالمة من الأخطاء قريبة من الشكل الأول لهذه النصوص، والتي تعد إرهاصات لما اصطلح عليه بالتحقيق العلمي. وتبرز أول هذه الجهود في رغبة هذه الدار وما والاها من مطابع أهلية في إحياء اللغة العربية ونشر تراثها خصوصا منها كتب اللغة والأدب، وقد تجلت هذه الرغبة في رسالة لأحد رعاة الأدب والعلم وجهها لمدير المطبعة بعد أن قرر أن يُخْرِجَ على نفقته كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني (ت٣٥٦هـ) حيث يقول: «أردت إحياء اللغة العربية من خلال طبع أغاني الأصبهاني، وأردت من المصححين مراجعته وتصحيحه وضبطه وتفسير مغلقه كاملا كما وضعه مصنفه من غير حذف ولا إبدال»[1]. وتتوالى هذه الجهود في اختيار المصححين الأكفاء ذوي الخبرة والمراس والتضلّع من اللغة والتراث الذين بالرغم من كفاءتهم وقدرتهم فإنّهم لا يجدون غضاضة في استشارة من هم أعلم منهم عندما يشكل عليهم أمر[2] أو يستعصى عليهم فهم، وهذه ميزة تكاد تنفرد بها بولاق. يقول السيد العادلي مصحّح طبعة بولاق في آخر تصحيحه لتفسير الطبري (ت٣١٠هـ): «وما لم نقف عليه في مظانه ولم نعثر به في أمكنته شاركنا فيه العلماء والأدباء المشتغلين بفنون اللغة العربية والأحاديث النبوية، وكنا نستفيد

فتح الباري لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وتفسير ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، ونيل الأوطار للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، ووزعت بالمجّان على المراكز العلمية والمؤسسات الثقافية.

(١) ليست كل مطبوعات بولاق من تمويل الدولة بل أسهم فيها الأفراد والأعيان والجماعات والتجار المحبون للعلم والعلماء. وقد طبع كتاب الأغاني عام ١٩٢٧م على نفقة السيد علي راتب وهو صاحب الرسالة أعلاه، وقد ذكر السيد نصر العادلي مصحح تفسير الطبري في خاتمة الجزء المتم الثلاثين أن السيد عمر حسين الخشاب هو من أنفق على طبع هذا التفسير.

(٢) ومن مظاهر الدقة وأمانة الأداء ما كان يكتبه المصححون على هوامش المطبوعات عندما يشكل عليهم شيء ولا يطمئنون إليه مثلا: «هكذا بالأصل وحرر» أو «فتنبه» أو «لا يستقيم هذا مع قوله كذا..» وهذه ونحوها إرهاصات علم التحقيق.

منهم، ونهتدي بنور أذهانهم وثاقب فكرهم»[١]. يقول محمود طناحي رحمه الله: «وهكذا تبلغ الثقة مبلغها حيث يرجع في تحرير الكتاب وتصحيحه إلى هؤلاء النفر الكريم من أهل العلم والبيان[٢]. ومن البوادر الأولى التي اهتدت إليها بولاق في مطبوعاتها الحديثُ عن مختلف النسخ المعتمدة في الطبع ومحاولة وصفها قدر الإمكان، وإن لم يجد المصحّحون والمحرّرون له نسخا أخرى فإنهم لم يجدوا غضاضة في الاعتراف بعدم الحصول عليها، والاكتفاء بنسخة وحيدة في الطبع مع الرجوع إلى المصادر والمظان من الكتب ليصححوا ما لم يستقم من عبارات الكتاب. فقد اضطُرَّ مصحّح «**الأحكام السلطانية**» للماوردي (ت٤٥٠هـ) الذي لم يعثر إلا على نسخة واحدة إلى الرجوع إلى نصوص المتقدّمين وأسفار اللغة للتأكيد والتنقيح والتصحيح.

وقد يعثر المصحح على نسخة أو نسختين أخريين ولكن دون قيمة فيضطر إلى الرجوع إلى المصادر كما قال المصحح في خاتمة تصحيح شرح الصفدي على «**لامية العجم**»: «ولقد بذلت في تصحيحه همّتي على حسب طاقتي غير أن نُسَخَه التي بيدي وإن زادت عن واحدة فهي قليلة الجدوى والفائدة، إذ قل أن توجد بها عبارة مستقيمة أو جملة من علل التغيير والتبديل سليمة، وجل اعتمادي على مراجعة المظان من الكتب التي تيسرت مع حرصي على عدم تغيير عباراته وإن وافقت السداد، وإنّي لأرجو أن أكون صادفت الصواب»[٣].

---

(١) من العلماء الذين كانوا يستشارون الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية (١٩٠٥م)، والأستاذ الكبير الشيخ حمزة فتح الله، ووكيل مدرسة القضاء الشرعي الأستاذ محمد الخضري والشيخ محمد عبد المطلب.

(٢) ندوة دبي عن الطباعة العربية، ص٣٦٧، ط١٩٩٥م.

(٣) قال مصحح كتاب **العيني** (ت٨٥٥هـ) عن صحيح البخاري: «والآن تم طبعه بهذا الشكل الجميل، وما من تعريف إلا أصلحته وسقط إلا أثبته، وتكرار إلا حذفته، وذلك بعد المراجعة الكثيرة والنسخ المعتمدة الوافرة».

ومما يؤكد شعور المصححين بأهمية النسخة العتيقة وبتعدد النسخ ما جاء في آخر **لسان العرب** لابن منظور (ت٧١١هـ) الذي طبعته بولاق عام ١٨٨٢م أن النسخة المعتمدة في الطبع هي نسخة ابن منظور نفسه التي كانت في وقف السلطان الأشرف بَرْسَبَاي[1] مع نسخة أخرى قوبلت بها، حصلت عليها الدار من خزانة كتب راغب باشا بإستانبول. وفي هذا الإطار نفسه ذكر إبراهيم الدُّسوقي مصحح **ديوان المجنون** (قيس بن الملوّح ت٦٨هـ) أن النسخة المعتمدة في الطبع مؤرخة عام ٧٩٢هـ ترجع إلى القرن الثامن للهجرة، وأنها كانت ضمن خزانة كتب السيد عبد الخالق السادات[2]. ومن المصححين من كان لا يكتفي بالإشارة إلى الأخطاء فقط بل يتجاوزها إلى ذكر بيت نسب خطأً لشاعر آخر مثلا. وذكر مصحح كتاب **الأم** للشافعي (ت٢٠٤هـ) أنه حصلت له عدة نسخ من هذا الكتاب ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط سراج الدين البُلقيني (ت٨٠٥هـ)، تفردت بزيادات مترجمة، معزوة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله، مثل كتاب **اختلاف الحديث** وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما. وقد قرر هذا المصحح إثبات تلك الزيادات بهامش المطبوع أو جَعْلها في صُلب الكتاب بعد عبارات الأُم مفصولا بينهما بجدول. إن إثبات هذه الزيادات وما يكتبه المصححون من تعليقات وحواش ولحقٍ في هوامش المطبوعات يعد من مظاهر الدقة وأمانة الأداء التي يتصف بها هؤلاء العلماء حرصا منهم على سلامة النص. وقد ذكر محمد البِلْبِيسي الذي صحح «**لسان العرب**» أن النسخة المعتمدة ذُكِرَ في حواشيها الأصولُ المعتمدةُ في تأليف معجم ابن منظور مثل **الصحاح** للجوهري ٣٩٣هـ **والتهذيب** للأزهري (ت٣٧٠هـ) **والمحكم** لابن سيده (ت٤٥٨هـ) **والنهاية** لابن الأثير ٦٠٦هـ. ومن علامات الاهتمام بصحة النص أننا نجد في بعض المطبوعات جداول تتضمن الإشارة

---

(١) بَرْسَبَاي (الملك الأشرف) سلطان المماليك في مصر (١٤٢٢-١٤٣٢م).

(٢) لم تكن هذه المحاولات الوصفية تعم كل المطبوعات بل هي استثناء يخص بعض الكتب فقط.

إلى الأغلاط المطبعية؛ يقول الهوريني في آخر تصحيح سنن أبي داود: «ولما اطلعت بعد طبعه على بعض غلطات، أدرجتها في جدول تابع للفهرسة ليُصلح به كلُ راغب نسخَته».

أما الفهارس الكاشفة التي تعد من المكونات الأساسية في التحقيق الحديث فإننا لم نجد لها أثرا يذكر باستثناء ما حدث في طبعة مقامات الحريري (ت٥١٦هـ) التي طبعت عام ١٨٩٩م والتي ضمت فهرسا شاملا للكلمات اللغوية التي تضمنتها المقامات. إن مطبوعات بولاق وما عاصرها من مطابع تفتقر إلى هذه الفهارس الفنية مقتصرة فيما ذُكر فيها من بيانات عن ذِكر مباحث الكِتاب وأبوابه.[١]

وقد تمّت الإشارة إلى أن تصحيح كتب اللغة والأدب وإخراجَها كان في طليعة مطبوعات بولاق وما والاها من مطابع أهلية، والدليل على هذا هو أن أول إصداراتها كان في اللغة وهو قاموس إيطالي-عربي طبع عام ١٨٢٢ سنة واحدة بعد تأسيس المطبعة[٢]، وقد سبق سلفنا الصالح منذ بداية التأليف إلى العناية باللغة والأدب، غايتهم

(١) إن مصحح مقامات الحريري الذي وضع فهرسا للألفاظ التي تضمنتها هذه النصوص اللغوية والأدبية البليغة قد سار على منوال السلف الصالح. إن أبا السعادات مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) قد صنع لكتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر» الذي حققه المستشرق الألماني برجسترايسر (ت١٩٣٣م) فهرسة على الألفاظ المشهورة في الأحاديث للدِّلالة عليها. وقد عدل عن الأسانيد والأبواب واهتدى إلى هذه الطريقة لإرشاد الطالب للحديث بمعرفة اللفظ المشهور فيه. فهو أول من ابتكر الفهرسة على الألفاظ.

(٢) نشرت بولاق والمطابع الأهلية مجموعة من عيون كتب اللغة والأدب مثل: **لسان العرب** لابن منظور في عشرين جزءاً، و**شذور الذهب في معرفة كلام العرب** لابن هشام الأنصاري، و**مقامات الحريري** وشرحها للشريشي، و**صحاح الجوهري**، و**القاموس المحيط**، و**ألف ليلة وليلة** وهو كتاب لغة وأدب وتاريخ، و**كليلة ودمنة** لابن المقفع، و**كتاب سيبويه**، و**المخصص** لابن سيده، و**شرح الحماسة** للتبريزي، و**صبح الأعشى** للقلقشندي، و**مقدمة ابن خلدون**، و**ديوان ابن عربي**، و**ديوان المجنون**، و**وفيات الأعيان** لابن خلكان، و**قلائد العقيان** لابن خاقان، و**المزهر** للسيوطي، ومجموعة كبيرة من دواوين شعراء العرب، و**نفح الطيب** للمقري وغيرها كثير.

منها العناية بلغة القرآن والحفاظ على ما تجمّع فيها من معارف، والحفاظ على اللغة العربية هو حفاظ على القرآن نفسه الذي خصّ به الباري سبحانه هذه الأمة.

وقد نتج من هذا النشاط التأليفي العربي وضعُ رسائلَ لغوية وصنعةُ دواوين وجمعُ مختارات شعرية، بالإضافة إلى العلوم المرتبطة بالقرآن الكريم كالقراءات والتفسير وغيرها، فترتب عن ذلك رصيد من التراث وتراكم معرفي لم تبلغ شأوه أي لغة من لغات العالم[١]. ولم يأل القدماء جهدا من حيث العناية به والحرص على اللسان وإصلاح الأخطاء والأوهام التي يقع فيها الفقهاء والمُحدِّثون والأُدباء كما صنع الحريري (ت ٥١٦هـ) في كتابه: «**درّة الغوّاص في أوهام الخواص**»[٢] أو **الذيل** الذي وضعه عليه ابن الحنبلي (ت٩٧١هـ) المسمى «**سهم الألحاظ في وهم الألفاظ**».[٣]

فكان إذن من الطبيعي أن تُوجه عناية أول مطبعة عربية كبرى إلى الآثار اللغوية والأدبية التي تراكمت منذ المرحلة الأولى من مراحل التأليف العربي وإلى إخراجها إخراجا سليما من الهنات والأخطاء.

لقد طبعت بولاق وأخواتها الأهلية روائع لغوية وأدبية أصبحت في حينها زادا وفْرا للنَّشْءِ الذي كان يرغب في امتلاك ناصية اللغة والحصول على ملكة البلاغة ومناقب الفصاحة والبيان. وقد سهر من أجل إخراجها بأمانة ثلة من ذوي الخبرة والمراس من أهل اللغة والأدب على قدر طاقتهم العلمية ومنهجهم المتشبع بتقليد السلف الصالح في الضبط والإتقان.

---

(١) كانت هذه الرسائل اللغوية الأولى نواة للمعجمات الكبرى التي ظهرت في المجتمع العربي منذ القرن الرابع للهجرة **كالاشتقاق** لابن دريد (ت٣٢١هـ)، **والتهذيب** للأزهري، **والمحكم** لابن سيده وغيرها.

(٢) حققه المستشرق الألماني هنريك طوربيكي Heinrich Thorbecke عام ١٨٧١م ليبزيغ Leipzig.

(٣) حققه صالح الضامن المتوفى عام ٢٠١٣م، نشره عام ١٩٨٧م.

فهل أدت هذه الجهود العلمية وهذا الحرص الشديد على سلامة النصوص وخلوِّها من الأخطاء النحوية والعيوب الأسلوبية إلى مقاربة في التحقيق بمفهومه الحديث؟ وهل بلورت ندرة الأخطاء وقلة الاضطراب والخلل في هذه المطبوعات التي سهرت من أجلها عيون وانطفأت في تصويبها جذوات من الهمم الصادقة منهجا في الضبط، وطريقا في الإخراج والنشر؟

إن هذه الإشارات العامة والمحاولات العلمية التي لا يمكن أن توصف بغير الجادة التي بذلها العلماء في سبيل ضبط النصوص ضبطا علميا سيرا على طريق السلف الصالح في التوثيق والتحقيق(١)، إن كل هذه الجهود لم تسفر عن منهج علمي يمكن الاطمئنان إليه لإخراج النصوص اللغوية والأدبية تخريجا سليما. نعم إن الحس اللغوي والتضلع من التراث الذي وُصف به هؤلاء الجهابذة في مطبعة بولاق وفي غيرها من المطابع الأهلية، ووُصِفَ به ذوو التجربة والمراس من روّاد التحقيق لاحقا، لم يَثْنِهم عن السقوط في كثير من الهفوات التي ذكرنا بعضها فيما سبق، ولم يسعفهم في القيام بوضع القواعد

(١) لا يستطيع أحد أن ينكر ما أسسه العلماء المسلمون من حُذّاق المحدّثين في باب تحقيق النص وضبطه، والدقة البالغة في تحمله ونقله وروايته وأدائه ومعالجة عوارضه التي قد تعتوره من تحريف أو زيادة أو نقص أو اشتباه أو تأكيد وتثبيت، ولا يمكن إهمال جهود هؤلاء العلماء في ترسيخ مجموعة من الضوابط يمكن اعتبارها بذور التحقيق العلمي الحديث. وأول عمل في هذا الإطار ينبغي الإشارة إليه: تحقيق روايات **البخاري** لليونيني (ت٧٠١هـ) الذي اشتغل بهذه الروايات في حلقات علمية تجاوزت السبعين مستعينا بعالم اللغة محمد ابن مالك أبي عبد الله (ت٦٧٢هـ) الذي وضع على إثر هذا العمل العلمي المهم والنادر كتابه المشهور: «**شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**» وكلاهما أشار في كتابه إلى هذا العمل المشترك ونوّه كل واحد بمقدرة وكفاءة صاحبه في البحث. ويصور هذا التقدير والإجلال روح أسلافنا العلمية وما اتسمت به من تواضع رفيع.

والضوابط الفيلولوجية والكوديكولوجية التي استقر عليها علم المخطوط والتوثيق العلمي الحديث[(١)].

وقد أصبح هؤلاء الروّاد أنفسهم أمثال آل شاكر وهارون ومحمد بهجة الأثري ومصطفى جواد والأهواني وأبو الفضل إبراهيم وابن تاويت الطنجي وغيرهم من كبار المحققين قدوة لشبابنا المثقف الذي اختار تحقيق التراث مجالاً للبحث والدراسة. وقد تشبع هذا الجيل بأساليب سلفنا الصالح وتشبث بحرصه على التدقيق والإتقان في معالجة رواية كتب الحديث واللغة والأدب في دقة وأمانة ونظام بارع وبالتزامه بمجموعة من العناصر الأساسية في عملية الإخراج كالمقابلة والمعارضة[(٢)] التي عرفناها منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ووضع الفهارس الخاصة بالألفاظ لكتب التراث.

---

(١) لمّا بدأ اهتمام علماء أوربا بإحياء تراثهم اليوناني واللاتيني كان الاعتماد على الذوق هو العنصر الأساس في اختيار النسخة التي يجب تقريرها في الدراسة. وخير مثال على هذا تلكم النسخة من الكتاب المقدس التي تم اختيارها لتُدرس في جامعة الصوربون من بين مئات النسخ، فسميت بنسخة باريز وكانت هي أول نسخة طبعت بعد اكتشاف الطباعة عام ١٤٥٣م.

(٢) أخرج الإمامان البخاري ومسلم في رواية مسندة موثقة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دعا السيدة فاطمة رضي الله عنها في مرضه الأخير «ثم أسرَّ إليها حديثا فبكت فقال لها: لم تبكين؟ ثم أسر إليها حديثا فضحكت... حتى إذا قُبِضَ النبي ﷺ فسألتها فقالت: أسرَّ إليَّ: إن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين..».

وفي هذا الحديث الشريف أحداث واقعية نادرة المثال في التاريخ الإنساني إذ يعرض النبي الأمين على جبريل الملَك الأمين نصوص القرآن الكريم أربعا وعشرين مرة في مدة الوحي الرباني، لا ليتحقق صحة لفظ آياته الكريمة، إذ هي صحيحة محفوظة بدقة وإتقان وكفالة من الرحمن ﴿إن علينا حفظهُ وقرآنه﴾ بل ليَتَبيَّن للناس أسلوب التوثيق والتحقيق المثالي عملياً بالمقابلة والعراض مرارا، وليتحقق لديهم كمال نقله وتبليغه، فلا يعرض لأحد منهم شكّ في أنه قد بولغ في تلقي القرآن الكريم وتقبله وحفظه مبالغات فائقة، ونُقل إلى البشرية بأعلى وسائل الرواية والتوثيق. انظر: **فنّ التحقيق لفخر الدين قباوة** ص٧٤.

وقد عرفت كتب اللغة والأدب ظاهرة المقابلة اعتمدها القدماء حرصا منهم على حفظ أصالة النصوص كما نجد مثلا عند ابن دريد (ت٣٢١هـ) الذي أملى كتابه «**جمهرة اللغة**» مرارا من حفظه وحصل في ذلك خلاف

فهل كانت الأساليب العلمية التي اتُّبِعت في بولاق وعند مدرسة الرُّوَّاد كافيةً لاسترجاع النصوص التراثية في شكلها الأصلي؟ وهل كان التضلع من التراث وإنماءُ الحسّ اللغوي عند مصححي بولاق وما والاها من مطابع أهلية وعند شيوخ المحققين يكفي للشعور بالاضطراب والخلل الذي يعتور قسطا كبيرا من تراثنا المخطوط؟

كثير من المخطوطات مضطربة الأوراق تم تحقيقها وطبعها دون أي شعور بهذا الاضطراب، كما حدث في مخطوطة **العثمانية** للجاحظ التي أخرجها شيخ المحققين عبد السلام هارون دون التفطن إلى اضطراب أوراق النسخة التي اعتمدت في التحقيق.(١)

في البداية اهتم بهذا الأمر فريق من المحققين جمعوا إلى أصول الثقافة العربية مقومات الثقافة الغربية وعُدّة من الأسلوب العلمي الدقيق مثل أحمد زكي باشا (ت١٩٣٤م) الذي كان شَغِفًا بالتراث فأخرج أولى المطبوعات التي كتب في صدرها

كبير في الروايات، فشرع تلميذه عبيد الله بن أحمد الملقب بجحجح (ت٣٥٨هـ) في تحقيق النسخة الأخيرة مستعينا بما كان قبلها من النسخ أيضا، ثم قرأها على المؤلف، فكانت هي المعتمدة في التاريخ عند العلماء، والشيء نفسه قام به الخليفة الأموي المستنصر بالله (ت٣٦٦هـ) الذي عهد للجنة من العلماء بتحقيق كتاب الخليل «**العين**» وأحضر لهم نسخا من الكتاب في جملتها نسخة القاضي منذر بن سعيد التي تلقاها بمصر عن ابن ولاّد، وأمرهم أن يقابلوا ذلك كله مع أبي علي القالي بما أحضره من بغداد. انظر **جذوة المقتبس**، ص٥١.

(١) أخرج المستشرق الفرنسي شارل بلاّ المتوفى عام ١٩٩٢م (Ch. Pellat) كتاب الجاحظ «**القول في البغال**» ووقعت فيه أغلاط مطبعية حيث طبع في بيروت ولم يتمكن شارل بلا من تصحيحه، فنشر عبد السلام هارون مقالا ينتقد فيه المستشرق الفرنسي انتقادا لاذعا فنعته بجهله للغة العربية. وفي الفترة نفسها أخرج هارون رسالة «**العثمانية**» للجاحظ: ولما وقف عليها شارل بلا أدرك أن هارون وقع في خطأ قاتل حيث إنه رغم حِسِّه اللغوي لم يفطن إلى ورقتين من الرسالة توجدان في غير مكانهما في الرسالة فأجابه بمقال وجيز نشره بمجلة معهد المخطوطات العربية: «كيف يوثق بمرشد يحترف تحقيق المخطوطات ويدعي أنه قد أعطى البسطة في النقد والسعة في العلم ثم يتناول شريطا مصغرا من مخطوطة العثمانية وقد سقطت ورقتان من أوراقها فوضعهما جاهل في غير موضعهما فلا يرى السيد هارون الأولى منها ثم يتنبه إلى الثانية ولكنه يضعها في آخر الكتاب دون أن يرى أن النص ينتهي (ص٢٧٩ س٤) في وسط جملة، فإدراك المعني أيضا من شروط «تحقيق النصوص ونشرها». م خ ع المجلد الثالث، الجزء الأول ١٩٥٧.

كلمة «بتحقيق» مثل **الأدب الصغير** لابن المقفع عام ١٩١١م، وكتابي **الأصنام وأنساب الخيل** لابن الكلبي، وكتاب **التاج أو أخلاق الملوك** المنسوب للجاحظ عام ١٩١٤م. ولقد استفاد أحمد زكي خلال رحلته إلى فرنسا من مناهج الغربيين في التحقيق التي تهتم بمختلف نسخ المخطوط المحقق والتي تضع الفهارس الفنية الكاشفة لها مع استعمال ما ظهر حديثا من مكملات التحقيق من تقديم النص إلى القراء. فكان القدوةَ والمثالَ الذي احتذاه أعضاء مدرسة الرواد الذين نوهوا بجهوده مثل ما قال عبد السلام هارون رحمه الله: «لعل أول نافخ في بوق إحياء التراث العربي على النهج الحديث هو المغفور له أحمد زكي باشا».

لا يستطيع أحدا أن يتجاهل مبادرات بولاق العلمية في التصحيح وجهود الرواد في تحقيق كتب اللغة والأدب، غير أن الشروط الضرورية لعملية التحقيق لم تكن مستوفية، والعناصرَ الأساسية في المنهج العلمي الحديث تكاد تكون غائبة. إن التضلع من التراث الذي وصف به مصححو بولاق ومن جاء بعدهم من المحققين لا يغني عن الإلمام بعلم المخطوط (codicologie) الذي يفرض - للبحث في توثيق نص من النصوص وتحقيقه - الإلمامَ بالأسس المادية وتحديدِ الطرق التي وصل إلينا بها هذا النص، كما لا يغني عن المعرفة بما اصطلح عليه عند الفيلولوجيين المحدثين بتاريخ النص (Histoire du texte)[(١)] الذي يتجلى في دراسة مختلف النسخ للمخطوط الواحد دراسة كوديكولوجية رغبة في الوصول إلى النسخة الأصلية أو النمط الأعلى (l'archètype)

(١) يرجع هذا المصطلح وهذا الاكتشاف إلى الفيلولوجي والفيلسوف الألماني كارل لخمان K Lakhman (ت١٨٥١م) الذي اهتدى إلى أن النسخ المختلفة للمخطوط الواحد التي وصلتنا اعتراها كثير من التصحيف والتحريف عند نسخها مرارا عبر العصور، فأخذ على عاتقه دراسة كل نسخة على حدة في سبيل الوصول إلى النسخة الأولى أو النمط الأعلى الذي انحدرت منه كل النسخ الموجودة، فلجأ إلى التشجير والتفريع وتحديد العائلات للنسخ. وطبق هذا المنهج أول مرة على الإنجيل وكتاب الطبيعة (De natura rerum) للشاعر الروماني لوكريس (Lucrèce) الذي عاش في القرن الأول قبل الميلاد (٥٥-)، فتوصل بعد إخضاع نسخ الكتابين لتاريخ النص: إلى نصين يختلفان كل الاختلاف عما هو معروف مخطوطا كان أو مطبوعا. بهذه التجربة رأى النور ما يُسمى بتاريخ النص في تاريخ الثقافة الفيلولوجية الغربية.

الذي انبثقت منه كل النسخ الموجودة. والنسخة التي تم التوصل إليها بعد هذه الدراسة المخطوطية هي التي تسمى فيلولوجيا النسخة المعتمدة التي تُبنى عليها عملية التحقيق وليست هي النسخة الأقدم أو الأقل أخطاء أو ما شابه ذلك مما اعتاد عليه الممارسون اليوم لهذه العملية العلمية من طلبة الجامعات وغيرهم. إن شعورَ مصححي بولاق ومن جاء بعدهم بأهمية النسخة الأصل وإحساسَهُم بجدوى تعدد النسخ في عملية الطبع ووقوفَهم على الأخطاء التي تشوب النسخ الخطية وتضلُّعَهم من التراث الذي قد يشفع لهم في ممارستهم لتحقيق مخطوطة من المخطوطات، كل ذلك غير كاف للوصول بطريقة علمية إلى ما اصطلح عليه بالنسخة المعتمدة في التحقيق والتي لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق ما يسمى بتاريخ النص كما ذكرنا سابقا، كثير من مطبوعات بولاق تفتقر إلى هذه البيانات الخاصة بوصف النسخ من تأريخ وتملكات وإجازات ووقفيات وغيرها من العناصر الكوديكولوجية، فكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) طبع في باريز ثم طبع في بولاق، وقد يجد الباحث في الطبعة التي أخرجها المستشرق الفرنسي درنبورغ (Dérénbourg) (ت١٩٠٨م) اختلافَ النسخ تفصيلا بالحاشية ومقدمةً باللغة الفرنسية فيها بيان الأصول التي طبع عنها، ونصَّ ما كتب عليها من تواريخ وسماعات واصطلاحات وغيرَ ذلك حرفيا باللغة العربية، ثم لا نجد في طبعة بولاق حرفا واحدا من ذلك كله، ولم يتيسّر آنذاك للمستشرق الفرنسي سوى ثلاث نسخ من الكتاب ونسخة رابعةٍ فيما بعد[1]، وقد اعترضته عدة صعوبات لوقوع خلط بين نص الكتاب والحواشي والتعليقات التي ألحقت به، فكاد يتعذّر عليه التمييز بينهما بالرغم من الجهد العلمي الذي بذله في قراءة النسخ قراءة علمية دقيقة. فاعتبارا لهذه المشكلات التي حفّت بالطبعة الفرنسية ونظرا للنقص الذي وُصفت به طبعة بولاق من حيث عدم استقصاء نسخ الكتاب والافتقار إلى الفهارس

---

(١) كل النسخ التي وقف عليها درنبورغ (Dérénbourg) ناقصة باستثناء واحدة كانت كاملة وأنيقة قريبة من الخزائنية هي التي جعلها النسخة المعتمدة.

الكاشفة، قرر عزم شيخ المحققين عبد السلام محمد هارون (ت١٩٨٧م) على إعادة تحقيق كتاب سيبويه فعثر على نسخ ثلاث أخرى[١] يبدو أنها لا ترقى من حيث قدمها وجدواها إلى النسخ المعتمدة في النشرة الفرنسية. وقد تجلى هذا في المقال النقدي الذي نشره صلاح الدين المنجد في إحدى المجلات السعودية عن تحقيق الكتاب لشيخ المحققين الذي كان مقصرا في بذل الجهد المطلوب في البحث واستيفاء نسخ أخرى أهم وأقدم من تلكم التي اعتمدها والتي هي محفوظة في مختلف خزائن الكتب في العالم. ولم يجانب صلاح الدين المنجد الصواب حين وصف هارون بالتساهل في استقصاء النسخ الخطية لكتاب سيبويه بدليل أن الباحث التركي فؤاد سيزكين نشر في الجزء التاسع من كتابه «**تاريخ التراث العربي**» عام ١٩٨٤ خبر وقوفه على ست وستين نسخة من كتاب سيبويه في مختلف خزائن الكتب. بالإضافة إلى ذلك نشرت المستشرقة الفرنسية أمبير جنفييف (Geneviève Humbert) في تسعينات القرن الماضي[٢] بحثا في فرنسا في تاريخ نص كتاب سيبويه ذكرت فيه وقوفها على إحدى عشرة نسخة أخرى[٣] من الكتاب، الشيء الذي يسعف المختص في علم المخطوط أو الكوديكولوجي في القيام بتاريخ النص الذي لا مناص منه في عملية التحقيق[٤].

---

(١) بعض النسخ محفوظ بدار الكتب المصرية.

(٢) الكتاب عبارة عن أطروحة قدمتها أمبير جنفييف في الجامعة الفرنسية تحت إشراف المستشرق بوهاس (Bohas) عام ١٩٩١م ونشرتها دار بريل (Brill) بهولندة عام ١٩٩٥م تحت عنوان «طرق نقل كتاب سيبويه» *Les voies de la transmission du Kitab Sibawayh*.

(٣) أصبح العدد سبعا وسبعين نسخة واكْتُشفتْ في المملكة المغربية نسخة أخرى فأصبحت نسخ الكتاب المعروفة ثمان وسبعين نسخة (٧٨).

(٤) تؤكد الباحثة الفرنسية (Geneviève Humbert) أن عقبات شتى اعترضتها للوقوف على كل هذه النسخ كإغلاق بعض المكتبات من أجل الترميم والإصلاح أو صعوبة الوصول إلى بعض النسخ نظرا لسوء التعامل الذي يتصف به أمناء المكتبات في بعض الدول الشيء الذي جعلها تخلص إلى أن تاريخ نص كتاب سيبويه

وإذا ما تيسر لباحثٍ مّا استقصاءُ هذه النّسخ واستيفاؤها والتي بلغت ثمان وسبعين نسخة ودَرسها دراسة كوديكولوجية يتغيَّى فيها تاريخ النصّ فإنه قد يحصل في تقديري على نصّ قد يختلف عن كلّ نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة. وقد يجيب النصّ المحتمل الوصول إليه بعد القيام بتأريخ للنّصّ عن بعض التساؤلات التي نعلم جميعا أنها ما زالت تؤرق النحاة المشتغلين بسيبويه مثل ما قاله صالح الجرمي (ت٢٢٥هـ) أحد تلامذة المؤلف عن شواهد الكتاب التي بلغت ألفا وخمسين شاهدا فاستطاع أن يخرّج أسماء قائليها باستثناء خمسين[1]. فهل بلغت هذا العددَ الشواهدُ التي جاءت في نسخ الكتاب المخطوطة والمطبوعة؟ ما أظن ذلك.

إن اكتشاف نسخ المخطوط واستيفاءها ودراستها حسب المنهج العلمي الحديث قد يأتي بالجديد في هذا المجال. وفي هذا الإطار نفسه طبعت بولاق كتاب «**مروج الذهب**» للمسعودي (ت٣٤٦هـ) وهو كتاب لغة وأدب وتاريخ وغيرها اعتمادا على نسخ معدودة دون بذل الجهد في الحصول على مخطوطات الكتاب التي تعد بالعشرات مُوزعة في كثير من خزائن الكتب من الشرق إلى الغرب كباريز و بريلين وفيينا (Vienne) وليدن ولندن وأكسفورد وكمبردج ومانشستر واستراسبورغ وفاس والجزائر والقاهرة واستانبول والموصل ومكة وغيرها.

لم يتم بعدما دامت الظروف تقف دون الوصول إلى هذه النسخ وأن عملها هذا غير مستوف للشروط التي يتطلبها تاريخ النص.

(١) قال الجرمي: «نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فعرفت أسماء قائلها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف قائلها» انظر الدّر الثمين في أسماء المصنفين لابن أنجب الساعي ج١ ص٣١٦، طبعة الخزانة الملكية بالرباط عام ٢٠٠٧. وقد تصفحت كتاب شرح أبيات سيبويه لابن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ) بتحقيق محمد علي سلطاني (دمشق ١٩٧٦م) فلم يهتم لا المؤلف ولا المحقق بما جاء في عبارة صالح الجرمي في شأن عدد أبيات الكتاب.

وبالرغم من نشر الكتاب بعناية مستشرقين فرنسيين[١] منذ القرن التاسع عشر فإنه لم يتيسر لهما الوقوف على عدد وافر من النسخ يمكِّنهما من القيام بعملية تاريخ النص فجاء الكتاب محشوا بالأخطاء مشحونا بالأغلاط والتصحيف والتحريف، وهذا ما وقع في طبعة بولاق التي لم تف بالشروط العلمية في التحقيق الشيء الذي أهاب بالمستشرق الفرنسي شارل بلا (ت١٩٩٢) (Ch. Pellat) إلى إعادة النظر في هذا الكتاب الموسوعي الذي يندُر مثله في التراث العربي[٢].

ورأى هذا المستشرق أن من واجبه اعتماد جميع المخطوطات والطبعات المذكورة للكتاب[٣]، وهو الشرط الأساس للقيام بتاريخ النص. وقد تجمع لديه بالفعل كثير من النسخ التي تصفحها ودرسها وتَبَيَّن له أولَ وهلةٍ أن الروايات المختلفة لا تمس المعنى الحقيقي في أغلب الأحيان، واقتنع بأن أصعب الصعوبات التي يجب عليه تذليلها ناجمة عن كثرة الأعلام المذكورة في «المروج» وبالخصوص الأعلام الأجنبية التي شوّشها النساخ وشوّهوها وحرّفوها بصورة فظيعة فاحشة[٤]. فلِسدِّ هذه الثلمة اضطر شارل بلا إلى اللجوء إلى المصادر اليونانية والسريانية التي تساعده على تحقيق تأريخ من التواريخ أو

(١) أول نشرة يمكن عدها علمية لمروج الذهب تلكم التي قام بها المستشرقان الفرنسيان بربيه دي مينار Barbier Meynard de وبافيه دي كرتاي Pavet de Courteille في القرن التاسع عشر، وقد نقلا الكتاب إلى اللغة الفرنسية، وكانت هي الطبعة الأكثر رواجا عند المستشرقين، ولكن المجمع عليه أنها محشوة بالأخطاء النحوية ومشحونة بالأغلاط والتصحيفات والتحريفات.

(٢) حكى لي أستاذي شارل بلاّ وأنا طالب في الجامعة بباريز أنه قضى عشرين سنة في قراءة ومراجعة وتحقيق مروج الذهب، وقد نشره في بيروت (١٩٦٥- ١٩٧٩م) في سبعة مجلدات.

(٣) لم يفت المحقق أن يذكر طبعة بولاق وهي طبعة عادية، كما لم يفته الإشارة إلى نشرة محيي الدين عبد الحميد التي وصفها بكثرة الأخطاء والأغلاط والاختلال في الروايات.

(٤) حدثني أنه لا يمكن لأحد أن يكتب أسماء الأعلام الموجودة في مروج الذهب كتابة سليمة إذا لم يتقن اليونانية واللاتينية والفارسية والسريانية، ولهذا خصص الجزءين السادس والسابع لفهارس مختلفة أهمها فهرسا الأعلام والأماكن.

تقويم علم من الأعلام[١]. وتعد هذه النشرة التي جاءت في سبعة مجلدات والتي جهد بلا Pellat في تقويم ما فيها من مائل وتحقيق ما فيها من باطل أحسن نشرة علمية حتى الآن لهذا الكتاب، لأنها تستجيب للشروط العلمية المطلوبة في التحقيق.

ومن المطبوعات التي صدرت في بولاق قديما واشتهرت بعناية العلماء المصححين لَها من حيث لغتها وأدبها وأسلوبها ومعانيها كتاب **ألف ليلة وليلة**[٢]. فبالرغم من المكانة التي تميزت بها هذه الطبعة فإن البحث العلمي الحديث والتحقيق الرصين أثبت أن متن هذا الكتاب لم يُضبط وأن أصوله لم تحقق بما يُرضي الباحث الخبير ويشفي الناقد البصير. فقد أكد تاريخ نص هذا الكتاب الذي قام به المرحوم محسن مهدي - وقد امتد العمل طوال عقدين من الزمن - أن النساخ والمصححين قد أخرجوا الكتاب من أصول غير معروفة وأخرى مُلفّقة أو موضوعة، كثر فيها تحريف اللفظ وتشويه المعنى وأضرّت بها الزيادات الغريبة والنواقص المريبة. وقد انتهى المحقق إلى هذه البيانات لما قام بنقد النسخ المطبوعة وتصنيف النسخ الخطية وعمل على تحقيق القديم منها دون المتأخر والصحيح دون السقيم، والرجوع إلى قواعد نقد النصوص عند سدّ الخلل وتصحيح الخطأ، وترتيب القراءات دون مزجها والإشارة إلى الروايات دون تلفيقها. وقد اهتدى محسن مهدي بعد مقابلة نصّ بولاق المطبوع بالنسخ الخطية المعروفة إلى أن هذه الطبعة لم تعتمد على أكثر من نسخة خطّية واحدة وأن مصححها لم ينظر في نسخ خطّية أخرى لِيُكملَ ما سقط من نسخته. وقد هداه البحث الفيلولوجي الدقيق والدرس الكوديكولوجي العميق

(١) أكد شارل بلاّ في مقدمة نشرته أنه يعتبر المسعودي محققا ومُدققا فيما ذكره من أسماء البلدان والمدن، أمينا فيما نقله من أعلام أعجمية، وأنه يتكلم عن معرفة ويكتب عن دراية، وبعيد عن تحريف الأعلام وتزييف الأرقام وتلفيق الأقوال، وأما ما جاء في الكتاب من أخطاء فإنه يعزوها إلى النساخ الذين أساؤوا إلى التراث العربي المخطوط إساءة كبيرة.

(٢) طبع الكتاب لأول مرة في قلقطة (calcuta) بالهند في جزءين (١٨١٤ - ١٨١٨م)، وترجمت منها بعض الأجزاء إلى التركية والفرنسية والإنجليزية، ثم طبع الكتاب مرة ثانية في أوربا في مدينة برسلاو (بولندة) (١٨٢٤ - ١٨٤٣م) فظهرت بعض أجزائه قبل تاريخ طبعة بولاق الأولى عام ١٨٣٥م.

إلى أن النسخة المعتمدة في طبعة بولاق قد لفقت في القرن الثاني عشر للهجرة، وأن ناسخها أدخل الكثير من التغيير والتبديل في لغة الكتاب القديم وفي ألفاظه، وزاد وحذف، مما غيّر كليا نصّ الكتاب أقل ما يقال عنه إنه رواية أخرى للكتاب[1]. وبالرغم من هذا التحريف والنقص الذي تزخر به طبعة بولاق فقد ظل الناس يقرؤونها دون علم بما أضافه النساخ من تغيير في اللغة والألفاظ إلى أن عمل محسن مهدي رحمه الله على إخراجها إخراجا صحيحا حسب المنهج العلمي الحديث.

ولم يكن محسن مهدي الباحث الوحيد الذي سار على هذا النهج في التحقيق بمفهومه العلمي الحديث، بل إن مجموعة من معاصريه طبقوا المنهج عينَه أو دعوا إلى تطبيقه دون التنكر لجهود سلفنا الصالح في عملية التحقيق. فقد رأينا فيما سلف أن عبد السلام هارون قد أشاد بمنجزات أحمد زكي باشا الذي وقف على منهج الغربيين في التحقيق، فاعترف بما استفاده منه في هذا المجال واصفا إياه بأنه أول نافخ في بوق إحياء التراث العربي على المنهج الحديث في مصر.

وقد طبق المنهج نفسه محمد بن تاويت الطنجي (ت١٩٧٤م) في تحقيقه **لرحلة ابن خلدون شرقا وغربا** الذي تجمعت له نسخ عديدة مكنته من وضع تاريخ نص هذه الرحلة. وكذلك كان منهجه في تحقيق كل من **فهرست** ابن إسحاق النديم **ومقدمة** ابن خلدون، ولكن الموت عاجله فحال دون هذا الإنجاز. أما شوقي ضيف (ت٢٠٠٦م) فقد أشاد في كتابه «**البحث الأدبي**» بمنهج سلفنا الصالح في التحقيق والتوثيق للنصوص القديمة من حيث الرجوع إلى المصادر والكتب الأصول واعتماد الروايات الصحيحة سواء عند المحدثين أو اللغويين والأدباء، غير أن هذا الإعجاب بمنجزات القدماء في صيانة

---

(١) يؤكد هذا التغيير ما صرح به مصحح الكتاب: «قد تم طبع هذا الكتاب... مهذبة عباراته ومحررة اعتباراته بتصحيح أبدع من بديع التأليف وأحسن اختراعا من سابق التصنيف، حايدا عن ركاكة الغلطات السخيفة، معرضا عن استهجان المعاني الكثيفة التي كان في بحر ظلماتها غائصا، حتى خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا على يد راجي ستر المساوي عبد الرحمن الصفتي الشرقاوي غفر الله ذنوبه، وستر في الدارين عيوبه» مقدمة **ألف ليلة وليلة**، ص١٩، محسن مهدي.

وحفظ التراث لم يثْنِه عن التنويه بالمنهج العلمي الحديث في مجال التحقيق: يقول رحمه الله: «......وإذا لم يكن في النسخ نسخة منسوبة والأخرى مسندة أو مروية نظرنا في النسخ، وحاولنا أن نقسمها إلى عشائر متقابلة مفردين كل عشيرة على حدة بميزاتها التي تستقل بها من حيث الضبط المتناظر فيها والأخطاء المتماثلة، ودائما تُعرف صلة نسخة بأختها بما دخل فيها من خلل أو تقديم لبعض أوراقها أو تأخير»[1].

إن ما ذكره شوقي ضيف من تفريع وتقسيم وتعشير للنسخ الخطية هو عين ما ذهب إليه واضع تاريخ النص الفيلسوف الألماني لخمان (ت١٨٥١م) ومدرسته ومنافسوه فيما قاموا به من دراسة كوديكولوجية لمختلف النسخ الخطية في محاولة إلى الوصول إلى النسخة الأم التي انطلق منها باقي النسخ. وكان اعتماد الأخطاء، والبياض والفراغات ومختلف الروايات أساسا في البحث كما جاء في قول شوقي ضيف.

بعد هذا كله نَخْلُص إلى أن مطبوعات بولاق لم ترق -رغم جهود مراجعيها ومصححيها ومحققيها الجديرين بكل إشادة وتنويه- إلى منهج متكامل منظم يفي بما يتطلبه التحقيق العلمي الحديث. كثير من هذه المطبوعات يكثر فيها النقص، منه ما نتج من سقوط ورقات كاملة من الأصل لم ينتبه إليها المصححون فانتقلوا من ورقة إلى أخرى دون أن يتفطنوا إلى الورقات التي سقطت كما وقع للشرقاوي الذي صحح **كليلة ودمنة**. فتصحيح الأغلاط وتصويب الأخطاء وإقامة النص إقامة سليمة من حيث اللغة والأسلوب والنّحو لا تكفي للحديث عن منهج في التحقيق يمكن أن ننسُبَه إلى هذه الدار التي لا يستطيع أحد إنكار الجهود العلمية التي بذلتها في سبيل إخراج النصوص وإحيائها وإنقاذ قسم كبير من تراثنا العربي الفصيح.

---

(١) البحث الأدبي، ص١٧٦، ط ١٩٧٢.

تحقيق المخطوطات الأدبية واللغوية
اتجاهات علمية ورؤية مستقبلية

أ.د. محمود فهمي حجازي[1]

مقدمة

تكونت في القرنين التاسع عشر والعشرين خبرات علمية في تحقيق المخطوطات العربية شكّلت أسسًا منهجية مهمّة. ويقوم البحث في جانب منه على التعرف على هذه الأسس في ضوء جهود كبار المحققين من الأوربيين والعرب. ويتضمّن هذا الجانب المصطلحات الأساسية مثل النشر والتحقيق ونقد النصوص، ومعايير المقابلة بين النسخ، وأسس إقامة النص، والهوامش والإحالات، وأنواع الفهارس الفنية، وعلاقات النصوص، ومكونات التقديم والدراسة، وارتباط هذا كله بثقافة المحقق. وتكون الأمثلة في هذا كله معتمدة على ما تم في تحقيق التراث اللغوي والمعاجم والتراث الأدبي.

أما الجانب الثاني ففيه رؤية مستقبلية للعمل في هذا المجال. وتتضمن قضايا: إعادة النشر، وموضوع الإتاحة عن طريق الإنترنت، وأهمية التوجه إلى المخطوطات متعددة اللغات، وفكرة إعادة بناء كتب ضاعت وذلك من خلال النقول، وأهمية الدراسة المقارنة للكتب المترجمة من العربية وإليها. وهناك مجال جديد نسبيًا هو تحقيق كتب القرن التاسع عشر العربية بعمل التعليقات عليها والدراسة في ضوء علاقاتها بالكتب الأوربية والتراث الإسلامي. ويتصل بهذا كله أهمية تزويد النصوص المحققة بكل ما يتيح إمكان دراستها

---

(١) أستاذ اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

برؤية أدبية وبمنهج لغوي. وتكون الأمثلة أيضًا في ضوء خبرات أوربية وعربية.

يتناول هذا البحث مناهج تحقيق التراث اللغوي والأدبي العربي في جهود العلماء الأوربيين والعرب، ويحاول أن يرسم ملامح المستقبل مع تأكيد الذاتية الثقافية وحوار الثقافات والإفادة من التقنيات المعاصرة.

أولاً: أسس عامة

١ - كانت المخطوطات أهم الأشكال المتاحة للدارسين قبل عصر الطباعة، وكانت المساجد ودور العلم وبيوت العلماء وقصور الأغنياء تضم مجموعات من أهم المخطوطات العربية في أكثر بلدان العالم الإسلامي. وهناك معلومات كثيرة تشير إلى تعدد النسخ المتداولة من الكتاب الواحد، وعلى سبيل المثال كان كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ/٧٩٦م) متداولا في القرن الرابع/ العاشر في نسخة للنحوي ابن السرّاج (ت٣١٦/٩٢٨) ونسخة أخرى للنحوي مَبْرَمَان (ت٣٢٦هـ/٩٣٨)، وذكر أبو سعيد السيرافي أنه قرأهما واعتمد عليهما، إلى جانب إشارته إلى نسخة كتاب سيبويه التي كانت عند المبرد (ت٢٨٥هـ/٨٩٨م). وعلى العكس من ذلك كانت بعض الكتب قليلة التداول. النسخة النادرة التي وصلت إلينا من كتاب المقتضب للمبرد لها قيمتها لأنها صححت بعناية أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨/٩٧٩م)، ويتضح ذلك مما ورد مكتوبا على مخطوط دار الكتب المصرية من هذا الكتاب[1].

---

(١) عن الاهتمام بالنسخ، انظر: شرح السيرافي على كتاب سيبويه، مخطوط دار الكتب ١٣٧ نحو (الأوراق ١٧٦/٤، ٩٥/٥، ١٧٦/٤، ٧٣/٤، ١٥٤/٣، ١٥٨/٣) المقضب للمبرد، مقدمة تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٨م، شوقي ضيف، البحث الأدبي، القاهرة ١٩٩٩م.

٢- الطباعة كانت أول شكل لتقديم الكتاب العربي في أوربا في نسخ متعددة في القرن السادس عشر الميلادي[(١)] لم يقم هذا العمل من منطلق علمي بمقارنة المخطوطات، بل كان لهدف تعليمي اعتمادًا على أحد المخطوطات وطبعه بالحروف العربية. وبدأت الطباعة بعد ذلك في الهند وفي تترستان وفي بلاد الشام ومصر واستانبول. وهذا المنهج في طباعة التراث العربي لا يعد تحقيقًا علميًا، بل يلبي حاجة عملية تعليمية.

٣- الكتب العربية التي طبعت لأهداف تعليمية في أوربا، منها كتب من نوعين: كتب نحوية وكتب مختارات عربية، وعلى سبيل المثال طبعت بين عامي ١٥٩٢ و١٦٣١م أربعة كتب، وهي: **المقدمة** لابن أجروم (ت٧٢٣هـ/١٣٢٣م)، و**الكافية** لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ/١٢٤٩م)، و**التصريف** أو **مبادئ التصريف** للزنجاني (ت بعد ٦٥٥هـ/١٢٥٧م)، و**العوامل المئة** لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ/١٠٧٨م)[(٢)]. ومهدت هذه الطبعات لتعلم العربية في كتب نحوية عربية. وفي تلك السنوات ظهرت أيضًا أول ترجمة لاتينية نعرفها **للمقدمة الأجرومية** أعدها بيتر كرستن Peter Kristen، برسلاو ١٦١٠م[(٣)].

٤- الكتب العربية التي طبعت في الهند كانت في جانب منها لأهداف مدرسية

---

(١) أهم حصر للمخطوطات العربية مع معلومات عن المؤلفين، ومع مصادر الدراسة:

Brockelmann C., *Geschichte der arabischen Literatur.* Leiden 1937-1949. = GAL

Sezgin, F., *Geschichte des arabischen Schrifttums Band VIII und Band IX,* Leiden 1984. GAS

يضم المجلد الثامن علم اللغة والمجلد التاسع النحو حتى نحو ٤٣٠هـ. وبهما عرض لأهم أعلام المؤلفين ومؤلفاتهم والمخطوطات والمطبوعات التي كانت معروفة للمؤلف حتى تاريخ صدور كل منهما.

(٢) سركيس، يوسف إليان، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، حتى سنة ١٩١٩م، ١ و٢، القاهرة ١٩٢٨م. وهو أهم مصدر لتعرف المؤلفات والمترجمات والمطبوعات العربية الأخرى في القرن التاسع عشر، إلى جانب مطبوعات التراث العربي من أقطار كثيرة.

(٣) انظر: Sezgin, *GAS IV* 8, 1.

وكذلك لأهداف تعليمية متقدمة. لقد بدأت الطباعة بالحروف العربية في كلكتا بالهند سنة ١٧٩٠م، وطبعت في السنوات ١٨٠٣–١٨٠٥م عدة كتب نحوية عربية في ثلاثة أجزاء، يضم الجزء الأول منها **مائة عامل** و**شرح مائة عامل** و**المصباح** للمطرزي، والجزء الثاني كتاب **هداية النحو** (لمؤلف مجهول) والجزء الثالث يضم **الكافية** لابن الحاجب. كما نشر شبرنجر Sprenger مقتطفات أدبية مختارة في كلكتا ١٨٤٥م[١].

٥– طبعت في القرن التاسع عشر في بلاد الشام ومصر كتب عربية كثيرة لأهداف ثقافية تعليمية، وتقوم في جانب منها على التراث العربي. ومن أمثلة ذلك بعض كتب رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣م)، ومنها: **مباهج الألباب**، و**المرشد الأمين**، وكلاهما تعليمي وثقافي، وبه موضوعات تعتمد في جانب منها على التراث العربي، وتعتمد أيضًا على الثقافة الحديثة. وإلى جانب مطبعة بولاق بدأت مطابع أخرى في الاهتمام بكتب مدرسية متواضعة أكثرها من تراث القرون التي شغلت بالمتون والشروح والهوامش، ولم تكن هذه الكتب ذات هدف كبير، فاقتصرت أهميتها على الطلاب ومن في مستواهم، ولم تقدم جديدًا في مجال التحقيق العلمي للتراث.

٦– كتب المختارات العربية في أوربا تعددت ومن أشهرها كتاب دي ساسي Silvestre de Sacy، Chrestomatie arabe، Paris 1862، وكتاب برونو (١٨٥٨– ١٩١٧م) Brunnow، وفيه نصوص عربية من عيون التراث مضبوطة بالشكل الكامل. وقد طبع كتاب مختارات عربية مرات كثيرة بسبب حاجة الجامعات الألمانية إليه. وكان جهد فيشر فيه بعد ذلك كبيرًا حتى عرف الكتاب بالاسمين معًا Brunnow-Fischer. يضم الكتاب قصة بلقيس، ونصوصًا تاريخية متنوعة، وصفحات من كتاب **الأغاني**، وسورا

---

(١) أحمد خان، إسهام شبه القارة الهندية الباكستانية في نشر الكتاب العربي، بحث قدم إلى الندوة العالمية للمخطوطات، القاهرة ٥/٢٨ - ١٩٩٦/٥/٣٠م.

من القرآن، وكتاب الأجرومية مع مسرد معجمي دقيق، وظلت هذه المختارات أساس المقررات الجامعية المتوسطة في تعليم العربية الفصحى هناك حتى منتصف القرن العشرين(١).

٧- سادت الطبعات المصححة في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين في مصر، وكان الاكتفاء في أكثر الحالات بالاعتماد على مخطوط واحد وتصحيح تجارب الطباعة ثم تكرار الطبعة اعتماداً على الطبعة الأولى مع الحد الأدنى من الفهارس، وكان المصححون في مصر من طلاب الأزهر ومن درس فيه ومن في مستواهم يحرصون على أن يكون المتن عربياً صحيحاً وصالحاً لاستخدام الطلاب ولاعتماد المثقفين عليه(٢). وهكذا طبعت مراجع مهمة من عيون التراث العربي مصححة ومضبوطة بالشكل تلبية لحاجة الدارسين والطلاب.

٨- كان كبار العلماء العرب المسلمين في الهند يعرفون تفاوت أقدار المخطوطات ويهتمون بالأصل أو بالنص الأقدم المتاح، ويقابلون بين النسخ المتاحة من أجل المعرفة، وأغلب الظن أن ناشري التراث العربي في الهند في القرن التاسع عشر اهتموا بمقابلة المخطوطات أول الأمر في علم الحديث النبوي، ذلك أن أحمد علي السهارنبوري (١٢٢٥-١٢٩٧هـ) نشر **الجامع الصحيح** للبخاري بالاعتماد على نسخ خطية كثيرة. وزاد الاهتمام بمقابلة مخطوطات الكتب اللغوية والمعاجم وكتب الأدب العربي في القرن العشرين بفضل عدد من المحققين الكبار منهم عبد العزيز الميمني الراجكوتي(٣).

٩- هناك كتب تعليمية ظلت متداولة في الأزهر عدة قرون، منها على سبيل

---

(١) Brunnow – Fischer, Arabische Chrestomatie aus Prosaschriftstellern, 7. Auflage, Wiesbaden 1988

(٢) عن نشر التراث العربي وأعلامه انظر: الطناحي، محمود محمد، **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، القاهرة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م. وفيه معلومات مباشرة عن البلدان العربية، الصفحات ٣١-٢٠٠.

(٣) أحمد خان، المرجع السابق.

المثال شرح ابن عقيل على **ألفية** ابن مالك، وشرح **شذور الذهب** لابن هشام، **وأوضح المسالك** على **ألفية ابن مالك** لابن هشام. وهناك كتب تابعة لهذه الكتب، ومنها كتب شروح الشواهد. وكانت لهذه الكتب طبعات في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، وتكررت طبعاتها بعد ذلك على ورق أصفر، لكن الجديد هو تلك الطبعات التي أفادت منها وأضافت إليها، وارتبط هذا الجديد باسم محمد محيي الدين عبد الحميد، وأهم سمات الكتب النحوية التي تحمل اسمه ما يأتي:

أ- كل كتاب منها يحمل عنوانًا من التراث النحوي واسم كتاب من تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، وعلى سبيل المثال: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** تأليف ابن هشام، ومعه عدة السالك إلى تحقيق **أوضح المسالك**، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد (ط القاهرة ١٩٦٧م)[١]. ومعنى هذا أنه جعل مكانه شارحًا حديثًا لمتن قديم، وهذا صحيح.

ب- يقوم هذا النوع من كتب النحو على عدة أسس:

أ- الجمع بين المتن في النصف العلوي من الصفحة وشرح الشواهد أسفل ذلك.

ب- الضبط الصحيح بالشكل في المتن وكذلك للشواهد.

جـ- إضافة علامات الترقيم والتقسيم إلى فقرات.

د- توثيق الشواهد بشكل محدود، وبالإشارة إلى كتاب سيبويه.

هـ- تخريج الشواهد القرآنية بذكر رقم الآية واسم السورة.

---

(١) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ١ - ٤، القاهرة ١٩٦٧. الطبعة الخامسة مزيدة زيادات كثيرة هامة ومنقحة. وعلى الغلاف: ومعه كتاب عدة السالك **إلى تحقيق أوضح المسالك** وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. وفي المقدمة بيان منهجه في شرح الشواهد وإعرابها وإكمال المباحث وتعليل المسائل.

و- الإفادة في التوثيق من كتب أخرى وبشكل محدود.

ز- في الهامش إضافة معلومات نحوية شارحة وموضحة لآراء النحاة ومدارسهم.

ح- ذكر معلومات عن الشاهد الشعري ومناسبته.

ط- اتباع منهج محدد في تناول الشواهد، يتضمن التعريف بالشاهد وذكر مؤلفه، وشرح المفردات والتراكيب (اللغة)، وشرح معنى الشاهد (المعنى)، وإعراب كل كلمات الشاهد (الإعراب)، وبيان سبب الاستشهاد (الشاهد فيه).

ى- عمل فهرس الموضوعات لكل جزء من الأجزاء.

ك- ترقيم الشواهد وعمل فهرس عام للشواهد في آخر الكتاب.

وبهذا كله أصبح الكتاب متكاملاً ووافياً بما وعد به في المقدمة وفي التنويه في آخر الجزء الرابع. ومن غير المناسب أن ننسب هذا العمل المفيد إلى التحقيق ثم نأخذ عليه عدم الاعتماد على مخطوطات، إنه عمل تعليمي جيد وجاد ويلبي حاجة الدارسين، ويعد امتداداً حديثاً لتقاليد الشروح التي عرفها التراث العربي على مدى القرون.

١٠- النشر العلمي للنصوص من أهم مجالات العمل الفيلولوجي في الجامعات الأوربية. وهناك مصطلحات ترد في هذا السياق لتسمية الكتاب المحقق أو النص المحقق في نشرته العلمية، من ذلك: Critical edition = Kritische Edition = edition Critique =، وهذه الطبعة النقدية تكون لها مقوماتها ويكون له احترامها عند العلماء والباحثين. هناك بدايات محدودة لتحقيق النصوص قبل عصر الطباعة، ولكن أهم الأعمال في هذا المجال كانت في القرن التاسع عشر[1]. تحقيق التراث معناه نشره بطريقة

(١) عن مفهوم الفيلولوجيا انظر: Philologische Methode في: Fischer, Lexikon, Band Literatur.
برجشتراسر، جوتلهف، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم محمد حمدي البكري، القاهرة ١٩٩٥م.

علمية، وأدت عوامل تقنية وعلمية إلى السبق الزمني في العصر الحديث للعلماء الأوربيين في مجال تحقيق التراث.

ثانيًا: الخبرات المنهجية في تحقيق التراث

تكونت على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين في الجامعات الأوربية والبلدان العربية خبرات منهجية متكاملة في تحقيق التراث العربي.

خبرات أوربية

١ – كان لمدرسة اللغات الشرقية في باريس دور كبير في الدراسات العربية في أوربا، وارتبط العمل العلمي الفيلولوجي[1] فيها باسم سلفستر دي ساسي de Sacy, Sylvestre (١٧٥٠ – ١٨٣٨م) الذي نشر **مقامات** الحريري سنة ١٨٢٠م، وأعيد نشرها بمعاونة جوزيف رينو J. Reinaud وجوزيف ديرنبورج J. Derenbourg بعد مقابلتها بمخطوطات أخرى وإضافة معلومات عنها باللغة الفرنسية[2]، وكانت هذه الطبعة بداية اهتمام أوربي كبير بترجمتها إلى الفرنسية وإلى الإنجليزية ١٨٩٦م، أما الترجمة الألمانية فكانت نموذجًا نادرًا للاحتفاظ بخصائص المقامات العربية بما يقابلها في اللغة الألمانية، أعدها مستشرق ألماني كان شاعرا في الوقت نفسه هو ريكرت Rückert (١٧٨٨ – ١٨٦٦م). ومن ناحية منهج التحقيق اعتمد دي ساسي وتلميذاه على مخطوطات وأفاد أيضًا من شرح عربي، وتقع الطبعة الثانية في مجلدين، باريس ١٨٤٧ – ١٨٥٣م.

---

(١) عن أعلام الدراسات العربية في أوروبا وجهودهم العلمية، انظر:

Fuck, J., *Die arabischen Studien in Europa*, Leipzig 1955.

Les Séances de Hariri, Publieés en arabe avec un commentaire arabe choisi, Paris, 1847-1853.

(٢) De Sacy, Sylvestre.

نال الاستشراق الفرنسي قصب السبق بتحقيق هارتفيج ديرينبور لكتاب سيبويه في مجلدين، اعتمادا على عدة مخطوطات. ظهرت هذه الطبعة الأولى في باريس سنة ١٨١١ - ١٩٨٩. وهنا نجد المستشرق الألماني يان G. Jahn يعد ترجمة كاملة لكتاب سيبويه إلى اللغة الألمانية (١٨٩٤-١٩٠٠م). ومن أجل مزيد من الوضوح في دلالة النص نظر يان في شرح السيرافي على كتاب سيبويه في أحد مخطوطاته ونقل منه صفحات كاملة[١].

٢- أصبح الاهتمام بالمخطوطات وتاريخ كل مخطوط وتفاوت قيمة المخطوط عن الآخر خبرة منهجية واضحة، وفي المقدمة التي كتبها توربكه H. Thorbecke (١٨٣٧-١٨٩٠م) لنشرته لدرة الغواص للحريري نجد وصفًا لأقدم مخطوطاته[٢]، وعلى المخطوط نجد مصطلحات مهمة: سمع، حق إجازته من المصنف، قراءة، المقابلة بأصل الشيخ، بلغ مقابلة وضبطًا، بلغ مقابلة وتحريرًا، سماعًا ومعارضة، بلغت المقابلة والتحرير، كما أثبت المحقق أن هامش المخطوطة في عدة مواضع كلمة: بيان، أو كلمة صحّ، وفي وصف مخطوط آخر نجد نقلت هذه النسخة من نسخة نقلت من خط المصنف... وقوبلت أيضًا مع قراءتها على الشيخ ... سنة ... وهذه مصطلحات مهمة في التراث العربي واستمر الاهتمام بها عند العلماء الأوربيين المهتمين بتحقيق التراث العربي.

---

(١) الترجمة الكاملة لكتاب سيبويه مع نصوص مختارة من شرح السيرافي:

Sibawaihi's Buch uber die Grammatik, nach der Ausgaben von H. Derenbourg aund dem Commentar des Sirafis (gest. 368/978), übersetzt und erklärt und mit Auzügen aus Sirafi und anderen Commententaren versehen von G. Jahn, Berlin 1895, 1900.

وقد اعتمدت الترجمة على النص الذي حققه ديرنبور:

H. Derenbourg, *Le Livre de Sibawaihi*, Paris 1881-1889.

وتوربكة H. Thorbecke مستشرق ألماني من تلاميذ فلايشر في جامعة ليبتسج، شارك في تحقيق عدة كتب عربية، وشرع في تحقيق المفضليات.

(٢) الحريري، أبو محمد القاسم، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق توربكه:

Al-Hariri's Durrat - al - Gawwas, herausgegeben von H. Thorbecke, Leipzig 1871.

٣- الإفادة من كتب النوع نفسه، وعلى سبيل المثال عندما يكون الكتاب في النحو تكون الإفادة من كتب النحو، وعندما يكون الكتاب من كتب لحن العامة تكون الإفادة من هذا النوع من الكتب. ويؤدي هذا الاتجاه إلى أن تصبح المقدمة دالة على الكتاب وعلى اتجاه في التأليف. وقد تصبح المقدمة دراسة موسعة في الموضوع، على نحو ما نجد في تحقيق ڤـايل G. Weil لكتاب **الإنصاف** لابن الأنباري، فقد قدّم لنص الكتاب العربي بدراسة مفصلة قيمة عن مدارس النحو العربي.

من الخبرات المنهجية في تحقيق التراث العربي الإفادة من الشروح المؤلفة على الكتاب المراد تحقيقه. نجد ذلك في تحقيق **درة الغواص** للحريري. والمثال الثاني كتاب سيبويه وإفادة مترجمة إلى اللغة الألمانية من **شرح السيرافي على كتاب سيبويه**.

٤- الدراسة العلمية للنصوص لابد أن تعتمد على طبعات محققة يوثق بها. هذا الأساس طبق في فرنسا وألمانيا ودول أوربية أخرى، ومن أهم أعلام هذا الاتجاه العالم الألماني فلايشر: هاينرخ ليبرخت فلايشر (١٨٠١-١٨٨٨م) Heinrich Leberecht Fleischer [١]، وهو مستشرق ألماني أسس الدراسات العربية في جامعة ليبتسج في ألمانيا، وبه بدأت دراسة اللغة العربية تصبح تخصصا مستقلا وغير تابع لبحوث اللغة العبرية والعهد القديم. كان فلايشر قد تخصص أول الأمر في دراسات علوم الدين

---

(١) عن فلايشر، انظر: J. Fück, *Dei arabischen Studien in Europa*, Leipziq 1955, s. 170-172

A,. Fischer, in: *Sächsische Lebensbilder*, Bd I, Dresden 1930, s. 39-61.

Die Deutsche Morgenländische Gesellschaft seit 1845, DMG 1998.

جمعت أعمال فلايشر في ثلاثة مجلدات، تضم في المقام الأول نقده واستدراكاته وتصحيحاته اللغوية، بعنوان:

Kleinere Schriften, Bd I, Bd II, Bd III, 1885.

وفي الرد عليه كتب دوزي:

R. Dozy, *Lettre a M. Fleischer concernant des remarques et explicatives sur le text d'al-Makkari*, Lyde-Leiden 1871.

المسيحي، وفي هذا الإطار تعلم عبرية العهد القديم[١]، ومن أهم تلاميذه جوستاف يان G. Jahn (١٨٣٧–١٩١٧م).

وكان متن **المفصل** بداية الإنتاج العلمي للمستشرق يان تحقيقًا لشرح ابن يعيش على كتاب **المفصل في النحو**، طبع متنه لأول مرة بتحقيق بروخ Broch سنة ١٨٥٩م، اختار يان شرحا من أهم شروحه، فنشره لأول مرة[٢]. كان هدف هذه النشرة تقديم نص مقروء يوثق به دون الاهتمام بالفروق بين نسخ المخطوطات التي وصلت إلينا منه.

٥– تحقيق النصوص لا يقتصر على التراث الفصيح القديم، بل يتضمن كل المجالات، كانت حركة نشر النصوص العربية قوية في القرن التاسع عشر في أوربا، أخذ هابشت (Habicht) ينشر **ألف ليلة وليلة** في نصها العربي، وما أن ظهر المجلد الأول حتى كتب فلايشر ملاحظاته الناقدة.

٦– الاستشراق الروسي كان له دور في نشر التراث الأدبي العربي، ومن ذلك نشر كراتشوفسكي (١٨٨٣–١٩٥١م) **لديوان** الشاعر العباسي أبي الفرج الوأواء مع ترجمته إلى الروسية. وبعد ذلك نجد تحقيقه لكتاب **البديع** لابن المعتز وهو من أهم كتب الدراسة الأدبية. أما الأستاذ الروسي بيتروف D.K. Petrov فقد كان أستاذًا للغات الرومانية بجامعة سانت بطرسبورج وقرر تعلم العربية ليبحث العلاقة بين الأدب العربي

(١) أثر فلايشر في تلاميذه الكثيرين الذين وفدوا إليه من كل أنحاء أوربا، وقد كتب من عرفوه عن شخصيته القوية، وفي هذا السياق تكونت الجمعية الألمانية للدراسات الشرقية (DMG) سنة ١٨٤٥م، على نسق الجمعية الآسيوية في باريس والجمعية الملكية الأسيوية في لندن، وصدرت دورية متميزة (ZDMG).

(٢) عن يان، انظر:

J. Fück, *Dei arabischen Studien in Europa*, Leipziq 1955, s. 241.

شرح ابن يعيش على المفصل للزمخشري، تحقيق يان بالتعاون مع فلايشر وڤلهاوزن والقارت وروزن وتوربكه، في مجلدين، ليبتسج ١٨٨٢–١٨٨٦.

والآداب الأوربية[١]. وكان كتاب طوق الحمامة لابن حزم في مخطوط فريد في ليدن، حصل عليه ونشره سنة ١٩١٤م، وكانت هذه الطبعة أساس ترجمة الكتاب إلى الإنجليزية سنة ١٩٣١م، والروسية سنة ١٩٣٣م، والألمانية سنة ١٩٤١م.

٧- تنوعت الاهتمامات في تحقيق التراث العربي في أوربا تنوعًا كبيرًا، المستشرق الألماني فلهلم الفارت (١٨٢٨-١٩٠٩م) Ahlwardt, Wilhelm اهتم بالشعر العربي القديم، وحقق ما سماه: **العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين** (١٨٦٩/١٨٧٠م) بالاعتماد على المخطوطات، وحقق أيضًا مجموع أشعار العرب، ويضم **الأصمعيات وديوان** العجاج والزفيان وديوان رؤبة، وطبعت هذه المجلدات الثلاثة في ليبتسج سنة ١٩٠٢م[٢]. واهتم المستشرق الألماني رودولف جير R. Geyer بنشر **ديوان** أوس بن حجر، مع ترجمة ألمانية، ڤيينا ١٨٩٢م[٣].

٨- الاستشراق البريطاني في جامعة كامبردج كان متنوع الاهتمامات، منها التاريخ والدين والدراسات السامية، وكذلك تحقيق التراث اللغوي والأدبي. ومن أعلام تحقيق الشعر العربي بيڤان (١٨٥٩-١٩٣٣م) A. A. Bevan. وأهم أعماله تحقيق **نقائض** جرير والفرزدق في ثلاثة مجلدات تمثل عملاً راقيًا ومتقنًا في إقامة النص والهوامش والكشاف المعجمي. ومن مدرسة كامبردج أيضًا عالم كبير وهو تشارلس ليال Ch. Lyall (١٨٤٥-١٩٢٠م) الذي عرف بتحقيقه **للمفضليات** وإعداد فهارس لها وكشاف معجمي لها، وحقق ليال **ديوان** عبيد الأبرص وعامر بن الطفيل. وهذه

---

(١) عن أعلام الدراسات العربية في أوروبا:

Fück, J. *Die arabischen Studien in Europa*, Leipziq 1955.

وفيه عن بتروف صفحة ٣٠٥.

(٢) المرجع السابق، ص١٩١ - ١٩٢.

(٣) عن جاير، المرجع السابق، ص٢٥٧.

الأعمال العلمية الجادة تعد من أهم إنجازات الاستشراق البريطاني(١).

٩- تكونت خبرات أخرى في تحقيق التراث العربي في أوربا:

أ- من الأسس المنهجية المهمة ضبط النص بالحركات ضبطًا كاملًا أو أقرب إلى الكمال. نجد ذلك على سبيل المثال في: ثلاثة كتب في الأضداد تحقيق هفنر وصالحاني، والنص مضبوط بشكل يكاد يكون كاملا وعلى نحو متقن.

ب- فهارس الشواهد من أهم أدوات العمل في تحقيق النصوص. ويُعد المعجم المفهرس للشواهد العربية Schawahid-Indices (١٩٤٥م) من أهم أعمال فيشر مع تلميذه بروينليخ E. Bräunlich. لاحظ فيشر أهمية الشواهد المتداولة في كتب التراث اللغوي العربي في تحقيق النصوص. وحرصا على جعل هذا العمل اللغوي دقيقًا وسهلًا كان هذا المعجم المفهرس حصرًا لهذه الشواهد وبيانًا لمواضع ورودها في هذه الكتب، وهذا المعجم المفهرس كان خير عون على التحقيق والفهم والدراسة، وذلك قبل عصر التقنيات الحديثة(٢).

---

(١) عن مدرسة كامبردج، المرجع السابق ٢٧٨ - ٢٨٤.

(٢) عن فيشر حياته وأعماله: انظر ما كتبه عنه يوهان فك في كتابه عن الدراسات العربية في أوربا والمرثية التي كتبها يوهان فك عنه، والمرثية التي كتبها شاده عنه، وكذلك القائمة البيليوجرافية لأعمال فيشر التي أعدها بلسنر، وكذلك مقال كريمر عن مجموعات بطاقات فيشر المعجمية، كذلك الترجمة التي نشرت عنه في كتاب المجمعيون الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

J. Fück, *Dei arabischen Studien in Europa*, Leipziq 1955, s. 309-311.

J. Fück, in: *ZDMG 100*, 1-18.

Schaade, in: *Der Islam*, Bd 30/31 s. 97-101.

M. Plessner, *Gencralregister zu den Schriften A. Fischer*, in: Islamica II (1972), 621-627.

J. Kraemer, *Fischer Sammlungen zum arabischen Lexikon*, in: ZDMG 105, 81-105.

Fischer, A., Bräunlich, E., Leipzig - Wien 1945.

وفكرته في المعجم اللغوي التاريخي (حتى القرن الثالث الهجري) ينفذها حاليًا مانفرد أولمان وتصدر بعنوان:

Ullmann, Manfred, Das Wörterbuch der Klassischern Arabischern Spache, Wiesaden, 1957

جـ- أهمية التعاون بين المتخصصين حرصًا على الإنجاز، نجد في مشروعات كثيرة تعاون عدد كبير منهم، كل واحد منهم قام بجهد محدد وينسب إليه، أما إذا بدأ أحدهم عملا فإن الآخر لا ينافسه ويسابقه، بل يركز على عمل آخر يقوم به، ومثال ذلك واضح في المقدمة الألمانية لثلاثة كتب في الأضداد.

د- أهمية الكشافات الفنية الملحقة بتحقيق النصوص، لأن هذه الكتب ليست - بصفة عامة - للقراءة الثقافية العامة، بل هي للباحثين الذين يبحثون في موضوعات محددة وترشدهم الكشافات إلى ما يريدون، والكشاف المعجمي بصفة خاصة يعد أداة مهمة في البحث الدلالي وتاريخ المفردات.

هـ- تحقيق التراث العربي في أوربا جزء من الحركة العلمية في تلك البلاد، ولهذا اهتم المحققون بوضع عنوان مقروء بالحرف اللاتيني، وهنا يكون التدقيق في كتابة رموز متفق عليها للدلالة على الحروف العربية أمرًا مهما. أو: عمل عنوان جديد للكتاب العربي بلغة أوربية، وعلى سبيل المثال: DREI ARABISCHE QUELLENWERKE ÜBER DIE 'ADDAD ثلاثة كتب في الأضداد(١).

و- العمل الفيلولوجي لا يقتصر على تحقيق المخطوطات، بل يتضمن أيضًا نشر النقوش، ويظهر ذلك في جهود إينو ليتمان (١٨٧٥ - ١٩٥٨م) Enno Littmann، وهو مستشرق ألماني تخصص في الدراسات السامية المقارنة، كان أستاذًا لكرسي الدراسات الشرقية بجامعة توبنجن بألمانيا، ودرّس أيضًا بالجامعة الأهلية المصرية في سنواتها

---

(١) يضم الكتاب المنشور بعنوان: «ثلاثة كتب في الأضداد»، على الغلاف العربي Haffner, A., Drei arabische Quellenwerke über die 'Addad، بيروت ١٩١٢م كتب الأصمعي والسجستاني وابن السكيت ويليها ذيل في الأضداد للصغاني. وله مقدمة باللغة الألمانية، وفيها أن المستشرق Brönnle يقوم بنشر كتاب الأضداد لقطرب.

الأولى، وكان عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة[1]. كانت أكثر جهود إينو ليتمان العلمية في إطار تخصصه الدقيق من الفرع الجنوبي من اللغات السامية الذي يضم العربية الشمالية والعربية الجنوبية واللغات السامية في الحبشة. ومن هنا كانت جهود ليتمان في جمع النقوش الصفوية التي تعد وثيقة الصلة بالعربية الجاهلية، وهي نقوش تنسب إلى منطقة جبال الصفا في بادية الشام، وأشهر أعماله الترجمة الألمانية الكاملة لألف ليلة وليلة.

ز- العمل الفيلولوجي يتناول أيضًا البرديات العربية، ويظهر ذلك في المجلدات التي جمع فيها جرومان A. Grohmann نصوصًا كثيرة من نصوص البرديات مع التعليق عليها ونشرتها دار الكتب المصرية، وكذلك في الجهود العلمية الممتازة لجورج خوري في هذا المجال.

خبرات عربية

١- كانت حركة النشر في مصر في عهد محمد على باشا بعد إنشاء مطبعة بولاق هادفة إلى نشر الكتب المدرسية بكل مستوياتها الأساسية والمتخصصة، كما كانت تلبي متطلبات ثقافية محددة في إطار توجه الدولة إلى تحديث نمط الحياة والإدارة والتعليم بالإفادة من التجارب الأوربية على وجه الخصوص. ولهذا ظهرت العناية بطبع كتب التراث العربي بعد تلك السنين. وكانت البداية قوية نسبياً من حيث اختيارها لكتب مرجعية مهمة وبعض هذه الكتب كان الأوربيون قد عرفوا قيمتها، فحققوها ونشروها، ثم أتى جيل من علمائنا وقرروا نشرها في مطبعة بولاق الأميرية، فاعتمدوا تارة على الطبعة الأوربية، وتارة أخرى نظروا في أحد المخطوطات وجعلوه أصلا. وهكذا ظهرت مجموعة من كتب التراث العربي في طبعات مصرية من خلال مطبعة بولاق، وبعض

---

(١) عن ليتمان، انظر:

Deutsche Morgenländische Gesellschaft seit 1945, DMG 1998.

وتوجد ترجمة له في كتاب «المجمعيون» الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٦م.

هذه الكتب مكون من مجلدات كثيرة. ومن أهم ما نشر في مطبعة بولاق: **تفسير الطبري** **وفتح الباري** لابن حجر العسقلاني **والأم** للشافعي **ووفيات الأعيان** لابن خلكان **ونفح الطيب** للمقري **وألف ليلة وليلة**، وهذه الكتب طبعت بتصحيح كوكبة من علماء الأزهر، ومع انتشار المطابع في مصر ولبنان وبلدان عربية أخرى، طبعت كتب عربية مصححة، وذلك تلبية لحاجة الطلاب والمثقفين.

٢- كانت بداية الحركة العلمية لتحقيق التراث العربي في البلدان العربية مرتبطة بمؤسسات علمية، كانت في مصر بفضل جهود أحمد زكي باشا (١٨٦٧ - ١٩٣٤م)[1] الذي مثل نمطًا جديدًا من حيث تكوينه التعليمي الحديث واهتمامه القوي بالتراث العربي، كان قد درس الإدارة وأتقن الفرنسية وعرف قدرًا من الإنجليزية والإيطالية واتصل بأعلام العرب وبالمستشرقين، وكوّن مكتبة قيمة توجد اليوم في دار الكتب المصرية باسم المكتبة الزكية. كان أحمد زكي واضع الأسس العلمية لتحقيق التراث العربي في مصر الحديثة، وهى أسس أفاد فيها من جهود المستشرقين من حيث المنهج والإخراج، واستخدم لذلك مصطلح «تحقيق». باكورة أعماله في تحقيق التراث كتاب: **أنساب الخيل** لابن الكلبي، وكتاب **الأصنام** لابن الكلبي أيضًا (١٩١٤م)، وكتاب **التاج** المنسوب للجاحظ. وهذه الكتب صدرت باسم لجنة إحياء الآداب العربية أي القسم الأدبي بدار الكتب المصرية. كان القطاع الخاص في مجال الطباعة قد ازدهر في مصر في بداية القرن العشرين. ولهذا بدأ التعاون بين دار الكتب ودور الطباعة والنشر.[2]

٣- تكون في القرنين التاسع عشر والعشرين محققون أعلام اختلفت اهتمامهم التخصصية وأقاليم الإنتاج الفكري الذي شغلوا به، ولكل منهم مجال أو مجالان له فيه إنجاز وتميز. اهتم كثير منهم بعلوم الدين الإسلامي وركز عدد منهم على التاريخ، وكان لدى

---

(١) عن أحمد زكي باشا، حياته وأعماله، انظر: سركيس: **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، القاهرة ١٩٢٨م، ص٩٧١-١٩٧٢.

(٢) عن جهودهم انظر المرجع السابق، وفيه ذكر للناشر مع كل طبعة من كتب التراث العربي.

عدد منهم عناية بكتب الطبقات والتراجم، وشغل بعضهم بالتراث الطبي والعلمي، وتناول بعضهم التراث الفلسفي. أما التراث اللغوي والأدبي العربي فكان مجال الإنتاج والإتقان لعدد من المحققين، ونذكر على سبيل الأمثلة بعض رواد التحقيق في مصر: أحمد شاكر الذي حقق **الرسالة** للشافعي (١٩٣٩م) تحقيقا علميا دقيقًا، ثم اشترك معه عبد السلام هارون في تحقيق **إصلاح المنطق** لابن السكيت، و**المفضليات** و**الأصمعيات**. ونجد عند عبد السلام هارون تركيزًا على تحقيق مؤلفات الجاحظ.

أما المحقق الكبير محمود شاكر فقد ركز على **طبقات فحول الشعراء** لابن سلام، و**دلائل الإعجاز** و**أسرار البلاغة** لعبد القاهر الجرجاني، كما حقق **تفسير** الطبري وراجع **شرح أشعار الهذليين** للسكري. وفي كل هذه الجهود نجد تركيزًا على التراث الأدبي واللغوي والدراسات الإسلامية.

إلى جانب هذه الجهود الفردية كان ثمة تعاون عربي في تحقيق عدد كبير من المعاجم العربية، ومنها: **تاج العروس** في طبعة الكويت. وتفخر الثقافة العربية بنخبة من المحققين الأعلام في أكثر الدول العربية، وأكثر جهودهم كانت في التراث التاريخي وكتب الرحلات والدراسات الإسلامية والتراث العلمي، وبعضها في الأدب وعلوم اللغة. هؤلاء المحققون الراحلون أثروا المكتبة العربية، أما الجيل التالي من المحققين العرب فأكثرهم من الأساتذة الجامعيين في كل الدول العربية ومنهم المشاركون الأعلام في هذا المؤتمر نحو ١٩٦٠م، ولهم إنجازهم في تحقيق التراث اللغوي والأدبي الذي جعل لهم مع الجيل السابق عليهم مكانة متميزة في وقت زهد أكثر المستشرقين في هذا النوع من العمل العلمي.

ومن أهم المحققين الراحلين العرب في القرن العشرين:

أحمد شاكر، شوقي ضيف، شاكر الفحام، أحمد عبد الغفار عطار.

عبد السلام هارون، محمد علي النجار، ناصر الدين الأسد، عبد الحي الكتاني.

محمود شاكر، محمد أبو الفضل إبراهيم، إحسان النص، حسن حسني عبدالوهاب.

أحمد أمين، عبد الستار فراج، محمد كردعلي، محمد الفاسي، السيد صقر.

عبد الرحمن بدوي، عبد العزيز الميمني الراجكوتي، شكري فيصل، عبد الهادى التازي.

مصطفى حجازي، مصطفى جواد، إحسان عباس، محمد بن تاويت الطنجي.

محمود الطناحي، حسن كامل الصيرفي، عبد الفتاح الحلو، محمد عبد الخالق عظيمة.

٤ - أسست في القرن العشرين مؤسسات وهيئات في الدول العربية تهتم بالتراث العربي، بعضها علمي وثقافي وبعضها دور نشر، وأهم أنواعها: الكليات، ودورها واضح في الرسائل الجامعية، والمراكز البحثية، والمجامع اللغوية والعلمية، ودور الكتب الوطنية وأقدمها دار الكتب المصرية، ووزارت الثقافة، والمجالس العليا للثقافة، ودور النشر الكبرى الحكومية والخاصة، والمنظمات الدولية العربية والإسلامية، والمعاهد العلمية الأجنبية في البلاد العربية، والجمعيات العلمية والأندية الثقافية. وهناك تنوع في المجالات التي اهتمت بها هذه الهيئات والمؤسسات: الطب والعقاقير والعلوم، والتاريخ، وعلوم الدين الإسلامي، وعلوم اللغة، والأدب، وكتب الطبقات والتراجم، والمعاجم العربية. ويتضح من عمل هذه المؤسسات مجموعة من الخبرات المهمة:

أ- لم تعد الجهات ذات السمعة العالية تقبل نشر نص بغير الاعتماد على مخطوطات، ولكن جهات تجارية كثيرة لا تهتم بذلك.

ب- العمل الفردي في التحقيق اتسم بالإنجاز، أما عمل الموظفين الثابتين في تحقيق التراث فقد اتسم بالبطء وتغير الرئاسات والتوجهات.

جـ- أهمية العناية بالفحص العلمي الجاد قبل النشر، والمراجعة الدقيقة للعمل كله حرصًا على المستوى العلمي ومكانة المحقق.

د- تكليف «محرر» أو أكثر بكل المرحلة الوسيطة بين المحقق والمطبعة. وعدم

الاكتفاء بجعل مهمته مجرد مراجعة طباعية وإملائية لما تصنعه المطبعة.

هـ- العناية بالفهارس الفنية المفصلة طبقًا لنوع الكتاب.

و- العناية بالمواصفات الطباعية المناسبة والإخراج الجيد والتجليد المناسب.

ز- من المهم وجود شبكة توزيع مناسبة وعدم ترك الأمر لمن يطرق باب الجهة الحكومية يريد الشراء.

ح- أهمية تخصص الجهة أو المؤسسة في مجالات محددة.

ثالثًا: أسس وخبرات

اتضحت في هذه الجهود الأوربية والعربية في تحقيق التراث جملة من الأسس المنهجية، وهذه أسس ظهرت أول الأمر عند العلماء الأوربيين المتخصصين في دراسة التراث اليوناني واللاتيني ثم في الدراسات الشرقية ومنها الدراسات العربية، ثم اكتشف العلماء العرب أصولها العربية التراثية، وأنها عادت إلينا، ثم استقرت بعد ذلك عند المحققين الأعلام في مصر وكل الأقطار العربية.

٢- التقديم العلمي للكتاب المحقق من شأنه أن يضم عددًا من المكونات، ومنها:

أ- وصف المخطوطات والمطبوعات السابقة من المكونات المهمة في مقدمة التحقيق، وهذا الوصف يكون شكليًا وعلميًا أيضًا. ومن المعلومات الدالة على مدى قيمة المخطوط ما يكون على غلافه أو على هامشه أو في ختامه من تمليكات أو بيانات الكتابة والأصل المنسوخ عنه والمراجعة والمقابلة والسماع والقراءة وتواريخ وإشارات تاريخية، وغير ذلك. وفي الوقت نفسه تكون المقارنة بين المخطوطات من حيث قيمتها. أما الطبعات السابقة فيكون وصفها ببيان مكوناتها بطريقة العلماء وليس بأسلوب الهجاء.

ب- تأكيد نسبة الكتاب من أهم ما ينشده الباحث، وقد ثبت أن التأكيد يكون من داخل المخطوط ومن خارجه، وذلك بالاعتماد على المعلومات بداخل المخطوط

والأعلام المشار إليهم، وتكون مناسبة من حيث التاريخ للمؤلف وعصره، أما النقول المأخوذة عن الكتاب والمنسوبة له في كتب معاصرة أو لاحقة فإنها تثبت نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وهناك كتب لها أكثر من عنوان وعلى المحقق بحث ذلك.

جـ- التعريف بالمؤلف ينبغي أن يكون بطريقة علمية مركزة وتقدم المعلومات الأساسية عنه، وهناك نقد لما ورد عند بعض المحققين من المبالغة في تفصيل ذلك بجمع كل الجزئيات عن المؤلف ومؤلفاته وشروحها وشيوخه وتلاميذه.

د- علاقة الكتاب بكتب أخرى مكون مهم في مقدمة التحقيق، وعلى وجه الخصوص عندما يكون الكتاب تلخيصا أو شرحا للمتن أو شرحًا للشواهد أو ردًا أو ترجمة من لغة أخرى. وهناك كتب تنتمي إلى سلسلة كتب تشترك في تصنيف واحد، وذلك مثل كتب لحن العامة أو كتب المفردات أو الكتب النحوية التعليمية أو المدائح النبوية أو الموشحات أو الأزجال أو كتب العروض. ومن المناسب أن تهتم المقدمة العلمية بتحديد مكانة الكتاب بين كتب مماثلة له.

هـ- المعلومات الأساسية يكون لها مكان في المقدمة العلمية، وذلك مثل عرض الفكرة أو النظرية أو الأهمية، أو مصادر الكتاب أو روايته أو أهم الردود عليه، أو غير ذلك.

٣- الاعتماد على المخطوطات

أ- ليست مقابلة المخطوطات هدفا نهائيًا، بل المقابلة إجراء في سياق محاولة الوصول إلى النص الذي أراده المؤلف أو الأقرب إليه. ومن هنا تتبدّى أهمية جمع المعلومات عن كل مخطوط ودراسة هذه المعلومات.

ب- كان نشر «**القاموس المحيط**» من أوائل الجهود فى مصر في الاعتماد على المخطوطات، طبعة بولاق منه سنة ١٢٧٢هـ صححها نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م) ومحمد قطة العدوي (ت١٢٨١هـ/١٨٦٤م) واعتمد التصحيح على النظر في

مخطوطات أخرى من حين لآخر. وبعد ذلك طبع «**القاموس المحيط**» بالقاهرة اعتمادا على نسخة للعلامة محمد محمود الشنقيطي مع النظر في مراجع عربية متعددة[١].

جـ- من البدايات المبكرة للنشر طباعة «**لسان العرب**» اعتمادًا على نسخة بخط ابن منظور نفسه، وعلى نسخة أخرى أحضرت من مكتبة راغب باشا.

د- بعد أن استقر منهج تحقيق التراث بجهود أحمد زكي باشا (١٩١٤م) ظهر عمل مهم قام به أحمد شاكر في تحقيق **الرسالة** للشافعي (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م) بمنهج علمي دقيق، اهتم بقدم المخطوط وقيمته وفروق النسخ والمقارنة بكتبه الأخرى وتوثيق النقول وعمل الفهارس.

هـ- اهتمام عبد السلام هارون بالنسخ الخطية واضح في مقدمة تحقيقه **للبيان والتبيين** (القاهرة ١٩٤٨م) بحث عدة مخطوطات واختار منها مخطوطا اتخذه أصلا، وظل يبحث عن المزيد حتى وجد مخطوطًا آخر ذكره في مقدمة الطبعة الثانية[٢].

و- تاريخ المخطوطات من أهم ما يظهر في تحقيق هارون لكتاب سيبويه، (القاهرة ١٩٧٢). درس تاريخ قراءة الكتاب، ونشر القراءة المكتوبة على نسخة الأصل الذي اعتمده المحقق، وهي نسخة محمد بن يحيي الرباحي (ت٣٥٣هـ/٩٦٤م)، وهو عالم أندلسي درس النحو في مصر على نحويَّين مهمين هما ابن ولاد وابن النحاس، وكان رائد دراسة النحو المنهجي وكتاب سيبويه بصفة خاصة في الأندلس، وهكذا وصل المحقق إلى نسخة لها قيمتها العلمية[٣].

---

(١) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م. وفي المقدمة اهتمام بالنسختين (صفحة ١٥-١٦، وكذلك صفحة ٣٠).

(٢) الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ١-٤، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. وتشغل الفهارس من الجزء الرابع، الصفحات ١٠٦-٣٣٦.

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ١-٥، القاهرة ١٩٦٦-١٩٧٧م. والجزء

هـ- الاهتمام الفائق بالبحث عن مخطوط نفيس يوثق به في التحقيق كان مما يتضح في مقدمتي محمود محمد شاكر **لدلائل الإعجاز** و**أسرار البلاغة** لعبد القاهر الجرجاني[(١)].

٤- النص

أ- المخطوط المعتمد ليكون أصلاً للتحقيق ينبغي الالتزام به وعدم إدخال كلمة أو عبارة أو فصل فيه إلا عند الضرورة القصوى، ولا يجوز التسرع في إقحام شيء إلى المتن.

ب- هدف تحقيق النص -كما كتب محمود محمد شاكر- أن «يهديَ القارئَ إلى شيء ينتفع به في قراءة ما بين يديه من الكتاب»، وأن «ضعاف المحققين يتكثرون بما لا ينفع الكتاب»[(٢)].

جـ- المخطوطات الأخرى قد تكون لها أهميتها في حالة وجود صياغتين للكتاب، وعلى سبيل المثال ذكر هارون نقلاً عن **إرشاد الأريب** لياقوت الحموي أن هناك صيغتين **للبيان والتبيين** للجاحظ. أما إحسان عباس محقق **وفيات الأعيان** لابن خلكان فقد اعتمد على نشرة فستنفلد واستأنس بمراجعة مخطوطتين. ولكن لاحظ وجود زيادات في نسخة كان قد عرفها فستنفلد، وأدرج عباس في المتن من زياداتها ما لا يخل بالسياق العام في التراجم، وأرجأ ما كان صورة أخرى فيها وجعله بآخر كل جزء.[(٣)]

د- نقص أجزاء من المخطوط يعني أنه لا يمثل إلا قسمًا من الكتاب، وهذه مشكلة حقيقية، وينبغي البحث عن الأقسام المكملة للكتاب في مكتبات أخرى حتى

الخامس منه فهارس.

(١) الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة ١٤١٢هـ/١٩٩١م. المقدمة عن النسخ والطبعات، الصفحات ٤-٨.

(٢) المرجع السابق، ص٨.

(٣) بعض الكتب لها أكثر من صياغة، ويعتمد التحقيق على إحدى الصياغات، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، حققه إحسان عباس، بيروت ١٩٦٨م. وفي آخر المجلد الأول نجد على سبيل المثال بيانًا بالملحقات، وهي زيادات طويلة مأخوذة من نسخ أخرى، الصفحات ٣٨٥-٤٨٣.

يكتمل الكتاب، وهذا ما تم عندما حقق عبد الحسين الفتلي بإشرافي **أصول النحو** لابن السراج، في رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة.

هـ- النقول من كتاب تكون دليلًا للمحقق على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وتكون معاونة له في التثبت من النص.

و- الشروح تضم في حالات كثيرة متون كتب، ولهذا تكون بمنزلة نسخ من هذه المتون.

٥- الهامش

أ- الهامش الموحد أو الهامش المقسم طريقتان مختلفتان:

- الهامش الموحد يضم كل ما ليس من المتن، ومن ذلك: فروق النسخ، والتوثيق، والتعريف بالعلماء والأماكن، والشرح اللغوي الموجز لكلمات أو عبارات.

- الهامش المقسم يجعل فروق النسخ في الهامش الأول، ويجعل التوثيق والشرح والتعريف بالعلماء والأماكن في الهامش الثاني.

ب- الموقف من فروق النسخ متفاوت: محمود شاكر نقد ضعاف المحققين بأنهم يثقلون الهامش بفروق النسخ المخطوطة. اعتمد عبد السلام هارون في تحقيق **البيان والتبيين** للجاحظ على نسخة جعلها أصلاً منبها على ما بينها وبين سائر النسخ من خلاف[(١)]. واهتم محققون آخرون اهتمامًا بالغًا بتسجيل كل ما يمكن تسجيله في الهامش من فروق النسخ إلى الشروح والتعريف وغير ذلك مما يجعل الهامش يتضخم ويكاد المتن يتوارى. وقد أخذ محمود شاكر على ضعاف المحققين الاستكثار من ذكر مراجع كثيرة لأبيات الشعر من كتب متأخرة[(٢)].

---

(١) انظر الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق هارون ٢١/١.

(٢) انظر: الجرجاني، **أسرار البلاغة**، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، ص٨.

٦- التوثيق

أ- تخريج الشواهد القرآنية في المصحف بذكر اسم السورة ورقم الآية، وتخريج الأحاديث النبوية في كتب الحديث المعتمدة، وتخريج الأمثال في كتب الأمثال وكتب الأدب. ولكن ثمة اختلافا في طريقة توثيق الشواهد الشعرية إما بالاكتفاء بالديوان أو المجموعة الشعرية، أو ذكر قائمة طويلة من أماكن ورود البيت في كتب كثيرة. والمشكلة العلمية التي يتفق عليها أكثر المحققين هي أهمية تحديد اسم الشاعر إذا كان المخطوط لم يسمه، مع ذكر مرجع لذلك.

ب- توثيق الآراء يكون إما بالاكتفاء بالمرجع الأقدم لصاحب الرأي أو بذكر قائمة طويلة من أماكن ورود الرأي مع أن أكثرهم ناقل له، وهناك حالات من الإطالة في نقل الرأي من مصدره على نحو ما نجد في هامش تحقيق **المقتضب** للمبرد، فقد ذكر آراء سيبويه وكأنه يتيح للباحث المقارنة.(١)

٧- الشروح في الهامش، عدة أنواع، منها:

أ- الشروح المعجمية لكلمات صعبة أو لعبارات تستحق بيانًا أو إيضاحًا. إن هناك رأيًا بأن هذا العمل يخرج عن التحقيق، إلا أنه مفيد للقارئ في فهم النص.

ب- الشروح المعرفية تتناول أسماء الأماكن وأيام العرب والمواقف والمجالس ومطالع القصائد التي منها شواهد، والتعريفَ بالشعراء وغيرهم من الأعلام إلخ. وهنا لابد أن تكون الأهداف والحدود واضحة، لأن الإكثار من هذه المعلومات يتجاوز هدف التحقيق.

٨- أدوات العمل

أ- الكشافات المطبوعة لكتب محققة من أهم أدوات العمل لتحقيق كتب أخرى، وذلك لأن قدرًا من المادة يتكرر، ولها أهمية كبيرة في توثيق الأمثال والأقوال

---

(١) انظر: المبرد، **المقتضب**، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٨، تحقيق عظيمة.

السائرة، والشعر والرجز، والأعلام، والقبائل والجماعات، والبلدان والأماكن، وكذلك الألقاب والرتب والألفاظ الدخيلة.

ب- المراجع المتداولة عند أكثر المحققين تفيد في تحقيق كتب التراث العربي الإسلامي من القرون الأولى في المشرق، ولكن النصوص الأندلسية المغربية ونصوص مصر الإسلامية في حكم سلاطين المماليك والعصر العثماني، ونصوص المشرق الإسلامي في إيران وآسيا الوسطى والهند، ونصوص أفريقيا والشرق الأقصى، تتطلب مراجع أخرى. وتتضح هذه الصعوبة في تحقيق كتب التاريخ والرحالة والجغرافيين. إن القارئ والمثقف والباحث يتوقع توثيقًا موجزًا يعين على فهم النص ومتابعة المحتوى.

جـ- المعاجم العامة تتجاوز أهميتها عند المحققين معرفة ضبط الكلمة ومعناها إلى توثيق الشواهد ومعرفة قائليها وروايتها. وفي هذا الصدد فإن **لسان العرب** لابن منظور و**تاج العروس** للزبيدي من أهم المعاجم العربية العامة. وبالنسبة للمغرب والأندلس ومصر والشام فإن المعجم المكمل للمعاجم العربية الذي ألفه دوزي Dozy يعد أداة مهمة لكلمات مولدة ودلالات جديدة[١].

د- المعاجم المتخصصة لها أهميتها في تحقيق النصوص العلمية، وهنا يكون للمعاجم الصوفية والكلامية والجغرافية والطبية والعلمية أهميتها، وعلى سبيل المثال يضم **معجم البلدان** لياقوت الحموي مداخل نادرة عن أسماء الأماكن في المشرق الإسلامي ومنه آسيا الوسطى، وفيها معلومات قيمة عن الأرض والناس والحياة والعلم[٢].

هـ- معاجم اللغات الأجنبية لها أهميتها في تحقيق النصوص. اعتمد محققون على معاجم للفارسية مثل شتاينجاس الفارسي الإنجليزي، ولكن الكلمات اليونانية والسريانية

---

(١) معجم دوزي: Dozy, R., *Supplement aux dictionaries arabes*, Leiden 1881.

(٢) الحموي، ياقوت، معجم البلدان، وفيه معلومات نادرة على سبيل المثال عن الأماكن والمدن في آسيا الوسطى وعن الحياة والعلم بها، تحقيق فستنفلد، ليبتسج ١٨٦٦/١٨٧٠م.

والهندية والحبشية المعرّبة لها أيضًا معاجمها، وبالنسبة للنصوص المتأخرة فإن المعاجم التركية والإيطالية والفرنسية لها أهميتها.

و- كتب الطبقات والتراجم المؤلفة بالعربية كثيرة، والرجوع إليها وإلى كتب التاريخ مهم لتعرف الأعلام والحوادث. كتب طبقات النحاة من كتاب السيرافي **أخبار النحويين البصريين** إلى **بغية الوعاة** للسيوطي (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، وكتب الشعراء من **طبقات فحول الشعراء** لابن سلام الجمحي إلى كتب العصر العثماني لها أهميتها في عصورها وبيئاتها.

٨- الفهارس الفنية

أ- الفهارس الفنية لكتب التراث المحققة أدوات مهمة للباحثين. وترتبط أنواع الفهارس بمتطلبات الباحثين من الكتاب المحقق. كتب النحو والبلاغة لابد لها من فهارس للشواهد بأنواعها وفهارس للأعلام وللمسائل وغير ذلك[(١)].

ب- هناك مشكلة في فهرس المحتويات عندما يقدم الكتاب نظرية متكاملة، وتتكرر الجزئيات والمفاهيم وتتكامل على نحو يكون من الصعب معه وضع عناوين جزئية للموضوعات. ولكتاب **أسرار البلاغة** للجرجاني وضع محمود شاكر فهرس أسرار البلاغة متضمنًا بترتيب صفحات الكتاب بيانًا بالموضوع في كل صفحة، وقد تتضمن الصفحة موضوعين.

جـ- يمثل فهرس المحتويات الحد الأدنى، ومن خلاله يتعرف القارئ والباحث

---

(١) انظر كشافات عدد من التحقيقات الجديدة: ابن السرّاج، أبو بكر محمد، **الموجز في النحو**، حققه وقدّم له مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، بيروت ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، وذلك في سلسلة المكتبة اللغوية العربية:

Bibliotheca Philologica Arabica, direction: R. Blachere, J. Abdel-nour

ابن مكي الصقلي، **تثقيف اللسان**، تحقيق عبدالعزيز مطر، القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، **الجمل في النحو**، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت، إربد، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

على الموضوعات. والطريقة المألوفة لفهرس المحتويات أن يكون طبقًا لتتابع تقسيم المؤلف للكتاب إلى أقسام أو فصول أو أبواب، وهناك نظام آخر -إلى جانب الطريقة المألوفة- يقوم على التصوّر العلمي لتخصص الكتاب، وعلى سبيل المثال يقسم إلى موضوعات صوتية، وموضوعات إملائية، وموضوعات صرفية، وموضوعات نحوية.

د- للفهارس أهمية في تحقيق الكتب العربية، ومنها في كل الكتب اللغوية والأدبية بكل أنواعها:

أ- فهرس الموضوعات.
ب- فهرس الأعلام.
جـ- فهرس الكتب.
د- فهرس الآيات القرآنية.
هـ- فهرس الأحاديث النبوية.
و- فهرس الشواهد الشعرية.
ز- فهرس الأمثال.

هـ- يتطلب حسن الإفادة من بعض الكتب تقسيم فهرس الأعلام إلى عدة فهارس:

أ- أعلام الأشخاص.
ب- أعلام الشعوب والقبائل.
جـ- أعلام الأماكن (البلدان والمواضع).
د- الحوادث الكبرى.

و- تختلف الكتب طبقًا لموضوعاتها وأهدافها، وتتنوع فهارسها. ومن أنواع الفهارس المهمة:

أ- الفهرس اللغوي للألفاظ العربية المشروحة في المتن.
ب- الفهرس اللغوي للألفاظ العربية المشروحة في الهامش.

جـ- الفهرس اللغوي للألفاظ المعربة والدخيلة المشروحة في المتن.

د- الفهرس اللغوي للألفاظ المعربة والدخيلة المشروحة في الهامش.

هـ- الفهرس اللغوي للمصطلحات.

و- الفهرس اللغوي لألفاظ الحضارة.

ز- فهرس التعابير والأقوال والأمثال.

ز- هناك نوع من الفهارس الشارحة للقضايا الأساسية، أي إن المدخل الواحد يتضمن عدة أسطر مأخوذة من المتن المحقق وترشد إلى الموضوع. مثال ذلك فهرس كتاب سيبويه لمحمد عبد الخالق عظيمة في مجلد واحد كبير. وتحت كل مدخل أو موضوع نجد بيان المسائل بشكل تعريفي موجز ومواضعها في الكتاب.

ح- فهرس الأعلام له أهميته أيضًا في إعادة تكوين كتب ضاعت، وذلك بجمع النقول المأخوذة عنها والموجودة في الكتب التي وصلت إلينا.

ط- كتب الفهارس من أهم أدوات المحقق، ومن الجهود الأوربية المتداولة **فهرس الشواهد** الذي أعده المستشرق الألماني براوينلش. ومن الجهود العربية **معجم الشواهد العربية** من إعداد عبد السلام هارون.

رابعًا: آفاق المستقبل

الاتجاهات الحالية في تحقيق التراث اللغوي والأدبي جديرة بأن تستمر لاستكمال الملامح والمدارس والتقاليد العلمية، وهناك مشكلات تنفيذية في تحقيق التراث ونشره وتوزيعه. إلى جانب هذا كله، فإن تنوع تخصصات التراث العربي يجعل من المهم زيادة الاهتمام بمجالات أخرى جديدة نسبيًا.

١ – مشكلات تنفيذية(١)

أ– أدى البطء في التحقيق والنشر في إطار جهات عامة على وجه الخصوص إلى أن كتبًا كثيرة أصبحت غير محددة الانتماء، فضاع الاهتمام بها. **خزانة الأدب** للبغدادي صدر منه بهيئة الكتّاب ستة أجزاء، ونشر الباقي لدى ناشر خاص. وكتاب **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة** لابن بسام نشر الجزء الأول بجامعة القاهرة، ونشر الجزء الثاني بهيئة الكتّاب.

ب– أكثر هذه الكتب نشرت بفهارس بسيطة، وكأنها كتب ثقافية ذات موضوع واحد، والواقع أنها أعمال مرجعية يفيد منها الباحثون لأغراض علمية بالغة التنوع والعمق. ولهذا تعد الكشافات المفصلة من أهم مكونات التحقيق الجيد، وقد ترتب على ذلك أن بعض الكتب المرجعية التي نشرت لم تكن لها كشافات ملحقة بها، وعلى سبيل المثال فإن تحقيق كتاب **صبح الأعشى** للقلقشندي (القاهرة ١٩١٨–١٩١٩م) تطلب فهارس تحليلية فأعدها محمد قنديل البقلي (القاهرة ١٩٦٨م)، أي بعد نحو خمسين عامًا. وبعض الكتب التي طبعت للمرة الأولى بفهارس مفصلة حذفت منها الفهارس في طبعات لاحقة ظهرت بسعر زهيد لجمهور المثقفين.

جـ– ثبت أن وجود الكتب المحققة في متناول الباحثين خير ضمان لحفظ الحقوق المادية والمعنوية للمحققين وللناشرين في الوقت نفسه، وأن ندرة الكتّاب أو نفاد بعض أجزائه يُعد عاملاً مشجعًا على إهدار الحقوق. يُقبِل مزورو الكتب إقبالاً واضحًا على نوع من كتب التراث نفذتْ بعض أجزائه ويحتاج الباحث إلى الكتّاب كله. وقد أدى هذا الموقف في حالات كثيرة إلى كساد الأجزاء المفرقة وإلى خسارة للناشر الحقيقي وإحباط

---

(١) يعتمد تعرف المشكلات وآفاق المستقبل على خبرة كاتب البحث في أثناء عمله مستشارًا للمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقاهرة (١٩٧٥–١٩٧٩م)، وفي إطار عمله رئيسًا لمجلس الإدارة لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (١٩٩٤–١٩٩٧م) وإشرافه العلمي على رسائل جامعية منها نحو خمسين رسالة في تحقيق التراث اللغوي بجامعة القاهرة (١٩٧٥م).

للمحقق، ولهذا قد يكون من المفيد اتباع سياسة جديدة تجعل الكتاب ينشر كاملاً، ويتطلب الأمر التخطيط لتحقيق الكتب الكبيرة بشكل جاد يتيح الإنجاز الحقيقي، ولا يمكن الإبقاء على النمط الذي يجعل تحقيق الكتاب يستغرق وقتًا طويلا لا يقبله مجتمع المثقفين.

د- المعنيون بالتراث تحقيقًا ومراجعة ونشرًا وتوزيعًا لهم حقوقهم. آن الآوان لإعادة النظر في هذا الموضوع بطريقة واقعية وفي ضوء المعيار العلمي أيضًا، حتى يضمن المحققون والمراجعون والمحررون والمساعدون لأنفسهم حقوقًا مناسبة في كل طبعة من العمل المحقق، وهذه الحقوق لها أهميتها مع تقدم العمر.

هـ- من المهم حرصا عل حقوق المحققين إرساء تقليد علمي حول متطلبات إعادة النشر على أساس احترام المحقق الأول وعدم افتعال مبررات لإعادة النشر، وقد يكون مع إعادة المقدمة الأولى، عمل مقدمة جديدة، بيان واضح بالجديد، احترام الكشافات الأولى أو اتخاذ موقف منها، إضافة كشافات جديدة. ونظراً لأن التحقيق الجديد أو إعادة نشر يوضع عادة في المكتبات المتخصصة بجانب التحقيق الأول ويكون موضع مقارنة فلا يجوز أن يكون الجديد أقل في أي جانب من القديم.

٢- التحقيق وحوار الثقافات

هناك مجالات كثيرة لتحقيق التراث العربي لم يكد يدخل إليها المحققون والباحثون إلا في أضيق الحدود، ولها أهميتها في الدراسات المقارنة للعربية مع لغات أخرى وكذلك في إطار حوار الثقافات. وتوجد مخطوطات عربية كثيرة جديرة بالتحقيق والدراسة، ويتطلب ذلك العمل تعاونًا مع متخصصين في لغات أخرى.

أ- هناك معاجم كثيرة للعربية مع الفارسية، أو للعربية مع التركية، أو للغات العربية والفارسية والتركية تذكرها فهارس المخطوطات، مثل فهرس المخطوطات التركية العثمانية بدار الكتب المصرية، وبعضها مطبوع في طبعات مصححة عادية مثل أقدم

معجم للغات التركية بعنوان ديوان لغات الترك من تأليف محمود الكَاشْغَرِي من القرن الخامس الهجري[١]. إن عشرات المعاجم المزدوجة اللغة لم تنشر، والأمل أن ينظر فيها بعض المتخصصين في هذه اللغات.

ب- توجد أمثلة نادرة لمعاجم مخطوطة متعددة اللغات، ومنها: ما يضم العربية والفارسية والرومية والصربية. المخطوط من القرن التاسع الهجري (مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة ١/٣٦٤)[٢].

جـ- هناك مخطوطات عربية لكتب التراث اليوناني طبعت في طبعات متواضعة أو متوسطة القيمة، ولم تقابل أكثر هذه الكتب على أصول يونانية إلا في حالات نادرة، ومن الطموح العلمي المشروع احترامًا لهذه الجهود أن تعد طبعات محققة مع المقارنة بالأصول اليونانية، وبيان الفروق، وإعداد الكشافات الموضوعية المفصلة، ومن المفيد أيضًا أن يتم مثل هذا العمل مع المترجمات عن لغات أخرى، ومنها: البهلوية والسنسكريتية واللاتينية، والكشافات الموضوعية، والمصطلحات، والمفاهيم، مما يكون رافدا مهما لصناعة المعجم التاريخي العربي، ويتصل بهذا الكتبُ التي ألفت شرحًا أو تقريبًا لذلك، ومن ذلك مخطوط: **تفسير معاني ألفاظ أرسطاطليس في كتاب المقولات للواهبي** (مصورة بمعهد المخطوطات العربية ١/٢٠٤)[٣].

---

(١) انظر ما كتبه محمود فهمي حجازي عن محمود الكاشغري رائد الدراسات التركية وصلته بالتراث اللغوي العربي في العدد الأول من مجلة الجامعة المصرية في كازاخستان ٢٠٠٢م.

(٢) سيد، فؤاد، **فهرس المخطوطات المصورة**، الجزء الأول، معهد إحياء المخطوطات العربية، الإدارة الثقافية، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٥٤م، وتوجد به أقسام، منها: اللغة، النحو، الصرف، البلاغة، العروض والقوافي، الأدب (المنثور والمنظوم والقصص)، الصفحات ٣٣٩-٥٤٦. وبه أيضًا مخطوطات عربية تتضمن مكونات بلغات أخرى.

(٣) من أمثلة حوار الثقافات وتحقيق النصوص المترجمة وعمل الكشافات المعجمية:

Aristoteles, *Ars Rhetorica. The Arabic version*. New ed., with commentary and glossary by M.C. Lyons. 2 vols. Cambridge 1982. Glossary: Greek-Arabic and Arabic-Greek.

د- حركة الترجمة في القرن التاسع عشر إلى العربية كانت قوية من اللغات الأوربية، وأكثر المترجمات كانت من الفرنسية، ومن المهم من الناحية اللغوية مقارنة الأصل الأوربي بالترجمة العربية على النحو الذي يوضح الدلالة بدقة، وقد ثبت ذلك عندما قارنت نص الدستور الفرنسي وترجمة الطهطاوي له، وكذلك كتاب **قلائد المفاخر** في الأصل الفرنسي والترجمة العربية.

هـ- هناك مخطوطات عربية بها معلومات عن العبرية والسريانية لغة وخطا، ومن ذلك مخطوط: **أشكال حروف السريان** (معهد المخطوطات العربية ١/ ٢٤١).

و- هناك عدد كبير من المخطوطات العربية في إطار تعليم العربية لأبناء اللغات الأخرى لمستويات متعددة، ومن ذلك مخطوط: **دستور اللغة العربية** للنطنزي (ت٤٩٩هـ/١١٠٦م) (مصوّرة بمعهد المخطوطات العربية ١/ ٣٥٤).

ز- هناك مخطوطات عربية تضم محاولات مبكرة لدراسة لغات أخرى في العالم الإسلامي، ومن ذلك مخطوط: **الإدراك للسان الأتراك** لأبي حيان النحوي (معهد المخطوطات العربية ١/ ٢٣٩ - ٢٤٠)، وله طبعتان، ولكنه يتطلب تحقيقا علميا.

٣- تراث القرن التاسع عشر

أ- هناك تصور سائد يقصر مفهوم التراث على ما قبل بدايات التجديد الحضاري في البلدان العربية، أي إن تحقيق التراث طبقًا لهذا الرأي لا يتناول تراث القرن التاسع عشر. وعلى العكس من ذلك نجد تحديدًا للتراث بأنه كل ما هو أقدم من خمسين عامًا فقط. ومن المهم النشر العلمي لتراث القرن التاسع عشر، والكتب التي صدرت فيه تقدر بنحو ألف مجلد من المترجمات والمؤلفات كما يتضح من **معجم المطبوعات العربية والمعربة**

لسركيس(١).

ب- تتضمن هذه الكتب كل فروع العلم والمعرفة المتاحة آنذاك وفيها معلومات جديدة للعالم المعاصر والتاريخ الحديث والعلم الحديث وعن النهضة الأوربية. أما الأهمية اللغوية والأدبية فتتضح في عدد كبير من الكتب: كتب لغوية تعليمية، كتب في قضايا لغوية، معاجم متخصصة، كتب أدبية عربية، كتب مُعَرَّبة ومترجمة، كتب عربية لها مسارد معجمية. وهذه الكتب لها أهميتها في تكوّن المصطلحات العلمية، ومصطلحات النظم الحديثة، وألفاظ الحضارة، وتكوين صورة عن العالم الحديث.

جـ- إن متطلبات تحقيق كتب تراث القرن التاسع عشر متعددة، وتختلف إلى حد كبير عن متطلبات تحقيق التراث العربي في عصر الازدهار الحضاري القديم. يتطلب تحقيق هذه الكتب المعرفة بالمصطلحات المتوارثة وألفاظ الحضارة والكلمات الأخرى المستخدمة في الدولة العثمانية سواء أكانت عربية أم تركية. ويتطلب العمل كذلك المعرفة بأساسيات اللغة التركية وباستخدام معاجمها والمعاجم الفرنسية والإيطالية، أما توثيق الأعلام فيتطلب أيضًا عدة مراجع عامة أوربية للتعريف بالشخصيات والمفاهيم والأماكن وغير ذلك(٢).

د- هناك مجالات أخرى لبحث النصوص العربية في الكتب العربية بالخط العبري التي دونها يهود البلدان العربية، وفيها موضوعات متعددة، والكتب العربية بالخط

---

(١) انظر: سركيس عن مؤلفات أعلام القرن التاسع عشر ومترجماتهم، ومنها أعمال تدور في الإطار العثماني، ومنها ما له صلة بالثقافة الأوربية.

(٢) الهوامش التي أعدها محمود فهمي حجازي على نشرته لكتاب الطهطاوي تعتمد على مقارنة ترجمة الطهطاوى العربية بالنصوص الفرنسية للميثاق الدستوري الفرنسي، ومعلومات موضوعية تفيد في فهم النص، انظر: أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي مع تحقيق كتابه تخليص الإبريز، القاهرة ١٩٧٤م.

الكرشوني السرياني في مرحلة من تاريخ تعريب بلاد الشام[١].

٤ – التدريب على أعمال التحقيق

أ– ارتبطت حركة جمع المخطوطات ونشر التراث العربي وتحقيقه بالحركة الوطنية العربية في محاولة لمقاومة الاستعمار والحكم الأجنبي ولتأكيد الذاتية الثقافية العربية، وظهرت أسماء مرموقة في كل البلاد العربية، ولكن هذا الجيل الذي قام بواجبه خير قيام ترك فراغًا كبيرًا حاولَ مركزُ تحقيق التراث بدار الكتب المصرية منذ ١٩٦٩م أن يسده من خلال هدف معلن، وهو تكوين جيل من المحققين، ولهذا بدأ التخطيط لدورات متجددة للشباب من الباحثين من طلاب الدراسات العليا ومن في مستواهم للتدريب على تحقيق التراث العربي بخبرة جيل من كبار المحققين. ودور الجامعات العربية كان كبيرًا جدًا في النصف الثاني من القرن العشرين في إعداد جيل جديد من المحققين، وقدموا رسائلهم في هذا المجال في إطار عملهم للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه، وقل هذا الاتجاه بعد ذلك لأسباب متعددة منها التركيز على العمل العلمي المبتكر، وجعل أعمال التحقيق والترجمة في الترقيات الجامعية نشاطًا علميًا وليس عملًا أساسيًا على الرغم من صعوبة العمل الجاد في كلا المجالين.

ب– كان إنشاء هذا المركز هادفًا إلى إعداد جيل من المحققين الشبان من خلال تدريبهم وعملهم في تحقيق كتب من التراث العربي، وقد بدأ العمل بنظام لجان العمل، تضم كل لجنة أستاذًا محققًا مع عدد من المساعدين. وفي مركز تحقيق التراث عدد من الكتب المحققة المتقنة، منها مقدمة ابن الصلاح بتحقيق عائشة عبد الرحمن، وديوان ابن الرومي بتحقيق حسين نصار.

جـ– تتطلب المرحلة الحالية إعداد جيل جديد من المعنيين بتحقيق التراث العربي،

---

(١) عن النصوص العربية اللغة المدونة بالخط العبري والخط الكرشوني، انظر:

Fischer, W., *Grundriss der arabischen Philologie*. Bd. 1: Sprachwissenschaft, Wiesbaden 1982.

ولهذا فإن الأمل معقود بمزيد من الدورات التدريبية في عدة مواقع، ينظمها معهد المخطوطات العربية ومؤسسة الفرقان ومركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية والمؤسسات العلمية المعنية في كل البلاد العربية والأجنبية. وتكون خطة التدريب وافية بمتطلبات العمل في هذا المجال.

٥- الإتاحة

أ- تحقيق التراث والترجمة والتأليف أعمال موجهة إلى فئة أو فئات أو إلى جمهور القراء. هناك صعوبات في الوصول إلى المستفيدين. وبذلك يكون إنجاز الهدف من العمل لم يكتمل. ولهذا من المهم النظر في تيسير وصول الكتب المحققة إلى المتخصصين ومن ينشدون قراءتها من جمهور المثقفين. هناك مشكلة في الكتب العربية المحققة المنشورة في أوربا بسبب أسعارها. وثمة مشكلة فى الحصول على الكتب المحققة العربية في خارج البلدان العربية. ولهذا فإن تعاون دور النشر والتوزيع يتطلب تنظيمًا لتجاوز هذه المشكلة.

ب- هناك خبرة كبيرة في معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية الذي أسسه العلامة فؤاد سزكين بجامعة فرانكفورت في مجال الطبع التصويري للمخطوطات، وقد أنجز المعهد في سنوات معدودة طباعة مئات المجلدات، على أساس اختيار مخطوط جيد من كل كتاب، وطبعه بالتصوير بشكل مناسب وبغلاف جيد مع مقدمة موجزة. وهذه الطبعات لها أهميتها في نشر المعرفة وتحمى في الوقت نفسه المخطوط القديم من التداول بالأيدي، وتكون وسيلة من مسائل حفظ الوجود المادي للمخطوط الذي قد يتعرض لأخطار. تضم المكتبات رصيدًا متميزًا من المخطوطات، وهى جديرة بأن تنفذ مشروعًا موازيًا باختيار عدة مئات من المخطوطات في كل سنة، هذا المشروع سيكون مجالًا للعمل لمائة عام على الأقل، وهذا مشروع جدير بأن تشارك فيه المؤسسات العربية المعنية، وبطبيعة الحال فإن هذا العمل لا يعد تحقيقًا بالمعنى العلمي، بل وسيلة لإتاحة النص للباحثين.

جـ- الطبعات المدرسية ثبتت أهميتها في الدول الأوربية، المقصود هنا التراث الوطني والأوربي الكلاسيكي والحديث والعالمي. هناك سلاسل كثيرة تضم مئات الكتب يقدم كل منها النص الكامل أو فصولاً مختارة منه، وقد تضاف إليه الشروح البسيطة التي تقربه إلى القارئ، وهناك خبرات عربية في هذا الاتجاه كانت في النصف الأول من القرن العشرين، منها: **كليلة ودمنة**، **ومهذب رحلة ابن بطوطة**.

د- المختارات من كتب التراث اتجاه مهم له في كل عصر أمثلة ناجحة، فما أن بدأ التعليم الحديث في البلاد العربية حتى تتابع ظهور مختارات من الأدب العربي، تحمل في عناوينها: **صفوة الأدب**، **الفصاحة العربية**، **خلاصة المنشآت السنية**، **منتخبات أدبية**، **الوسيلة الأدبية**. أما في القرن العشرين وبإشراف طه حسين فقد ظل **المنتخب من أدب العرب** يطبع لطلاب المدارس الثانوية ولجمهور المثقفين. وفي تعليم العربية لأبناء اللغات الأخرى هناك مختارات كانت معروفة ومتداولة في أوربا، وهناك حاجة معاصرة لمختارات مناسبة تفيد أيضًا في تعليم العربية في الخارج للمستوى المتقدم والمتخصص الذي يهتم بالتراث العربي.

هـ- الذخائر تجربة في تقديم كتب التراث لجمهور المثقفين. الذخائر سلسلة تصدرها وزارة الثقافة في مصر لتقديم كتب التراث العربي بسعر زهيد للمثقفين، وعندما كُلفت برئاسة تحريرها بمشاركة عدد من كبار العلماء المعنيين بالتراث العربي وتحقيقه، وضعت خطة لذلك سنة ٢٠٠١م تقوم على الاقتصار على الكتب المحققة بشكل علمي جاد والاتفاق المالي مع المحقق على ذلك وكتابة مقدمة علمية لكل كتاب، وتم اختيار كتب تغطي نحو خمس سنوات من هذه السلسلة الشهرية. وبعد النجاح الكبير للسلسلة تقرر أن تكون نصف شهرية. وهناك تجارب مماثلة في عدة دول عربية[١].

---

(١) إلى جانب سلسلة الذخائر في مصر انظر بالنسبة لسورية: درويش، عدنان، التراث العربي وتجربتنا في نشره

٦- إحياء دور المكتبات الوطنية في الدول العربية مهم في مجالات تحقيق التراث ونشره وإتاحته بالوسائل الآتية:

أ- إعادةُ طبع التراث المحقق والمنشور، وهنا مجال للتعاون مع دور النشر الأخرى طبقًا لخطة واضحة وعاجلة.

ب- استكمال تحقيق الكتب التي بدأ تحقيقها منذ سنوات ولما يكتمل بعد، ليصدر الكتاب المحقق مرة واحدة، وعلينا أن نتعلم من المشكلة التي صنعناها وأفدنا بها غيرنا، وأن نضع لكل كتاب مهما كان عدد أجزائه خطة لا تتجاوز عامين.

جـ- تنظيم حقوق المحققين والمراجعين والمحررين والمساعدين بالنسبة للطبعات المختلفة بشكل لائق وعادل.

د- التعاون مع دور النشر لإنتاج سلسلة مصورات المخطوطات.

٧- تعاون المؤسسات المعنية

أ- المؤسسات المعنية بالكتاب العربي المحقق والحصول عليه متعددة، منها مكتبات الجامعات والكليات والأقسام الجامعية، ومكتبات المعاهد المعنية، والمكتبات العامة، وجعلها في منظومة اشتراكات دائمة مما يحقق انتشار الكتاب المحقق.

ب- كتب المختارات والطبعات المدرسية ينبغي أن يكون لها مكانها في مكتبات المدارس على النحو المألوف في الدول المتقدمة.

جـ- الإتاحة للباحثين عن طريق مواقع حاسوبية ينبغي أن يتضمن طبعات محققة ودقيقة، ولا يكون مجرد نص مكتوب على الحاسب، ولا يمكن الاعتماد عليه.

والإفادة منه (مسألة للنقاش)، بحث مقدم إلى الندوة العالمية للمخطوطات، القاهرة ٥/٢٨- ١٩٩٦/٥/٣٠.
وفي البحث عرض لمشروع: سلسلة المختار من التراث العربي، الصفحات ٩ - ١١.

٨- أهمية إنشاء المرصد العالمي للتراث العربي

أ- المخطوطات العربية الموجودة في مكتبات العالم توجد في كل القارات، وهناك وسائل تقنية تتيح تخزين المعلومات عن المخطوطات وتتيحها للباحثين. ومكتبات المخطوطات العربية كثيرة في عدد كبير من البلدان، منها: مكتبات متخصصة، مثل السليمانية في استانبول التي تضم مجموعات كبيرة جدًا من المخطوطات العربية، وهناك مجموعات كبيرة في مكتبات وطنية وعامة، مثل دار الكتب بالقاهرة التي أسست لذلك إلى جانب أهداف أخرى سنة ١٨٧٠م. وبعض مكتبات الجامعات في عدد كبير من الدول تضم أقسامًا للمخطوطات، كانت بدايات الجهود الحديثة جمع المخطوطات من البيوت والمساجد والمدارس والمعاهد، وتكوين مجموعات المخطوطات، وإنشاء المكتبات الوطنية.

ب- ومن المهم أن يجمع المرصد العالمي للتراث العربي كل المعلومات المتاحة عن كل مخطوط في الفهارس الورقية المطبوعة، وهناك فهارس مخطوطات عربية، مثل أكثر الفهارس للمكتبات الأوربية ودار الكتب، ومعهد المخطوطات العربية، وفهارس مخطوطات ومطبوعات، مثل فهرس دار الكتب القديم، وفهارس المخطوطات المكتوبة بالحرف العربي بلغات مختلفة، مثل المخطوطات الفارسية والتركية.

جـ- المشكلة هنا أن الباحث لا يجد أمامه كل فهارس المخطوطات في داخل بلده أو في البلدان العربية كلها، هناك مجموعات المخطوطات العربية في مصر، في دار الكتب بالقاهرة على كورنيش النيل أو في المبنى التاريخي بميدان باب الخلق، وفي مكتبة الأزهر، وفي مبناها الجديد بجانب مشيخة الأزهر بالقاهرة، وفي مكتبة جامعة القاهرة في داخل حرم جامعة القاهرة، وفي مكتبة وزارة الأوقاف للمخطوطات الإسلامية، وفي مكتبة الإسكندرية، وفي معهد المخطوطات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقاهرة (أفلام فقط). وهناك مجموعات قيمة من المخطوطات العربية في الدول

العربية الأخرى: المكتبة الظاهرية بدمشق، والخزانة الملكية بالرباط، والمكتبة الوطنية بتونس، والمكتبات الوطنية في دول عربية أخرى، ومركز المخطوطات في دبي. وتوجد مجموعات المخطوطات العربية في العالم الإسلامي في مكتبات المخطوطات في تركيا، ومكتبات إيران والهند وباكستان، والمكتبات الوطنية في دول آسيا الوسطى. وهذا كله إلى جانب مجموعات المخطوطات العربية في العالم: مكتبة جامعة ليدن بهولندا، مكتبة المتحف البريطاني، مكتبة الدولة في برلين، المكتبة الوطنية في باريس، مكتبة (دير) الإسكوريال في إسبانيا، المكتبات الوطنية ومكتبات الجامعات، مؤسسة الفرقان في لندن.

إن إنشاء مرصد شامل للمعلومات عن المخطوطات العربية يتجاوز ما عند بروكلمان وسزكين مشروع مهم يفيد الباحثين. يقتصر بروكلمان على أرقام ما أتيح له مخطوطات، وتوقف سزكين على مجالات معينة وعلى مرحلة تاريخية محددة.

د- الأمل المنشود أن يضم مرصد معلومات التراث العربي معلومات عن المخطوطات والمطبوعات والمعلومات الببليوغرافية، ولا يكتفي بالمؤلف والعنوان، بل يتضمن بقدر الإمكان وصفًا للمخطوط وما عليه من تواريخ وأسماء الناسخين والمقابلة والأصل المنقول عنه والتمليكات وغير ذلك. ومن المهم بيان محتوى المخطوط على أساس فهرس الأبواب والفصول، أو بيان المحتوى مع الفقرة الأولى والفقرة الأخيرة، وكذلك معلومات عن طبعات الكتب، وأيضًا معلومات عن مصادر دراسة صاحب المخطوط في التراث العربي، وعن الدراسات الحديثة عنه بالعربية وغير العربية، وعن الكتب المتصلة بالكتاب، ومنها ما كتب تلخيصًا أو شرحًا أو ردًا أو نقدًا، وعن الجهود الجارية عنه تحقيقًا أو دراسة أو ترجمة.

هـ- إن إتاحة هذه المعلومات للمحققين والباحثين من خلال شبكة الإنترنت في موقع عالمي مرموق يعد خدمة علمية جليلة.

وبعد، لقد اهتّمت الجامعات العربية بتحقيق التراث، وكانت تقبل رسائل الماجستير والدكتوراه في التحقيق والدراسة، وأنجزت في هذا السياق أعمال كثيرة في تحقيق التراث اللغوي والأدبي، وأكثر المحققين المعاصرين تكونوا علميا في تلك السنوات. وقد حدثت بعد ذلك تحولات أدت إلى تحفظ جامعات كثيرة في قبول الأعمال المحققة بين متطلبات الترقية وجعلتها مجرد نشاط علمي يذكر فيشكر، وأدى ذلك إلى ابتعاد أكثر طلاب الدراسات العليا عن تحقيق التراث، وترددت أقوال كثيرة تتخذ من بعض الهفوات منطلقا لذلك، وتقلل من قيمة هذا العمل، وآن الأوان لإعادة الاعتبار لذلك في ضوء معايير علمية واضحة.

Conference Series

EDITING MANUSCRIPTS ON LITERATURE & LANGUAGE

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

First Edition: 2016 CE / 1437 A.H.
ISBN: 1-905122-70-5

EDITING MANUSCRIPTS
ON
LITERATURE & LANGUAGE